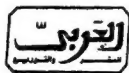


فوزى جرجس

دراسات

في تاريخ مصر السياسيّة
منذ العصر المملوكي

تقديم
جلال السيد



١ شارع النصر للبحوث
إمام رضا للكتاب - القاهرة
٢٠٠٥٠٢٩ - ٢٠٠٥٠٦٦

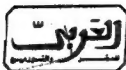


فوزی جرجس

دراسات

في تاريخ مصر السياسي
منذ العصر المملوكي

تقديم
جلال السيد



١ شارع النصر القهسي
اسميرتا القهسي - القاهرة
٢٠١٤٢٩ - ٢٠١٧٦٦

إهداء

الى شعبنا

الذي حمل من الآلام ما تنوء بحمله الجبال ..
وقد انتفض انتفاضة جبارة ليحطم القيود ..
كل القيود .. ويلحق بركب الانسانية في نضالها
من أجل السلام والحرية والرخاء .

فوزي مبرمج

كلمات من التاريخ والفورشن

جلال الدين

« رأيت أن أكتب للناس كتابا يتحدثون به إلى تلك الحقيقة المرموقة ،
تصحيحها للتاريخ من دون الأهواء الفاضحة والمفترقات الباطلة وسعيته :
« كشف الستار عن سر الأسرار في النهضة المصرية المشهورة بالشورة
العراية » - قياما بالواجب على لأبناء وطني الأحرار وتصحيحها للتاريخ » .

جاءت الكلمات صدر الزعيم أحمد عرابي مذكراته - التي انتهت من كتابتها
عام ١٩١٠ ، أى قبل وفاته بعام - وكان قد أدرك منذ عودته من المنفى إلى
أرض الوطن ، استمرار المؤامرة على الثورة العرابية ، فلم يكن كافيًا
للاحتلال البريطاني والمائلة الخديوية ، ما حدث من دمار وخراب لمصر ،
ولم يأتوا بالآلاف الشهداء والضحايا ، ولا بالآلاف المروطين الذين قدموا
للمحاكمة في أعقاب الاحتلال البريطاني ، بل كانوا يبعثون عن المسببات
التي تحول بين المصريين وتدخلهم نداء الثورة ، كما حدثت في الثورة
العراية ، والتي كان من بينها « التاريخ » فعملوا على تشويه التاريخ
المصري ، خاصة الثورة العرابية وقادعها ، وحاولوا أن يوحروا المصريين أن
« الفتنة » و « التمرد » و « العصيان » وما قام به عرابي ورفاقه ، هم سبب
الهلاك ، بل بلغ الأمر بأحد كتائبهم بأن عمل الزعيم أحمد عرابي ، جريمة
الاحتلال . وبلغت الذمها من كتاب الاحتلال وشعراء القصر ، حتى
أثرت في أحد الشبان المصريين المضللين ، الذي ما رأى عرابي حتى يصدق في
وجهه . ١

وقد أدرك المستعمرون - منذ فترة طويلة - خطورة « التاريخ » وأهميته
بالنسبة للشعوب وحركتها الجماهيرية ، فوجد أن مع جماعات « الاستطلاع »

لغزو المنطقة العربية ، بدأت عمليات النهب والسرقة للآثار القديمة
والمنحوتات العربية ، والتي مازالت في العواصم الأوروبية ، شاهدة على
جرائمهم . وكانت تنفذ هذه العمليات طبقا لتقارير الرحالة والمستشرقين ،
الذين هجموا على المنطقة منذ القرن السابع عشر .

وأصبح في جامعي أكسفورد وكمبرج ، أفسادا لدراسة اللغة العربية
وآدابها - منذ القرن الثامن عشر - هذا إلى جانب حركة الاستشراق في هولندا
وألمانيا وغيرها ، ونحن نعرف أن الحملة الفرنسية على مصر - عام ١٧٩٨ ..
لم تقتصر على الجنود والمدافع والدخيرة ، بل كان ضمن أفرادها ، العلماء
والمستشرقين والمهتمين بالتاريخ ، وهم الذين أخذوا المنشورات لثايبون ،
وأنتجت هذه البعثة العلمية ، التي كانت ضمن الحملة ، الكتاب الشهير
عالمهم « وصف مصر » .

وفي ظل الاحتلال البريطاني ، دأب رجال الاحتلال ، على تشويه
تاريخنا ، من خلال ما كتبه المبشرون والتجار ، وعلماء المخابرات
البريطانية ، والمعتمدين البريطانيين ، وكانت الثورة في أيامهم ، مجرد
وعصيان وثنية ، والجماهير ، تعنى الضوغاء ، أما أبناء الشعب ، فلم
الرحام ولم تكن هذه النظرة قاصرة على المحتلين وموظفيهم ، بل تركزت
فيها السياسيون والكتاب والصحفيون الذين كانوا يدورون في ذلوكهم ،
وأصبح من بينهم من يدافع عن الاحتلال - سرادقة - وعن أعماله
« العظيمة » ! بل وكتب أحدهم يقول « إن سلامة المصريين من صلاصة

للاستعمار - ظلت سنوات طويلة - حتى
امعات .

سأ جيلي من قسم التاريخ ، جامعة
بناي مدرج ٦٦ بقسم التاريخ ، مناقشة
جب حراز ، أثناء المناقشة التي
م التاريخ - يدافع عن الأعمال الجارية التي

قدعها الاستعمار البريطاني لمصر ، خاصة في مجال الري ، بما أقامه من
جسور وكبارى ، وتصدى له أحد زملائه من لجنة المناقشة ، وأصبنا نحن
الطلبة بدهشة بالغة ، خاصة أنه لم يكن قد مضى عام واحد على العدوان
الثلاثى - ١٩٥٦ على مصر !

ولم يَفُ الاهتمام بتاريخنا وتشويهه على يد المستعمرين وحناهم ، بل كان
الاهتمام - أيضا - من جانب القصر - أحد ركائز الاستعمار - « فكان أن أسلم
الملك أحمد فؤاد زمام التاريخ المصرى الحديث إلى مجموعة من المؤرخين
الأجانب : هاننو - دوان - كرايتس - شارل رو - ساماركو - دودويل
وغيرهم ، وفتح لهم وثائق عابدين ونقل الوثائق الخاصة بمصر من دور الوثائق
الأوروبية والأمريكية ووضعها أمام هؤلاء المؤرخين الغربيين ، كما وضع
أمامهم المكافآت المالية السخية جدا ، وطلب إليهم أن يكتبوا تاريخ مصر
الحديث وبالذات تاريخ « اسماعيل » و « محمد على » وقد أشار إلى ذلك الدكتور
محمد أنيس في دراسته : « شفيق غريال ومدرسة التاريخ المصرى الحديث » -
مجلة « المجلة » - نوفمبر ١٩٦١ . وأضاف أنه ليس في هذا القول شيء من
المبالغة وقد ذكر له المؤرخ الانجليزى « دودويل » في لندن عام ١٩٤٦ ، أنه
كتب كتابه « محمد على مؤسس مصر الحديثة » - عام ١٩٣٥ بتكليف من الملك
فؤاد وأنه لم يتقاض أكثر من خمسمائة جنيهها ويعتبر المبلغ أقل من الجهد الذى
بذله ، وإذا كانت مجموعة التصديق المؤرخية قد قدموا بعض الخدمات للتاريخ
المصرى الحديث ، لكن يجب أن نؤكد أن عملها قصد به تجييد أسرة محمد على
والدفاع عن أخطائها وتبرير تصرف حكامها .

ونحن نعرف أن كتابة التاريخ معركة وموقف اجتماعى ، وسلاح مؤثر ،
تستخدمه القوى الاجتماعية والأحزاب السياسية ، في محاولة لتثبيت أوضاعها
وضرب خصومها ، ولكنتا نعرف أيضا أنه وجد من المؤرخين من دافع عن
الحقيقة التاريخية ، وأعطى للقوى الاجتماعية حقها ودورها في تطور تاريخنا
الحديث والمعاصر . ومازالت كتابة التاريخ - لئلا - بنظرة علمية ، إحدى
مساحات الممارك بين القوى الاجتماعية ، لارتباطها بحركة المجتمع ومساره
السياسى ، وقد عرفت مدارس ورؤى مختلفة لدراسة التاريخ .

ونزعم أن كتابة التاريخ مرت بالمراحل التي كانت تخوضها الحركة الوطنية ، وارتبط ازدهار الكتابات التاريخية بحجم الديمقراطية المتاحة ، ومن هنا ظهرت المدرسة الوطنية في أحضان ثورة ١٩١٩ ، وكانت كتابات المؤرخين : عهد الرحمن الرافعي - الدكتور محمد صبرى السورى - محمد شفيق غربال ، وجاءت أعمالهم سواء عن طريق السرد أو التحليل تحكمها ما عرف بنظرية الفرد ، أو البطل والذي عادة يكون الحاكم ، وكان الاهتمام سياسيا بالدرجة الأولى ، وغاب دور الشعب أو الطبقات الجديدة التي تظهر من مرحلة إلى أخرى ، أثناء عملية تطور المجتمع ، ولم تكن القوى الاجتماعية الفاعلة في المجتمع . كالفلاحين والعمال والمثقفين من مجالات الدراسة أو الاهتمام . وقد تبارى المؤرخون المصريون في إدانة الزعيم أحمد عرابي ، حتى كان كتاب الأستاذ محمود الحقيف ، أحمد عرابي - الزعيم المقترب عليه ، والذي صدر عام ١٩٤٧ . وبالطبع لم يكن الموقف مطلقا من جانب المؤرخين ، فقد حاول غربال أن يكسر حدة السائد في الدراسات التاريخية ، وكان من الرسائل التي أشرف عليها : الفلاح المصري في عهد محمد علي ، أحمد الحنة - رسالة ماجستير - ١٩٣٤ . وكان أن صدرت من قبل دراسة تحت اسم « الفلاح » ليوسف نحاس - عام ١٩٢٦ ، من خارج الجامعة . لكن هذه الرسالة التي أشرف عليها غربال ، كانت واحدة من عشرة رسائل ماجستير حتى بداية الخمسينات - ١٩٥١ - نذكر منها : فخر الدين بن معن الثالث - أمير لبنان - حسن عثمان ، تاريخ التعليم في عصر محمد علي - أحمد هزرت عبد الكريم - الفتح المصري للسودان في عهد محمد علي - عياد حسنين دوس - علاقات اسماعيل بالباب العالي - أحمد عبد الرحيم مصطفى ، أما الدكتوراه والتي أشرف عليها غربال منذ منتصف الثلاثينات حتى بداية الخمسينات فكانت أربعة رسائل : تاريخ التعليم منذ أواخر عصر محمد علي إلى نوازل حكم توفيق - أحمد هزرت عبد الكريم ، تطور الصحافة المصرية وآثرها في النهضة الفكرية والاجتماعية - ابراهيم عبيد ، تطور الزراعة في النصف الأول من القرن التاسع عشر - أحمد الحنة ، تجارة مصر في عهد محمد علي - أمين مصطفى عفيش وفي هذه الفترة لم تقدم جامعة الاسكندرية أي رسالة علمية في تاريخ مصر الحديث ، ونوقشت أول رسالة ماجستير عام ١٩٥٨ بجامعة عين شمس . وفي الأربعينات ظهر كتاب « الفلاحون » للأب دتري ميرو - ترجمة محمد غلاب ، وظهرت الدراسة رائدة للدكتور حسين ختلاف

« نقابات العمال في مصر » في مجلة الحقوق - مجلدة فاروق - سبتمبر ١٩٤٥ ،
 وكتاب « مشكلة الفلاح » - أحمد صادق صمد - منشورات لجنة نشر الثقافة
 الحديثة ، هذا إلى جانب كتابات الدكتور راشد البراوي - كلية التجارة - جامعة
 بغداد الأولى - والتي منها : النظام الاشتراكي : خرض وتحليل ونقد ، والذي
 تناول في أحد فصوله تحليل اجتماعيا لثورة ١٩١٩ . ثم كتاب التفسير
 الاشتراكي للتاريخ - مختارات من فريدريك إنجلز - عربيا وصندرها بمصطلحات
 طويلة - ١٩٤٧ .

وجاء في مقدمة الدكتور البراوي والتي جاءت تحت عنوان « تفسير التاريخ
 بين المثالية والمادية » ما يلي :

« يشغل علم التاريخ مركزا بالغ الأهمية بين مختلف العلوم الأخرى ، ولم يعد
 يعني كثيرا بوصف حياة الحكام والأبطال على أنهم القوى الدافعة في تطور
 الأمم ، أو يهتم بالأحداث الفردية المنعزلة ، وإنما صار علما يشرح لنا تطور
 المجتمع ، تلك العملية الطويلة الأمد ، والتاريخ كل واحد برهمن نواحي
 التخصص ، فالتاريخ السياسي أو الديني والاجتماعي والاقتصادي مظاهر أو
 نواحي لشيء واحد هو تاريخ التطور الانساني ، لأن نمو المجتمع عملية متفاعل
 فيها مختلفة العوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والمذهبية ، وقد لاحظنا
 من مطالعنا التاريخية ومن السنوات التي توافرت خلالها على تدريس مادة
 التاريخ ، ظاهرة واضحة في معظم الحالات وتقصده بذلك أن الكثير من الكتاب
 إذ يميلون التطور التاريخي لا يبرزون العامل المادي - أو الاقتصادي بمعنى آخر -
 حل أنه القوة الدافعة في سير المجتمع والأساس الذي تقوم عليه كافة التطورات
 المتتوكة ، والمادية التاريخية هي النظرية الحديثة التي صارت لها الغلبة . لأنها
 تفسر التاريخ ببيان أثر الدوافع المادية ممثلة في الانسان والطبيعة وواضحة في
 العلاقات المتداخلة بين الجانبين ولهذا كان تفسيرها أدق من سواء وأقرب إلى
 المنطق وأكثر انطباقا على الواقع » .

ويرد الدكتور البراوي على الذين اتجهون للنظرية المادية لتفسير التاريخ
 يقول : « لقد أسس استخدام النظرية المادية في تفسير تطور المجتمع الانساني ،
 وأصبحت الأذان تسمع كلمة « مادية » ولها رنين أو معنى مثير ، وما ذلك إلا
 ما يعلق بها من أوهام وتصورات خاطئة ، إن الكثيرين من العلماء في الغرب ممن
 يستخدمون هذه الطريقة في البحث العلمي ، قوم شديدو التدين وعلى جانب
 كبير من الخلق والفضل » .

ومع بداية الخمسينات ظهر الاهتمام بالتفسير المادى ، والاجتماعى ،
للتاريخ ، وكان كتاب « فى أصول المسألة المصرية » - صبحى وحيدة - عام
١٩٥٠ .

ومع بداية ثورة يوليو ١٩٥٢ ، ظهرت الكتب التالية ، التى اتبعت هذا
المهج المادى أو القريت منه : فاروق ملكا - أحمد بهاء الدين ١٩٥٢ ، حقيقة
الانقلاب الأخير فى مصر - الدكتور راشد البراوى - ١٩٥٢ ، أزمنا الاقتصادية
- الدكتور عبد الرزاق حسن - ١٩٥٣ . وخلال عامى ٥٧ ، ١٩٥٨ ، ظهرت
أربعة كتب رائدة فى النظرة لتاريخنا ، برؤية مادية ، وإن اختلفت وجهات
النظر ، وهى . ثورة مصر القومية - إبراهيم عامر - ١٩٥٧ ، تطور الحركة
الوطنية المصرية - من ١٨٨٢ - ١٩٥٦ - شهدى عطية الشافعى - ١٩٥٧ ،
الأرض والفلاح - المسألة الزراعية فى مصر - إبراهيم عامر - ١٩٥٨ ، دراسات
فى تاريخ مصر السياسى منذ العصر المملوكى - نفوزى جرجس - ١٩٥٨ .
وهؤلاء فتحوا المجال أمام هذه النظرة المادية لتفسير التاريخ فى الجامعات المصرية
منذ الستينات ، وكانت بعض كتابات الدكتور محمد أنيس ، د . رموف عباس -
د . عبد العظيم رمضان - د . حاسم الدسوقي - د . على بركات - محمود متولى ،
وهذه أمثلة فقط ، وهى من جامعة القاهرة وعين شمس ، وإن عمل بعض
هؤلاء الاساتذة فيما بعد فى الجامعات الاقليمية ، ولم تقف عند الدين استمروا -
خارج الجامعات - يحملون هذه النظرة لتفسير التاريخ ، لكننا رصدنا ما حدث
فى الجامعة لنرى مدى التغير الذى حدث فى الدراسات التاريخية .

ومن بين الكتب الأربعة التى أشرونا إليها والتى صدرت عامى ٥٧ ، ١٩٥٨ ،
يريز كتاب « تاريخ مصر السياسى منذ العصر المملوكى » - الذى يستمر حتى عام
١٩٥٧ - نفوزى جرجس .

ويتناول الكتاب فترة زمنية طويلة ، من الصعب تناولها فى كتاب سياسى
واحد - أكثر من خمسة قرون - وقد تناول كل من صبحى وحيدة « فى المسألة
المصرية » والدكتور حسين نفوزى « سنباد مصرى » فترات أطول ، الأول بدأ
منذ القرن السابع الهلادى والثانى تابع منذ العصر الفرعونى ، لكن الاثنان هنا -

وضع الفرق في نظرة كل منهما لتاريخ مصر - يمتحنون عن سمات وظواهر تحكم حركة التاريخ المصري ، وهم يشترون نظرة حضارية أكثر منها سياسية . لكن فوزى جرجيس رجل سياسي ، وذو رؤية ، ويبحث في التاريخ باهتمام وجدد ليهتمل إلى ظهور الرأسمالية - مثلاً - ويميز أحكامه بجداول وأرقام تساعد في حكمه . ويتابع حركة الطبقات في المجتمع والتأثيرات الخارجية والداخلية ، وكثيراً ما يعقد المقارنة بين الطبقة الوسطى الأوروبية والمصرية ، ولماذا قامت بدورها هناك ولم تقم بدورها هنا ، وخطورة أن يأتي التغيير بفعل فاعل أجنبي وليس من خلال التطور الاجتماعي المصري ، وقضايا عديدة تحتاج إلى التفاصيل .

وربما يكون المؤلف أدرك ماذا أشار في مقدمة الكتاب ص ٨ : « إن هذا الكتاب لن يتعرض كثيراً للتصريحات التاريخية ، فالمكتبة العربية مليئة بهذه التصريحات ، وحسبه أن يقدم المعالم الرئيسية لتاريخنا الحديث ، سيما الظروف الاجتماعية ، الداخلية والخارجية ، التي تمت فيها الحوادث ، وهذا هو المراحل في اندماجه وانتكاسها ، وهذا القوى الاجتماعية التي تلعب دورها في كل هذه الأحداث » وهذا الكتاب موجه في البحث « ألا أنظر إلى أحداث التاريخ على أنها منفصلة عن بعضها ، أو متوزعة عن الظروف التاريخية المحلية والعالمية التي نشأت ونمت فيها ، فالواقع ليس منعزلاً ، بل مترابط ومتشابكاً ويتكيف ، بعضها البعض الأكثر بصورة متبادلة وفي حركة مستمرة دائمة التغيير » . والكتاب متعاز من منظور الكتاب الأولى لتاريخ شعبنا ، والذي هو تاريخ المعارك الطويلة الدامية المريرة ضد الاستعمار وركائزه في البلاد .

ونلاحظ - أحياناً - تداخلاً بين التاريخ والسياسة ، فنجد - مثلاً - في مقدمة الكتاب، مرقفاً سياسياً يفتق على ما كان مطروحا سياسياً على الساحة العربية في مرحلة الاستعمار - في منتصف الخمسينات - ويساطة لم نعهدنا في تحليل المواقف للأحداث التاريخية في معظم الكتاب فربما يقرر « إن الوحدة بين البلاد العربية أمر ضروري وبنوهرى في الحال ضد قوى الاستعمار » ولم يفرغ في مدخل واحد مفهومة هذه الوحدة ، ولكنه يوقف سياسي أراد إبرازه ، ويمهدا عن رؤيته المصرية ، وإلا كان أشار ولو بشكل صريح إلى تأثيرات الثورة العربية

حل المنطقة العربية ، وكيف كان يتجمع المسلمون في المساجد ، داعين بنصرة
عرب ، وكذلك تأثير ثورة ١٩١٩ أيضا ، والتي انعكست في ثورات لاحقة
بالمناطق العربية ، ثورة العشرين في العراق ، وهبة الشعب الفلسطيني عام
١٩٢١ ، وبغض المناطق تناول المؤلف المسألة الفلسطينية - كما أسماها في
صفحات (٢٠٢ ، ٢٠٣ ، ٢٠٤ ، ٢٠٥) وفي الفصل يقول : « وعندما اقترح
تقسيم فلسطين إلى دولتين فدراليتين ، إحداهما للعرب والأخرى لليهود ،
وافقت عليه القوى الديمقراطية كحد أدنى يمكن قبوله لوقف هذه المذابح
الدينية ، وإعطائه فرصة للقوى الديمقراطية في كلا المسكرين لاكتشاف الدور
التخريبي الذي تلعبه الرجعية العالمية باسم الدين » .

هنا أيضا كلام غريب وغامض ، والحديث عن دولتين فدراليتين . كان قبل
قرار التقسيم . وكان ضمن اقتراحات لجنة التحقيق التي كونت من ١١ دولة إثر
مناقشات اللجنة السياسية في الجمعية العامة للأمم المتحدة ، واقترحت أقلية
اللجنة المكونة من الهند ونيوزيلاندا وإيران أن تنشأ في فلسطين حكومتان
مستقلتان ذاتيا تولفان دولة اتحادية عاصمتها القدس ، أما التقسيم الذي تم في
٢٩ نوفمبر ١٩٤٧ بمؤامرة دولية فلم تطرح فيه الفيدرالية ، ولم توافق عليه فقط
القوى الديمقراطية ، بل وافقت عليه الدول الاشتراكية والدول الاستعمارية -
بإستثناء بريطانيا التي امتنعت عن التصويت ، ولم أفهم ماذا قصد المؤلف
« بالمذابح الدينية » وهل لعبت الرجعية العالمية وحدها ؟ هنا أحس أن الرضوح
الذي يميز الكتاب ، يقع في هذه الصفحات في دائرة الغموض الشديد ،
ولم تطرح القضية الفلسطينية على أنها قضية شعب عربي طرد من وطنه بمؤامرة
استعمارية ، وشاركت فيها معظم دول العالم إما بالموافقة أو بالصمت ، وهنا
كلام سياسي - رغم غموضه - وبعبارة عن تحليل المؤلف للتاريخ .

وفي إطار السياسة وتداخلها مع التاريخ ، ما نجده في نهاية الكتاب ، والحديث عن ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ وما جاء عنها في الفصل الحادى عشر ، تحت عنوان « الإطاحة بالنظام الملكى » وهنا نجد موقفا سياسيا وغير واضح ويتناقض مع تحليل المؤلف للتاريخ وتعسفه « النظرى » أحيانا .

يقول المؤلف بعد حديثه عن حريق القاهرة - الطريق الذى اختاره الاستعمار لكى يضرب فيه الحركة الوطنية : « لقد تجمعت كل القوى الرجعية لضرب الحركة الشعبية ، ونست خلافتها مؤقتا إلى أن تم لها الضرب ، ولكن ماذا تصنع السراى ومن خلفها الاستعمار فى المشاكل الاقتصادية والسياسية التى مازالت معلقة من بعد الحرب العالمية الأخيرة ، لم تصنع شيئا إلا ما تفعله كل حكومة رجعية فى العالم ، ففتحت المعتقلات وألقت البرلمان ، ولم يعد فى استطاعتها السيطرة على الجيش وإخضاعه لأرادتها ، وقد جاء الجواب سريعا بذلك المهجوم الخاطف الذى قام به الجيش فى ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ثم طرد الملك فى ٢٦ يوليو من نفس السنة ، وقد صنعت حركة الجيش منذ ذلك اليوم شكل قديم من أشكال الحكم دام منذ سنة ١٩٢٤ وبدأت فى وضع شكل جديد لم تكن ظروف الصراع العملى بقدرة على تحديده التحديد الكامل الواضح ، ولكن تطور الأحداث أخذ يوضح هذا الشكل أكثر وأكثر إلى أن تبلور فى دستور ١٩٥٦ حيث تقرر بشكل قاطع عدم قيام الأحزاب السياسية بشكلها القديم وأن الاتحاد القومى هو الهيئة الوحيدة التى تتجمع بداخلها قوى الشعب المختلفة »

وبعد استعراض المؤلف للعائلة الاقتصادية حتى إنشاء المؤسسة الاقتصادية عام ١٩٥٧ ، مروراً بإعطاء الحكومة المصرية لشركة كونراد الأمريكية حق استخراج البترول فى الصحراء الغربية وزيادة التعاون مع النقطة الرابعة الأمريكية زيادة واسعة ، ومع حقن الميزان التجارى ، حيث كان بالنسبة لنا دائما بالتناقض فى عامى ٥٥ ، ١٩٥٦ . يصل المؤلف إلى حكم سبق أن أطلقه على الحكومات المتعاقبة - قبل الثورة ، وهو : « حل المشاكل داخل النطاق الاستعمارى » وإن كانت الحكومة لم تدخل الأحلاف العسكرية « إلا أنها ظلت تدور فى الفلك الاستعمارى » . وهذا معناه أنه لم يحدث أى تغيير ، وكان طرد الملك وصندوق قانون الإصلاح الزراعى وإعلان الجمهورية والدعوة إلى التصنيع ، والتصدى للأحلاف العسكرية فى المنطقة ، وأمور كثيرة لا تعنى شيئا !!

وهنا نجد أن المؤلف قد خاب من تحليله وتبناه للقوى الاجتماعية والطبقات الصاعدة والهابطة ، وما حدث من علاقات جديدة ، والغريب أن المؤلف يقفز بحكم جديد على القضية الوطنية ، فبعد أن أشار إلى « حل المشاكل داخل النطاق الاستعماري » نجده يغير هذا الحكم ، « أصبحت الآن محل داخل الحركة التحريرية العالمية » . فماذا حدث ؟ حدث مؤتمر بالدونج . فهل عند مثل هذا المؤتمر وعلى مدى أربعة أيام كفى بتغيير هذا الحكم ؟ إلى هنا أنساءل فقط ! وأرى أن خطورة التداخل بين السياسة والتاريخ ، كثيرا ما تخضع التطور التاريخي ، للموقف السياسي الآن ، ويأتى تحليل التطور الاجتماعي لحركة المجتمع المصرى ليصل إلى التطابق مع الموقف السياسى الآن وبذلك تخضع تفسيرات الفترات التاريخية - فى بعض الأحيان - للنصف - فى خدمة مواقف سياسية أو حزبية .

وهن التفاصيل التى قال المؤلف عنها « أنه لن يتعرض كثيرا لتفاصيل التاريخ ، فالمكتبة العربية مليئة بهذه التفاصيل » هنا نختلف مع المؤلف ، لأن معنى التفاصيل لدينا يختلف ، فالتفاصيل التى تملأ الكتب تمثل تراكما غير مفيد فى التحليل ، لكن التفاصيل التى تهتم بها وتعتنيها ، هى التى توجد فى المصادر الأساسية ، مثل وثائق المحاكم الشرعية وسجلاتها ، دفاتر الالتزام فى المعهد العثمانى . . وهكذا . وفى غياب التفاصيل - التى تعتمد على المصادر الأصلية أن الأساسية ، كثيرا ما تأتى الأحكام بعيدة عن الواقع ، وقد يستغرق البعض فى محاولة التطبيقات النظرية على حركة المجتمع - بشكل ميكانيكى - دون الانتباه إلى دور الفرد ودور الأفكار إلى جانب المصادر الأساسية لكل فترة تاريخية وسنمطى مثلا على هذا مما جاء فى الكتاب الذى نحن بصدده : فى الحديث عن الفتح العثمانى :

جاء فى الكتاب صفحتى ١٨ ، ١٩ ما على : « ضربت التجارة ضربة قاسمة . . ، ولم يكف الأتراك باختطاف الصناعات المهرة ، بل فرضوا الضرائب الباهظة على الصناعة ، وأرغموا مشايخ الحرف على تحصيلها . وباحتصار فإن الصناعة والتجارة قد ضربتا ضربة عنيفة بعد الفزو العثمانى إلا بعد سنوات طوال ، لقد هبطت الكفاية الانتاجية إلى الحضيض وهبطت معه الصحة العامة

للشعب كله ، وازدادت نسبة الوفيات حتى أصبح عدد السكان في ١٧٩٨ مليون ونصف نسمة وإذا قارن هذا العدد بما كان عليه سكان مصر في أيام الرومان ولوائك الحكم العربي وهو يتراوح بين ٦ ، ٧ مليون نسمة تبين لنا أية ظروف قاسية كان يعيشها شعبنا وأية ضربات لحقت حتى لو شكك في الفناء .

وجاء هذا الحكم من العصر العثماني منذ عام ١٥١٧ حتى الحملة الفرنسية ، ولغهب التفاصيل من المراجع الأساسية جاء هذا الحكم بعيدا عن الواقع التاريخي ، ونشير هنا إلى ما كتبه الدكتور عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم - أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر بجامعة الأزهر ، والذي له دراسات عديدة عن العصر العثماني ، وجاء في دراسة بعنوان « حول منهجية دراسة تاريخ مصر إبان العصر العثماني ١٥١٧ - ١٧٩٨ » (مجلة فكر - مارس ١٩٨٥)

« ظلت المقولات الخاطئة تتردد على السنة دارسي التاريخ المصري من قطعية . المهن الحرفية والصناعات في العصر العثماني فظل القول السائد بأن الصناعة في تلك الفترة أصيبت بالتدهور ، وأن الطوائف الحرفية انغلقت على نفسها وأن روح الابتكار انزوت من لدى أبناء الشعب المصري ، وهذا القول لا يمسد أمام النقد التاريخي والدراسة التاريخية القائمة على المنهج العلمي ، والمعتمدة على مصادر الفترة ووثائقها ، فإن الوثائق الرسمية تثبت مدى الدور الذي لعبته حركة الصناعة في مصر ، بقياس العصر ، في تاريخ مصر الاقتصادي ، إن إيجابها وإن سلبها ، كما أن هذه الوثائق تعطينا تفصيلا كان مجهولا عن كيفية تمويل الصناعات ، والصناعات التي كانت خاصة بالاستهلاك المحلي والصناعات التي كانت تعد للتصدير وعن القائمين بها ، وكيفية توزيعها ، أما عن أحوال التجارة فيقول الدكتور عبد الرحيم :

أنبت الدراسات الوثائقية الحديثة والتي اعتمدت على الأرشيف المصري والأرشيف الأوروبية أن النكسة التي أصيبت بها السوق المصرية بعد اكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح ١٤٩٨ . لم تستمر لفترة طويلة ، فقد بدأت هذه السوق تشهد بعد دخول العثمانيين البلاد نوعا من الاستقرار ، وأخذت تشهد نوعا من النشاط التجاري ، بل وأصبحت السوق المصرية محورا للحركة التجارية بين البلاد الآسيوية والأفريقية ، عربية وخير عربية من ناحية ،

والبلدان الأوروبية من ناحية أخرى ، وباستعراض قائمة السلع التجارية التي رصدها لنا دفتار المحاكم الشرعية ، ودفتار الجمارك ومجلات محاكم الشفور المصرية نسلك أن السوق المصرية بلغت درجة كبيرة من النشاط التجاري وبخاصة في تجارة العبور ، الترانزيت ، كما تثبت دراسة هذه الوثائق أن مر بدأت تشهد نشوء فئة « أحيان التجار » أو « كبار التجار » ونشوء الشركات التجارية الصغيرة التي سرعان ما تحولت إلى شركات تجارية كبيرة لها نشاطها التجاري المتنوع . ونتيجة لانتعاش نشاط فئة كبار التجار محليا وخارجيا . فقد ظهر منصب « شابيندر التجار » الذي كان منصب شرفيا ، له شبه سلطة قضائية على التجار وقد شهدت الفترة بيوتات تجارية ، متعددة الأنشطة ، مثل بيت الرومي الرشيدى المصرى ، وبيت الشرايى القاسى المغربى وبيت الكهن المغربى ، كما شهد القرن الثامن عشر ظهور الشركات التجارية الكبيرة التي كومتها مجموعة الشركاء ، أو بعض الأسر التجارية ، وازدهرت الحركة التجارية بصورة واضحة وتوفر لدى فئة التجار فائض ضخم من رأس المال ، ففكرت هذه الفئة في استثمار هذا الفائض في مجالات استثمارية أخرى مثل امتلاك المقارات وإنشاء مشروعات الخدمات العامة مثل الحمامات العامة . وشركات النقل البرى والبحرى ، كما دخلت هذه الفئة مجال التزام الأراضى الزراعية ، . ويصل الدكتور عبد الرحيم إلى القول « إن ازدهار الحركة التجارية أصبح يمثل ظهور الرأسمالية التجارية المحلية - إن جاز لنا استعمال مثل هذا التعبير » وفي حديث الدكتور عبد الرحيم في ندوة حول مشاكل كتابة تاريخ مصر الحديث - في نفس العدد من المجلة المشار إليها يشير إلى أن له بحث نشر في مجلة العلوم العربية للدراسات الانسانية في جامعة الكويت عن نشوء الرأسمالية المصرية المحلية في العصر العثمانى ، من خلال وثائق المحكمة الشرعية ويرى أن الطبقة المتوسطة ظهرت منذ القرن الثامن عشر .

ويختلف المؤلف عن معظم المؤرخين والدارسين الذين تناولوا قضية الأرض والملكية والفلاح في فترة حكم محمد على . فبرى فوزى جرجس أنه « بوصول محمد على إلى السلطة ، انتهى النظام المملوكى فعلا ، وانتهت بهذا مرحلة من مراحل الانقطاع في مصر ، دامت حوالى ٥٥٥ سنة ، ولما كان تحطيم النظام المملوكى تم أساسا على يدي القوى المسلحة الأجنبية و الحملة الفرنسية) وليس

نتيجة لتطور الداخل في مصر ، لذا فإن النظام القطاعي نفسه لم يقض عليه ، بل تغير شكله وتمركزت السلطة القطاعية في يد محمد علي ، وكون دولة مركزية إقطاعية وظل أسلوب الانتاج القطاعي كما هو ، وظلت العلاقات الانتاجية بين القوى الاجتماعية المختلفة إقطاعية كما هي أيضا . . . وأنه بالرغم من إيجاد وسائل انتاج راقية فإنها لم تفتت القطاع . . . ويختصار فإن محمد علي قد مات والمجتمع المصري مجتمعا إقطاعيا . ويضرب الاستاذ فوزي بهذا المثل - في حدود علمي - بين الذين درسوا هذه الفترة ، وخطورة الخلاف هنا حول ظهور الرأسمالية المصرية ، والقوى الاجتماعية في كل فترة منذ فترة محمد علي . واختلفت معه في رأيه كل من : إبراهيم حامر - الأرض والفلاح ، الدكتور رعوف عباس - النظام الاجتماعي في مصر في ظل المكتبات الزراعية الكبيرة ، الدكتور محمد أنيس تطور المجتمع المصري من القطاع إلى ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، الدكتور علي بزكات - تطور الملكية الزراعية في مصر ١٨١٣ - ١٩١٤ ، الدكتور عبد العظيم رمضان - الصراع الطبقي في مصر ، أنور عبد الملك - حضة مصر . ونشير إلى بعض ما جاء في كتبهم :

يقول الدكتور علي بزكات في كتابه ص ٤٥ : « إن أول العوامل التي ساعدت على نقل الاقتصاد المصري من النظام القطاعي إلى الرأسمالية هو ظهور اقتصاد السوق كبديل للاقتصاد المعيشي الذي كان سائدا قبل محمد علي وقد ساعد على ظهور اقتصاد السوق دخول المحصولات التقليدية ضمن برنامج محمد علي الزراعي وأبرزها القطن ، الذي بدأ في زراعة النوع الطويل النيلة منه سنة ١٨٢١ وبلغ انتاجه سنة ١٨٤٥ - ٣٤٤٩٥٥ قنطارا وفي سنة ١٨٥٠ كان الصادر من القطن يزيد على ٣٥٠ ألف قنطار ، وأحدثت الحرب الأهلية الأمريكية زيادة هائلة في صادرات القطن حتى بلغت سنة ١٨٦٥ - ٢ مليون قنطار ، وبسبب انتاج المحصولات التقنية وخاصة القطن حدثت تطورات هامة في نظام الري والمواصلات في مصر في القرن التاسع عشر » .

وبعد أن يحدد الدكتور محمد أنيس النمو التدريجي للمجتمع على النمط الرأسمالي كنتيجة لتحطيم القطاع يصل إلى النتيجة - ص ٧٢ من كتابه : « والملاحظ حول تلك الضربات التي وجهها محمد علي للقطاع أنه لم يستمن

بالقوة الشعبية التي أوصلة للحكم ، بل انتفض عليها هي الأخرى ، لذلك تم التحول من الأوضاع القطاعية إلى الأوضاع الرأسمالية دون سند شعبي حقيقي ، ويقول ابراهيم عامر . . ص ٨١ ، ٨٢ من كتابه : « نستطيع أن نقول أن نظام الاستقلال الزراعي في عهد محمد علي كان نظاما مؤقتا انتقاليا بين القطاعية والرأسمالية ، وكانت مصر تمر أثناءه بمرحلة من مراحل ازدياد التطور ، أي كان نظاما قطاعيا شرقيا يمر بمرحلة الاضمحلال والانهيار ، وتتولد داخله عناصر نظام رأسمالي قائم على اقتصاد السوق ومتجه نحو تحقيق الملكية الفردية للأرض » .

ولقد حاولنا أن نقدم بعض الأمثلة لاجتهادات المؤرخين والدارسين للتاريخ حول بعض القضايا الهامة في تاريخنا ، حتى ولو استخدموا المنهج المادي ، أو الاشتراكي - كما يميل للبعض أن يسميه ويستغل قضايا عديدة في تاريخنا محل بحث وجدل ، طبقا لمفهوم ونظرة كل مؤرخ ودارس . وجاء كتاب « دراسات في تاريخ مصر السياسي منذ العصر المملوكي » - ومنذ ثلاثين عاما - يتابع تاريخ الممارك الطويلة الدامية ضد الاستعمار وركائزه والتي تحملت جماهير الشعب المصري عبؤها ، برؤية طبقية ، وبمنظرة مادية لتفسير التاريخ ، وإذا كانت هناك بعض الاختلافات والأخطاء في تفسير بعض القضايا ، فلم يكن هذا سبب استخدام المنهج ، بل لغياب المصادر الأساسية في بعض الأحيان ، والتعسف النظري في التطبيق ، ولتداخل السياسة والتاريخ في بعض القضايا ولأن الكاتب سياسي بالدرجة الأولى يكتب في التاريخ ، وكانت هذه رؤية لتاريخنا على مدى

الكتبة الرائدة في مجال استخدام المنهج
صاحبه برؤيته بين أصحاب هذا

جلال السعيد

مقدمة

ليس الاستعمار مجرد رليات أجنبية ترفع على ربوع هذا الوطن أو ذاك ، بل هو أيضاً ، وفي الدرجة الأولى ، سيطرة اقتصادية ، فرضتها الدول الرأسمالية الكبرى على تلك البلاد الصغيرة التي لم تمكنها ظروفها التاريخية من تمزيق الإطار الإقطاعي ، الذي كان يكبلها ويبقي تطورها ونموها . ولقد ابتلى شعبنا بكل صور الاستعمار الاقتصادي والعسكري ، شأنه في ذلك شأن معظم بلاد الشرق العربي . وتاريخ شعبنا الحديث هو تاريخ معاركة طويلة الدامية للريرة ضد الاستعمار وركائزه في البلاد .

وقد كانت هناك نظريتان تبرزان دائماً من خلال الكفاح العملي ضد الاستعمار ، النظرية الأولى التي يعتنقها الشعب وهي الاستمرار في الكفاح بلا أية مهادنة أو توقف حتى تتخلص البلاد تماماً من كل سيطرة استعمارية ، اقتصادية كانت أو عسكرية . . وهذه النظرية كانت تحتم وبالضرورة ربط حركة التحرر الوطني في مصر بكافة الحركات التحريرية في العالم عامة وفي الشرق العربي خاصة . أما النظرية الثانية والتي تعتنقها الدوائر الحاكمة ، فكانت ترى أنه بالرغم من عدم توافق المصالح مع الاستعمار فإن الارتباط به مسألة ضرورية ومفروغ منها . . ومن هنا كانت كل حلولها للمسألة الوطنية تدور في الفلك الاستعماري ، ومن داخل الارتباط به في حدود الدائرة الاستعمارية وهذه النظرية كانت تحتم وبالضرورة العداء للشعب في مصر ، وكذلك العداء المطلق لحركة التحرير العالمية .

وقد ظل الصراع ناشباً بين الشعب الذي يناضل من أجل التحرر الوطني الكامل ، وبين جميع الحكومات للتعاقة التي حكمت مصر ، خاصة بعد الاحتلال البريطاني للشوم ، ونتيجة لهذا الصراع الدامي

كانت الحركة الوطنية ضد الاستعمار تنطلق أحياناً وتتمر أحياناً أخرى ، إلى أن انطلقت من عقابها أخيراً ، وخاصة بعد مؤتمر «باندونج» وبدأت تسجل انتصارات رائدة روعت الاستعمار العالمي .. وما أن وقف جمال عبد الناصر في ٢٦ يوليو سنة ١٩٥٦ وأعلن إعادة القناة لأصحابها الحقيقيين حتى جن الاستعمار وجمع قواته وألقى بها في معركة مجنونة ... ولكن الاستعمار الذي ضرب الاسكندرية بوحشية سنة ١٨٨٢ . وأنذر سعد زغلول سنة ١٩٢٤ بوقاحة وخسة ، لم تعد له نفس الأظافر الجارحة القاتلة . كما أن حركة التحرير الشعبية وصلت من النضج ما يجعلها تندفع إلى الأمام ، بلا توقف أو مهادة .

لقد انتصرت النظرية التي يعتنقها الشعب في الصراع ضد الاستعمار ، وخرجت الحركة الوطنية من نطاق الحل في داخل الدائرة الاستعمارية ، وكان لابد إذن أن ترتبط حركة التحرير في مصر مع حركة التحرير العالمية . وهكذا وجدت لها سنداً رائداً في كل القوى التحررية في العالم أجمع ، وكان لابد أيضاً أن تتطور فكرة ربط حركة التحرير في مصر مع حركة التحرير في البلاد العربية وتدخل في طور التنفيذ العملي .. ولم يكن من المستغرب أن يمثل ذلك التنفيذ العملي في الوحدة المصرية - السورية وتكوين «الجمهورية العربية للتحدة» ثم في الوحدة الفدرالية مع المملكة اليمنية ، فهذه الحكومات كانت تلتقي مع الشعب في للحركة الكبرى ضد الاستعمار ، بعكس باقي الحكومات العربية الأخرى التي تلتقي مع الاستعمار وبالتالي معارضة الشعب .

وقد اضطر الاستعمار ، ليقف في وجه هذا الخطر الداهم ، أن يلجأ إلى صناديق القمامة ليستخرج منها أعوانه ... ومن يكونون إن لم يكونوا فرسان حلف بغداد ، وركائز مشروع ايزنهاور الاحتشاري ... ١١

ففي نفس الوقت الذي كانت تملن فيه الوحدة بين مصر وسوريا ،

كان الاستعمار يجمع بين حكومة الأردن وحكومة العراق في وحدة أخرى..
وحدة تحت رعايته ، لمناهضة حركة التحرير العارمة ، التي تحتاج كل
البلاد العربية .

لقد تجمعت كل القوى الرجعية في الشرق العربي في حلف إجرامي وقع ،
مع الاستعمار العالمي ، لمناهضة حركة التحرير الوطنية ، في البلاد العربية .
ولجأ الاستعمار إلى نفس الأيدي القذرة ، التي لعبت دورها في الأساة الفلسطينية ،
ومكنت العصابات الصهيونية من تشييت وإجلاء شعب فلسطين عن أرض
آبائه وأجداده .. لقد لجأ إلى نفس الأيدي الدنسة التي كانت تتآمر على مصر
خلال المدوان الثلاثي النادر ، لتحل النفوذ الأمريكي محل النفوذ البريطاني
والفرنسي على المنطقة ، لقد لجأ إلى حسين وفصل وغيرها من دعاة مشروع
إيزنهاور .

لقد تحركت الشعوب في البلاد العربية كلها .. في العراق ..
في لبنان .. في الأردن .. في تونس . في كافة البلاد التي ما زالت تحكمها
حكومات خائنة وعميلة للاستعمار . لقد تحركت الشعوب تنشد
التحرر المطلق من كل قيود استعمارية ... وبهذا أصبح التاريخ يواجهنا
بواجبات ثورية ضخمة .. واجبات تنظيم جبهة وطنية واسعة النطاق من
الشعب في كافة البلاد العربية لتمثيل كل القوى ودفعها في اتجاه واحد
للتخلص من الاستعمار وعملائه في الشرق العربي .

إن الوحدة بين البلاد العربية أمر ضروري وجوهري في النضال
ضد قوى الاستعمار ، وما دامت هناك حكومات خائنة ما زالت قابضة على
السلطة في هذه البلاد فيظل الاستعمار رابضاً في المنطقة ، ومن هنا يتحتم
تكوين هذه الجبهة الشعبية الوطنية العامة في كل البلاد العربية ، لتعمل
في تناسق تام وبإمكانات متبادلة لكفك الاستعمار من المنطقة كلها .
إن وحدة الكفاح ووحدة الغرض تحتم قيام هذه الجبهة .. إن ضرب

حركة التحرير الوطنية في الأردن مثلاً يؤثر بشكل فعال على تطور المعارف في الجزائر .. ونجاح الحركة الوطنية في مصر وسوريا ، قد أثر ، وبشدة اندفاعي واضح ، على الحركة في كافة البلاد العربية . . وهكذا فأى صمو أو هبوط في الحركة الوطنية ، في أى بلد من البلاد العربية . يؤثر بشدة إيجاباً وسريعاً ، على باقي البلاد الأخرى .

إن للمركة الكبرى ضد الاستعمار قد وحدث بين الشعوب العربية كلها ، وأصبح التاريخ يواجهنا بضرورة تنظيم هذه الوحدة ومركزتها حتى نستطيع أن تأخذ شكلها الاندفاعي في التعجيل بحقوق الاستعمار وركائزهم وبعد فإن هذا الكتاب الذى أقدمه لقراء العربية لن يتعرض كثير لتفاصيل التاريخ . فالمكتبة العربية مليئة بهذه التفصيلات ، وحسبها يقدم للعالم الرئيسية لتاريخنا الحديث ، مبيناً الظروف الاجتماعية ، الداخلة والخارجية . التى تمت فيها الحوادث ، ومحددات هذه المراحل في اندفاع وانتكاسها ، ومحددات القوى الاجتماعية التى تلعب دورها في كل هذه الأحداث .

وقد راعيت في منهج البحث ألا أنظر إلى أحداث التاريخ على أنها منفصلة عن بعضها ، أو منزلة عن الظروف التاريخية المحلية والعالمية التى نشأت ونمت فيها ، فالواقع ليس منزلاً ، بل مترابطاً ومتشاكاً . وتؤثر الأحداث على بعضها تأثيراً إيجابياً ، ويكيف بعضها البعض الآخر بصورة متبادلة وفي حركة صاعدة دأمة التغير . . ومن هنا كان لابد أن ندحض تلك الحرافة القديمة التى تنادى بأنه « لا جديد تحت الشمس » ، إذ أنه هناك دائماً جديد تحت الشمس ، وأن كل شيء في تغير . . إلا التغير نفسه المؤلف .

فوزى جرجسى

الفصل الأول

مصر تحت حكم المماليك

في سنة ١٣٨٥ زار الرحالة « فرسكوبالدي » مدينة القاهرة وقال :
« إن عدد سكانها أكثر من سكان توسكاليا . وللمراكب الراسية في مينائها
أكثر من المراكب التي ترسى في فينيسيا وجنوا وانكونا مجتمعة (١) » .
وهذه البلاد التي ذكرها الرحالة كانت تعتبر آنذاك من أكثر بلاد أوروبا
تطورا ورقيا . وكانت مصر في ذلك العصر تحت حكم للمماليك الجراكسة
وتعتبر من الناحية الاجتماعية على درجة واحدة مع الدول الأوروبية . .
لمصر كانت تحكم حكما إقطاعيا ، وكذلك كانت أوروبا تحكم حكما إقطاعيا .
غير أن مصر كانت أكثر تقدما ورقيا من أرقى البلاد الأوروبية .

ولكن لم يلبث هذا التفوق أن بدأ يتلاشى تدريجيا . فقد كانت
عوامل التطور تنمو وتزدهر في أوروبا وعوامل الانحلال والتدهور
تعمل في مصر . لقد كانت أوروبا على أعتاب عصر النهضة الذي حمل منها
أعلال العصور المظلمة التي عاشت فيها أكثر من ألف عام بعد سقوط
الامبراطورية الرومانية سنة ٤٧٦ .

وكانت أولى الضربات القاصمة التي وجهت إلى مصر تلك التي وجهها
اللاح البرتغالي فاسكوده جاما باكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح ،

(١) في أصول المألة المصرية ، لصبحي وحيدة ، ص ٨٤

بحقول تجارة أوروبا مع الشرق إلى هذا الطريق، بدلا من عبورها الأراضي المصرية إلى البحر الأحمر. وبهذا وضع الأسفين الأول في عزل مصر عن دول أوروبا ومهد لها طريق التفلس والانكماش. وقد المالك موردا هائلا من موارد الثروة التي كانت تأتيهم عن طريق الضرائب التي كانت تفرض على التجارة العابرة بالأراضي المصرية. وبطبيعة الحال، فقد التجار المصريون أيضاً موردا ضخما كان يأتيهم عن طريق للتجارة مع التجار الأوروبيين الذين كانوا يتقلون تجارتهم عبر الأراضي المصرية.

أما الضربة القاصمة الثانية، فقد جاءت من الجيوش المنيانية بقيادة سليم الأول، فاحتلت البلاد، وأقعدتها استقلالها، وفرضت نظاما يحقق للحكومة التركية سلب خيرات مصر، وتبع ذلك التدهور السريع للحالة الاجتماعية، فيها وجعلها تتخلف عن ركب التطور قرونا عديدة.

ونحن عندما نحدد كشف طريق رأس الرجاء الصالح، والغزو العثماني كحدثين تاريخيين لتدهور الحالة الاجتماعية في مصر، فإننا نحدد هذا فقط لكي نستبين بمالم تاريخية توضح لنا مراحلها. أما الواقع المادي، فلا يمكن أن يقف عند حد السنين، إذ أن انهيار الحالة الاجتماعية في مصر لا يمكن أن يكون قد أتى فجأة بمجرد كشف طريق رأس الرجاء الصالح، ولكن الحقيقة هي أن كشف هذا الطريق قد كشف أيضاً، وفي ذات الوقت، عن ضعف مركز مصر الاقتصادي والاجتماعي الآخذ في الازدياد. فكان هذا الكشف وكأنه القشة التي قصمت ظهر البعير. ثم تلاه الفتح العثماني فأجهز على البقية الباقية، وحوّلت مصر إلى بلد خاضع لنفوذ الامبراطورية الاقطاعية المنيانية.

ولما كان التاريخ ليس مجرد سرد لأهم الأحداث التاريخية، وأكثرها تشويقا، وإنما عليه أن يبحث ويوضح الأسباب الاجتماعية والاقتصادية التي أدت إلى هذه الحادثة أو تلك، لذلك فنحن المهتم علينا، لكي نفهم

الأسباب التي أدت إلى تدهور الحالة الاجتماعية في مصر ونهضتها في أوروبا
أن نكشف ونوضح القوى الدافعة التي أدت إلى هذه النهضة في أوروبا ،
وأدت إلى تخلفها في مصر ، مما ترتب عليه ، تخلصها وتدهورها سنين
عديدة .

إن السبب الرئيسي الذي جعل أوروبا تتطور وترتقي ، بينما جددت
مصر وتقلصت ، هو قوة الطبقة الوسطى هناك وضعفها في مصر ، ذلك
الضعف الذي ازداد أكثر وأكثر ، بعد كشف طريق رأس الرجاء
الصالح والفتح الثاني .

الطبقة الوسطى في أوروبا ومصر :

مع أن مصر ودول أوروبا ، كانت في مرحلة اجتماعية واحدة ، هي
مرحلة الإقطاع ، إلا أنه كان لكل منها ظروف موضوعية تختلف عن
ظروف الأخرى ، مما هيأ الظروف للطبقة الوسطى هناك لكي تنمو
وزدهر ، وينمو معها المجتمع ويزدهر ، بينما لم تكن هذه الظروف متوفرة
للطبقة الوسطى في مصر ، ومن ثم ، تجددت وتجدد المجتمع أيضاً . وإذا
كانت هناك حضارتان متجاورتان ، إحداهما صاعدة نامية ، والأخرى
تجددت ، فمن المهم أن تكتسح الحضارة الأولى الحضارة الثانية وتخضعها
ليطرتها . لقد انتصرت الحضارة اليونانية القديمة على الحضارة الفرعونية
لأن الأولى كانت حضارة تجارية نامية ، بينما الحضارة المصرية كانت حضارة
زراعية ثابتة ، مع أن كليهما كانت في مرحلة النظام المبدئي . لقد كان
النظام الإقطاعي في أوروبا يختلف ، من ناحية الكم ، عن النظام
الإقطاعي في مصر . فهناك ، كان النبلاء مستقلين تماماً بمقاطعاتهم ، ولهم
جيوشهم الخاصة ، وعملتهم الخاصة ، وحق اعتناق الدين الذي يرونه ،
وذلك لصعوبة اللواصلات : ومن هنا ، لم تكن فرنسا أو إيطاليا أو ألمانيا

إلا وحدة جغرافية لحسب ، لا وحدة سياسية . أما في مصر ، حيث الو سهل ، في مواسلاته ، وحيث النيل يربط بين جنوبه وشماله ، و- يعتمد أهل الوادي على مياهه في الزراعة ، فقد كان لا مفر من تعاضد جميعاً في ضبطه ، خاصة في أيام الفيضان ، عندما تغمر مياهه الجسود لذلك لم يكن في استطاعة أحد من الأمراء الممالك . مهما بلغ من قوة ، و. بلغت الحكومة المركزية من ضعف ، أن يستقل بأمارته . وقد كان يح أن يتحرد هذا الأمير أو ذاك . ولكن كان عليه في النهاية ، إما يستولى هو وحزبه على السلطة المركزية ، أو يخضع للحكومة المركزية القائمة .

ويبدو ، من ناحية المظهر ، أن الظروف الاجتماعية في مصر ، كما أسهل وأكثر اتساعاً لنمو وازدهار الطبقة الوسطى أكثر من أخوة في أوروبا ، ولكن النتائج التاريخية تبين أنه كان من المصير على الطبقة المتوسطة في أوروبا ، لكي تتطور وتتمو ، أن تزيل في أول الأمر حد الإقطاعيات وتحطم نفوذ نبل الأرب . ولما كان الملك — وهو أقر وأغنى النبلاء — له مثل هذا الهدف ، فقد وجد في الطبقة الوسطى . حليف ، كما وجدت ، هي ، فيه خبر سند يتفق مع أهدافها في المرات الأولى ، ثم تخطتها بعد ذلك إلى تحطيم النظام الإقطاعي كله والقبض زمام السلطة بمرتها وتحرير الفلاحين من رق الأرض ، وتحويلهم إلى ملاك أراضى أو عمال أجراء . وبهذا فتحت الباب على مصراعيه لـ تنفذ خططها ومشروعاتها الاقتصادية .

لقد ظلت هذه الطبقة النشطة تسمى لتوحيد البلاد الواحد تلو سلطة مركزية واحدة ، حتى يمكن لتجارتها أن تمر في طول البلاد وعرة بدون عوائق جبركية ، ولم تكن تناضل ضد سلطة نبل الأرض السياد والاقتصادية لحسب ، بل وكان من المصير عليها ، لكي تحطم هذه السلطة

أن تكافح في كافة الميادين ضد القيم الأخلاقية والدينية الانقطاعية . وإن النهضة للملاحة التي شملت أوروبا في عصر النهضة . والاكتشافات الرائعة التي قام بها الملاحون العظام . أمثال كريستوفر كولومبس . وفاسكو دي جاما ، وماجلان ، لم تكن إلا نتاج وعي وقوة الطبقة المتوسطة . وكان للزحف النفولي الآسيوي والسيطرة التتريية على طرق التجارة القديمة أثرها الفعال في دفع هذه الطبقة للبحث عن طرق جديدة للملاحة للوصول إلى الشرق الأقصى عن طريقها . ولم يكن للزحف النفولي أثره في البحث عن طرق جديدة للملاحة فحسب ، بل وكان من الأسباب الرئيسية في نشأة النظام للملاحة . فقد كانت مصر للبلاد لهؤلاء المماريين الذين فروا من وجه الأعصار التتري الدمر . وبدأ الحكماء في مصر يستخدمونهم بكنود مرتزقة ، وبالتدريج أصبحوا للدعامة المسلحة لهؤلاء الحكماء .

وباختصار . فإن الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية كانت موالية للطبقة الوسطى في أوروبا . بل ونحتم عليها أن تكافح لكي تحطم سلطة الانقطاع عاناً . وتتولى هي زمام السلطة لكي تنمو وتتطور ، أما في مصر فلم تكن هذه الظروف موالية للأسباب الآتية :

أولاً - لم يكن السلطان في حاجة ملحة للتحالف معها ضد أمراء الممالك ، لا قبل الفتح الثماني ولا بعده ، نظراً لقدرته على القبض على زمام السلطة المركزية ، ولأن مصر كانت فعلاً وحدة سياسية كما هي وحدة جغرافية .

ثانياً - كانت معظم تجارة أوروبا الأساسية تمر بالأراضي المصرية . فكانت للبادلات التجارية تتم بدون الحاجة الملحة إلى البحث عن أسواق بعيدة ، بعكس الطبقة الوسطى في أوروبا التي كانت في حاجة إلى هذه الأسواق للوصول خامة إلى موارد اللواد الخام ، وهي لهذا قد شجعت الملاحة ومولت العديد من الرحلات الكشفية العقليية .

ثالثاً — كانت أرباح السلطان والماليك الهائلة من الرسوم التي تفرض على التجارة الأوربية للآلة بالأراضي المصرية تقلل من جشعهم بالنسبة للطبقة الوسطى ، فلا يفرضون عليها ضرائب فادحة كما كان يفعل أمراء الاقطاع في أوروبا عند ما كانوا يفرضون رسوماً جمركية على مرور التجارة عبر مقاطعاتهم .

وأدت هذه الأسباب جميعاً إلى تخلف الطبقة الوسطى في مصر عن مثيلتها في أوروبا ؛ فبينما كانت تلك الطبقة في أوروبا نشطة ، تكسب باستمرار مواقع جديدة من أمراء الاقطاع ، كانت تلك الطبقة في مصر جامدة على ما هي عليه ، ولم تتمكن من أن تلعب دوراً سياسياً واضحاً في تعبئة ضد أمراء الاقطاع ، وبالتالي لم تستطع أن تلعب دوراً إيجابياً ضد السلطة المركزية الاقطاعية .

ولما كانت الطبقة الوسطى في المجتمع الاقطاعي تعتبر الطبقة الأكثر نضجاً من أية طبقة أخرى وتمثل التقدم والنطور ، لهذا فإن خمود نشاطها في مصر ، ونحركاتها جنباً إلى جنب مع سلطة الاقطاع جعل المجتمع المصري يثبت ولا يتطور ، بينما كانت الطبقة الوسطى تدفع المجتمع في أوروبا إلى الأمام أثناء صراعها ضد الاقطاع ، وذلك لكي ينمو ذلك المجتمع ويزدهر ، ولكي تكتشف الطرق البحرية الجديدة والقارات ومناجم اللوآل الحثام ... إلخ .

ومن هنا يتضح أن كشف طريق رأس الرجاء الصالح لم يكن مجرد كشف جغرافي ، وإنما كان التعبير للمادى عن تفوق وقوة الطبقة الوسطى في أوروبا وضعفها في مصر ، بل وفي كل بلاد الشرق . وقد حاول سلطان مصر ، العثماني الحظ ، قلنصوة القوروى ، بمساعدة البنادقة ، القضاء فملاً على النفوذ البرتغالى . لكن يبعد التجارة إلى طريق مصر مرة ثانية . فالتحم مع البرتغاليين في حرب بحرية بالقرب من سواحل الهند . ولكنه

هزم ، وغرقت أساطيله في مياه المحيط ، وغرقت معها آماله .
وفي سنة ١٥١٧ . أى بعد تسعة عشر عاماً من رحلة قاسكو دي جاما
حول رأس الرجاء الصالح ، وبعد ثمانية سنوات من هزيمة الأسطول
المصرى أمام سواحل بومباي ، فتح السلطان سليم مصر . ودخلت مصر
في إطار الإمبراطورية العثمانية ، كولاية من ولاياتها . وقضت استقلالها .

الوضع الاجتماعي قبل الفتح العثماني :

إن نظام الاقطاع ، كأي نظام اجتماعي ، من النظم التي مرت عليها
البشرية خلال تطورها ، أسلوب معين في الإنتاج ، يترتب عنه ، وبالضرورة ،
علاقات معينة بين الطبقات المختلفة .

ولهذا . يتعين علينا ، لكي نحدد الوضع الاجتماعي في مصر ،
قبل الفتح العثماني ، أن نحدد الطبقات الاجتماعية التي كانت موجودة ،
وعلاقة هذه الطبقات فيما بينها ، وكذا الدور الذي كانت تلعبه كل منها
في الإنتاج . وإذ كانت الأرض هي الوسيلة الأساسية للإنتاج آنذاك ، قد
كانت الطبقة التي تملكها هي الطبقة التي تسيطر على قوى المجتمع كله ، وتسخر
كل طاقاته لمنفعة الخاصة .

لقد كانت ملكية الأرض في مصر تخضع لتلك النظرية التي تعتبر الحاكم
هو المالك الحقيقي لكل أراضى البلاد ، وهو الذي يُقْطِعُها لمن يشاء من
الأتباع ، وهؤلاء بدورهم يقطعونها لأتباعهم . ومن الناحية العامة ، لم تشذ
مصر عن هذه النظرية . فقد كان السلطان يملك الأرض كلها ويقطعها
لأتباعه الأمراء الذين يوزعونها على الفلاحين نظير جباية الضرائب التي
يفرضونها عليهم ليسددوا منها للسلطان جزءاً ويستحوذوا هم على الجزء
الآخر . لم يكن الفلاحون يملكون الأرض إذن ، بل كانوا ينتفعون بها
نظير الضرائب التي يدفعونها ، وكان لهم أن يستمروا في هذا الاستئفاع ،

ما ظلوا مستمرين في دفع الضرائب . فإذا تخلفوا عن ذلك ، كانت الأرض تُسحب منهم وتُعطى لغيرهم . ولم يكن الأمر يقتصر على الفلاحين وحدهم ، بل كان هذا القانون نفسه يسرى على صاحب الاقطاع ، فإذا لم يسدد ما فرضه السلطان عليه من ضرائب ، فإن الالتزام كان يُسحب منه ويمطى لغيره .

ولقد كان السلطان وأتباعه من المالكين الذين ينتفون بشمرات الأرض ، وكانوا يمثلون السلطة الحقيقية في البلاد . وكانوا يختلفون عن أمراء الاقطاع في أوربا ، ففي أوربا . كان أمراء الاقطاع ، في أغلب الأحيان من الوطن نفسه ، إلا أنهم كانوا يمثلون الأرستقراطية المنعزلة عن الشعب . والتي تحكمه بالسيف والدرع ، أما في مصر فقد كان أمراء الاقطاع يكونون الأرستقراطية المسلحة الأجنبية التي لا تعرف في الغالب كلمة واحدة من لغة الشعب ، لقد كانوا يملكوا اشتروا من جورجيا وأرمينيا ، ودربوا منذ صغرهم على حمل السلاح والفروسية ، ثم فرضهم الأمير بعد ذلك على الشعب ليحكموه بالقوة والارهاب .

تلك الطبقة التي كانت تربع فوق قمة المجتمع : سلطان وحوله حاشية من الأمراء والمالكين ، يسخرون كل الطاقة الانتاجية لأغراضهم وملذاتهم ، والملاح المصري الكادح الصبور . يكدح في أرض لا يملكها . يستخدم وسائل استئاج مرت عليها آلاف السنين وهي لم تتطور ويزرع الحيرات ويجمعها ، ثم يبحث عما جمع فلا يجد إلا الفتات ، أما المحصول نفسه فقد أخذه الملتزم نظير الضرائب المفروضة عليه . وهو إذا تأخر في سداد هذه الضرائب ، فقد كان هناك « المشد » يتولى تعليقه في « الفلكة » تنفيذاً لأمر الملتزم ، ويظل يجلد حتى يوفى من الضرائب أو يهلك دونها .

وبين هاتين الطبقتين . كانت تعيش طبقات أخرى لم تصل لمرحلة السادة ولم تهبط إلى درجة الفلاحين . فقد كانت هناك طبقة التجار التي

تكلنا عنها في صدر المقدمة ، وكانت تليها طبقة أخرى ، هي طبقة الحرفيين الوثيقة الصلة بطبقة التجار ، لأن المؤثرات الاجتماعية التي كانت تؤثر على طبقة التجار صعوداً أو هبوطاً كان أثرها يظهر بشكل مباشر على هذه الطبقة التي كانت تعتبر نموذجاً للنظام الحرفي في العصر الاقطاعي ، وكان على رأس كل حرفة شيخ من مشايخها ، وفي الغالب كانت كل طائفة تتجمع حول نفسها في حي من أحياء المدن الكبيرة ، ويتولى شيخ الحرفة تنظيم الصلة بين الحرفيين وبين التجار ، وبينهم وبين الحكام ، في جمع الضرائب المفروضة عليهم . وفي أيام المماليك الحراكية ، وخاصة قبل اكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح ، كانت هذه الطبقة في رواج نسبي ، نظراً للرواج النسبي الذي كانت عليه التجارة ونظراً لعدم تركيز الحكم عليهم في تحصيل الضرائب ولهذا كان شيخ الحرفة يعتبر كأب روعي لعمال المهنة ، يدافع عنهم ، وعن رضى الحرفة نفسها ، ويحافظ على مستواها الفني المرتفع . وقد تغير كل هذا بعد الفتح الثماني ، ولم تعد وظيفة الشيخ أكثر من أنه جاني ضرائب للبasha الوالي وموظفيه ، الأمر الذي أقعد مشايخ الحرفة علاقتهم الأبوية بالحرفيين .

وكانت هناك فئة أخرى من الشعب للمصري لا يجدر بنا إغفالها ، هي الرغم من أنها لم تلب دوراً معيناً في الإنتاج ، وهي فئة المملاء والوظفين . فقد كان المملاء يمشون في رغد من العيش . ويقطعهم السلطان أراضٍ مضافة من الضرائب ، وكانوا ينتظرون على أوقاف مضافة أيضاً من الضرائب ، وكانوا موضع الاحترام من السلطان ومن ممالكه . وكان المملاء هم الصلة الروحية التي تربط السلطان بالشعب ، بينما كان للوظفون الصلة المادية بينه وبين الشعب ، ينظمون شئون المال ويجمعونه ويوردونه . وإذا كانت الشئون الوظيفية غير منظمة كما نهددها اليوم ، فإن جيوب الوظفون حينذاك كثيراً ما كانت تنتفخ بجزء من الأموال المنتصرة من دماء الفلاحين .

الفتح العثماني :

بدخل العثمانيين مصر ، بدأت بلادنا تتحدو نحو عجلة محنة من النشاط والتطور المالى . فبينما كانت أحشاء أوريا تمور بعصر النهضة إذاناً ببلاد جديد . كانت مصر تحت حكم عثمانيين تخلف عن ركب الحضارة ، ويسلبها الفاعح الأجنبى البقية الباقية من حضارتها .. وأول ضربة وجهها العثمانيين إلى مصر ، هى اختلاس خيرة الصانع الحرفيين المصريين وتصديرهم إلى القسطنطينية ، ليطوروا الصناعة هناك ، ولهدمها فى مصر . وهكذا ضمت الصناعة المصرية وتخلت تخلفاً شديداً . هذه الصناعة التى كانت غزراً للحرفيين المصريين طوال السنوات الطويلة ، وخاصة فى العصر العاطمى . يصف لنا «ناصر خسرو» ، الذى زار مصر فى عهد المستنصر مدينة «تانس» أول مدينة تعرض القبل على مصر من اشرق فيقول : «إنها كانت مدينة صناعية هامة بها ١٥٠ ألف ساكن ، وما لا يقل عن خمسة آلاف نول للزول ، وصناعة معدنية مزدهرة ، وستة وثلاثون حمام ، ومائة دكان لبيع الروائع . وعدد المراكب الراسية فى البناء لا يقل عن مائة مركب ، ودخل المدينة لا يقل عن ألف دينار يومياً ومدينة القاهرة كان بها عدد لا حصر له من الدكاكين ، يملك الخليفة ما لا يقل عن عشرين ألف دكان منها » (١) .

وكذلك ضربت التجارة ضربة قاصمة . وهى كما سبق وأوضحنا . وثيقة الصلة بالحرف كلاهما يؤثر على الآخر تأثيراً إيجابياً . فضلاً عن الهبوط الحى لانتاج السلع ، فإن الإرهاق للضى الذى كان يقع على كاهل الملاح المصرى . وهو مشترى هام للانتاج ، بسبب تقلص السوق الخارجية ،

(١) فى أصول السلالة المصرية ، لجنى وحيمه .

جعل القدرة الثرائية للفلاحين والشعب عامة على درجة منخفضة جداً . ولم يكنف الأتراك باحتطاف الصانع للهرة ، بل فرضوا الضرائب الباهظة على الصاعة ، وأرغموا مشايخ الحرف على تحصيلها . وباختصار قالت الصناعة والتجارة قد ضربتا ضربة عنيفة بعد الغزو العثماني لم تستطعا التخلص من وطأتها إلا بعد سنوات طوال . لقد هبطت الكفاية الانتاجية إلى الحضيض . وهبطت معها الصحة العامة للشعب كله . وازدادت نسبة الوفيات ، حتى أصبح عدد السكان في سنة ١٧٩٨^(١) مليوناً ونصف مليون نسمة ، منها ٢٥٠ ألفاً في القاهرة ، وحوالي ثمانية آلاف في الاسكندرية . وإذا قارنا هذا العدد بما كان عليه سكان مصر في أيام الرومان وأوائل الحكم العربي . وهو يتراوح بين ٦ و ٧ ملايين نسمة ، تتبين لنا أية ظروف قاسية كان يعيش شعبنا فيها ، وأية ضربات لحفته حتى أو شك على الثناء . ولما كان الوالي التركي الذي يعين من قبل السلطان لا يهتم في قليل أو كثير ، رفاهية الشعب ، إنما الذي يهتم ويعنيه في الدرجة الأولى ، هو كمية الأكياس التي يجمعها ليفق منها على الحامية التركية ، وعلى ما سوف يرشى به حاشية السلطان في القسطنطينية لكي يقفوه في مركزه . ثم ما يرسله رسمياً للسلطان نظير الجزية المفروضة على البلاد . هذا علاوة على ما يختلصه هو لنفسه .

وكانت الجمارك المصرية تحصل بشراة ضرائب باهظة على التجارة الواردة من البلاد الأوربية والآسيوية مما ترتب عنه تقلص هذه التجارة أيضاً ، وبالتالي اشتدت الزلة على مصر أكثر وأكثر ونقصت مواردها . وفي أوائل القرن الثامن . وعندما كانت الإمبراطورية التركية في عموماها كان الباشا التركي الذي يعين والياً على مصر من قبل السلطان ذا

نفوذ وقوة ، ولكن لم تلبث الامبراطورية أن دخلت في مشاكل دولية
أضعفت قدرتها للسيطرة على مصر ، فاستعاد للماليك نفوذهم ، حتى
أصبحوا الحكام الحقيقيين للبلاد ، يترتب بقاء الباشا الوالى على رضائهم ،
ويتولون السلطة عن طريق ملزمين يمينونهم لجمع الضرائب في الأرياف
أو في المدن ، ويسددوا للباشا ضريبة الامبراطورية ، ويحتفظون هم بما
اعتصروه من الشعب .

ولم يكن للضرائب نظام معين أو حجم معين كالذى نعرفه الآن . بل
كانت الضرائب اعتباطا ، يفرضها الوالى كيفما يشاء وأينما يشاء . ويفرضها
الماليك وفقا لربغاتهم ، ويفرضها الملزمون بقسوة ، لكي يسدوا فم الباشا
وأفواه للماليك ، ولجأوا خزاناتهم بما يتبقى .. ولم يكن الأمر يتوقف عند
حد الضرائب التى تفرض على الشعب ، بل كان السلب والتهب للتاجر
ومحاصيل الفلاحين شيئا طبيعيا يتم دائما وفي أى وقت .. فإذا امتنع
الباشا عن دفع مرتبات الجنود التركية — وما أكثر ما كان يمتنع عن الدفع —
زُل هؤلاء إلى الشوارع لينهوا المتاجر وللساكن . أما نهب الأمراء
الماليك فكان أمره عجبا . فالمنازعات والحروب بينهم لم تكن تقف عند
حد فلاصطدام بين فرسان هذا الأمير أو ذاك كانت مستمرة ودائمة .
وتنتج هذه الحروب كانت دائما على رأس الشعب .. فعندما يلتحم فرسان
أمير مع فرسان أمير آخر ، يدفعونها إلى التقهقر إلى إحدى مديريات البلاد
فأول شيء كانت نفعله القوات ، للتقهقرة هو أن تهب البلاد التى تمر بها .
وما يكاد الفلاحون يتخلصون من نهب للتقهقرين ، حتى يجأون بالقوات
للتقدمة فتتولى هى الأخرى نهب ما تبقى من المحاصيل ، إن كان قد تبقى
شيء ... وهكذا كان الشعب يعيش تحت مطارق جبارة من السلب للنظم
والغير منظم . ولم يكن الشعب بطبيعة الحال يستكين لهذا التهب للزدوج ،
فكثيرا ما كانت تحدث هبات شعبية ، وخاصة في المدن ، كالقاهرة ودمهور

ضد الأمراء الماليك ، ويقودها العلماء ومشايخ التجار والحرف . ولكنها سرعان ما كانت تنتهى . إما بوعد من الباشا أو من أمراء الماليك ، بأن الأمور سوف تسير سيرا حسنا . ولكنها لم تكن تسير أبداً سيراً حسناً . . . وبالرغم من أن الدولة العثمانية كانت آخذة في الاضمحلال ، فإن الشعب لم يستطع استغلال هذا الضعف ليتنفض عليها انتفاضة حقيقية ليصني سيطرتها ويعلم استقلاله ، وذلك لعدم وجود قيادة شعبية حقيقية منظمة ، تستطيع أن تلعب دورها في حشد الشعب وتنظيمه . وكما سبق وأوضحنا فإن الطبقة الوحيدة التى كان فى مقدورها أن تلعب هذا الدور ، هى الطبقة الوسطى ، ولكن بسبب ضعفها الشديد الذى ازداد ضعفاً بعد الفتح العثمانى لم تتمكن من أن تلعب هذا الدور .

وحق فى تلك الأيام التى كانت فيها التجارة مزدهرة ، لم تلعب الطبقة الوسطى دورها التاريخى فى قيادة الشعب بالرغم من أن الكثير منهم كان يشارك فى السلطة وله نفوذ واسع على الحكام . فقد كان القاضى الفاضل مستشار صلاح الدين ، الذى يقول عنه القرزى أن صلاح الدين لم يفعل شئ بدونه . يتجر التجار وأسماء مع الهند والغرب ، ويمد من أكبر أثرياء عصره . وإلى جانب السلطان قلاوون نجد مجد الدين الإسلامى ، كبير تجار ذلك العصر ، والذى كان يعتمد عليه السلطان فى سياسته الشرقية . . . والقرزى يذكر فى خطه العديد من هذه الأسماء التى لعبت أدواراً هامة فى تاريخ مصر وراء السلاطين العظام . ولكن الأحداث التاريخية لم تمكن لهم من البلورة كقوة قادرة أن تقود المجتمع نحو التخلص من سلطة الاقطاع . . . كانت الماليك القوة للنظمة الوحيدة فى البلاد التى استطاعت أن تستغل الحالة السياسية والاجتماعية ، وتنظم الهجرات للمستمررة على الامبراطورية العثمانية لكي تسلم مصر عنها . وفلا نجاح أحد كبار الماليك ، وهو على بك الكبير سنة ١٧٦٩ ، فى إعلان استقلال مصر تماماً ، وبدأ فى تأسيس

امبراطورية مصرية جديدة . ولكن كان من المحتم عليها أن تهزم . بالرغم من أن الظروف الدولية كانت مواتية لاستقلال مصر . فإن تركيا كانت ضيقة . وفرنسا كانت تمور بالثورة ، وبريطانيا لم تكن مستعدة لأن تخوض معارك سافرة في مصر .. إن السبب الرئيس لعدم نجاح على بك الكبير هو تعافله عن القوة الشعبية للمصرية ، إذ لم يستغل كراهية الشعب للماليك فيحشد هذه الطاقة الجبارة ، للتخلص من هؤلاء الماليك العتاة ، وإنما اعتمد على حزبه من الماليك ، وحارب في عديد من الجبهات ، أخطرها جهة الماليك نفسها . والمؤامرات المستمرة التي لا تنقطع في داخلها ف ضرب من داخل جهته قبل أن يضرب من العدو العثماني .

الوضع الذي قبل الحملة الفرنسية :

كانت الامبراطورية العثمانية تسيطر على شعوب عديدة ، من البلقان إلى ساحل البحر الأبيض المتوسط . وتعتمد أساساً في تقويم نفسها على سلب حيرات هذه البلاد . لهذا فلم تتطور صناعياً . بل تجمدت هي الأخرى ، وأخذت تواجه الثورات الشعبية في البلاد المحتلة . وكانت هذه الثورات تأخذ أشكالاً مختلفة . فلما أن تكون في شكل ثورات شعبية تحت قيادة أبطال وطنيين مثل ما حدث في اليونان وبقية دول البلقان . أو كما حدث في مصر عن طريق الصدام المسلح مع فرسان الماليك الذين كثيراً ما كانوا لا يكتفون بشل يد الباشا الوالي عن ممارسة أي سلطة ، بل يترعون إلى فرض سلطتهم الكاملة والاستقلال التام بحكم مصر كما فعل على بك الكبير . وبينما كانت تركيا تعاني من مشاكلها الداخلية والخارجية التي لا حصر لها ، كانت هناك بريطانيا أكثر الدول الأوروبية تطوراً في مضمار الصناعة ، وكانت « الرأسمالية » الانجليزية تسعى لتطوير الصناعة أكثر وأكثر ، ولتسطر سيطرتها على كل أسواق الشرق . وتصفية نفوذ الإمبراطورية

العثمانية ... وبينما كانت تعمل لهذا الهدف بهدوء وصبر ، وتمتد انشغالات سرية مع المالك في مصر ، وتقلهم على بعضهم . كانت هناك ثورة جياشة في قلب المجتمع الفرنسي تقودها الرأسمالية الفرنسية ، لتفضي على النفوذ الإقطاعي ، وتستولي هي على السلطة إلى أن أفلحت في سنة ١٧٨٩ في حشد وتبئة الفلاحين والعامل ، واستولت على السلطة ، وفتح لها الباب على مصراعيه لتتطور وتصل إلى أهدافها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، وهذا أصبحت المنافس الخطير لأهداف بريطانيا ، لا في الشرق فحسب . بل في أوربا كلها . ولهذا فقد وقفت بريطانيا منذ اليوم الأول للثورة الفرنسية موقفاً عدائياً سافراً .

فبعد استيلاء « الرأسمالية » على السلطة في فرنسا بدأت تنفذ خططها في الاتجاه نحو الشرق الشرق الزراعي الإقطاعي ، للاستيلاء عليه ، وللسيطرة على منابع المواد الخام ، وكان لابد لها لكي تصل إلى هذا الهدف أن تصطدم ببريطانيا الدولة الصناعية الكبرى آنذاك . فهي الدولة التي كانت فرنسا تحسب لها الحساب الأول في المعركة . أما تركيا فلم يكن لها أي حساب في الخطط الفرنسية ، فهي أضعف من أن تصمد أمام القوى « الرأسمالية » الضخمة الجديدة . وكذلك لم تكن قوى الجماهير الشعبية تمثل خطراً في نظر فرنسا . ففي بلد مثل مصر كانت المتناقضات الداخلية تجعل الأرض سهلة للغزو الفرنسي ، (أثبتت الحوادث بعد ذلك أن الشعب قد لعب دوراً حاسماً في هزيمة الحملة الفرنسية) .

ولم تكن آمال الفرنسيين تقف عند حد الاستيلاء على مصر ، إنما كان الاستيلاء عليها هو الخطوة الأولى لضرب بريطانيا ضربة قاصمة بالسيطرة على طريق التجارة مع الهند ، وفتح قناة بين السويس والبحر الأبيض ، وبهذا يفتح الباب لفرنسا للوصول إلى الهند نفسها . والاستيلاء على ديرة التاج البريطاني .

في مثل هذه الظروف الدولية كان يعيش الشعب المصري في عزلة شبه كاملة عن هذه الأحداث ، لا يدرى شيئاً عن التطورات التي تعيش فيها شعوب العالم . يحكمه عشرة آلاف مملوك ، لا هم لهم إلا اعتصار دماثة . ولم يكن هؤلاء المماليك ، بل ورؤسائهم الكبار بأقل عزلة عن الشعب نفسه ، وليس أدل على هذا من أنه عندما حضر الأسطول البريطاني إلى ميناء الاسكندرية بحشاً عن الأسطول الفرنسي ، سافر حاكم المدينة على عجل إلى القاهرة ، وأخبر مراد بك بما دار بينه وبين الرسول البريطاني ، فنهرو مراد بك . وقال له دعهم يزلون إلى البر ، فسوف نقضيهم تحت سنابك خيولنا . ثم أمره بالعودة فوراً . وسد بوزار رشيد بسلسلة غليظة ، حتى لا تستطيع المراكب النصرانية اجتياز باب البوغاز . إن مراد بك لم يكن يدرى أن هناك ثورة حدثت في فرنسا ، وأن هناك صناعة حديثة متطورة أنتجت آلات حرب حديثة ومتطورة ، وأن الجيش الفرنسي مشكل على أحدث الطرق العسكرية . ويقوده قائد فذ له انتصارات عسكرية مذهلة .. لم يكن مراد بك يدرى شيئاً عن هذا ، فقد كان يظن أن المسألة لا تعدى فرساناً يقاتلون فرساناً . ولما كان المماليك خير من ركب جواد واحد بسيف ، وتاريخهم عريق في مثل هذه الحروب .. أليسوا هم الذين أوقفوا الزحف التركي تحت قيادة الظاهر بيبرس البندقداري ؟ ... لذلك فليس هناك شك أن هزيمة الفرنسيين لن تستغرق منهم وقتاً طويلاً أو مجهوداً عظيماً .. إن مراد بك لم يكن يدرك أن الإقطاع المتجمد يواجه الرأسمالية الصاعدة !..

القومية المصرية قبل الاحتلال الفرنسي :

بالرغم من أن آلاف السنين قد مرت على مصر توالت فيها الغزوات الأجنبية واحتلال البلاد وحكمها بواسطة الأجنبي . فقد ظلت القومية المصرية

محتفظة بطابعها الذاتي المميز، ولم تستطع أية دولة غريبة أن تسلبها ذلك الطابع بل الذي نستطيع أن نؤكد أنه ، أن الطابع المصري كان يتقلب دائماً على عادات وتقاليد الشعب العازي ويطبعه بطابع القومية المصرية ، وبمجملة يتأقلم ويتطبع بالطابع المصرية الأصيلة . . . وحتى الدين فقد كان يتأقلم ويأخذ طابعاً مصرياً بحتاً . فالمسيحية عندما دخلت مصر وانتشرت فيها الانتشار الكامل ، نظراً للاستعداد الاجتماعي آنئذ لتلقى هذه التعاليم ، فقد لست القوالب المصرية ، وأصبحت الكنيسة امتداداً للصدى الفرعوني نطقوسه وتقاليد ومراسيمه الدينية . وعندما دخل العرب مصر حاملين معهم الدين الاسلامي الجديد . لم يستطيعوا أن يعيروا شيئاً من تقاليد الشعب الأصيلة ، وحتى بعد أن اعتنقت الأغلبية الشعبية الدين الاسلامي ، فقد ظلت على طابعها المصري القديم في كافة تقاليدها . .

ولكن رغم كل هذا ، ورغم أصالة التقاليد المصرية والتراث التاريخي ، فقد أثرت العقيدة الاقطاعية السائدة ، ومن الارتباط بالخلافة في بغداد . ثم بعد ذلك بالقسطنطينية ، فاختفت القومية المصرية تحت غلالة دينية رقيقة . . ومع أن القومية لها مقومات عديدة . الدين ليس واحد منها ، إلا أن النظرة الدينية كانت تؤثر على القومية المصرية ، وتجمع العلاقات بينها وبين البلاد الأخرى ، وليس أدل على هذا من أن رجلاً مثقفاً مثل الجبري لم يكن قادر على أن يحدد العلاقة بين الممالك والشعب المصري ، فيسميهم بالممالك المصرية ، تميزاً لهم عن ممالك الجيش العثماني

ولقد ظلت القومية المصرية هكذا مخفية تحت هذه الغلالة الدينية الرقيقة ، وفي ذلك الركود البشع ، حتى كانت الحملة الفرنسية الواقعة من بلاد لا هي عربية ولا تركية ولا دين بالدين الاسلامي ، فهزت الشعب المصري هزاً عنيفاً . وأيقظته من ثباته ، وجعلته يقض عنه الغبار الذي يغطي شخصيته ويميزاته . . . لقد كانت الحملة الفرنسية فاعلاً تاريخياً حاسماً في حياة شعبنا ، جعلته يعدد داته تحديداً واضحاً لا لبس فيه ولا إبهام .

الحملة الفرنسية:

بعد أن استولت الرأسمالية الفرنسية على السلطة خاضت عددا من المشارك الداخلية بين أعداء مخلصين ، لكي ترسي ثورتها على قواعد رأسمالية . خاضتها ضد بقايا الانقطاع لتمنع أية ردة نحو الحكم الانقطاعي . وضربت الجماهير الشعبية التي خاضت للمركة بحانبها ضد الانقطاع . حتى لا تتمدى الثورة أهدافها الرأسمالية البحتة . ولقد اعتمدت في تنفيذ أهدافها على قائد شاب يفهم أهدافها عاما ولمب دورا حاسما في ضرب التحركات الشعبية بسرعة مدهشة لغتت إليه أنظار رجال الثورة ، هذا القائد هو نابليون بونابرت ، الذي كلفته الرأسمالية الفرنسية الفتية التطلعة لكي يؤسس لها امبراطورية في الشرق على أنقاض الامبراطورية العثمانية المتهاة ، وليضرب بريطانيا عدوتها اللدود . ويسيطر على طريق الهند بالاستيلاء على مصر .

ولن أخوض في تفاصيل هذه الحملة التي احتلت مصر من أول يوليو سنة ١٧٨٩ إلى ١٨ أكتوبر سنة ١٨٠١ ، فإن الكتب المدرسية مليئة بتفصيلاتها ، والحديث فيها حديث مملد إنما الذي ينبغي في الدرجة الأولى . النتائج التي ترتبت على قدوم هذه الحملة ، وأثرها على الشعب المصري من حيث نظوره .

لقد كان زول الحملة الفرنسية بأرض مصر ، بمثابة الترابة التي ألهمت شعبنا وكشمت عن الروح الثورية العارمة التي تسكن فيه . لم نجد الحملة الفرنسية في مصر طريقا مفروشا بالورود ، بل اصطدمت من أول يوم زلث فيه حتى آخر يوم قفته على أرضنا بقوات عديدة مختلفة ومتصارعة .. حقا أن كل قوة من هذه القوى كان تضالها لهدف ذاتي إلا أنها كانت تناضل لسحق الحملة وطردها من أرض مصر

واجهت الحملة في مصر أعداء مختلفين الأهداف والأغراض . واجهت المماليك والأتراك والبريطانيين كل هؤلاء في جانب ، والشعب المصري بجميع طبقاته ، في جانب آخر . الملاحين والحرفيين والتجار والمثقفين . وهم العلماء ، رجال الدين .

فالمماليك قسم ظهرهم . فجزه مهم بقيادة إبراهيم بك فر إلى الشام . وجزه آخر بقيادة مراد بك فر إلى الصعيد ثم تهادن مع الفرنسيين .. أما الأتراك والانجليز فكانت الجيوش الفرنسية تضرب بعنف حاسم أية قوة منهم تحاول النزول في الأراضي المصرية . ومع هذا فإن المقاومة الشعبية لم تقطع يوماً واحداً . وفي خلال ثورة القاهرة الأولى والثانية أبدى الشعب من صنوف الطولة ما جعل نابليون يؤكد في مذكراته أثر هذه المقاومة على هذه الحملة . ولم تكن هذه المقاومة موضوعة في حساب الفرنسيين عندما قدموا إلى مصر ، بل كانت خطهم مرسومة على أساس إسالة الجماهير إلى جانبهم ، وضرب المماليك وتصفية نفوذهم ..

والآن فلنعد إلى بحث النتائج التي ترتبت على احتلال القوات الفرنسية لمصر ، وسوف نرى أنها نتائج بعيدة المدى لا على الأحداث السياسية الداخلية فحسب ، بل في الشرق العربي كله

أولاً — ضربت القوات الفرنسية الفرسان المماليك ضربة قاصمة . وكانت فلولهم الباقية بعد حروب الحملة من مصر أضعف من أن تستطيع أن تلعب دوراً إيجابياً في مجرى الصراع الذي نشب سد ذلك لتولي السلطة . فعندما وقفوا منعزدين في المعركة أوفدوا رسولا إلى نابليون

الفصل الأول في فرنسا يعمل رسالة هذا نصها :

« لقد هدمتم سلطانا التي كانت ثابتة في مصر من سنوات عديدة .
والآن يحق لنا أن نأجأ إلى عطفكم لتميدوا لنا تلك السلطة . لقد وقع الانقسام في صفوفنا بعد وفاة مراد بك — وصبرنا من ذلك إلى أحوال

تسعة ، هي التي اضطرتنا أن نلجأ إلى الحماية الانجليزية . وأن الأتراك قد أعلنوا علينا حرباً ظالمة . ولا غرو ، فإن القدر من أحص صفاتهم . وإن لدينا من القوة ما يمكننا من مفاوضتهم ، ولكننا في حاجة إلى عضد يأتمننا من الخارج .. فإليك نلجأ ، ومنك نطلب النجدة ، وفيك وضعنا ثقتنا . فساعدنا بواسطتك لدى الباب العالي ، ونحن على استعداد لقبول الشروط التي غرضونها علينا ، وعرفاناً لجلبكم ، فأنا نتمهد بأن نحصى تجارة الأمة الفرنسية بأعظم للزايا (١) » .

ومن هذا الخطاب يتضح أن الحملة قد ضربت المالك ضربة قاصمة ، وأنهت فعلاً النظام المملوكي ، وصفته بالقوة المسلحة الأجنبية . وإن بقايا المالك التي ظلت بعد الحملة تصارع في سبيل السلطة لم يكن لديها القدرة الكافية لتنفيذ هذا . ولقد كان لهذه التصفية التي تمت من خارج البلاد وليست من داخلها أثرها في التطور الاقتصادي واجتماعي في مصر ، كما سنبين فيما بعد .

ثانياً — كانت كل القوى المتصارعة ، التي لها مصلحة في طرد الحملة الفرنسية من البلاد ، تسمى إلى استئالة الشعب إلى جانبها ، وخاصة في المرحلة الأولى للحملة ، عند ما كانت مهيمنة عسكرياً تماماً على الحدود . وتبع عن هذا أن الشعب قد وجد مؤقتاً حلفاء ، كما وجد قيادة في التجار والعلماء ومشايخ الحرف ، ترجهه ضد القوات النازية ، حمل السلاح بشكل واسع لأول مرة منذ أجيال طويلة ، فشر بذاته وقوته . وتعددت قوميته ، ونبع من صفوفه أبطال وقادة مثل البشتيلي والحضري . ولا تكلم عن السيد عمر مكرم ، فقد كان حامل العلم الجماهيري الخفاق ، والنظم وللهم الثوري ، والقائد الصلب الذي لم يلبس مطلقاً . لا أمام

(١) تاريخ الحركة القومية بقلم عبد الرحمن الرازي ، الجزء الثاني ص ٢٦٥

الفرنسيين أو الأتراك أو الهاليك ، أو محمد علي بعد أن تولى السلطة .
ثالثاً — لكي تستميل الحملة الجماهير الشعبية إلى جانبها ، ولكي تحكم
البلاد بأقل ما يمكن من اللتاعب ، أنشأت دواوين في القاهرة وفي عواصم
الأقاليم من العلماء والتجار والأعيان ، وبهذا وضعت نواة الفكر
الديمقراطي بمصر .

رابعاً — عند ما تحتل الرأسمالية بلداً من البلاد ، فإنها تعمل على
استغلالها استغلالاً رأسمالياً ، وتقتصر كل ما يمكن اعتماده من إمكانات
البلاد المحتلة ، وفقاً لآخر ما وصل إليه التطور الإنتاجي . ولهذا فقد
جلبت الحملة معها العديد من العلماء ، لدراسة مصر من كافة النواحي
الجغرافية والتاريخية والزراعية والثروة المعدنية ، لكي تنظم على ضوء هذه
الدراسة استغلال البلاد استغلالاً كاملاً ... وقد كان لهذه الدراسات أثرها
بمد جلاء الحملة وتولى محمد علي السلطة ، فقد استفاد من هذه الأبحاث في
العديد من مشروعاته التي نفذها له عدد من أمناع سان سيمون^(١) الذين
حضروا إلى مصر وأحاضوا الباشا .

خامساً — نهبت الحملة الفرنسية الاستثمار البريطاني لبطء خطته
الاستعمارية للشرق ، وفتحت عينيه عن خطورة توافيه عن العمل السريع
خشية أن تسيطر فرنسا على المنطقة وتهدد المهد . وفعلًا في سنة ١٨٢٠
احتلت القوات البريطانية ما أسماه بالحميات البريطانية في عمان ، ثم انتقلت
واحتلت جزر البحرين بالخليج الفارسي ، ثم عدن ومقط والكويت
وقطر .. وبدأت تركز خططها ، وتتحين الفرص للاستيلاء على مصر نفسها
إلى أن تم لها ذلك سنة ١٨٨٢ .

سادساً — أصدرت الحملة في ١٦ سبتمبر سنة ١٧٩٨ القانون الخاص

بتحديد الانتفاع بالأرض وحق المستعير بتوريثها في حدود الانتفاع
ومع أن هذا القانون لم ينفذ جدياً إلا أنه كان بداية وعى جديد بتحديد
الملكية الفردية للأرض .

هذه هي القطة الأساسية التي نجت عن وعود الحملة الفرنسية في مصر
وقد ظهر أثرها الواضح في مجرى الحوادث التي برزت صيحة حروب
القوات الفرنسية من مصر ، والتي انتهت بوصول محمد علي إلى حكم البلاد

نصفية النظام المملوكي :

ضربت الحملة الفرنسية النظام المملوكي ضربة قاسمة ، وهبأت الظروف
اللائمة لتصفيته نهائياً . وقد كان من المهم أن يقضى على النظام المملوكي
بقوى التطور الداخلي . فكما حدث في فرنسا مثلاً ، بالقضاء على أمراء
الاقطاع ، حيث كانت الرأسمالية الناشئة هناك تحشد الفلاحين والحرفيين
ضد أمراء الاقطاع ، وتسكسب على مر السنين مواقع جديدة منهم ، وتشغل
هي ومن وراثتها الجمهير . الفراغ السياسي ، حقق صربتهم في الثورة ضربة
حاسمة . وقبضت على السلطة ، وأقامت مجتمعاً بورجوازيّاً

أما في مصر فإن النظام المملوكي قد ضرب أولاً بواسطة القوى الأجنبية
الأجنبية ، وليس نتاج التطور الطبيعي من داخل البلاد . رُشد : فإن
نصفية هذا النظام لم ينتج عنه مجتمعاً رأسمالياً ، كما حدث في فرنسا أو في
البلاد التي قضى فيها على الاقطاع نتيجة للثورة الاجتماعية .

لقد خرجت الحملة الفرنسية من البلاد والوضع الداخلي فريد في بابه .
فالطريق معبد لسلطة مركزية ، ولسكن لا توجد الطبقة القادرة على شغل
هذه السلطة . إن للعالم الجديدة التي خاضتها الجماهير ضد الحملة الفرنسية
قد مرستها على القتال وأبرزت مصالحها كشيء مستقل ومنفصل عن مصالح

الامبراطورية النمساوية . كما أن الحوادث الجسام التي مرت خلال وجود الحملة بيست حياة الممالك وضمهم ، وكشفت أيضاً عن ضعف الامبراطورية النمساوية بقدر ما كشفت عن الروح الثورية المارمة الحاكمة في الشعب . فبعد خروج الحملة برزت فوراً مشاكل الصراع على السلطة بين كل القوى المتصارعة فالنمانيين يريدون استغلال فرصة ضرب الممالك لكي يجهزوا على بقيتهم ويحكموا البلاد حكماً كاملاً ... والانجليز كانت جيوشهم تمسك داخل البلاد ولا يريدون الخروج .. والممالك يغاولون في استمالة استرداد سلطتهم اثرائهم ، وقد تبقى منهم حوالي خمسة آلاف مملوك يماونهم بعض الجيوش النمساوية للعاملين ، ويتقنون من معسكر الانجليز إلى الفرنسيين ثم إلى الانجليز . عند ما يفقدون الأمل في فرنسا . وبين كل هؤلاء المتصارعين يتمف الشعب للمصري محاولا التخلص من كل هؤلاء الأعداء . لقد برزت له قيادة خلال الحملة الفرنسية من العلماء والتجار ومشايخ الحرف . فهل تستطيع هذه القيادة أن تخلصه وتتقدمه وتفوده إلى بر الأمان ؟ ... لقد أثبتت الحوادث بعد ذلك عدم قدرة هذه القيادة على استغلال الظروف المواتية واستحلاص استقلال البلاد .

وإذا كانت هذه القيادة لم تستطع استغلال الظروف كاملة ، فقد استغلها جيداً ، وحتى النهاية . محمد علي باشا ، وهو داهية في السياسة كما كان داهية في القتال ، لقد اشترك في الصراع الناشب من أوله ، ودرس كل إمكانيات القوى المتصارعة ، ولم يهمل أية قوة من هذه القوى . . لقد فهم أكثر من غيره قوة القيادة الشعبية موضعها في حساب وفي مكانها المحدد ، فلم يبالغ فيها ويعتمد عليها من أول يوم فيفقد الحركة . وكذلك لم يهملها كما أهملتها المعسكرات المتصارعة الأخرى . . لقد ادحر محمد علي القوى الجماعية للموقف الخامس ، فكسب الحركة وخسرها كل أعدائه .

الصراع في سيل السلطنة :

لم يستطع الإنجليز البقاء في مصر رغم محاولتهم ذلك ، فالقوى الدولية للمعارضة لبقائهم كانت مصممة على هذا ، ففي صلح (اميان) الذي عقد في ٢٧ / ٣ / ١٨٠٢ بين فرنسا وإنجلترا وهولندا وإسبانيا اشترط فيه جلاء القوات البريطانية عن مصر ، وقد حاولت بريطانيا استمالة تركيا إلى جانبها فلم تفلح ، فخلت عن مصر في ١٦ / ٣ / ١٨٠٣ ، وعملت على مساعدة المماليك لكي يكونوا محالها في مصر ، فلم تفلح في هذا أيضاً .. وهكذا استبعدت بريطانيا مؤقتاً من المعركة . ونشب الصراع المسلح بين العثمانيين والمماليك إلى أن بدت كفة المماليك هي الراجحة ، فانضم محمد علي إلى جانبهم وودى به شريكاً لابراهيم بك في الحكم .. ولكنه كان من البقطة والوعى بحيث لم ينفس في الحكم ليرك للمماليك وحدهم يتحملون كل النتائج المترتبة عن مشاكل الحكم ، سواء في الصدام مع بقية القوات العثمانية ، أو مع الشعب أو ضد بعضهم البعض . وظل يرقب الحوادث حتى عاد الأتني بك من إنجلترا يحمل وعداً من الإنجليز بسيطرة المماليك على السلطة ، الأمر الذي أشعل الحقد في قلب حزب البرديسي وجعله خصماً عنيفاً للأتني .

لقد بدأت الأمور تتضح والصراع يتبلور ، فالقوات العثمانية هزمت تقريباً ، وإن كان الوالي التركي لم يزل رابضاً في القلعة والمماليك قد أكلوا بعضهم بما فيه السكافية ، والشعب تآثر على الضرائب الباهظة التي يفرضها البرديسي على التجار ولللاك المقاريين . ومحمد علي له صلات طيبة بالمشايخ والتجار وقادة الشعب ، ولقد دخل للمعركة من أول يوم وهدفه الوصول إلى السلطة ، وكان يحدد دائماً للمسكرا الأقوى وينحاز إليه إلى أن يضمف فينحاز لميره وهكذا . . . والآن وقد تبلورت الأمور ، عليه أن يتخلص نهائياً من المماليك ، ويصحح الطريق مفتوحاً أمامه للسلطة مباشرة وهو

يملك قوتين تمكنانه من هذا .. القوة الأولى وهي الارتباط بالشعب، فيكسب عن طريقها شرعية وجوده في السلطة . والقوة الثانية إيليش الذي يحسمه للوقف ويضرب المالك الضربة المميتة . فأنحاز فوراً إلى جانب الشعب في ثورته على المالك ، وأمر جنوده فيهاجموا المالك حتى فر البرديسي وإبراهيم ، وأبطل محمد على الضريبة التي كان البرديسي فرضها على التجار وأصحاب المقارات . وبهذا أصبح يمثل في نظر الشعب أمانيه في التخلص الهائي من حكم المالك . ثم انحاز مرة أخرى إلى جانب الشعب في ثورته الثانية (الرابعة منذ الحملة الفرنسية) على الوالي التركي . هذه الثورة الحبيدة التي انتهت بأن نودى به والياً على مصر بعرفة مشايخ المسلمين وكبير الأقباط آشد للملم جرجس الجوهري ، والتجار والأعيان .

ثورة مايو على الوالي التركي :

تعتبر هذه الثورة من وجهة النظر العلمية من أهم الثورات في تاريخ مصر الحديث ، فهي أعمق من ثورة القاهرة الأولى على الحملة الفرنسية . لقد استمرت من أول مايو حتى ٩ يولييه سنة ١٨٠٧ ، حيث ورد فرمان التركي من الآستانة مؤيداً تعيين محمد علي في ولاية مصر (حيث رضى بذلك العلماء والرعية) . . لقد خاضها الشعب مباشرة ضد الأبراطورية النمائية ، وخاضها بجميع عناصره مسلمون وأقباط ، وبهذا تكون قوميته قد توضحت تماماً ، ولم تعد مندغمة ومختلطة بأية قومية أخرى دينية أو عصرية . . وقد شبت الثورة على دعامين أساسيتين : الدعامة الأولى هي الدافع الاقتصادي ، فقد كانت الضرائب الباهظة التي فرضها الوالي التركي على التجار وأصحاب المقارات تثقل كاهلهم ، فضلاً عن الاستغلال المروع للفلاحين ، وهم السواد الأعظم من الشعب . . أما الدعامة الثانية فكانت التخلص من الحكم الأجنبي التركي ، وهذا وعى أنضج وأعمام الصراع

الدائم الذي امتد أكثر من ثلاث سنوات ضد القوات الفرنسية التي كانت تحمل معها وعى الثورة الفرنسية الذي بثته رغم أنفها في البلاد ، مع أنها جاءت لتحتلها وتمتص خيراتها .

ولقد حققت الثورة أغراضها بأن عزلت الولاى التركى وثبتت محمد على والياً على مصر . . . ولكن ما هو السبب الذي جعل قادة الثورة يفسون برجل تركى إلى السلطة ، ولا يستخلصونها لأنفسهم ولخدمة طبقتهم ، وقد كان هناك من الزعماء للبرزين أمثال عمر مكرم الذي لو طلب من الشعب السند والتأييد لما تأخر عن إعطائه له . . . إن الجواب على هذا السؤال يحدد ويوضح مفزى ضرب النظام للتركى بواسطة القوى المسلحة الأجنبية ، لا بواسطة التطور الطيعى لقوى الشعب النامية . . . إن سبب وصول محمد على إلى السلطة هو ضعف القيادة الثورية ، وعدم توفر الظروف الاقتصادية والاجتماعية الملائمة ، لكي تسهل على السلطة ، كما سنبين ذلك فيما يلى :

قيادة العلماء والتجار والحرفيين :

لم يستطع عمر مكرم أن يصل إلى السلطة ، بالرغم من صلابته وقدرته العجيبة على تهيج الجماهير وحشدها ، وهذا يؤكد ضعف القيادة بالرغم من قيامه بالجهود الثورية فى حشد وتعبئة الشعب ، إلا أنه لم يجد الطبقة التي يستند إليها لكي يجمع نتائج هذا الحصول الثورى الذي قطعه محمد على ثم تسكر له بعد ذلك . . . ولا شك أن ضعف انطبقة الوسطى فى مجتمع إقطاعى دفعته الأحداث الوافدة من الخراج لكي يلهب ويصير مسرحاً لصراع دولى عيف من الحتم أن تنتهى السلطة إلى القبضة الأجنبية التي فى إمكانها استغلال هذا الصراع . . . إن الثورات التي نشبت واشتراك فيها الشعب المصرى قد دفعت المجتمع حتماً إلى الأمام ، ولكنها لم تمكن لها من

الوصول إلى السلطة بسبب انعدام قوى متجة جديدة تسمى لإقامة علاقات إنتاجية جديدة ، ولانعدام حزبها السياسى الذى يلعب دور الطليعة فى مجرى الأحداث السياسية ، ولو لاحظنا سير الحوادث لوجدنا أن معظم المعارك كانت تنشب داخل المدن الرئيسية ، وفى مدينة القاهرة بالذات ، وخاصة الثورتين الأخيرتين على المالك والوالى التركى . . أما الفلاحين فقد كانت فى الواقع بعيدة عن الاشتراك الجدى فى هذه المعارك . ولم تكن هناك الفئة التى تملك وسائل إنتاج راقية ، وبالتالى لها مشكلة إنتاج تريد أن تحلها بتحرير الفلاحين وتمليكهم الأراضى ، فمن هنا لم يكن تنظيم الفلاحين فى حرب ثورية ضد أمراء المالك فيما سلف أو ضد الأتراك بعد ذلك ، يخطر ببالها . . ولكن الحركة الناشئة لا يمكن أن تحل فى مدينة القاهرة أو دمنهور أو الاسكندرية فحسب ، فبدون تحريك ملايين الفلاحين لا يمكن القضاء على هذه القوات المسلحة التمردية . . إن وعى القادة كان محصوراً داخل المدن ، ولم يخرج إلى الريف قط ، ومن هنا كان من المحتم عليهم أن يعتمدوا على قوة تناصرهم ضد أعدائهم . وكما استغل محمد على قوته المسلحة فى محالفاته المديدة السابقة ، استغلها أيضاً فى هذه المحالفة التى نقضها فور توليه السلطة وحكم البلاد وفقاً لخطه هو . لا وفقاً للخطط التى اتفق عليها مع العلماء والتجار .

إن الوعى كان بدأ يفتح ، ولكنه فجع وغير قادر على تحديد معالم الطريق ، وكانت الأحداث أسرع وأضخم من الضجج الاقتصادى والاجتماعى لذلك تركت السلطة لمفاهيم تركى ربط مصيره بمصير الأحداث المصرية ، ولم يكن له سبيل للوصول إليها إلا بالارتكاز على قاعدة شعبية ، فاستغل كل التناقضات الموجودة والتصارعة ، ووثب بها إلى حكم البلاد . إن وصول محمد على إلى الحكم يبين رغبة الشعب فى الاستقلال والتطور ، ولكن تنقصه القيادة السليمة التى تمكنه من تنفيذ هذه الرغبة .

يمل عديد من الكتاب لاعتبار محمد علي ممثلاً للرأسمالية المصرية الناشئة . ومنشأ هذا التفكير الخاطئ اعتبارهم أنه هو الذي حطم سلطة المالك . . ولما كانت سلطة المالك سلطة إقطاعية ، فبالتالى لابد أن الذي يحطمها يكون ممثلاً للرأسمالية الناشئة . وهذا التفسير خاطئ ، فمحمد علي لم يحطم سلطة المالك ، بل أجهز على فالوهم ، والقوات الفرنسية هي التي صربتهم الضريبة القاصمة . ولعل أيضاً منشأ هذا التفكير الخاطئ ، في أذهان هؤلاء المفكرين أن محمد علي كان قبل اشتراكه في الجندية ينتمى إلى أسرة متوسطة ، وله صلات مرموقة مع تحار الدخان في تركيا وأوروبا ، وخاصة فرنسا .

إن محمد علي عندما خاض حروبه العديدة ، واعتمد على التجار والتقنيين والحرفيين ، لم يكن في ذهنه مطلقاً نمو وازدهار هذه الطبقة ، إنما الذي كان في ذهنه هو الوصول إلى السلطة فحسب ، ولعل هذه الطبقة في مصر هي أولى الطبقات التي أضر بها محمد علي بعد وصوله إلى السلطة ، كما سنبين ذلك فيما بعد .

مرحلة جديدة من مراحل الإقطاع :

بوصول محمد علي إلى السلطة ، انتهى النظام المملوكي فعلاً ، وانتهت بهذا مرحلة من مراحل الإقطاع في مصر ، دامت حوالى ٥٥٥ سنة ، منذ أن وصلت للمالك البحرية إلى الحكم سنة ١٢٥٠ إلى أن تولى محمد علي السلطة سنة ١٨٠٥ ، ولما كان تحطيم النظام المملوكي تم أساساً ، كما أوضحنا ، على يدى القوة المسلحة الأجنبية ، وليس نتيجة للتطور الداخلى في مصر ، لهذا فإن النظام الإقطاعى نفسه لم يقض عليه بل تغير شكله وتمركزت السلطة الإقطاعية في يد محمد علي ، وكون دولة مركزية إقطاعية وظل أسلوب الإنتاج الإقطاعى كما هو ، وظلت العلاقات الإنتاجية بين القوى الاجتماعية المختلفة

إقطاعية كما هي أيضاً .

إن مظاهر التطور التي برزت في فترة حكم محمد علي ، كانت مظاهر ضخمة ، إن دلت على شيء ، فهي تدل على الطاقة الهائلة الكامنة في الشعب المصري وإمكاناته للتطور . ولكنها لم تكن تقف على أساس طبق واضح ، بل كانت تقف على أسس واهية ، من رالت انهارت معها كل هذه المظاهر . لقد أنشأ محمد علي العديد من المصانع ، ولكنها لم تكن تنجح التطور الطبيعي للطبقة المتوسطة التجارية ، فهي لم تحطم بالتدريج الانتاج الحرفي ، لتحل محله المصنع الكبير الذي يضم مئات العمال معتمدة على رؤوس أموالها المتراكمة لديها .. لم يحدث هذا ، ولم يكن لديها أية إمكانية لحدوثه .. وحتى الحملة الفرنسية لم تنشئ في مصر مصانع أو تشتري رؤوس أموال مع الوطنيين ، فتفتت الاقتصاد الإقطاعي . لم يحدث شيء من هذا ، والمصانع التي أقامها محمد علي ، أقامها مباشرة تحت ملكية الدولة ، وتحت سلطة إقطاعية . ولذلك كان من الطبيعي جداً أن تنهار هذه الصناعة بمجرد أن انهارت الأسباب التي أنشئت من أجلها ، وهي الاستراتيجية العامة لمحمد علي التي فرضتها عليه ظروف توليه السلطة ، سواء في الداخل أو في الخارج . لقد وصل محمد علي إلى السلطة وأمامه مشاكل عديدة لكي يثبت سلطته ويؤكددها ، وأول هذه المشاكل هي تركيا ، فقد كانت تعمل بكل الطرق لإعادة سيطرتها الكاملة مرة ثانية على مصر .. وهناك إنجلترا التي كانت في إبان ثورتها الصناعية ، وتبحث وبسرعة عن السيطرة على منابع المواد الخام .. وثالثاً القيادة الشعبية التي أتت به إلى السلطة ويريد التخلص منها ، حتى لا تظل ترهقه بمطالبها .

وتحت هذه الظروف وضع محمد علي استراتيجية ، وهي تأسيس جيش ضخم يمكنه من المحافظة على السلطة التي في يده . ونظم كل طاقة البلاد لخدمة هذه الاستراتيجية ، وفلا تأسس لأول مرة في مصر ، من أجيال

عديدة ، جيش وبحرية من الفلاحين المصريين ، بلغ عدده في سنة ١٨٣٧ ١٨٣٧
٢١٧,٥٨٣ جندي ٦٣٣٠٠ ضابطاً . والبحرية ١٤٨٤٠ جندي ، ٣,٠٣ ضابطاً .
وبلغت السفن ٦٨ سفينة بها ٩,٥٠٠ مدفع و ٤ طرادات ، ١٤٤ ناقلة (١) .
وإليك النتائج التي ترتبت عن هذه الاستراتيجية :

أولاً — أوجد محمد علي ما يسمى بحالة الاستقرار . فالحكومة
المركزية قابضة تماماً على زمام السلطة . ورأس المال الأجنبي لا يطمئن على
استغلال رؤوس أمواله إلا في مثل هذه الظروف ، وقد بدأت الشركات
الإنجليزية تفاوض محمد علي في استغلال رؤوس أموالها في مصر . وأهم
ما كانت تشده بريطانيا آنئذ ، وتضعه في المرتبة الأولى ، هو تأمين
وتسهيل طرق التجارة وللواصلات مع الشرق الأقصى ، وخاصة الهند ،
فوقع الباشا العديد من العقود مع الشركات البريطانية ، فسكنها من
السيطرة على طرق المواصلات بين الاسكندرية والقاهرة . وبينها وبين
السويس ، وبين قنا والقصر . وقد أبرمت هذه الاتفاقات بعد المعاهدة
الإنجليزية التركية سنة ١٨٣٨ التي تقضى بآلا يزيد مجموع الضرائب على
البضاعة الإنجليزية الداخلة إلى أجزاء الامبراطورية العثمانية عن ١٢ ٪
من قيمتها ، كما منحت التجار الإنجليز حق البيع والشراء في أي جزء من
أجزاء الدولة .

وقد مهدت بريطانيا لهذه الاتفاقات بنفس أساليبها الملتوية الحبيثة ،
حيث تؤكد دائماً بأن مشروعاتها بعيدة كل البعد عن السياسة وهي تجارية
بحتة ، وهذا ما أكدته «أندرسون» مندوب شركة (P. & O.) ، ونتيجة
لهذه الاتفاقات أصلح الباشا الطرق البرية والنهرية ، وكان من قبل قد
حفر ترعة المهدودية ، ليصل النيل بالاسكندرية .

(١) تاريخ مصر الاقتصادي ، تأليف لميطة ، ص ٩٥ .

ثانياً — في مبدل تنفيذ استراتيجيته ، ولكي يدبر المال اللازم لها اعتبر محمد على نفسه المالك لكافة الأراضي الزراعية ، ومسح الأرض وحدد زمامات القرى ، وأعاد توزيع الأرض على الأسر المنتفعة بها من ٣ إلى ٥ أفدنة ، واعتصر الفلاحين اعتصاراً لم يشاهدونه في أظلم أيام الحكم للمماليك ، وكان عقاب التأخير في توريد المحاصيل لشئون الحكومة يصل أحياناً إلى الإعدام ^(١) . وكان الجلد ٥٠ كرابجاً هو العقوبة البسيطة الشائعة ، مما اضطر العديد من الفلاحين إلى ترك قراهم ، والفرار من وجه موظفي الباشا تاركين ديارهم وعائلاتهم . وفي كثير من الأحيان لم يكن الفرار في داخل القطر يؤمنهم ، فكانوا يفرون إلى الأقطار البعيدة مثل الشام أو السودان .

وكانت الظروف مهيئة لكي يعيش الفلاحين عيشة طيبة ، فالأرض غنية وتمطى محاصيل جيدة ونسبة توزيع الأرض على عدد السكان ملائمة ومعتمدة ، كما يتبين من الجدول الآتي : ^(٢)

السنة	عدد السكان	مساحة الأرض	ما يخص الفرد من الأفدنة
١٨٢٠	٢٠٥٣٢٠٠	٢٠٣١٩٠٥	شخص واحد لكل فدان تقريباً
١٨٤٠	٣٩٠٦٠٠٠	٣٨٥٦٦٢٢	» » » » »

وبما نرى الفلاحين أكثر وأكثر ، احتكار الباشا للتجارة ، فكان يستولى على المحاصيل ويتصرف فيها وفقاً لحظته في الإستيراد من الخارج ، ولم يكن يعطى الفلاحين نقوداً ، بل صكوكاً بما وردوه من المحصول بعد خصم ثمن للوائش والبذور والهدايا التي أخذها الفلاح طوال السنة . والفرامات التي تعرض على القرية نظير تأخير أحد للزارعين في تسديد

(١) تاريخ مصر الاقتصادي ، تأليف لميعة ، ص ١١٧

(٢) — — — — — ص ١١٨

الحاصل المعبى عليه . وعن السلع التي تفرضها الحكومة من منتجات معاصرها ، والدرائب الحكومية ، واحتياطي تسديد العام القادم خشية ألا يستطيع الملاح تسديد المقرض عليه . . . وما يتبقى للفلاح بعد ذلك إن تبقى له شيء . يأخذ به سكا يشتري به احتياجاته من شئون الحكومة . . . ثم يبيع ما يباع به .

وكانت الحكومة تشتري أردب القمح من الفلاح بمبلغ ٢٧ قرشاً (١) ونعمه لم يبلغ ٥٦ قرشاً ، أي بأكثر من الضعف ، والذرة ، وهي الغذاء الرئيسي للملاح ، تشتري الحكومة الأردب بمبلغ ٢٦ قرشاً وتبيعه بسبعة وعشرون قرشاً ، وهكذا في باقي المحاصيل ، الأمر الذي جعل الريف وكأنه جحيم ، وتسبح أنثى لا حول يترتمون على عصر للمالك بما كان فيه من مظالم وجرائم . من هذا يتبين أن مشكلة الملاح لم تحل ، بل تفاقت أكثر وأكثر . وقد بدأت في عصر محمد علي نواة الأرستقراطية الإقطاعية التي لم تكن معروفة في مصر قبل ذلك ، فقد وزع الباشا عديد من الأراضي (الأعبيت والشمالك) على أسفاره وبعض قادة جيوشه ورجال الإدارة . . . لكي ينحس الباشا في استيراد احتياجات خطته الاستراتيجية ، حشور لتجارة المصادرة وجزء كبير من التجارة الواردة ، وبهذا آخر تأثير أسحرة وأخادعها إلى مصار الصناعة ، مما أثر تأثيراً سيئاً على مجرى سنور في مصر وهي السبيل للتدخل الأجنبي الاستعماري فيها بعد . . . وقد بدأ في مصر في الوقت الذي ثبت فيه محمد علي الإقطاع وأوجد في الأرستقراطية الإقطاعية ، أي أنه بدأ الظروف الملائمة للإقطاعيين ، ثم انشروا لسنور الطبيعي نحو الصناعة . . .

١ - هذا في مصر وفي ظروف دولية كانت فيها (الراسالية) تنمو

سريعاً في أوروبا ، ووصلت إلى الحظ في عديد من الدول ، وسدّرت طاقات المجتمع لمنفعتيها الخاصة ، وتبحث عن أسواق جديدة وتركز بمران في الشرق .

رابعاً — أسس المصانع الكبيرة المملوكة للدولة مباشرة ، وذلك بمصانع غزل ونسيج القطن ، وقد بلغت درالب القزل ١٤٣٤ دولار ، والنسيج ١٤٧٠ دولار ، ومصانع الأسلحة والذخيرة والسكر والاساسية .

المعادن والزجاج والصابون وديج الجلود والشموع .
وتتبع عن تأسيس هذه المصانع صرب النظام الحرفي ضرورية كبيرة .
وحول الحرفيين إلى عمال أجراء هذه المصانع .

خامساً — أوجد نواة (الانتلحينيا المصرية — المثقفين المصريين) ، بتأسيس مدارس الطب والمهندسة والآلسن والمقالات . وبالعموم
العديدة التي أرسلها إلى أوروبا وخاصة فرنسا .

هذه هي أهم النتائج المترتبة على حكم محمد علي ، ومنها يتضح أنه بالرغم من إيجاد وسائل إنتاج راقية . فإنها لم تفتح الإقطاع .. وفعلا مات الباشا سنة ١٨٤٩ وقد انتهت هذه الصناعة تقريباً وأجهز خلفه عباس باشا على البقية الباقية وأصبح المجتمع إقطاعياً واضحاً .

لقد زاد الانتاج في فترة حكم محمد علي زيادة كبيرة ، سواء في الزراعة أو في الصناعة ، ولكن الفائدة لم تعد على أية طبقة من طبقات الشعب لا على الفلاحين ولا التجار أو الحرفيين أو على طبقة العمال الجديدة التي انتهت هي الأخرى بانتهاء الصناعة . ومن ذلك يتبين أن المسألة ليست مسألة زيادة الإنتاج في ذاته ، بل المسألة هي مسألة توزيع هذا الإنتاج وإلى أي مدى تستفيد منه الطبقات الشعبية . لقد كان هدف محمد علي من زيادة الانتاج تأسيس جيش فلب ، ولا شيء غير هذا .
وفي أواخر حكم محمد علي بدأ النفوذ البريطاني بتغلغل ، وخاصة بعد

اتفاقية سنة ١٨٣٨ ، وأصبحت بريطانيا تحتل المركز الأول في العلاقات التجارية ، ويتبين هذا من الإحصائية التالية (١) :

الدولة	سنة ١٨٣٩		سنة ١٨٤٠	
	صادرات	واردات	صادرات	واردات
إنجلترا ومالطة	١٣٣٢	٣١٥	٢٨٣	٢٧٢
ألمانيا	١٤٩	٢٠٢	١٩٨	٢١٨
توسكانيا	١٣٩	١٨٠	١٤٩	١٥١
فرنسا	١٣٨	١٦٠	١٤١	١٥١

وكالمادة فإن معظم هذه الصادرات منتجات زراعية ، أما الواردات فمعظمها منتجات صناعية . وقد ظلت هذه السياسة تستطرد والنفوذ الأجنبي يزايد حتى انتهى سنة ١٨٨٢ بالاستعمار البريطاني ، وأصبحت مصر مزرعة قطن لمصانع بوركشير ولانكشير .

وباختصار فإن محمد علي قد مات والمجتمع المصري مجتمعا إقطاعيا شبه مستعمر ، فالعلاقات الإنتاجية علاقات إقطاعية وإزوال فترة المصانع العابرة عاد الاقتصاد الطبيعي مرة ثانية يسود البلاد ، وأصبح الإنتاج يهدف إلى سد الاحتياجات الضرورية للشعب لحسب .

ولم تكن مصر محتلة بجيوش أجنبية ، ولكنها كانت تابعة من الناحية الرسمية لسلطة الباب العالي ، وتدفع له الجزية سنويا ، كما أن الدول الأوروبية تتفق فيما بينها على السياسة التي تنتهجها نحو مصر ، ثم تطبقها قسرا أو بالاتفاق مع الباب العالي ، كما أن اقتصادها بدأ يسيطر تدريجيا على الاقتصاد المصري ، وخاصة بعد اتفاقية سنة ١٨٣٨ ، وهذه هي سمات البلاد الشبه مستعمر .

(١) تاريخ مصر الاقتصادي ، تأليف لمطة ، ص ١٥٨

وعلى كل حال فإن فترة حكم محمد علي ، وعلى نتائج الصراع المبلى والدولى منذ الاحتلال الفرنسى، كانت مرحلة من أهم المراحل التى حوت بتاريخ شعبنا ، فقد خرج الشعب من عزائه تماما ، وثار على القوات الأجنبية وحمل السلاح فى أربع ثورات عظام ، وعرف للمصانع الحديثة ، وانخرط فى سلك الجندية . وأرعب أكبر دول العالم وأوشك أن يفضى على الأباطورية العثمانية . . لقد أثبت الشعب المصرى بطريقة عملية أنه قادر على عمل كل شئ متى تهيأت له الفرص وفتحت له الأبواب .

الفصل الثاني

الاستعمار وفتيت الاحتكار

عصر الاستعمار :

. يتميز القرن التاسع عشر بأنه عصر الاستعمار الذي اندفعت فيه الدول التي قامت فيها الثورة الرأسمالية الديمقراطية . قبل غيرها من الدول ، وهي بريطانيا وفرنسا في سباق حبار ، نحو استعمار أفريقيا وآسيا وجزر المحيط الهادى . ولم يكد القرن التاسع عشر يصل إلى نهايته ، حتى كانت ألمانيا واليابان وإيطاليا وأمريكا تدخل ميدان الاستعمار ، ليتخطف كل منها جزء من هذه الأراضي الغنية بمواردها ، سواء السكمن منها في جوف الأرض أو الظاهر على سطحها ، وتسخير الأيدي العاملة ذات الأجر الضئيل . . وما أن بزغت شمس القرن العشرين ، إلا وكانت الدول الاستعمارية قد شملت بسيطرتها كل بلاد العالم . وفازت إنجلترا في هذا السباق بنصيب الأسد ، تتبعها فرنسا ثم باقي الدول بحسب إمكانياتها وظروف تطورها .

وكما شاهد هذا القرن تعاظم الامبراطوريات الرأسمالية الحديثة ، فقد شاهد أيضاً الانحدار ، ثم الانهيار التام للامبراطوريات القديمة ، مثل الامبراطورية التركية والاسبانية .

وكانت كل من إنجلترا وفرنسا فرسا رهان في مضمار الاستعمار ، وقد شاهدنا في الفصل الأول الصراع الميت فيما بينهما على احتلال مصر ، ولم

يتوقف هذا الصراع بمجرد هزيمة الحملة الفرنسية أو البريطانية ، بل ظلت كل منهما تسعى بأساليب مختلفة لكي يتغلغل نفوذها في مصر ، وتستبعد غربيها من الميدان .

وقد استعلت فرنسا الناقض الذي كان واقفاً بين محمد علي والباب العالي ، وبينه وبين بريطانيا ، وسأولت أن تدعم نفوذها في مصر ، فأرسلت العديد من علماء الحملة الفرنسية ، ليقيموا إلى جانب محمد علي يساندونه في مشروعات استراتيجيته . وكان هذا النفوذ ملحوظاً وواضحاً في كل حطى محمد علي .. حتى البعث العلمية كانت معظمها تتجه نحو فرنسا ، والقليل جداً هو الذي يتجه نحو بريطانيا . وقد ظلت فرنسا محتفظة بهذا التفوق حتى سنة ١٨٨٢ ، وهي سنة الاحتلال البريطاني ، والإحصائية التالية تبين هذا التفوق (١) .

الفترة	مجموع طلاب البعثات	عدد الطلاب في كل بلد
محمد علي (١٨١٣ - ١٨٤٨)	٣٣٩	٢٣٠ فرنسا ٩٥ بريطانيا ١٤ دول أخرى
إلى الاحتلال البريطاني (١٨٤٩ - ١٨٨٢)	٢٧٩	١٧٦ فرنسا ٩ بريطانيا ٩٤ دول أخرى

ومع أن فرنسا ظلت محتفظة بهذا التفوق التقني ، إلا أن النفوذ البريطاني بدأ يتغلغل بمد معاهدة سنة ١٨٣٨ . ولكن الصراع بينهما لم يتوقف ، بل ظل يتشكل وفقاً للظروف التي نجتازها كل منهما من ناحية

وظروف مصر الداخلية من ناحية أخرى وقد انعكس هذا الصراع على تطور الحالة الاقتصادية والسياسية في مصر انعكاساً مباشراً .

كانت مصر من الناحية الاقتصادية والاجتماعية أكثر تطوراً مما كانت عليه في العصر المملوكي ، إلا أننا لو نظرنا إليها في داخل الإطار العالمي ، وقارناها بدرجة النضج والتطور بالنسبة لأمريكا أو فرنسا الرأسماليتين ، لاستطعنا أن نحدد أن مصر سوف تقع حتماً في قبضة واحدة منهما ، إن عاجلاً أو آجلاً ، وإن هذا الصراع الناشب بين الدولتين ، من الملمح أن يحسم في معركة فاصلة . وفلا حسم يتخلف فرنسا بعد هزيمتها في الحرب العالمية الأولى أمام الجيوش الروسية . والواقع أن وقوع مصر في قبضة الاحتلال البريطاني لا يتبدى . في سنة ١٨٨٢ بدخول القوات البريطانية مصر ، حتى ولا في سنة ١٨٦٢ عندما وقع سعيد أول قرض من بنك فروهلنج وجوشن بلندن بمبلغ ٣,٢٤٢,٨٠٠ جنيهًا بمسئدة قدرها ٧ ٪ لم يستلم منها إلا ٢,٤٠٠,٠٠٠ جنيهًا قيمته الحقيقية . إنما استثمار مصر وباقي البلاد الأفريقية والآسيوية يتبدى من منتصف القرن الثامن عشر ، عند ما بدأت الثورة الصناعية في إنجلترا ، وانتشرت منها إلى باقي البلاد الأوروبية كل على حسب درجة تطورها ونضجها . وقد تميز الانقلاب الصناعي باستخدام الآلات تدريجياً فيما كانت تقوم به الأيدي ، الأمر الذي ترتب عنه ضرورة إنشاء المصانع الضخمة مكان المصانع الصغرى ، حتى تتوافر مزايا استغلال الطاقة الإنتاجية الكبيرة ، خاصة بعد استعمال البخار في إدارة الآلات . ولم يكن إنشاء هذه المصانع وإحلال الآلات الحديثة محل الآلات القديمة ، وشراء المواد الخام ، ودفع أجور المثلث بل الألوف من العمال يتاح عادة لفرد واحد ، ولتلك تأسست الشركات الساهمة والبنوك التي أصبحت بالتدريج تسيطر على كل فروع الصناعة ، ثم على حكومات بلادها لتنفيذ كل أهدافها الاقتصادية .

وقد ازداد حجم الانتاج زيادة هائلة ، وقلت تكاليف إنتاجه ، مما جعل السوق المحلية تقشع بسرعة ، نظراً لحرارة الانتاج وقلّة الأجور التي تعطى للعمال بالنسبة لقيمة السلع التي أنتجوها ، مما ترتب عنه تكديس السلع في السوق بدون قدرة شرائية لاستيعابها ، مما دفع رجال الصناعة للبحث السريع عن أسواق خارجية لتصريف هذه المنتجات . . وكانت تجارة بريطانيا الخارجية سنة ١٨١٥ لا تزيد عن ٩٠ مليون جنيه . فأصبحت في سنة ١٩١٣ أكثر من ٤٠٣ مليون جنيه ونصف مليون .

إن احتلال مصر يندىء من هذه الثورة الصناعية ، وما الأحداث السياسية التي ظهرت على مسرح الصراع منذ احتلال الحملة الفرنسية لمصر حتى الاحتلال البريطاني إلا حلقات آخذة في الترابط لتتكامل في سلسلة واحدة ، هي سيطرة الدول الاستعمارية على كل بلاد العالم للتخلفة التي لم تشملها النهضة الصناعية الأوروبية ، وامتصاص دماء شعوبها بوحشية لمصلحة حفنة من المليونيرات قد لا يعرف بعضهم البعض ، ولكنهم يسيطرون على المنشآت الصناعية عن طريق سيطرتهم على المصارف المالية التي تخضع الصناعة لسيطرتها ، كما تخضع أيضاً الحكومات ، وتتخذ منها أداة طيعة لتنفيذ كل أغراضها الاقتصادية والسياسية .

نقبت انتصار الدولة :

كانت خطة محمد علي الاقتصادية « سقط نخم » ، إنها كالوليد الكبير الحجم الجليل الصورة ، ولكنه مولود ميت لا حياة فيه . إلا أن الشرعات التي تمت في عهده . سواء في الصناعة أو في مشروعات الري أو للواصلات أو التعليم ، هي التي مهدت وحيأت الطريق للتطورات الاقتصادية والاجتماعية التي تمت بعد ذلك .

وكانت فترة حكم ابراهيم وعباس بمثابة البداية في نصفية خطة محمد علي

في الاحتكار الكامل للصناعة والتجارة والزراعة ، فما أن مرت فترة حكمهما ، إلا وكانت معظم الصناعات قد صيبت ، ولم يتبق إلا الندر الضئيل ، وبدأ التجار والحرفيين يمارسون نشاطهم الاقتصادي ، ولكن في ظروف أشد قسوة من أي ظروف أخرى مرت بهم ، فقد كان من أثر فرض بريطانيا سياسة حرية التجارة (الباب المفتوح) أن فتحت أبواب العالم لتجارتها ومنها مصر خاصة بعد اتفاقية سنة ١٨٣٨ مع الباب العالي ، إذ لم يكن الاقتصاد المصري يرتكز على أية مقومات للصمود أمام الصناعة الأوروبية المتطورة ففترة الاحتكار الشبه كاملة للتجارة ، ونحويل الحرفيين إلى عمال أجراء أخر نمو هذه الطبقة تأخيراً شديداً ، في الوقت الذي كانت فيه الرأسمالية الأوروبية قد عبرت مرحلة التجارة والإنتاج الصناعي البدوي ودخلت في مرحلة إدارة الآلات والبحار ، وأصبحت مدفعيتها الثقيلة تتمثل قبل كل شيء في رخص الأسعار .. ولهذا فبمقدورها تخطت خطة محمد علي ، وبدأت هذه الطبقة تمارس نشاطها ، كانت كسيحة تواجه المعالاق الأوروبيين دو المعجلات الآلية الجبارة ، وبدأت السيطرة الاستعمارية على الاقتصاد المصري تأخذ أشكالاً إيجابية ، ونحويل كل الشروعات الزراعية التي تمت في عهد محمد علي من رى واستصلاح أراضى . لمصلحة الدول الاستعمارية ، وقفز القطن إلى المرتبة الأولى في الزراعة والتصدير ، فبعد أن كان يصدر منه سنة ١٨٣٦ مقدار ٣٤٣ الف قنطار ، أصبح ٣٦٥ الف قنطار في سنة ١٨٥٠^(١) وكانت بريطانيا في أشد الحاجة إلى القطن المصري ، خاصة بعد أن اخترع « هوتى » جهازاً سهّل به استمال الأقطان ذات الخيوط القصيرة . . .

ومعها الأرض أكثر وأكثر للسيطرة الاستعمارية أن نظام محمد علي

(١) تاريخ مصر الاقتصادي ، تأليف لميطة ، ص ٢٠٠

قد رال ولم يبق منه إلا صواته خفي ، فقد صرب محمد على القيادة الشعبية التي ظهرت خلال الثورة العرابية وصفاها سياسياً ، وركز السلطة كلها في يده ، ولهذا فان للشروعات الاستثمارية لم نجد القيادة الشعبية التي تنبئ في وجهها أو في وجه خلفاء محمد على لتوقعهم عند حدهم .

عشاً لقد أمد سعيد تشكيل الولايات (نظارة) ، فشكل نظارة الداخلية ، والثالية . والجرية ، والخارجية ، كما أنه أنشأ مجلس الحكومة برئاسة الأمير اسماعيل (الخديو اسماعيل ، بد ذلك) . وكانت اختصاصات هذا المجلس وضع اللوائح الإدارية وجميع القرارات والأعمال الهامة قبل عرضها على الوالى كما ارحد مجالس الأقاليم في طنطا وممودة والقشن وحرجا والجرجوم ، وكانت أشبه بالمحاكم لما حق الفصل في المسائل المدنية والتجارية .

ولم يكن لهذه المجالس والولايات أية سلطة على الوالى ، فهو الذى يبينها وهو الذى يقبلها ، ولم تصدر من أية هيئة منها سواء النظارات أو مجلس الحكومة أية ماقشة أو معارضة عندما مد الوالى يديه إلى القروض الأجنبية ، أو عندما (استبطه) دلبس في مشروع قناة السويس .. وكل المعارضة أنت من بريطانيا أو تركيا التي كانت هي الأخرى واقعة تحت النفوذ البريطانى .

ومن هنا يتحتم علينا أن نضيف عاملا آخر . مكن للاستعمار في السيطرة على بلادنا ، علاوة على عامل القدرة الاقتصادية الفائقة لديه ، وقدراتها في مصر . هذا العامل هو حكم الولاة المطلق ، وعدم وجود القيادة الشعبية التي تقول للوالى قف عند حدك .

وكان من أثر خطة محمد على أيضاً أن رؤوس الأموال الوطنية أصبحت شبه منعدمة في الوقت الذى فتح الباب على مصراعيه للشروعات الاستثمارية لتدفق على البلاد . وعرف الأحاب أن الاستثمار قد فتح

أبواب مصر للسلب والنهب . فبدأ سيلهم يندفق حتى وصل سنة ١٨٧٨
أكثر من ٦٨ ألف أحمى ، بعد كان عددهم لا يزيد عن ثلاثة آلاف
سنة ١٨٣٦

وقد لعب الاستعمار دوره الإيجابي في تنمية احتكارات الدولة ، سواء
كان ذلك في الصناعة أو في التجارة أو في الزراعة عن طريقين أولهما
خاص بالتجارة والصناعة ، وهو سياسة الباب المفتوح التي نفذت بناء على
معاهدة سنة ١٨٣٨ وهذه المعاهدة كانت كميلة بحجم خطة محمد علي
كلها في احتكار التجارة والصناعة ، ولهذا فانه لم يقل تنفيذها إلا بعد
معاهدة لندن سنة ١٨٤١ ، هذه للمعاهدة التي وقعت في لندن من بريطانيا
والروسيا والنمسا وبروسيا وتركيا وفيها عيت حدود مصر . ثم تبعها للماب
العالي ، وأنها ورائية في عائلة محمد علي ، الذي عليه أن ينفذ هذه المعاهدة
ويسحب جيوشه إلى داخل البلاد ، وإلا فان هذه الدول ستحمي الباب
العالي . .

أما الطريق الثاني ، وهو الخاص بالأرض . فكان الاستعمار يعمل على
إخراحتها هي الأخرى من احتكار الدولة لها ، واستعمل في هذا ضغطه
على الولاة ، وكان نجاحه في هذا متدرجا ، ولكنه أحد شكاية العمال في عهد
سميد باشا ولكن ما السبب الذي حدى بالاستعمار لكي يضط على
الولاة لإخراج الأرض من احتكار الدولة ؟.. إن السبب يتحدد في العرق
الأساسي بين التفكير البورجوازي والتفكير الإقطاعي في الاستغلال .
إن مساحة الأرض كانت في سنة ١٨٣٠ : ٢٠٣١٩٠٥ فدان
وعدد السكان ٣,٥٣٣,٠٠٠ ، وفي سنة ١٨٤٠ ربدت إلى ٣,٨٥٦,٦٣٢
فدان ، وبلغ عدد السكان ٣,٩٠٦,٠٠٠ وفي سنة ١٨٦٠ بلغت الأرض
حوالي ٤ مليون فدان (بعض هذه الزيادة زائف ، فان الصدان أخفض
من ٤٤١٦ متراً إلى ٤٢٠٠ متراً) ، بينما زاد عدد السكان إلى

الوطني ، إنما صدرت أساساً بناء على منطخ خارجي ونسج عن هذا أن الثورة الديمقراطية تأخرت في مصر فإن هذه اللائحة وما تلاها بمد ذلك من أنواع وقوانين هيأت الظروف لنمو طبقة الاقطاعيين وسيطرتهم على الصالحين ، وبالتالي على باقي طبقات الشعب ، لمرحلة طويلة ، حتى في ظل الاستعمار البريطاني .

مشروعات الاستعمار :

بدأ الاستعمار منذ أواخر حكم محمد علي بهيمنة التربة المصرية ليضع فيها قدمه وينظم استغلالها استغلالاً كاملاً ، وكانت مصالح الاستثمارين الأجنبي والفرنسي تطبع للشروعات بطابع هذه المصالح وتنعز عن أوجه الصراع الناشب بينهما ودرجة تطور اقتصاد كل منهما واحتياجاته ، سواء ما كان منها عاجلاً أو طويل الأجل

وتنقسم للشروعات الفرنسية نسمة الاستغلال الربوي أكثر من أي شيء آخر ، وهذا مرحله طبيعة تطور الرأسمالية الفرنسية نفسها ، أما بريطانيا فإن مشروعاتها كانت تختلف عما عن هذا الاتجاه ، فقد كانت كلها مشروعات متكاملة ، تخدم استراتيجية طويلة الأمد ، وهي احتلال مصر وجعلها نقطة للوثوب منها على باقي القارة الأفريقية ، وتأمين طريق الهند والوصول إليه بأسهل السبل . لهذا فإن بريطانيا لم تعارض في إقامة مشروعات فرنسية أو إيطالية وبلجيكية .. الخ ، ما دامت هذه المشروعات لا تعرقل استراتيجية ، بل تقلل من حدة الصراع بينها وبين هذه الدول . ولكنها كانت تعارض ، وبصرامة ، كل للشروعات التي تهدد هذه الاستراتيجية .

ف عندما وصلت الحملة الفرنسية مصر حاربها بكل الطرق حتى جلّت . وعندما وصلت جيوش مصر إلى أبواب القسطنطينية وأخذت تدقها دقا عنيماً ،

هيجت بريطانيا كل الدول عليها ، وحطمت أسطولها في تقارن ، ولم نهدأ إلا بعد أن أكدت تبعتها للباب المالي (ما دام الباب العالي تابعا لها ..) ولم يكن مد خط السكة الحديد الأول في عهد عباس نتيجة لكء هذا الوالى ، أو تميرآ عن احتياجات ملحة في المجتمع للصرى ، أو دليلا على التطور الذى جعل مصر أول دولة في أفريقيا ، ومن أولى دول العالم في مد خطوط السكك الحديدية . لم يكن تعيرآ عن شىء من هذا ، إنما كان تعيرآ عن مصالح الاستثمار البريطانى ، وعن تناقض مصالحه مع مصالح الاستثمار الفرنسى .

وقد شاهدنا في عصر محمد على الشركات الانجليزية التى أنشئت في مصر وكلها تهدف إلى تنظيم شبكة اللواصلات بين مباء الاسكندرية وداخل البلاد حتى شواطئ البحر الأحمر لنقل السلع والجنود من وإلى الشرق الأقصى ، وخاصة الهند . وعند ما عسنت القاطرة البخارية استغل الانجليز نفوذهم على الوالى عباس لمد خط سكة حديد من الاسكندرية للقاهرة ومنها إلى السويس ، تسيلاً للنقل ، ومساهمة لاحتباط الحطة الفرنسية في فتح قناة السويس .

وإذا كان الاستثمار الفرنسى قد نجح لدى سعيد باشا في تنفيذ مشروع قناة السويس ، فإن هذا النجاح لم تلبث بريطانيا أن تخطته بسيطرتها الكاملة على الأراضي المصرية ، بعد احتلال سنة ١٨٨٢ وبمشاركتها في أسهم قناة السويس التى اشترتها من الحديوى اسماعيل . .

على كل حال فإن مرحلة حكم عباس وسعيد كانت للرحلة التى بدأت فيها المشروعات الاستعمارية ترى على مصر . . ففي سنة ١٨٥٦^(١) تكونت شركة « بنك أوف إيجيبت » برأس مال إسمى قدره نصف مليون جنيه

الساعة ، ومظلمها ريمى يدين الملاحان، زينب، أراضيه .

أما مشروعات الاستثمار البريطانى حيال السودان ، فستترك الكلام عنها الآن ، وسندأقشها فى المرحلة التالية للاسئلال البريطانى ، حيث كشفت نياتهم تماماً .. حسبنا الآن أن نقول أن الفتوحات التى تمت فى عهد اسماعيل كلها كانت تحت المراقبة البريطانية السكاملة ، وحائزة لرضاها وتأيدها ولا غرو فإنها كانت متأكدة من أن هذه الفتوح ستقع فى قبضتها يوماً ما فليسفك الدم المصرى لتجنى هى المحصول بعد ذلك ..

وفى أيام سعيد وصل رسول استعمارى بريطانى فى ثياب رحالة ومستكشف ، هو السير صمويل بيكر بفتح خطى اثنين من الرسل البريطانيين الاستثمارين هما (GRANT) ، (SPEKE) اللوفدين من قبل الجمعية الجغرافية الملكية البريطانية ، وكأما قد اكتشفا بحيرة فيكتوريا سنة ١٨٦٢ وواصل هو الرحلة بعد ذلك واكتشف بحيرة البرت .. وقد لب دوره لخدمة الاستثمار البريطانى من خلال وجوده فى الجيوش المصرية التى سيرها اسماعيل إلى السودان . وقد عاد هذا الرجل فى أيام اسماعيل معولى عهد بريطانيا فى حفلات افتتاح قناة السويس .. وتحت ستار محاربة الأتجار بالرقيق فى أفريقيا أصدر اسماعيل أمراً بتجريد حملة من ١٧٠٠ حندى تحت قياده صمويل بيكر أخذ يحوس بها خلال كل المناطق التى فتحها الجيش المصرى ، ثم عينه حاكماً على مديرية خط الاستواء براتب خرافى قدره عشرة آلاف جنيه فى السنة .

قناة السويس وبراية القروض الأجنبية:

« إن فتح القناة سيؤدى إلى ارباد الواصلات التجارية بين أوروبا والبلاد الواقعة على البحر الأحمر ، وسيفتح طبعاً مراكز للدول الأجنبية فى هذه البلاد. ومن المنتظر أن تحدث منازعات بينها وبين تلك الشعوب ،

تتحذد دراسة إلى التدخل السالم فى شئوننا . وهذا التدخل يفضى إلى
الاحتلال الدائم . ويتوقع أن نحدث هذه النتائج فى مصر ذاتها » .

فى سنة ١٨٥٤ أرسل للسفر « روس » القنصل البريطانى فى مصر
هذه الرسالة إلى حكومته بلندن يبدى فيها وجهة نظره بخصوص إعطاء
امتياز حمر القناة إلى دلبس ، وقد كان توقيع العقد بين الوالى وبين
دلبس نقطة انطلاق فى السياسة الاستعمارية البريطانية . فان توقيع
أعاد إلى مصر مرة ثانية خطر سيطرة دول استعمارية غير بريطانيا على مصر
النقطة الاستراتيجية فى خططها الاستعمارية البعيدة المدى ، ولذلك فإن
بريطانيا بدأت ترسم وسرعة خططها للاحتلال ، ولجعل القناة تحت سيطرتها
لأنحت سيطرة فرنسا .

لقد عارضت بريطانيا المشروع بشق الطرق ، وعملت على عرقلة تنفيذه ،
ووصل بها الأمر أن أرسلت أساطيلها فى ميناء الأسكندرية سنة ١٨٥٩ ،
مهددة بإقالة سعيد باشا . ولكن الظروف الدولية ، وخاصة بعد عقد الصلح
بين فرنسا وبرساليا ، لم تمكنها من تنفيذ هذا التهديد .

إن قصة قناة السويس ستظل تروى على مدى الدهور كمثل مروع
لأساليب الصب والوحشية الاستعمارية لامتناع دماء الشعوب عندما
تكون فى حالة من الضعف لا تمكنها من الوقوف فى وجه المتآمرين .
لذلك فان استقبال الشعب أهراق جمال عبدالناصر بتأميم القناة لم يكن مجرد
فرح عابر أو تهليل سياسى ، بل كان تعبيراً رائداً عن الحقد الدين الذى
يملأ قلب شعبنا على هؤلاء الأوغاد الذين سحروا أقوى وأعنى شبابنا بحفروا
الصحراء بأظفارهم . وتدقت القناة بدمائهم قبل أن تدفق فيها مياه البحار .
ولاشك أن دلبس عندما انزع من سعيد عقد القناة ، كانت فى ذهنه
صور العالدين المصريين للسخرين ، وهم يحفرون ترعة المحمودية وسيط
الباشا تلعب ظهورهم ، بل لقد شاهد بعينه كيف تم تطهير هذه التربة فى

أوائل حكم صديقه وصفيه سعيد الذي أصدر أمره المديرين بجمعوا له ١١٥ ألف عامل مسخرة ، وبدون أجر ، ظلوا يعملون اثنين وعشرون يوماً رفعوا خلالها ثلاثة ملايين متر مكعب ، وعبدوا طريقاً زراعياً عرضه عشرة أمتار ، لاشك أن هذه الصور كانت في ذهن دلبيس ، وأخذ يتصور سياط الباشا وهي تلهب ظهور الفلاحين فتختر له الصحراء ، وتوصل البحرين ، ثم يتربع هو ملكاً على جنة البحرين وسيدة القارتين . . ولم تكن أحلام دلبيس مجرد أضغاث ، فقد حققها له الباشا كما حقق الجنى طلبات علاء الدين ...

عقر امتياز القناة :

حاول دلبيس في أيام عباس أن يمرر المشروع ففشل ، وسافر إلى فرنسا . ولما اعتلى صديق طفولته سعيد الحكم ، جمع حقايقه وسارع بالسفر إلى مصر ، وبلغها في نوفمبر ١٨٥٤ ، ولم تمض بضعة أيام ، وفي أثناء رحلة ممره إلى مصر ، إلا وكان في حيله عقداً مؤرخاً ٣٠ نوفمبر سنة ١٨٥٤ يعطيه امتياز تأسيس شركة لحفر القناة ، واستثمارها ٩٩ سنة ابتداء من تاريخ افتتاحها للملاحة .

وبعد أن أكمل دلبيس أبحاثه عاد ثانية إلى سعيد ، فأصدر له عقد الامتياز الثاني بتاريخ ٥ يناير سنة ١٨٥٦ ضمنه شروط التعاقد بينهما ونفذته ، وبصورة لم يكن يعلم بها دلبيس نفسه . وبالرغم من معارضة الحكومة البريطانية لحفر القناة ، فإن شركات الملاحة بها ، وكذا الشركات التجارية ، وفي مقدمتها شركة الهند ، وشركة الملاحة الشرقية ، كانت تتخذ تنفيذ المشروع . لما سيره عليها من الربح بتوفير المرور حول رأس الرجاء الصالح في رحلاتها للشرق الأقصى .

وهذه هي أهم شروط العقد :

أولاً — تستغل الشركة القناة لمدة ٩٩ سنة ، تبدأ من تاريخ افتتاحها ،

ثم تعبر بعد ذلك ملكاً لمصر ، وتعرض الشركة طوال مدة ملكيتها للقناة ، الرسوم التي تراها على السفن المارة بها أو الترع أو النذور التالية لها ، على ألا تزيد في النهاية عن عشر فرنكات عن الطن أو شخص من المسافرين .

ثانياً — تحفر الشركة ترعة عذبة بين القاهرة ومنطقة القناة ، وتكون هذه التربة ومياهها ملكاً لها تتصرف فيها كيف تشاء .

ثالثاً — تستولى الشركة على جميع الأراضي الموجودة على جانبي القناة ، والترعة العذبة ، (بعرض كيلو مترين من الجانبين) ، وتكون هذه الأراضي ملكاً لها دون مقابل ، ودون أن تدفع عنها ما يمرض على ممتلكاتها من الضرائب .

رابعاً — تقدم الحكومة ١/١٠ المال اللازمين لحفر القناة . على أن تدفع الشركة أجوراً مخططاً لها ، (حددت بعد ذلك بمبلغ ٢٥ سم ، أى قرشاً واحداً . وكان يستولى عليه للمتهددين)
خامساً — تأخذ الحكومة ١٥٪ من أرباح الشركة ، ويأخذ المؤسسون ١٠٪ .

سادساً — إعفاء الشركة من الرسوم الجمركية والعيوائد عن جميع الآلات والمواد التي تستوردها من الخارج .

سابعاً — للشركة الحق طول مدة امتيازها أن تستخرج من الناجم والمهاجر الأميرية كل المواد اللازمة لأعمال المباني وسياتها وملحقات المشروع .

ثامناً — حق الشركة في نزع ملكية الأرض المملوكة للأفراد مما ترى لزومها لإجراء الأعمال والانتفاع بمزاياها في مقابل أن تدفع لهم تمويلاً عادلاً .

تاسعاً — إذا أراد أصحاب الأقطان الواقعة أراضيهم على ضفاف التربة روى

وتتق ٨٥,٥٠٦ سهما كانت مخصصة، لـإنجلترا وروسيا والنمسا والولايات المتحدة، ولما لم توزع في هذه الدول أعطيت للرجل الطيب سعيد ، فأصبحت حصة مصر ١٧٧,٤٦٣ سهما ، وقد احتفظ بها خلعها إسماعيل إلى أن سلمها غنيمة باردة لبريطانيا ، بمبلغ أربعة ملايين من الجنيهات . وقد بلغت قيمة هذه الحصة في سنة ١٩٢٩ مبلغ ٧٢ مليون جنيه ، وربحت منها الخزانة البريطانية حتى أواخر هذه السنة ٣٨,٦٠٠,٠٠٠ جنيهاً .. وإذا كان إسماعيل قد باع أسهم مصر في القناة ، فإن خلعها توفيق قد باع الـ ١٥ ٪ نصيب مصر في أرباح القناة بمبلغ ٨٤٨,٦٥٠ جنيهاً ، وبهذا صفت مصر آخر رباط مادي بينها وبين القناة ..

تقول الشركة في إحصاءاتها أنها أنفقت على حفر القناة ١٨ مليوناً من الجنيهات . فلبحت إذن ماذا أنفقت مصر ، لكي نعرف مدى النسيب في هذا الرقم .

بجها

قيمة أسهم مصر في القناة .	٣,٤٢٦,٠٠٠
عن التعويضات المحكوم بها للشركة بعد تحكيم ناپليون الثالث .	٣,٣٦٠,٠٠٠
من أراضي تفتيش الوادي (أراضي كانت الشركة اشترتها من شركة الهامى باشا بثمان قدره ٦٨ ألف جنيه)	٤٠٠,٠٠٠
تعويض مدفوع للشركة بمقتضى اتفاق ٢٣ / ٤ / ١٨٦٩	١,٢٠٠,٠٠٠
نفقات التربة العذبة .	١,٢٠٠,٠٠٠
نفقات حفلات القناة .	١,٤٠٠,٠٠٠
فوائد ومسمرة ونفقات التحكيم .	٥,٨١٤,٠٠٠
المجموع بالجنيهات (١)	١٦,٨٠٠,٠٠٠

(١) تاريخ مصر الاقتصادى ، تأليف لطيفة ، ص ٢٠٩ . Crawchly p 16

مئة عشر مليوناً وثمانمائة ألف جنيه ، أنفقها مصر على حفر قناة
تحتلكها شركة تدعى بأنها أنفقت عليها ١٨ مليوناً من الجنيهات ، وهذا
الرقم يثبت أن مصر قد حفرت القناة ثم مأسكتها لشركة ظلت تجني من
ورائها ملايين الجنيهات ، ولا تجني مصر إلا للتاعب والآلام .

القروض الأجنبية :

احتم سعيد حياته والحزنة العامة مدانة بمبلغ ١٦٠.٠٠٠ ر.جنيهاً ،
منها ٣,٢٩٨,٨٠٠ ر.جنيهاً لبنك فروهلن وجوشن ، والباقي ديون سائرة .
وقد اتسم عهده باحتلال الميزانية ، وزيادة المصروفات على الإيرادات .
وفيما يلي بيان الميزانيات خلال حكمه ، ومنها يتضح استطراد زيادة المصروفات
على الإيرادات (١) .

السنة	الإيرادات	المصروفات
١٨٥٤	٢,٢٠٠,٠٠٠	٢,٨١٧,٠٠٠
١٨٥٥	٢,٠٧٨,٠٠٠	٢,٣٨٣,٠٠٠
١٨٥٦	٢,٤٧٤,٠٠٠	٢,٦٣٧,٠٠٠
١٨٥٧	٢,٢١٤,٠٠٠	٢,١٢٧,٠٠٠
١٨٥٨	٢,٠٢٥,٠٠٠	٢,٠٢٥,٠٠٠
١٨٥٩	٢,١٣١,٠٠٠	٢,١٧١,٠٠٠
١٨٦٠	٢,١٥٤,٠٠٠	٢,٩٨٤,٠٠٠
١٨٦١	٢,١٥٤,٠٠٠	٥,١٨٤,٠٠٠
١٨٦٢	٣,٧٠٧,٠٠٠	٨,٨٦٨,٠٠٠
١٨٦٣	٦,٠٩٤,٠٠٠	١٤,٣٩٥,٠٠٠

(١) تاريخ مصر الاقتصادي ، تأليف لطيفة ، ص ٢٣٩

هذه هي الحالة التي وصلت إليها مصر في نهاية حكم سعيد ، بحيث أصبحت سوقاً مفتوحة للنهب الاستعماري الذي أخذ خطره يستشري علما بمدام .. كل هذا في غيبة القيادة الشعبية التي تستطيع أن توقف هذا السعار الاستعماري الذي ينهش في جسد شعبنا .

وظلت الديون تزايد في عهد اسماعيل ، وأخذت البنوك الانجليزية والفرنسية تزين له طريق الاستدانة ، واستمر الرجل يمد يده ويأخذ وبشروط مجبحة لم تحدث في تاريخ أية دولة ، فيرهن مديريات البلاد الواحدة بعد الأخرى ، وإيرادات السكك الحديدية ، وأبخارك ، والضرائب الشخصية ، والضرائب الغير مقرررة ، وعوائد الملح ، وإيرادات المقابلة . ثم يبيع أسهم القناة ، ثم حصة مصر الـ ١٥ ٪ من أرباحها .. كل هذا نظير ديون لم يستلم منها أكثر من النصف ، ولينفقا في مشروعات كان الاستثمار البريطاني يريد لها وينشدها .

وها هي القروض التي تمت في أيام اسماعيل بخلاف الديون السابقة بجلايين (١) الجنيهات :

السنة	القيمة الاسمية	القيمة الحقيقية	البنك	مركزه
١٨٩٢	٣,٢٩٢,٨٠٠	٢,٦٤٠,٠٠٠	فرهنج وجوشن	لندن
١٨٩٤	٥,٧٠٤,٢٠٠	٤,٨٦٤,٠٠٠	» »	»
١٨٩٥	٣,٣٧٨,٣٠٠	٢,٧٥٠,٠٠٠	انجلو اجيشيان	لندن - باريس
١٨٩٦	٣,٠٠٠,٠٠٠	٢,٦٤٠,٠٠٠	فرهنج وجوشن	لندن
١٨٩٧	٢,٠٨٠,٠٠٠	١,٧٠٠,٠٠٠	البنك الألماني	لندن - باريس
١٨٩٨	١١,٨٩٠,٠٠٠	٧,١٩٣,٠٠٠	الشركة العامة للصحة	لندن - باريس
١٨٧٠	٧,١٤٢,٨٦٠	٥,٠٠٠,٠٠٠	الفرنسي المصري	لندن - باريس
١٨٧٣	٣,٢٥٠,٠٠٠	١,٩٩٧,٣٠٠	أوينيهيم	لندن - باريس
	٦٨,٤٩٧,١٦٠	٤٥,٧٦٠,٠٠٠		

The investment of foreign Capital by Crouchley p 18 (١)

وبإضافة حوالى ٣٥ مليون جنيه ديون سائرة ، تبلغ الديون المائة مليون
من الجنيهات تقريباً بفوائد سنوية تراوح بين ٧ ، ٩ فى المائة ، وقد صرفت
هذه القروض فى الأغراض الآتية :

١٦ مليون جنيه	قناة السويس
٤٠ » »	الأعمال العامة
٢٢ » »	خسارة إصدار القروض
٢٠ » »	غير واضحة الأغراض التى أنشئت فيها .
<hr/>	
٩٨ مليون جنيه	المجموع

الفصل الثالث

التدخل السياسي

عندما صدر الاستعمار رؤوس أمواله ، فهو لا يتشد من وراء ذلك الربح الباهظ والسيطرة على اقتصاديات البلد المصدر إليها بحسب . بل يهدف من وراء ذلك إلى السيطرة على الأجهزة الإدارية للبلد الممن الذي يذ في قبضة يده ، ويسخر كل طاقات البلد لمشروعاته الاقتصادية والسياسية وقد كانت القروض ورؤوس الأموال التي تمت في عصر سعيد ثم إسماعيل النسيج الأول في شبكة اصطيداء مصر . وضلا بدأ التدخل السياسي للسيطرة اقتصاديا وسياسيا زحف وبسرعة . وكانت لجنة « كيف » الانجليزية . أولى عمليات التدخل السافر في شئون مصر الداخلية . وكاد قدوم هذه اللجنة بناء على طلب من إسماعيل نفسه . لأن فوائد الدين المصري البالغة ٦ مليون جنيه لا يمكن أن تتحملها ميزانية البلاد التي وصلت إلى أقصى حدها سنة ١٨٧٥ بمبلغ ٦٨٤٢٤٢٠٥٤٢٠٠ جنيه الأمر الذي جبه إسماعيل غير قادر لا على تسديد الديون ولا على فوائدها . . . فطلب من ١٨٧٥ من إنجلترا أن تساعد على إصلاح الحالة وتدير الميزانية . . . وه يريد القطع الامفتاح للطبخ . . . فأرسلت له اللجنة من أربعة موظفين برئاسة اللالى الانجليزي الكبير « كيف » ، ودرست اللجنة الحالة المالية ثم رقت تقريرها إلى الوزارة البريطانية ، لا إلى إسماعيل .

ولم تقف فرنسا مكتوفة الأيدي بطبيعة الحال ، فأرسلت هي الآخر : أحد موظفيها ليدرس الحالة المالية ويدل فيها بدلوه . وخشيت بريطانيا

أن يأخذ إسماعيل رأى المستشار الفرنسي ، فحلت للمركبة إلى البرلمان وتددت بالحالة المالية في مصر لتقدم التبررات لما ستخذه في المستقبل من تدخل في شئون مصر الداخلية والخارجية .

اعماله الاقتصادية :

وفي ٧ أبريل سنة ١٨٧٦ أعلن إسماعيل إفلاسه . وبعد شهر من هذا الإعلان أصدر مرسومين :

الأول — توحيد ديون مصر العامة وديون الدائرة السنية (أملاكه الخاصة) ، وجعلها ديناً واحداً مقداره تسعون مليوناً من الجنيهات بفائدة ٧ ٪ لمدة ٦٥ سنة ، وخصص لها ضرائب أربعة مديريات .

الثاني — إنشاء صندوق الدين ، وهي إدارة سميت « صندوق الدين للصري العام » وعينت إيطاليا وفرنسا والنمسا مندوباً عنها . وأهداف هذا الصندوق تلخص في تسلم البالغ المخصصة للديون من مصادرها وتوزيعها على الدائنين . وهذه المصادر هي إيرادات مديريات الغربية والنفوية والبحيرة وأسيوط . وعوايد الدخولية في القاهرة والاسكندرية ، والصرائب الجمركية ، وإيرادات السكك الحديدية ، ورسوم الدخان والمصايد الصرية ورسوم الكبارى ، وعوايد الملاحة في النيل ، وإيراد كوبرى قصر النيل ، وإيراد أطيان الدائرة السية .. ولسنا ندرى ماذا تبقى إذن ليفق على الحالة الداخلية في البلاد ، مادامت كل هذه الإيرادات ، مستند للديون . . ؟ ؟

ولما كانت بريطانيا لا تريد أن تسد الديون ، ولا تنظم المالية المصرية

كما أنها لا تريد أن تجعل لأية دولة سلطة على المالية المصرية خلفها، لذلك لم تقبل الاشتراك في صندوق الدين وقامت بالضغط السياسي الضيف، مما أجبر فرنسا على أن توافق على إرسال لجنة جديدة من مندوب انجليزى وآخر فرنسى . . . فضلا تكونت اللجنة من جوش الليونير الانجليزى صاحب أول بنك استدان منه مصر، ومن القرنى جوير. ومارست اللجنة أعمالها سنة ١٨٧٦ . . . وفى هذه السنة بالذات يقول (باكوين) فى كتابه : « مصر فى عهد إسماعيل » : (إنه من الغريب جداً أن تكون الحالة المالية المصرية هى الوحيدة التى أوجبت تدخل بريطانيا العظمى . . . فى نفس السنة التى شدت فيها أزر مستر جوش والسو جوير ، كان يوجد أكثر من سبع عشرة دولة أخرى مفلسة بلغت ديونها ٤٠٠ مليون جنيه ، ومع ذلك لم تر الحكومة البريطانية مطلقاً احتجاجاً ما بارسال تهديدات قسوية فى مصلحة القرضين) .

إن بريطانيا تريد أن تدفع بالعربة إلى المزلق، وفلا قبل إسماعيل قرار اللجنة بالمرافقة الشائبة أحدهما انجليزى والآخر فرنسى لمراقبة المصروفات . وبرت بريطانيا وأرسلت مندوبها وهو مستر إيفلج بارنج الذى سمعته فيها بعد ، عند ما يتخلع ملابس المدينة ويلبس اللباس العسكرية باسم لورد كرومر .

وتفرغ عن تقرير اللجنة مشروعات أخرى لتأكيد السيطرة الاستعمارية على البلاد ، فشككت لجنة التحقيق لمحص مالية البلاد وتفسير العجز فى دخل الحكومة . . . وكأن هذا العجز غير مدهوم لهم . . . وكان فى هذه اللجنة مندوب انجليزى وآخر فرنسى . ولكن سرعان ما اختصر الطريق وأمر إسماعيل بتشكيل وزارة جديدة برئاسة نوبار دخلها هذين للمدوبين وزيرين : الانجليزى للمالية والآخر للأشغال . وقد شهدت مصر من أيام محمد على وجود عديد من الأجانب فى

مناصب الوزارة وقيادة الجيوش ، ولكن كل هؤلاء الأجانب كانوا يمارسون عملهم تحت سلطة الوالي ، وبكليف مه ، أما هذين الوزيرين فإن أمرهما يختلف كل الاختلاف ، فتعيينهما بناء على أمر حكومتهما ، ولرعاية مصالحهما ، وليس للخديوي أية سلطة عليهما .

ولم تكن السيطرة السياسية والاقتصادية واقعة من أعلا لحسب على جهاز الدولة ، بل أيضاً من أسفل . ومن الرعايا الأجانب الذين يرحون في مصر وكانها مزرعهم الخاصة ، معتمدين على الامتيازات الأجنبية التي كانت تمنحها تركيا لهم في كل بلاد السلطنة العثمانية ، وتتيح لهم حق امتلاك الأراضي والعقارات بها .

وبطبيعة الحال لم تكن الامتيازات القديمة بكافية بالنسبة للتغلغل التام للاستعمار على البلاد . فكان لا بد إذن أن تزداد هذه الامتيازات القديمة أكثر وأكثر ، تبعاً لازدياد التدخل الاستعماري ، فاستمرت في أيام سعيد وفي عهده كما نعلم عقد أول قرض أجنبي . ثم بلغت مداها في أيام خلفه اسماعيل ، وأصبح الأتراك يمشون في داخل البلاد المصرية ، ولا سلطان للدولة عليهم . لذلك كانت مصر ملجأ لكل مفاسد آبق ، ليهأ وينعم فيها ، وأصبح الوطنيون فريسة لأخط العناصر الأجنبية الوافدة على مصر ولكن الأتراك أنفسهم . وهم أخطا من بلاد مختلفة قد تعرضت مصالحهم للخطر من جراء هذه الفوضى العجيبة ، ولم يد الفرد الفرنسي مثلاً يأمن على مصالحه إذا تخاصم مع الفرد الإيطالي . فلو تقاضيا في القضية الإيطالية فسوف يكون الحكم لصالح الإيطالي ، وإذا كان في القضية الفرنسية كان الحكم لصالح الفرنسي ، وهكذا مع باقي الأخطا الأجنبية المختلفة . لذلك كان لا بد من تنظيم هذه العملية بحيث تسهل مصالحهم فيما بينهم ، وتكفل في الوقت نفسه استقلالهم عن الحكومة وشل يدها عن تحركاتهم . .

وقد بادر اسماعيل ونفذ لهم ما يريدون ، وأسس الحاكم المختلطة التي افتتحت رسمياً في حفل فاخر في يناير ١٨٧٦ ، وهكذا أصبح للأجانب في مصر دولة لها مركزها ، وهي الحاكم المختلطة . . .

وسلطة الحاكم المختلطة لم تكن تنف عند حد التفاضل بين الأجانب وبعضهم ، أو بينهم وبين الوطنيين ، بل كانت لها سلطة على حق السيادة للحكومة المصرية ، وأى قانون تصنه الدولة وعس الأجانب من قريب أو من بعيد تعتبره خروجاً على لائحة تأسيس الحاكم المختلطة ، وسرعان ما تنحج دول الامتياز وتصرخ ، مثل ما حدث في قانون سنة ١٨٧٩ الذى أصدره اسماعيل بشأن تسوية الدين ، فقد احتجت الدول على هذا القانون واستمكت بلائحة ترتيب الحاكم المختلطة .

وقد لعب الصراع البريطانى الفرنسى دوره أيضاً في تكوين الحاكم للمختلطة ، فنحن نعرف من سياسة بريطانيا أنها تعمل دائماً على استبعاد أى نفوذ غير نفوذها على مصر ، فلماذا إذن وافقت على إنشاء الحاكم المختلطة التى تعطى امتيازاً لحصة عشر دولة هى : أمريكا — النمسا والمجر — بلجيكا — الدانمارك — فرنسا — ألمانيا — إنجلترا — اليونان — هولندا — إيطاليا — البرتغال — روسيا — اسبانيا — السويد . . . الترويج . . .

إن التنبع للصراع الاستعمارى على مصر خلال القرن التاسع عشر ، والتنبع لحركة الديون العامة ، سيجد أن فرنسا وإنجلترا هما طرفا النزاع في السيطرة على مصر . . . أما تركيا ، ذلك الرجل المريض ، فلم تكن إلا وسيلة تستغلها بريطانيا لتنفيذ عن طريقها ما تريد . . .

ولما كانت بريطانيا هى الأكثر نفوذاً وقوة في المجال المصرى ، لذلك كانت تعمل على تصفية النفوذ الفرنسى . . . ومن هنا كانت موافقتها على إنشاء الحاكم المختلطة لىكي تجعل من فرنسا واحدة من هذه الدول الخمسة

عشر صاحبة الامتياز، وبهذا تضعف من شأنها كدولة ذات امتياز خاص في مصر . وهي لا تخشى سلطة هذه المحاكم ما دامت السلطة العليا للدولة ستكون في قبضتها هي لا قبضة أحد سواها .

وقد عارضت فرنسا في إنشاء المحاكم المختلطة ولم تعين قضاتها إلا بعد أن وجدت أنه لا فائدة ترحى من المعارضة ، فاشتركت بنصيبها مع باقي الدول للميرة . . .

وهكذا وضعت البلاد اقتصاديا وسياسيا تحت السيطرة الاستعمارية . . .
وقدعت البلاد استقلالها ، ولم يدخلها بعد جندي أجنبي واحد . .

الفصل الرابع

مصر بلد تابع شبه اقطاعي

في نفس الوقت الذي أصبحت فيه مصر واقعة تحت السيطرة الاستعمارية اقتصادياً وسياسياً عت الملكية الفردية للأرض، وأصبحت الزراعة لا تهدف إلى الاكتفاء الذاتي فحسب، بل تهدف للتصدير، وخاصة القطن الذي بلغت حاصلاته في أواخر حكم إسماعيل سنة ١٨٧٩، كما يقدره شارل عيسوي ٣١٠٠٠٠٠ قطاراً^(١)، وقد ارتفعت أسعاره في فترة الحرب الأهلية الأمريكية إلى أن وصل سعره ٤٥ ريالاً للقطن سنة ١٨٩٣ ثم عاد وانخفض إلى ١٩ ريالاً بعد انتهاء الحرب ونزول القطن الأمريكي في السوق العالمية، مما كان له أسوأ الأثر على صغار الملاك ومتوسطهم الذين وقعوا فريسة المرابين وبنوك الرهونات، فان الضرائب الباهظة التي قدرتها الحكومة في سنين الرواج لم تخفها في سنين الهبوط، فأفلس الزارعين وحجزوا على أراضيهم، ولم يصمد منهم إلا كبار الملاك.

إن اللائحة السعيدية قد حددت ملكية الأرض، إلا أنه في الواقع لم يستفد منها إلا عددًا ضئيلاً من الفلاحين، بينما استفيد الحقيقي هم كبار الملاك الذين تكونوا كطبقة منذ أواخر أيام محمد علي... ويمكن أن نعرف أن مساحة الأرض المزروعة قد بلغت ٤٨١٠٠٠٠ فدان^(٢) سنة ١٨٧٩ كان

(١) Egypt at Mid Century by Charles Issawi p 35

(٢) تاريخ مصر الاقتصادي، تأليف لمبطة، ص ٢٨٩

الحديوى وحده يملك منها ٩٥٠,٠٠٠ فدان، أى الخمس تقريباً وإذا عرفنا أن شركة قناة السويس قد اشترت من تركة إلهامى باشا تفتيش الوادى وقدره ٢٣,٧٨٠ فدان ، استطعنا أن ندرك من هم الذين كانوا يملكون الأرض حقيقة ، ويتبين لنا أنه قد تكونت وتباشرت طبقة من كبار ملاك الأراضى تملك معظم الأراضى ، بينما يقع صغار لللاك فريسة في يد بنوك الرهونات والرايين المنتشرين في الريف المصرى. وقد حدد لورد دوفرين أن الأموال المحددة في قوائم الرهون قد زادت ما بين ١٨٧٦ وستة ١٨٨٢ ، أى ستة الاحتلال من ٥٠٠,٠٠٠ جنيه إلى ٧,٠٠٠,٠٠٠ جنيه، منها ٥,٠٠٠,٠٠٠ جنيه خاصة بالفلاحين علاوة على ما عليهم من ديون للرايين في الأرياف تراوح ما بين ثلاثة ملايين جنيه وأربعة ملايين^(١).

لقد زادت الديون على الفلاحين في خلال سبعة سنوات ستة عشرة ضعفاً ، فبدلاً من نصف مليون من الجنيهات أصبحت ثمانية ملايين باعتراف لورد دوفرين نفسه .

وكان الحديوى وكبار لللاك يستعملون الطرق الرأسالية في استغلال أراضهم فالحديوى اسماعيل ، وهو أكبر مالك للأراضى كان يوزع أراضيه على ٥١ دائرة متفاوتة للساحة ولا تقل أصغرهما عن ألف فدان يزرع فيها القطن والسكر وغيرها من المحاصيل التجارية ويستعمل في زراعتها الآلات الحديثة من معاربت وآلات مختلفة ، وقد أقام بجانب هذه للزارع مصانع السكر ، ومد لها خطوط السكك الحديدية لتسهيل النقل والتصدير ..

ولما كانت السيطرة الاستعمارية وخاصة من جانب بريطانيا قد استهدفت جبل مصر مزرعة قطنية واسعة ، لذلك كان من الطبيعى جداً أن مشروعات الرى والصرف يعنى بها عناية خاصة ، ولذلك فقد شاهدت البلاد اتساعاً هيباً

(١) تاريخ مصر الاقتصادى ، تأليف خيطة ، ص ٣٩٥

في مشروعات الري والصرف، حفرت حوالي ١١٢ ترعة طولها ٨٤٠٠ ميل بلغت ثقلاتها ١٢ مليوناً من الجنيهات، هذا علاوة على تطوير الترعة القديمة وجعلها صالحة لمشروعات الري الدائم، وأنشئت القناطر على الرياحات والترع وبلغ عددها في سنة ١٨٧٩، ٤٠٠ قنطرة، وكذلك أصلحت القناطر الحيرية، وقويت الجسور على النيل والترع وتبعا للخطة الاستعمارية الكاملة ازدادت شبكة للواصلات البرية والبحرية، وبلغت مجموع الخطوط الحديدية التي أنشئت حتى أيام إسماعيل باشا ٤١ خطاً طولها ١٨٩٥ كيلو متراً تربط بين مناطق المحاصيل وبعضها وبينها وبين موانئ التصدير.

كأربطت البلاد ببعضها بشبكة من الخطوط التلغرافية بلغ عددها ٢٢ خطاً طولها ٣٤٣٥ كيلو متراً.. ويحاط هذه الشبكة الواسعة للمواصلات تحت التجارة المحلية نسبياً خصوصاً بعد إلغاء ضريبة الدخولية في أيام سعيد، وكانت تقدر بمعدل ١٢٪ من قيمة البضائع عند دخولها أية قرية أو مدينة، حقاً إن الهدف الأساسي من إلغاء هذه الضريبة كان لمصلحة الاستعمار، إلا أن التجار المصريين قد أفادوا منها فائدة ضئيلة بقدر إمكانياتهم الضعيفة، ولكن هذه الطبقة ظلت محصورة في حدود التجارة وحسب، ولم تستطع أن تنحطها إلى مجال الصناعة لعدم إمكانية وجود رأسمال متراكم يستغل في المشروعات الصناعية. ولهذا فقد ظلت الصناعة المصرية محصورة في مجالها الحر في باستثناء للصانع التي أنشأها إسماعيل، أو التي كانت ما زالت متبقية من أيام محمد علي باشا مثل صناعة الأسلحة والرسالة البحرية وصناعة السكر والغزل وضرب الطوب. وبلغ عدد العمال الذين يعملون في كل هذه الصناعات سواء الحرفية أو الرأسمالية الحكومية مائة ألف عامل، وهو عدد ضخم ونسبته توازي ١ : ١٢ بالنسبة للذكور البالغين.. وكان من الممكن أن تتطور التجارة والصناعة في مصر تطوراً طبيعياً بعد صدور اللائحة السعيدية وإلغاء ضريبة الدخولية، إلا أن سياسة الباب للفتوح، علاوة على الامتيازات

الأجنبية التي كانت تسهل للأجانب إدخال سلهم دون أية رقابة على الجمارك كل هذا أضعف التجارة والصناعة المصرية إضعافاً شديداً ، بل وقضى على الصناعة الآلية المملوكة للدولة مثل صناعة السكر .. ومن الإحصائية التالية يتبين الانهيار السريع لهذه الصناعة ..

صادرات السكر بالطنطار (١)

السنة	١٨٦٢	١٨٦٣	١٨٦٤	١٨٦٥
الوزن	٣٢٧٥٠	١٠٠٠	٤٠٠	٢٠٠

واردات السكر الفرنسي بالطنطار

السنة	١٨٦٢	١٨٦٣	١٨٦٤	١٨٦٥
الوزن	٤٨٦٤٩٠	١٢٩٣٥٩٨	٣٩٢١٣٠٨	٤٠٢٦٠٧٨

وظلت صناعة السكر في التدهور، حتى استولت عليها شركة فرنسية في سنة ١٨٧١ .

ولقد بلغت السيطرة الاستعمارية مداها في آخر حكم اسماعيل والمجتمع المصري مقسم إلى طبقات اجتماعية جديدة لم تكن موجودة فيما مضى، فهناك طبقة كبار الملاك الاقطاعيين ، ثم الملاك المتوسطين والصغار، ثم الفلاحين الأجراء ، هذا بالنسبة للريف ، أما بالنسبة للمدينة فهناك الطبقة الوسطى التجارية والحرفية والطبقة العاملة . وهناك فئة شعبية أخرى لاتلعب دوراً في الانتاج، إلا أن اثرها الاجتماعي العكسي قد أصبح واضح الأثر في توجيه للجمع . وهذه الفئة هي المثقفين المصريين التي وجدت من أيام محمد علي ، ثم نمت وتطورت في السنوات الأخيرة ، ولقد لعب هؤلاء المثقفون دوراً كبيراً في نقل الفكر الأوربي للتطور إلى مصر .

(١) تاريخ مصر الاقتصادي ، تأليف لطيفة ، ص ٢٩٨

وقد اختلفت أهداف التعليم في هذه المرحلة عن أيام محمد علي ، حيث كان التعليم خاصاً لاستراتيجيته الحربية ، أما في هذه المرحلة فهو نابع من رغبة الشعب المختلفة في الزود بالعلم والثقافة ، فأُنشئت مدرسة للمهندسخانة ، والحقوق ، ودارالعلوم ، ومدرسة الطب والولادة ، والفنون والصنائع ، وللساحة ، والألصن ، والزراعة ، والحرس والعميان . كما أنشئت للدارس الثانوية ، ومبجة وعشرون مدرسة ابتدائية .. ولأول مرة في تاريخ مصر تنشأ مدارس لتعليم البنات ، واحدة أنشأها الخديوي ، ومدرستين أنشأتهما البطركية القبطية

وبطبيعة الحال ، وفي عصر السيطرة الاستعمارية ، لم يكن من الممكن ألا ينتشر التعليم الاستعماري في البلاد ، فتأسست أكثر من سبعين مدرسة أجنبية ، خرجت موظفين للبنوك والشركات والمهلات التجارية الأجنبية . وعينوا في الوظائف الحكومية بجانب الرؤساء الأجانب الذين أخذوا يسيطرون تدريجياً على جهاز الدولة .

والخلاصة أن مرحلة حكم عباس ثم سعيد . كانت بداية مرحلة جديدة في تاريخ الشعب المصري ، تطورت وتبلورت أكثر خلال حكم اسماعيل . ففي القية الكاملة للراسمال الوطني ، تدققت رؤوس الأموال الأجنبية على البلاد . وأقام الاستثمار المشروعات الاستغلالية ، وأوعز إلى الحكام بمد شبكة من طرق اللواصلات البرية والنهرية ، فربطت البلاد ربطاً سريعاً وسهلاً . وصدرت اللانحة السعيدية بتملك الأرض للفلأحين .

ومن هذا يتضح أن عملية تغفلن رؤوس الأموال الأجنبية قد صاحبها وبالضرورة عملية تفتيت في المجتمع المصري .

وهذا التفتيت كان من المحتم أن يتم بالتطور الطبيعي للراسمال الوطني ، ولكنه لم يتم أيضاً في هذه المرحلة من تاريخ مصر . ولكن تطور الرأسمالية الأوربية الذي يتخطى حد للقارة إذا ما قيس بتطور الراسمال

الوطني جعلها هي التي تقدم بهذا الدور في مصر ولما جعلتها هي وضد مصالح الطبقات الشعبية المختلفة ، وضد الرأسمال الوطني .
ولما كانت هذه السيطرة قد تمت في مرحلة تاريخية كان فيها الشعب المصري مضطهداً ، نتيجة للصربات المديدة للتلاحقة التي أصابته . لذلك فإن الفرصة كانت مواتية للاستثمار لكي ينال يمرقل تقدماً سنياً طويلاً .
لقد حدث التفتت في البنية الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع الإقطاعي ، وأصبح المجتمع المصري مجتمعاً تابعاً شبه إقطاعي .

الفصل الخامس

الصراع من أجل التحرر

إذا كانت الثورة العرابية من الناحية التاريخية تعتبر في ٩ سبتمبر سنة ١٨٨١ يوم أن ذهب قائد الثورة أحمد عرابي إلى ساحة عابدين ومن حوله الجيش والشعب، مطالباً الحديوي خادم الاستعمار بعزل وزارة رياض وتشكيل وزارة جديدة ودعوة مجلس النواب للانعقاد وزيادة عدد الجيش إلى ١٨٠٠٠ جندي وعزل عثمان باشا رفيق . . إلا أن هذا اليوم يعتبر من الناحية العملية بلورة لكل التطورات التي كان يحيش بها المجتمع المصري من أيام محمد علي والأئمة السعيدية والسيطرة الاستعمارية على الحالة الاقتصادية والسياسية المصرية .

إنها نتاج تفاعل التطورات الداخلية في مصر والظروف الخارجية، وخاصة في أوروبا . وقد أثرت هذه العوامل وتفاعلت معاً . وكانت الثورة هي النتاج الطبيعي لهذا التفاعل . . وهي كأي ثورة اجتماعية تنبر عن مصالح اجتماعية في مرحلة معينة، وتعد الظروف الملائمة لها لكي تنجح وتحقق أهدافها . وبقدر توفر هذه الظروف أو عدم توفرها يكون نجاح الثورة أو خذلانها، ولكنها على كل حال تنبر عن مصالح اجتماعية معينة وصلت إلى مرحلة لم يعد من الممكن تحقيقها في ظل النظام الاجتماعي القديم .

وبمناقشة الظروف التي مرت فيها الثورة والقوات الاجتماعية التي

اعتمدت عليها، ندرك أنه كان لابد أن يحدث هذا الانفجار بعد أن تباورت طبقات جديدة تبعاً لتلك الأرض ، وازدياد الوعي العام للطبقات الشعبية، واصطدام هذه القوات بالمدو الاستعماري الوافد في شكل السيطرة الاقتصادية والسياسية.

فمنذ ما تحطمت سياسة الاحتكار في التجارة والصناعة والزراعة ، صاحبها في نفس الوقت تناقض خطير ، وهو فتح الباب على مصراعيه ، للتدخل الاستعماري ، سواء عن طريق رؤوس الأموال أو تدفق التجارة أو الديون وما نتج عنها من سيطرة سياسية . وظل هذا التطور يأخذ مجراه في داخل البلاد .. وكان التطور في طبقة ملاك الأرض أسرع جداً من التطور في باقي الطبقات الأخرى ، وخاصة في تقيضها الطبقة المتوسطة التي لم يبق لها أي ظرف لكي تتطور وتنمو حقيقياً يمكنها من أن تلعب دورها السياسي على مسرح الأحداث التاريخية ، الأمر الذي كان له رد الفعل الإيجابي على أحداث الثورة المصرية .

وكان من جراء إغراق البلاد بالديون الواسعة أن أصبحت الحكومة تسن ضرائب جديدة لا حصر لها ، لم ترهق الطبقات الفقيرة فحسب ، بل وطبقة كبار الملاك أيضاً .. ومن القوانين التي سنتها من أجل الاستدانة الداخلية ، ذلك القانون المسمى قانون القابلة ، الذي صدر في سنة ١٨٧٦ ويقضى بالآتي :

- أولاً — يدفع المالك الضريبة السنوية العادية على أرضه .
- ثانياً — يدفع ستة أمثال هذه الضريبة دفعة واحدة ، أو على ستة أقساط على الأكثر . ويحسب له فوائد $8 \frac{1}{2}$ على المبالغ التي يدفعها مقدماً .
- ثالثاً — وبذلك تخفض له الحكومة نصف الضريبة السنوية إلى الأبد . واستعملت الحكومة كل أساليب الضغط ليقبل للملاك هذا القانون .. وفعلاً نفذ ، وبدأت الحكومة تحصل الأقساط ، وجمعت أكثر من ١٣ مليوناً من

الجنيئات وبعد أن دفع الملاك هذه المبالغ ، توقفت الحكومة تحت ضغط الانجليز عن العمل بهذا القانون ، ومعنى هذا أن المبالغ التي دفعت قد أصبحت مهددة بالضياع .. ولهذا فمن مصلحة للملاك ، وبعد أن دفعوا ثلاثة عشر مليوناً من الجنيئات الاستمرار في العمل بقانون القابلية ، حتى يستوفوا الأقساط ، ويحصلوا على امتياز الإعفاء مدى الحياة من نصف الضريبة .

إن الضرائب الباهظة التي فرضت على ملاك الأراضي جعلتهم يشنون منها .. ولما كانت الديون هي السبب المباشر في هذه الضرائب . لذلك كان للملاك تواقين إلى التخلص منها . والتفت مصالحهم مع باقي الطبقات الشعبية في ضرورة التخلص من الديون .. وبالتالي من السيطرة الاستعمارية .

ولكن كيف يتم هذا التخلص ؟ وهنا تلعب القدرة القيادية للثورة والوعى العالمى ودور المنقذين المصريين دورها في تحديد الطريق .

فلم يكن للثورة الصناعية الأوروبية أثر اقتصادى فحسب ، بل تبعها وبالضرورة نتائج اجتماعية وسياسية على كل القارة . ودعت الطبقة الوسطى في البلاد الأوروبية التي لم تتم فيها الثورة الرأسمالية لكي تكمل هذه الثورة وتحطم قيود الاقطاع . وإذا كانت الرأسمالية تنشأ ومعها الطبقة العاملة ، فإن أفكار الطبقة العاملة وفلسفتها تنشأ وتتطور معها جنباً إلى جنب .. والطبقة العاملة أشد عداوة للاقطاع من الرأسمالية . فهي الطبقة التي لا مصلحة لها مطلقاً في التهدئة أو المصالحة معه ، لذلك فإن الرأسمالية في أوروبا ، وخاصة في ألمانيا قد خاضت المعركة ضد الاقطاع وظروف أكثر تطوراً من التي خاضت فيها إنجلترا أو فرنسا ثورتها ، لعدم وجود طبقة عاملة آنشد متطورة في هذين البلدين ، ولوجودها بعد ذلك في أوروبا . ومن هنا كانت الثورة الديمقراطية في أوروبا مصحوبة بأفكار ثورية ناضجة . وكانت الأفكار التحريرية واسعة الانتشار ومتداولة في كافة أنحاء أوروبا .

وصراع الرأسمالية ضد الاقطاع كان دأغاً معصبوباً بالأفكار الدستورية التي تسجل المكاسب التي وصلت إليها في تطورها خلال المارك . وباحتصار فان أوروبا بصفة عامة كانت خلال القرن التاسع عشر من ناحية النضج العام الاجتماعي مهيئة للثورة الرأسمالية الديمقراطية ، وقد انعكس هذا النضج على مصر ، ووصلت إليها الأفكار التحريرية الدستورية عن طريق المثقفين المصريين الذين سافروا إلى أوروبا ، أو اللطاعين على الثقافة الأوربية (١) .. وكانت الجرائد الجديدة التي انتشرت خلال حكم اسماعيل تعبر عن هذه الاتجاهات وتوضحها .

ولم يكن اشتراك المثقفين المصريين في الثورة نتاج وعى ثقافي فحسب ، بل كان أيضاً ناشئاً من المصلحة للادية المباشرة ، فإن السيطرة الاستعمارية على أجهزة الحكومة قد حدثت من ملطانتهم ، وسوف تحدث أكثر وأكثر لو استمرت الأمور على ما هي عليه .. وقد بلغ عدد الموظفين الأجانب في مارس سنة ١٨٨٢ عدداً لا يقل عن ١٣٥٥ موظفاً ، بلغت مرتباتهم ٣٧٩,٠٥٦ جيباً .. وقد أراد لورد دوفرين أن يضل في هذا العدد ، فدكر أن عددهم مثيل جداً إذا ما قيس بالموظفين الوطنيين البالغ عددهم ٥٣,٠٠٠ موظف يتقاضون سنوياً ١,٦٤٨,٠٠٠ ، وقد فضحه رورستين في كتابه « تاريخ مصر » ، حيث بين أن عدد الموظفين المصريين كان ٩٢٠٠ فقط ، وأن العدد الذي أومضه دوفرين يشمل جنود الجيش والبوليس وعمال الجمارك والسكك الحديدية لهذا كانت مشاركة المثقفين في الثورة إيجابية وليست سلبية .

(١) من مؤلفاء المثقفين رفاعة الطهطاوى ، أحمد ميمونى محمد على ، وقد عاصر ثورة سنة ١٨٣٠ في فرنسا .

أسباب عزل اسماعيل :

إن عزل اسماعيل سنة ١٨٧٩ جزء من سلسلة أحداث الثورة الميرانية ومحاولة لايقاف مد الثورة التي حاولت أن تخلص البلاد من السيطر الأجنبية بقسديد الديون واستخلاص استقلالها من برائن المليونيرات الأجانب .

ودراسة أحداث الثورة الميرانية يجب أن تعتمد على دراسة تطور الديون والضرائب والحياة الياية ، فهذه الخطوط الثلاثة تعين وتوضح طريق الثورة .

لقد بدأ اسماعيل عقب توليه السلطة مباشرة في عقد القروض ، وكان من الطبيعي أن يمرض الضرائب المديدة أملا في تسديدها ، أو على الأقل فوائدها . وكان لابد له أن يقدم تبريراً لهذه الضرائب التي يفرضها
وهنا نجد الفارق بين الوضع الاجتماعي المصري في أيام محمد علي أو سعيد ، وبين الوضع أيام اسماعيل ، ففي عصر محمد علي أو سعيد لم تكن هناك طبقات تملك الأرض التي ستمرض عليها الضرائب . أما في عصر اسماعيل فإن هذه الطبقات موجودة ، ومن المتمعن أن يحسب حسابها ، وتقدم لها التقارير . . .
لذلك فقد أنشأ (مجلس شوري النواب) سنة ١٨٦٦ .

ويعتبر الكثير من المؤرخين الغير علميين أن اسماعيل أسس هذا المجلس لكي يستكمل مظاهر الترف الأوربي الذي كان مغرماً به . . .
وهذا التفكير ساذج لا يدرك التطورات التي حدثت في المجتمع للمصري . .
إن إنشاء مجلس الشوري دليل على أن هناك طبقات اجتماعية يخشى اسماعيل قوتها ويعمل على استشارتها في خطواته ولما كانت للشا كل سنة ١٨٦٦
أي السنة التي أنشئ فيها المجلس لم تكن قد تعقدت بعد ولم ينحدر اسماعيل إلى هاوية القروض العميقة ، لذلك فإن المجلس كان محدود السلطة ولا يخرج

عن كونه استشارياً فحسب وليس له سلطة التقطع في أى أمر من الأمور ، وقراراته ليست أكثر من رغبات تمرض على الخديوى ، وله الحق المطلق في أن يأخذ أولاً يأخذ بها .. وكان هذا المجلس مكون من مجموعة من ملاك الأراضي ، ويتبين هذا من الاقتراحات التى قدمها الأعضاء في أول جلساته ، وكلها تدور حول الأرض ومشاكلها ، ماعداً واحداً منها وهو خاص بإنشاء مدرسة ابتدائية .. أما للسائل التالية ، أو مشكلة الدين . فلم يطررها أحداً على الإطلاق ..

والجدير بالذكر أن الحكومة في الدورة الثانية عرضت ما نفذته من هذه الاقتراحات . وهذا يدل على أن أعضاء المجلس كان لديهم تفويض على الحكومة ، مما يجعلها تعمل على استرضائهم .

وقد اتسمت أفاق المجلس في دور الانقضاء الثانى وأخذ يبحث في المسألة المالية ، وشكل لجنة من أعضائه لدراسة الديون التى لم يكونوا يعرفوا تفصيلاتها .. ولقد أمدم اسماعيل المفتش ببيانات كاذبة عن القروض وعن الحالة المالية عامة ..

وفي الدورة الثالثة عرض الخديوى لما قامت به الحكومة من اصلاحات سواء في الرى أو الجيش أو التعليم أو السودان ، ثم عرض اسماعيل المفتش الميزانية ، (وهى ولاشك زائفة) ، وبياناتها كالآتى :

٧٥٣٣٥٠٠٠ جنيها إيرادات ٣٠١٧٥٠٠٠ مصروفات
٢٠٥١٥٠٠٠ أقساط ديون
٥٠٠٠٠٠٠ رز ١٩٠٠٠٠ جنيها^(١)

وبهذا يصبح الوفرة في الميزانية ١٠٦٤٥٠٠٠ جنيهاً ، ولم تنف الحكومة في التزييف عند حد موازنة الدخل والمنصرف ، بل وصلت إلى حد الوفرة .

(١) عمر إسماعيل ، الجزء الثانى ، بقلم عبدالرحمن الرافى ص ١٠٩

وأخذت الأحداث السياسية تتوالى، وأرمة الديون تتفاقم واللجان تشكل، وإسماعيل ينتظر الوصول إلى حل. فأجل انعقاد المجلس سنتين كاملتين، كان ينتظر خلالها أية مساعدة من الدولتين الاستعماريتين فرنسا وإنجلترا، ولكن عبثاً .. إلى أن وصل إلى حالة الإفلاس، واستغاث ببعثة « كيف » سنة ١٨٧٥ ، ثم أعلن إفلاسه سنة ١٨٧٦ ، وتشكل صندوق الدين ، وسيطرت إنجلترا وفرنسا على الجهاز الحكومي مالياً وسياسياً ... وبهذا فقد إسماعيل أمى سنده من الجانب الاستعماري . فاضطر إلى أن يلجأ إلى جاب المجلس ، عسى أن ينال من وراء ضفطه مكسباً من الاستثمار . ولعل هذا يفسر احتضان الحكومة للسيد جمال الدين الأفغانى ، وهو المشهور ببداية للاستبداد والاستعمار .

اجتمع المجلس سنة ١٨٧٦ ، بعد غيبة سنتين . ودارت خلال انعقاده مناقشات حول قانون المقابلة ، وكانت الحكومة تحت ضغط اللجان الأوروبية على وثك أن تلتبه، بعد أن حصلت حوالى ١٢ أو ١٣ مليون من الجنيهات كما حددها الشيخ عثمان الهرمبل عضو المجلس وأحد نواب الحرية ، وقد اقترحت الحكومة استمرار العمل بقانون المقابلة لعدم قدرتها على سداد الديون .. ووافق المجلس على ذلك .

ولما كان إلغاء قانون المقابلة مطلباً من مطالب الدائنين لم يكن إسماعيل موافقاً عليه ، فإن عرضه على المجلس وأخذ الموافقة منه تبين الاتجاه الجديد فى سياسة إسماعيل ، وهى استخدام المجلس كأداة لتهديد الدول الاستعمارية والضغط عليها . وكذلك لرفع العبء عن كاهله وإلقاءه على كاهل المجلس ، بعد أن فقد الطريق ولم يعد فى إمكانه التحرك .

لذلك كان من المحتم أن يوسع من اختصاصات المجلس .. وعندما ضغطت إنجلترا وفرنسا سنة ١٨٧٨ لى شكل ورامة جديدة يدحل فيها وزيراً إنجليزياً وآخر فرنسياً ، رد إسماعيل على هذا بأن تقدم للمجلس

بالوزاره واعتبرها مسئلة أمامه. وقد أكد النواب هذا في رددهم على خطاب
المرش قائلين :

« ونكرر الشكر لهذه الحاضرة الجليلة حيث شكلت مجلس وزارة
جعلته مسئولا كاملا أمام الأمة تأييدا لمجلس النواب » .

وبدأ المجلس يعارس وظائفه، واصطدم مع الوزير البريطاني الذي يشغل
منصب المالية ، ولم يكن يعترف بالمجلس ويماطله في إعطاء البيانات التي
تطلب منه .

وقد ظل النفوذ الاستعماري ، يترابذ وأصبح الوزيران البريطاني والفرنسي
صاحبا الأمر في الوزارة كلها ونوبار باشا أداة طيعة في يدهما، وحتى بعد إقالة
نوبار وتشكيل وزارة برئاسة توفيق لم يقف اندفاع المستعمرين، بل انضحت
نيتهم، فأمرت الوزارة تحت منغطهم بعض مجلس النواب ، ثم تقدم اقتراح
من ريفرس ويلسن بشأن للالية لجعل البلاد في حالة عجز تام عن سداد الديون.

عمر الثورة :

ثار الوطنيون على هذه السيطرة الأجنبية، وتحرك النواب، واجتمعوا
اجتماعات تاريخية في شكل جمعية وطنية في منزل السيد البكري وإسماعيل
راغب، وانتهوا إلى قرارات ثورية تعتبر الخطى الإيجابية والأولى نحو الثورة
العربية وهي :

أولاً — تقديم مشروع تسوية مالية يعارض مشروع ريفرس ويلسن،
يمكن البلاد من تسديد ديونها .

ثانياً — تعديل نظام مجلس شورى النواب ، وتخويله السلطة للمترف
بها للمجالس النيابية الأوروبية ، وتقرير مبدأ للمسئولية الوزارية أمامه .
كانت قرارات الجمعية الوطنية نقطة انطلاق في تحديد الأهداف
الوطنية ، والوقوف في وجه الاستعمار بخمسة ، هذه الأهداف التي تحدت

في التصميم على تسديد الديون . أما وسيلة التنفيذ فتمثلت في برلمان كامل النفود ، يقبض على الأمور بيديه ويحاسب الوراثة على كل تصرفاتها ، ولم تناقش الجمعية الوطنية أية مشاكل أخرى خلاف هاتين المشكلتين اللتين اعتبرتهما الحلقة الرئيسية في كافة المشاكل الاقتصادية والسياسية .

وقد غامر إسماعيل آخر مفامراته مع الاستعمار ، عسى أن ينال من وراء ذلك مغنا ، فقبل فوراً الاقتراحات وبلغها للدول الأجنبية . وقد أحميت إنجلترا بالعرب من حراء موافقة إسماعيل على للطلاب الوطنية ، قدم الوزير ان احتجاجهما على هذا القبول . ولكنه لم يصغ لها ، وأمر بتشكيل وزارة برئاسة شريف باشا ، مستمدا الوزيرين الانجليزي والفرنسي .

وفي ١٠ أبريل سنة ١٨٧٩ اجتمع المجلس وبدأ يناقش مواد الدستور الجديد الذي يعتبر في مجمله من أحدث الدساتير الرأسمالية ، وقد أعطيت للمجلس سلطة الجمعية التأسيسية التي لها الحق للطلق في تعديل مواد الدستور بالأغلبية والأقلية .

لم يقف الاستعمار مكتوف الأيدي أمام الرحف الثوري لتحطيم خطته المرسومة ، إذ أن هذا المجلس لو سار في طريقه ، ونظم الميراثية ، وبدأ في تسديد الديون لانهارت الخطة الاستعمارية كلها واستردت مصر حريتها واستقلالها . لهذا قد أسرع بريطانيا في العمل واتصلت بالرجل للريض الذي يسمى بالباب العالي ، وكانت سلطته من الناحية الرسمية على مصر ما زالت قائمة . وعرش مصر يستمد وجوده من المرمات التي يصدرها ذلك الرجل الجالس على ضفاف البوسفور .

ومن العريب أن الخطى الأولى في تنفيذ المؤامرة لم تبدأ من إنجلترا أو من فرنسا ، بل بدأت من المانيا ، التي كانت منذ سنوات تناضل من أجل وحدتها السياسية ، ثم هزمت فرنسا في الحرب السبينية ، وأصبحت تتطلع إلى الاشتراك بنصيبها في السلب والنهب في القارة العسة أفريقيا . . .

لذلك وجد بـمارك في السألة المصرية فرصة للتدخل ، عسى أن تفتح لألمانيا أبواب الاستثمار من ورائها .

وبضبط بسيط على الباب المالي أصدر فرمانا سلم إلى إسماعيل في ٣٦ يونيه سنة ١٨٧٩ بخلافه وتنصيب توفيق خديويا على مصر .

وواضح أن الهدف من خطة الاستثمار في عزل إسماعيل ليس هو في ذاته . فإن توفيق هو ابن إسماعيل ، وكلاهما لا يزيد أو ينقص عن الآخر ، إنما الهدف هو ضرب الحركة الوطنية ، وإلغاء البرلمان والدستور ، وعدم تمكين الشعب من تسديد ديونه ، واسترداد استقلاله ، ولا يمكن أن يكون إسماعيل الهدف الاستعماري ، فعلى يديه نال الاستثمار كل مطالبه فأغرق البلاد في الديون وأنشأ المحاكم المختلفة ، وأشرف على مالية الدولة ، ويمكن لهم من اكتشاف منابع النيل كلها ، وأشرك ضباطهم معه في فتح باقي البلاد السودانية عميدا لسيطرتهم عليه بعد ذلك .

لم يكن إسماعيل حبر عثرة في وجه الأهداف الاستعمارية ، لذلك لم تكن إقالته بذات أهمية ، إنما القصد هذه الاقالة هو ضرب الحركة الوطنية ، ثم أخذ خطوة إيجابية نحو احتلال البلاد ، وهي الخطوة التي كانت تهدف لها بريطانيا وتحتين الفرص الدولية لتنفيذها بعد التخلص من كل المنافسات الدولية ، واستخلاص مصر والسودان لها بلا منازع .

الثورة :

ولما كان عزل إسماعيل لا يستهدفه في ذاته ، بل يهدف الحركة الوطنية التي كانت مبلورة في الشكل الدستوري البرلماني ، لذلك كان من الطبيعي جداً أن يعزل البرلمان وتمسك البلاد حكما مطلقا عن طريق برادع المستعمرين ، وقد أصبح في يدهم خديوى خائن أخذ عبرة من رأس سلفه الذي حاول أن يلعب على الحبل ويساوم للمستعمرين ، وكان يظن أنه يستطيع الاستفادة من التناقضات الواقعة بين الدول الاستعمارية بعضها .

ولم يكن يدرك أن بريطانيا كانت في أواخر القرن التاسع عشر أقوى دولة استعمارية وذات النفوذ الحاسم في المجال الدولي .

وقد اقتضت الظروف بمنطقة الطبيعية أن تتدخل مصالح الشعب مع مصالح فئة من ضباط الجيش . . ولو رجعنا إلى الحلف قليلا لوجدنا أن وزارة نوبار كانت قد قررت إحالة ٢٥٠٠ ضابط إلى الاستبداد، فذهبوا في ١٨ فبراير سنة ١٨٧٩ ومعهم عدد من النواب إلى وزارة المالية، وضربوا نوبار والوزير البريطاني ريفرس ويلسن، ولحقوا غرق الوزارة.. وكان قرار إحالتهم إلى الاستبداد مسببا بالوفور في الليرة نتيجة للديون الباهظة . . كان الضباط إذن مهردون في أرزاقهم ومستقبلهم . وأصبحت الأزمة العامة التي وقعت فيها البلاد تقع عليهم مثل ما تقع على باقي الشعب ، فلا عجب إذن أن أصبحوا داخل دائرة الثورة .

وكان من الطبيعي أن تتجه الحركة الوطنية بعد خلع إسماعيل أنجاها آخر غير الطريق السلمي ، فبدلا من اعتبار الحديوي في جانب الثورة أصبح في معسكر الأعداء ، وطلب الحراسة على مصالحهم ، وكل من يشهر بدا في وجه الاستعمار فمضطر أن يشهرها في وجه الحديوي . وقد قامت الثورة على شعارين أساسيين .

الأول — التخلص من النفوذ الأجنبي ، وتنظيم مالية البلاد لتسديد الديون التي تكبل الاقتصاد المصري ، وهذا هو طابعها الوطني .

الثاني — تحطيم الحكم المطلق الذي ترتبت عنه السيطرة الأجنبية ، وذلك بإقامة حكم نيابي تكون فيه الوزارة مسئولة أمام برلمان منتخب من الأمة ، وهذا هو طابعها الديمقراطي .

وقد وقعت قيادة الثورة تحت تأثير جزء من كبار ملاك الأراضي الذين ساروا شوطا بجانب الثورة ، ولكن عندما تطلبت الأمور الحزم الثوري . تخلوا عنها ، وانحازوا إلى جانب الحديوي ، أي إلى جانب الاستعمار .

وهذا الجزء من كبار الملاك يمثل شريف باشا ، الذي حاز مركزاً ملحوظاً في صفوف الثورة باستقالته في أغسطس سنة ١٧٨٩ عندما رفض توفيق طلبه بتشكيل مجلس نواب . . وكان رفض توفيق تشكيل المجلس بداية الاتجاه الثوري نحو فرض المجلس بالقوة المسلحة . وأخذ الصدام منذ ذلك اليوم يتخذ أشكاله المختلفة حتى كان يوم الجمعة ٩ سبتمبر سنة ١٨٨١ حيث جمعت كلمة الأمة وراة قيادة أحمد عرابي ، وأجبرت الحديوي على اقرار المطالب الشعبية .

واستقالت وزارة رياض ، وزارة الاستعمار والسراي ، وتشكلت وزارة شريف المؤيدة من قيادة عرابي الثورية ، وكان تعيين شريف باشا في رئاسة الوزارة ، دون أحمد عرابي ، أول تنازل استراتيجي من قيادة الثورة بوضعها في يد مترددة عُيِّل بحكم مصالحها الاقتصادية إلى الارتباط بالسراي أكثر من ارتباطها بمصالح الشعب . . إن شريف كان يمثل حزة من كبار الملاك الذين يحملون جرداً يسيراً من العقيدة المادية للاقطاع ، ولكن هذا الجزء ، إذا كان كافياً ، اسكى يجعلهم في عداد احتياطي الثورة ، فهو غير صالح مطلقاً لكي يلعب دوره القيادي ، وفي أخطر مراحل الثورة ، وهي مرحلة الحشد والتعبئة . .

ورغم كراهية الاستعمار والسراي لهذا الجزء من الملاك الذين يمثلهم شريف باشا ، فقد استفادوا من حابب الاستعمار استفلالاً كبيراً ، كعناصر تهدة ، حتى تهيأ الفرصة للضرب ثم الاحتلال . فعقب خلع اسماعيل استقال شريف باشا الاستقالة التقليدية . ولكن توفيق ، أي الاستعمار ، أمره بتشكيل الوزارة مرة ثانية فشكلها ، وكان الهدف من إسناد الوزارة إليه هو تهدة الجو لعبور الأزمة . . ثم كانت استقالته المروقة لخلافه مع توفيق على ضرورة تكوين مجلس النواب ، ثم صعود الحوادث إلى القعة الثورية . عاد شريف إلى الوزارة بأمر الشعب ، وأيضاً برضاء السراي والاستعمار ،

قد كان بالنسبة لهم صمام الأمن في هذه المرحلة الثورية ، ويتضح هذا من خطبته التي ألقاها عند ما جاء إليه الضباط ليشكروه على تشكيل الوزارة ، حيث قال لهم :

« في علمكم ما قاله الأقدمون . . آفة الرئاسة ضعف السياسة ، ولا حكومة إلا بقوة ، ولا قوة إلا باتباع الجنود انقياداً تاماً ، ولمتألم امتثالاً مطلقاً . . » ، ثم يستطرد ويقول : « .. كل حكومة عليها فرائض وواجبات من أهمها صيانة الوطن وحفظ الأمن المموى فيه ، وهذا وذلك لا يأتيان إلا بإطاعة رجالها العسكريين . . فترددى أولاً في قبول الرئاسة ما كان إلا تجافياً عن تأسيس حكومة غير قوية تخيب بها الآمال . . ويزيد معها الإشكال ، فأكون عرضة لللامة بين إخواني في الوطن . وبين الأجانب . وحيث أغاثتنا الألفاظ الإلهية ، وحصل عندي اليقين بانقيادكم ، فقد زال الاضطراب من القلوب وربت الهيئة الجديدة من رجال ذوى عفة واستقامة . فأوصيكم بملاحظة الدقة في الضبط والربط ، لأنهما من أخص شئون العسكرية وأساس قواها (١) . . »

من هذه الخطبة يتضح أن شريف باشا كان عنصراً للتهدئة ، وللقص على الجيش والسيطرة عليه ، وحتى لا يفضب الأجانب ، أى الاستعماريين .. وموافقة قادة الثورة على هذه الخطبة دليل على أن خططهم حتى هذه اللحظة كانت تنحصر في التسوية السلمية . . . ولكن الاستعمار لا يريد تسويات سلمية . . . إنه يريد الاحتلال ولا يرضى به بديلاً ، وكان من المحتم أن تنجبه الثورة وبسرعة نحو الحزم والتخلص من الاتجاهات المترددة . . . فقد تشكل المجلس الإنباي بشكل جمعية تأسيسية وعرضت عليه مواد الدستور التي تتضمن مسئولية الوزارة أمام البرلمان وتخويله حق تقرير

البرازية، والرقابة على أعمال الحكومة والزامها بعدم فرض أية ضريبة أو إصدار أى قانون أو لائحة إلا بعد تصديق مجلس النواب .

إن هذه الاختصاصات التى أعطيت لمجلس النواب، وبالأخص حق تقرير البرازية، هى نفسها الأسباب التى من أجلها طوح بالحدبوى السابق . . . فكيف يسكت الاستعمار وهو يرى الأمور تتجه اتجاهاً مضاداً لمصلحته، بل نحو تصفية نفوذه .. لذلك فقد قدم وكلاء إنجلترا وفرنسا فى يناير سنة ١٨٨٢ إلى الحدبوى مذكرة من دولتهما تتضمن اتفاقهما على تأييد سلطة الحدبوى عند أى صعوبات من شأنها عرقلة مجرى الأعمال العامة فى مصر . وأن الحوادث الأخيرة بالديار المصرية وأخصها صدور الرسوم الحدبوى بمقد مجلس النواب قد هيأت الفرصة للحكومتين لاتفاقهما على منع ما عساه أن تستهدف له حكومة الحدبوى من الاخطار . .

هذا الإنذار ، وإن كان يحمل اسم إنجلترا وفرنسا، إلا أنه فى الحقيقة بريطانى صرف، إذ أن فرنسا كانت من الضعف بحيث لاتستطيع الاستفادة من الموقف، كما أثبتت الحوادث بعد ذلك .. كان هذا الإنذار الذى ألقى به الاستعمار فى المعركة سيفاً قاتلاً حدد قوات للمعركة واختزلها بسرعة هجية . . لقد ألقى الاستعمار بالقغاز وشريف باشا رئيساً للوزراء ، فهل يلتقطه ؟ . . إلى هنا ودور هذا الجزء من كبسار اللالك الذى يمثله شريف باشا وينتهى .

ونتيجة لهذا الإنذار بدأ الخط الاستراتيجى للثورة يتحدد ويتبلور ، وتبدأ لهذا تتحدد القيادة وتبلور .. لقد قبل شريف الإنذار الاستعمارى، وطالب بالترتيب وتأجيل بحث المادة الدستورية التى تخول لمجلس النواب حق تقرير البرازية .

والحقيقة أنه متى ألغيت هذه المادة من الدستور، أصبح مجلس النواب ولا هدف له ولا عمل إذ أن ظروف تكوينه توضح أن هذه المادة هى أهم

الواجبات الملقاة على أكتافه ، وكل المواد الأخرى ليس لها من أهمية إلا
تمكين المجلس من تنفيذ هذه المادة .. فال مطلب الاستثمارى بإنعائها ، معناه
إلغاء الدستور كله .. ويقول شريف ، هذا المطلب معناه أنه قد خضع للضغط
الاستعمارى ، وانحاز إلى جانب أعداء الثورة ، سواء كان ذلك بطريقة
سلبية أو إيجابية .

وقد رفض المجلس الانذار الاستعمارى ، كما رفض اقتراح شريف بتأجيل
النظر فى المادة الخاصة بإقرار الليزانية . واستقال وزارة شريف ، وشكات
وزارة البارودى للعبء عن أهداف الثورة . .

وباستقالة شريف من رئاسة الوزارة ، والامزال التام لكبار الملاك
عنها أصبحت القيادة حائزة على تأييد الكتلة الواسعة من الطبقة المتوسطة
فى المدينة والريف والعمال والفلاحين والمتقنين . لذلك يجب أن نحدد أن
عرايى لم يكن زعيما لحركة عسكرية ، بل قائد الثورة دعوقراطية تحريرية ..
كانت الأحداث السياسية والاجتماعية أعلا بكثير من النضج القىادى للثورة ،
وكان الحشد الاستعمارى أسرع وأوسع بمراحل عديدة .

استقال شريف فى ٣ فبراير سنة ١٨٨٢ ، وتغلى عن الثورة . وأصبح
القادة العسكريين وعلى رأسهم عرايى يعبرون رغم ألقابهم الرسمية عن
مصالح الشعب الواسعة ، وأصبح من المحتم عليهم أن ينظموا صفوفهم ضد
كتلة الأعداء الممتلئة فى السراى وكبار الإقطاعيين ومن وراءهم الاستعمار
البريطانى بإمكانياته الواسعة التى لا تحصى . . ولكن الاستثمار لم يعلمهم
حتى يستوفوا التنظيم والحشد .. لقد رتب أموره على احتلال مصر ، وسار
فى هذا الشوط حتى نهايته ، فعزل كل أجنحة كبار الملاك عن الثورة ، ودبر
للمؤامرات الداخلية بمعاونة الحديوى وعملائه من سفلة الأحناب الذين
يتلاون البلاد .. لقد رتب كل شئ لاحتلال البلاد ، ولم يعد إلا أن يضرب
الأميرال الغادر سيمور مدينة الأسكندرية فى ١١ يولية سنة ١٨٨٢ ، ثم

يقول بجنوده أرض الوطن ليدنسه، وليستقبل من الجديوى والأمراء وكبار
الاقطاعيين بالبشر والرحاب، ومن الشعب بالقت والكراهية .
ولم تكن المعركة ضد توفيق وكبار الاقطاعيين خسب، بل كانت في
الدرجة الأولى ضد بريطانيا، أقوى دول العالم الاستعمارية آنئذ . وكانت
إمكاناتها، والظروف الدولية توضح أنها من المحتم أن تستعمر مصر، ولم
يكن ينقصها إلا أن تتحين الفرص لاستبعاد غرمائها الاستعماريين، ثم تضرب
وتحتل البلاد .

ومعركة كهذه لا يمكن أن تضطلع بها قيادة لم تكنها الظروف
التاريخية من التطور والقدرة . قيادة ما زالت هشة وألقى التاريخ على
أكتافها مهمة من أشق المهام الكفاحية وفي مرحلة كانت الدول الرأسمالية
الأوروبية تتجه نحو الاستعمار وكلها تركز عيونها على مصر لابتلاعها
والسيطرة عليها . وكانت التناقضات الواقعة بينهم تنحصر في أيهم يحتل
مصر، إلا أن بريطانيا كانت أقوى هذه الدول وأوسعها نفوذاً وقدرة على
تنفيذ خططها .

لهذا فمن البت وناقلة القول ذلك الادعاء، بأن الثورة العربية هي التي
سببت الاحتلال البريطاني لمصر، ونتيجة لتهور وتسرع العربيين . . .
فتروعات بريطانيا وقدرتها على تنفيذها هي التي مكنتها من احتلال البلاد .
ولم تكن الثورة إلا محمودة كفاً راثماً من شعب حاول بكل الطرق
وبكافة الوسائل، المحافظة على شرفه واستقلاله . . وإن كانت الظروف لم
تمكنه من المحافظة على هذا الاستقلال، فان صموده الرائع أمام أقوى دول
العالم آنئذ قد حفظ له شرفه وأعجابه التاريخية فلم يسلم، بل سقط حريماً
في معركة . . . جريماً خسب، وسوف يلحق هذه الجراح وينهض مرة
ثانية ليخوض المعركة في ظروف أحسن وإمكانات أوسع .

الفصل السادس

من الاحتلال البريطاني

حتى سنة ١٩١٤

لم يكن الاحتلال البريطاني في ١١ يوليو سنة ١٨٨٢ خاتمة مطاف السياسة البريطانية في مصر ، بل كان خاتمة مرحلة استعمارية وبداية مرحلة جديدة من مراحل الاستعمار ، خلع فيها رجال المال ملابسهم المدنية ولبسوا اللباس العسكري ، ورفعوا رايثهم على ربوع البلاد لينفذوا الأهداف التي احتلوها من أجلها . وقد حرص كرومر سياسة بريطانيا في مصر في كلة بسيطة : « إن سياسة الحكومة تتلخص أولاً في تصدير القطن إلى أوروبا ، على أن يدفع القطن ضريبة تصدير مقدارها ١ ٪ ، وثانياً في استيراد المنسوجات القطنية من الخارج ، على أن تدفع ضريبة الواردات وقدرها ٨ ٪ ، وليس في نية الحكومة أن تمول على غيرها وأن تعمي صناعة القطن المصري لما في ذلك من ضرر ومخاطر ^(١) » .

وقال أيضاً : « لما كان القطن المصري قطناً زراعياً بالطبع فلا بدع أن تكون الزراعة همه الأول . . وكل تعليم صناعي يفتنى إلى إهمال حراثة الأرض ويقلل من ميل الأهالي إلى الزراعة إعمالاً بعد مصيبة على الأمة ^(٢) . وهكذا حدد كرومر سياسة الاستعمار البريطاني حيال مصر بجعلها بلدأ

(١) سلفاويث (امتداد تهوذ مصر) ص ٣٠٤

(٢) تاريخ مصر الاقتصادي ، تأليف لمبلة ، ص ٢٥٦

زراعياً متخلفاً ، ومنهما من مراولة الصناعة والتطوير فيها . وما دام القطر يمارس الزراعة بدون وجود صناعات موازنة بين الاقتصاد الزراعي والصناعي . فستظل زراعته أيضاً متخلفة لاعتمادها على وسائل بدائية في الإنتاج .

وليت الأمر يقتصر على جعل مصر بلداً زراعياً تررع المحاصيل المتنوعة التي تستهدف مصلحة الشعب ، ولكن الاستثمار حدد لها طريق الزراعة التي تخدم مصالحه في الانتاج والتوزيع ، فعملها مرعقة قطعية واسعة ، زرع له القطن ليشتره بالقناطر ، ثم يفسجه ويعيد تصديره بالأمطار .

وإذا كانت التزامات الاستثمارية طوال المرحلة بين حكم سعيد وحكم إسماعيل نفذت وبالكامل . إلا أن أهداف الاستثمار قبل الاحتلال كانت تختلف عن أهدافه بعده ، وما للمرحلة السابقة إلا تمهيداً للمرحلة الحاضرة التي أصبحت فيها البلاد كلها خاضعة للسيطرة البريطانية ، وفي كراسي الحكم خديوي ووزراء ينعون نصيحة الأيرل جرانفيل للسير إيفلين بارنج (كرومر) في سنة ١٨٨٤ ويعدونها بخدافيرها . « إن المشورة البريطانية واجبة الاتباع وإن الوزير المصري إذا لم يستمع للاستشارة الانجليزية ، فليس أمامه سوى الاستقالة من وزارته^(١) » .

وهكذا دخلت مصر ضمن دائرة الامبراطورية البريطانية المرنه ، وسيطرت بريطانيا بقواتها المسلحة على البلاد ، وبدأت في تنظيم كل الامكانيات لاستغلالها استغلالاً راسخاً ، وتنفيذ الأهداف التي كانت تسمى لها من أواخر القرن الثامن عشر وطوال القرن التاسع عشر . وأصبحت قلة من الموظفين البريطانيين تسيطر على السلطة وتدير الحكم وفقاً لرغبات حكومتهم .

ويذكر الدكتور لطيفة أن ٣٩ موظفاً يتقاضون ٣٧٧٠٠ جنيهاً في

(١) تاريخ مصر الاقتصادي ، تأليف خليفة ، ص ٤٠٢

سنة ١٨٩٠ كان يتركز النموذج البريطاني فيهم ، كان مهم انشان في المالية ، وثلاثة في الجمارك وخفر السواحل ، وواحد في البريد ، وواحد في الواپورات الخديوية ، وثلاثة في الفئارات ، وثمانية في البوليس . وتسعة في ديوان الأشغال ، وواحد في مصلحة السجون . وثلاثة في المحاكم الأهلية ، وثمانية في مصلحة الصحة العمومية ، ثم أصيف في آخر أيام توفيق مستشار قضائي ، وقاض ، ومراقب للأموال المقررة في نظارة المالية .

الدبونه ورؤوس الأموال الأجنبية :

وإذا كانت المرحلة السابقة للاحتلال قد تميزت بالدبونه ، واستثمار رؤوس الأموال الأجنبية ، فإن هذه المرحلة تتميز بالتدفق الهائل لهذه الأموال واستثمارها في الشركات والبنوك . وخاصة ما كان منها متعلقا بالرهن العقاري . وقد ازداد تدفق الأموال بعد الاتفاق الودي الذي عقد بين فرنسا وإنجلترا سنة ١٩٠٤ . فقد اطمأن للموئنين على السيطرة البريطانية ، وعدم تارح هذه السيطرة بينهما ، فاشتت في الفترة ما بين ١٩٠٠ - ١٩٠٧ أكثر من ١٦٠ شركة برأس مال قدره ٤٣ مليوناً من الجنيهات ، وقد زيدت رؤوس الأموال من ٢١٢٨٠٠٠ ر ٢١٢٨٠٠٠ جنيهاً سنة ١٩٠٢ إلى ٨٧١٧٦٠٠٠ ر ٨٧١٧٦٠٠٠ جنيهاً سنة ١٩٠٧^(١) ، وإلى ١٠٠ ر ١٥٢٠٠٠ جنيهاً سنة ١٩١٤ ، هذا خلاف رأس مال قناة السويس . . وزدات الأموال التي يقترضها المصريون إلى أكثر من ٦٦٠٠٠٠٠ ر ٦٦٠٠٠٠٠ جنيهاً ، بسعر فائدة مرتفع للغاية بلغ ٥ ٪ شهرياً ، أى أن الجنيه الواحد يصبح سعر فائدته ستون قرشاً في العام .

وتمشياً مع سياسة الاستثمار التي حددها كرومر ، فمن الطبيعي ألا تستغل هذه الأموال في الصناعة ، بل تستغل في مشروعات ربحية أو استغلال

أراضى أو منافع عامة لخدمة أهداف الاستثمار ، وإليك مثلاً من الشركات التي تستغل هذه الأموال .

أعيد إنشاء بنك أوف إيجيبت وبنك الأنجلو إيجيبتيان ، بعد تصفية الأموال الفرنسية منه وتخليصه للبريطانيين بحسب . وأثناء بنك الحصم الأيطالى سنة ١٨٨٧ ، كما تحولت شركة المواصلات الأمريكية التي أنشئت سنة ١٨٨١ إلى شركة التلغون الشرقية سنة ١٨٨٢ ، وتوطدت أعمال شركة توامواى القاهرة وشركة النور — وشركة ترامواى الاسكندرية ، وسكة حديد الدلتا وشركة البواخر الحديدية .

وتطورت أعمال شركة الأراضى والرهنات والبنك العقارى المصرى ، وكالهما انتهى سنة ١٨٨٠ ، وقد تحول الأخير إلى شركة مساهمة للرهنون ، بل أكبر شركة مساهمة للرهنون العقارية ، وتكونت شركة أبو قير رأس مال بريطانى لردم بعض أراضى بحيرة أبو قير ، وتحويلها إلى أراضى زراعية . وشركة أراضى الدلتا ، وشركة أراضى مصر الجديدة ، وشركة حدائق القبة ، وشركة أراضى الاسكندرية وقد اندمجت شركة المشروعات والأشغال العامة سنة ١٨٨٤ مع شركة فرنسية أخرى ، وأعيد تكوين شركة السكر سنة ١٨٩٢ ، واتسعت أعمال شركة مياه الاسكندرية ، وشركة الأسمنت ، واللوكاندات ، وشركة المكابس الحرة المصرية ، وشركة أنطان كفر الزيات . وشركة بواخر البوستة الحديدية والأحواض ، وشركة اللوكاندات المصرية . وشركة الملح والصودا ، وشركة السيكرتات الأهلية المصرية ، وشركة توحيد الأراضى المصرية . وشركة أراضى الشيخ فضل العقارية ، وشركة ككوم أمو ، وشركة اللوكاندات بالوجه القبلى ، والشركة الانجليزية المصرية لتجزئة الأراضى ، والشركة الانجليزية البلجيكية للمصرية ، وشركة المطبوعات المصرية ، وشركة الكهرباء ، والتلج ، وشركة سكة حديد مصر الكهربائية ووحدات عين شمس « مصر الجديدة » ،

سلم وسمعان ميدناوى وشركاهم ليتد .

ويذكر الأستاذ كروتشلى أن ٩٢ ٪ من هذه الأموال كان أجنبياً ، و ٨ ٪ فقط أموال محلية .. وليست كلمة محلية تعنى أنها أموال مصرية ، فإن معظمها من أجنبى أمثال سوارس ، ومنشه ، وموصيرى . والقليل جداً أموال مصرية حقيقة من الباشاوات وملوك الأراضى الذين يستغلون فائض أموالهم فى الشركات للمساهمة المقارية والتجارية . وليست هناك إحصائيات تبين حقيقة الأموال للمصرية التى كانت موظفة آنذ ضمن الـ ٨ ٪ هذه ، ولكنها على كل حال كانت موجودة ، ولجنة التجارة التى شكلت خلال الحرب هى تعبير عن هذه الأموال كما سئرى فى المرحلة التالية . وتبين الإحصائيات أن رؤوس الأموال الفرنسية كانت فى سنة ١٩١٤ تبلغ ٤٦٢٦٧٠٠٠ جنبا ، بينما لبريطانيا ٣٠٢٥٠٠٠٠ جنبا ، وبلجيكا ١٤٢٩٤٠٠٠ جنبا^(١) ، وليس معنى هذا أن لفرنسا المركز الممتاز فى مصر . وتتبعها بريطانيا ، إذ أن بريطانيا كانت تملك مصر كلها ، وتخضع كل اقتصادها لمنفعتها الخاصة .

ولم تمسك الحكومة فى مصر فى سن أى قانون يحمى الصناعة المصرية ، أو ينظم الشركات الوافدة ، لافى مجالس إدارتها أو فى تكوين رؤوسها . والها . وتبعاً لتدفق رؤوس الأموال وحريتها الكاملة فى الاستثمار زاد عدد الوافدين من الأجانب إلى أن وصل ١٤٣٦٧١ فى سنة ١٩٠٧ ، منهم ٦٢٩٧٣ يونانى ، و٢٤٤٥٤٠ إيطالى ، و١٩٥٦٣ بريطانى ، و١٧٣١٤ فرنسى . والباقي من قوميات مختلفة^(٢) .

ومع أن بريطانيا قد استتب لها الأمر واحتلت البلاد . إلا أن ميل

The investment of foreign Capital by Crauchley p 72 (١)

..... p 59 (٢)

القروض لم ينقطع فقدت مصر في سنة ١٨٨٥ قرضاً جديداً من بنك روتشيلد ببلغ تسعة ملايين من الجنيهات قيمة تعويضات عن التخريب الذي لحقه الأسطول البريطاني بمدينة الاسكندرية . ولينفق منه ٢ مليون جنيه على شئون ائرى لىكى يستحوزوا على أقطان جيدة ورخصة .. وقد بلغت الديون المصرية في سنة ١٨٩٢ كالتالى :

٨,٩٩١,٠٠٠	جنيها الدين المضمون (دين روتشيلد) بغائدة ٣٥٪
٢٩,٤٠٠,٠٠٠	» الدين للمتاز » ٣٥٪
٥٥,٩٨٦,٠٠٠	» الدين الموحد » ٤٪
٧,٢٣٦,٠٠٠	» دين الدائرة السنية » ٥٪
٤,٤٨٥,٠٠٠	» دين الدومين » ٥٪
١٠٦,٠٩٨,٠٠٠	جنيها المجموع (١)

وبعد أن احتلت بريطانيا البلاد، بدأت تنفيذ استراتيجيتها الطويلة الأمد ، من حيث تنظيم الاستغلال ، وتصفية كل نفوذ استثمارى آخر ، بما في ذلك النفوذ التركي ، فأنفت بناء على اقتراح لورد دوفرين نظام المراقبة الثانية واكتفت بالمراقبة البريطانية ، وجعلت من مندوبها في المراقبة الثانية مستشاراً مالياً للحكومة المصرية في ١٨ يناير سنة ١٨٨٢ بين صراخ فرنسا وعويلها . وأخذت تبسط يدها على قناة السويس ، وترفض أن توقع أية معاهدة مع الدول تضمن فيها حياد القنال في زمن السلم والحرب ، إلا في سنة ١٩٠٤ ، بعد الاتفاق الودى بينها وبين فرنسا ، حيث انقسم للصوم القناصم ، فعهدت فرنسا بأن تطلق يد بريطانيا في مصر ، ولا تطالبها بتحديد موعد للجلاء . ومقابل ذلك تطلق بريطانيا يد فرنسا في مراكش ونحترم حقوقها في مصر .. وقد أيدت ألمانيا والنمسا وإيطاليا هذا الاتفاق ، وأخلى لبريطانيا الطريق لتقف وجها لوجه أما الجماهير الشعبية الثائرة .

(١) تاريخ مصر الاقتصادى ، تأليف هبة ، ص ٢٧٦

البنك الأهلي :

آثراً ألا نذكره بين الشركات أو البنوك التي تأسست بعد الاحتلال ،
وفضلنا أن نتكلم عنه على حدة نظراً للدور الذي قام به استكمالاً للخطّة
الاستعمارية في السيطرة على اقتصاديات البلاد وإخضاعها للاقتصاد البريطاني
وتأكيد تبنيها له ، وحصرها في المجال الزراعي حسب .

ولم يكن إنشاء البنك الأهلي منزلاً عن الظروف الاقتصادية والسياسية
التي كانت عليها البلاد طوال الفترة التاريخية من حكم سعيد وإسماعيل ، ثم
بعد الاحتلال ، كما أن تأسيسه لم ينزل أيضاً عن الصراع الذي كان ناشئاً
بين بريطانيا وفرنسا وباقي البلاد الأوروبية الأخرى ... ولم يكن البنك
الأهلي العمل الأول للسيطرة على اقتصاد البلاد وتمويل التجارة . بل سبقته
محاولات بدأت في سنة ١٨٥٦ ، عندما تأسس «بنك أوف انجيت» ، وهو
شركة مصرفية مركزها في لندن . ثم نعمته بنوك أخرى عديدة تهج نفس
التهج ... ثم تكاثرت الديون على مصر ، وبدأت الرقابة المالية الأجنبية ،
وأشياء صندوق الدين سنة ١٨٧٦ ، وكانت الاقتراحات المقدمة تركز في
إنشاء بنك أهلي يقوم بأعمال الحرية الحكومية وتحصيل الإيرادات
لخدمة الدين العام ، ويشارك في نفس الوقت العمليات التجارية ، ويعين
له مراقبان أحدهما فرنسي والآخر بريطاني . ولكن بريطانيا التي كانت
تسمى للانفراد بحكم مصر اقتصادياً وسياسياً ، رفضت إنشاء هذا البنك .
ولكن بريطانيا التي تناهض المشروع في يوم ثم تنفذه هي وحسابها
الخاص في اليوم التالي ، عادت في سنة ١٨٩٨ لتنفيذ للمشروع ، ولكن تحت
سيطرتها المطلقة ولتنفيذ أهدافها الخاصة .

ويعرف البنك الأهلي نفسه في الكتاب الذي أصدره بمناسبة مرور
٥٠ سنة على إنشائه بأن إنشاء البنك مرتبط بمشروعات الري التي بدأت

تفد في عام تأسيسه حيث يذكر « امتاز عام ١٨٩٨ الذي أسس فيه البنك الأهلي بتطورات كثيرة في مصر ، وفي شهر فبراير وقع عقد إنشاء خزان أسوان وقناطر أسوط . وفي ٢١ يونيو تم الاتفاق على بيع الدائرة السنية . وفي ٢٥ يونيو صدر مرسوم الترخيص في تأسيس البنك الأهلي للمصرى . وكانت هذه الأعمال الثلاثة مرتبطة إلى حد ما ببعضها . والذي يقرأ العقد الابتدائي لتأسيس البنك ، يخل إليه أنه مجرد بنك عادى كباقي البنوك التي أسست في مصر في الخمسين عاماً الأخيرة .. وهذا هو نص العقد :

عقد ابتدائي لتأسيس شركة

الوقعين على هذا :

مسترا . كامل من لندرة

ميسو س . م . سلفاحو نيابة عن وحساب شركة س . م . سلفاحو
بالاسكندرية

ميسو ر . سوارس نيابة عن وحساب إخوان سوارس وشركاه
بالقاهرة .

وقد اشتركوا لتأسيس شركة مساهمة مصرية تسعى :

البنك الأهلي للمصرى

لاشتغال حسب النظام المرفق بهذا والواقع عليه بامضاءاتهم
ويتعهدون بالحصول على الترخيص الذى يصح عليه القانون ، وباتخاذ
جميع ما تستلزمه صفة المؤسسة الخاصة التي عزموا على إنشائها وامتيارها .
إن المائة ألف سهم فئة عشرة جنيهات استرلينة قيمة رأس المال قد تم
الاكتتاب فيها بالطريقة الآتية :

مسترا . كامل : خمسون ألف سهم ، قيمة كل سهم عشرة جنيهات
استرلينية .

مجلس س . م . سلفاجو وشركاء خمسة وعشرون ألف سهم قيمة كل
سهم عشرة جنيهات استرلينية .
مجلس إخوان مزارع وشركاء . خمسة وعشرون ألف سهم . قيمة
كل سهم عشرة جنيهات استرلينية .

بنسب شأن جنيه
سيصدر القسط الأول ، وهو ربع رأس المال ، أي بواقع — ١٠ ٢
عن كل سهم طبقاً لنسب القانون
سيحدد مجلس الإدارة مواعيد تسديد الأقساط التالية ، حتى يتم تسديد
قيمة الأسهم النهائية . ويؤلف أول مجلس إدارة بالاتفاق مع الحكومة
المصرية ، وكذلك أول لجنة في لندرة .
وبعين مجلس الإدارة محافظ البنك ووكيله ، على أن تصدق الحكومة
المصرية على ذلك .

صدر ووقع عليه وعلى نص النظام المرفق به من أربع صور واحدة
منها لكل من الأعضاء والمؤسسين الموقعين عليه ، والصورة الرابعة تحفظ
بسكرتارية مجلس الوزراء لطلب التصريح .
في ٩ يونيه سنة ١٨٩٨
الامضاءات

١ كاسل س . م . سلفاجو ر . سوارس
والذي حصل على امتياز إنشاء البنك الأهلي هو الميسو سوارس ،
الرجل الذي اشترى أملاك الدائرة السمية بمبلغ ٦,٤٣١,٥٠٠ جنيهاً ، ثم
سلم الامتياز لأرنست كاسل المليونير البريطاني ، الذي قام بوضع مشروع
خزان أسوان موضع التنفيذ .

وعقب صدور المرسوم بتأسيس البنك استقال سيرالدين بالمر ، المستشار
المالى للحكومة المصرية ، وعين أول محافظ للبنك الأهلي . وبالمر هذا لعب
الدور الرئيسي في عقد القروض التي تمت بعد الاحتلال ، وفي توقيع عقد
خزان أسوان .

وكان يقصى النص الأصلي لنظام البنك بأن يتولى إدارته مجلس مؤلف من ٢٠ عضواً على الأكثر ، وإثنى عشر على الأقل ، بما في ذلك المحافظ . وجعل مقر المجلس القاهرة ، على أن يقيم ثلاثة أعضاء في لندن ، ويؤلفون لجنة خاصة ، لها السلطات الرئيسية على البنك كله .

وقام البنك بجميع أعمال البنوك وفقاً لما خوله عقد الامتياز من حق إصدار البنكنوت ، ولا يمنح هذا الحق لأى بنك آخر طول مدة بقاء البنك ، ومدة الامتياز هذه خمسون عاماً من صدور الأمر بإنشائه ، وقام بتسليف الفلاحين الأموال اللازمة للبذور ، أو للأعمال الزراعية الأخرى . وكان عليه أن يقدم قروضاً للحكومة للصربية وحكومة السودان والبلديات والمصالح العمومية في مصر والسودان . وأن يقطع الحوالات والسندات التي تحت الإذن ... الخ .

ومنذ اليوم الأول لتأسيسه أودعت الحكومة أموالها لديه ، وكذلك معظم كبار ملاك الأراضي وتجار القطن ، الأمر الذي جعله ينشئ فروعاً في أهم مراكز القطر الزراعية . ثم امتد نشاطه إلى السودان فالحبشة . وكان حق إصدار البنكنوت مشروطاً بأن تكون نصف قيمتها على الأقل ذهباً ، والنصف الآخر سندات مالية . وكان من حق حامل الورق البنكنوت أن يحوله إلى ذهب في أى وقت يشاء ، إذ أن أوراق النقد لم تكن إلا مجرد تعهد من محافظ البنك بأن يدفع عند الطلب لحامل السند مبلغاً خاصاً بالعملة للصربية . ولكن البنك لم يكن في نيته منذ أول يوم أنشأه فيه أن يسير على قاعدة الذهب . ففي أبريل سنة ١٨٩٩ عهد للخروج من قاعدة الذهب بأن استصدر مرسوماً بقبول أوراق نقد البنك الأهلى المصرى لأداء الأموال الأميرية ، وثانياً بإجراء كافة للفرعيات للتجوير بهذه الأوراق ، طالما رغب في قبولها ، وكان هذا الرسوم أول الخطى في الانسحاب من النظام الذهبي للعملة ، وظل يتجه هذه الوجهة ويتطور

فيها ، حتى كانت الحرب المالية الأولى ، حيث صدر مرسوم في ١٢ أغسطس سنة ١٩١٤ يصر أوراق البنكنوت الصادرة من البنك الأهلي المصري لها نفس القيمة الفعلية التي للنقود الذهبية المتداولة رسمياً في القطر المصري . ومع أن المقصود بهذا الأمر أن يكون مؤقتاً ، إلا أنه أصبح القاعدة الأساسية لإصدار البنكنوت ، وأصبح الاقتصاد الوطني في مصر تحت رحمة بنك لندن ، وأن أية هزة في الاقتصاد البريطاني ، أو في سعر العملة ، يحدث لها رد فعل مباشر على الاقتصاد المصري ، نظراً لارتباط الجنيه المصري بالجنيه الأسترليني .

ومن الانقطاعات والتوجيهات التي يصدرها بنك إنجلترا إلى البنك الأهلي ، يتبين لنا مدى السيطرة التي أصبحت لهذا البنك على الاقتصاد المصري ، ففي ١٤ أغسطس سنة ١٩١٦ أخطر بنك إنجلترا مجلس إدارة البنك الأهلي بعدم رصد كيات من الذهب في المستقبل ، دون موافقة الخزانة البريطانية .

ويخطر بحافظ البنك الأهلي وزير المالية المصري بضخوى الخطاب البريطاني ، فترد إليه الموافقة من المستشار المالي البريطاني ا . و . سيمبل . حافة بريطانية تحيط وتخفق اقتصادنا ، محافظ بنك بريطانيا ، يخاطب محافظ البنك الأهلي البريطاني ، وهذا يخاطب بدوره وزارة المالية التي يتكلم باسمها مستشار بريطاني .. مصير البلاد يقرره بنك لندن ، وما على الوزراء في مصر إلا التمعيد ... ومن الفكاهات الاستثمارية للريرة أن أول مندوب للحكومة المصرية في البنك يكون فيكتور هراري ، المليونير الذي يعمل لقب سير من الحكومة البريطانية ، وتبته بعد ذلك إنجلترا أو متجنزين ، حتى سنة ١٩٣٨ ، حيث عين مرقس باشا حنا ، كأول مصري مندوبا عن الحكومة المصرية .

وكان الحق الطلق للعطى للبنك ، في إصدار البنكنوت دون ما إشراف ،

اللهم إلا إشراف بنك لندن القدرة في السيطرة على حركة التجارة والزراعة التي كانت مركزية أساساً في القطن . وأصبح الزارعون خاضعون لحركة البنك ، الأمر الذي جعله يشبه مؤسسة جديدة ذات صفة مستقلة ، وله الإشراف عليها لتقوم بعملية التسليف والرهن . هذه المؤسسة هي البنك الزراعي المصري الذي تأسس في ١٧ مايو سنة ١٩٠٣ .. والمفروض أنه تحت إشراف الحكومة المصرية والبنك الأهلي ، ولكنه في الواقع كان تحت إشراف البنك الأهلي وحده ورئيس مجلس إدارته هو محافظ البنك الأهلي ، الذي يستمد سلطاته من بنك لندن لا من أحد سواء . وبما يدل على مدى اتساع عمليات هذا البنك ، أن رأس مال التأسيس كان ١٠٠٠٠٠٠ ر.٢٥٠٠ ج.بها ، لم تلبث أن زيدت إلى ٣٠٠٠٠٠ ر.٧٤٠ ج.بها في فترة ضئيلة .

السودان :

كانت بريطانيا في المرحلة السابقة للاحتلال العسكري تراقب ما يتم بالغ فتوحات مصر في السودان ، وتبارك هذه الفتوحات التي وصلت في أيام محمد علي إلى كسلا ، شرق نهر العظيرة . وجنوبا إلى غندكرو ، على النيل الأبيض . ثم نبعت عن السبب الذي حدى بإسماعيل الفارق في الديون والنقل بها لكي يواصل هذا الفتح ، فلا نجد إلا الإغراءات البريطانية سببا لها . ولقد امتدت هذه الفتوح حتى وصلت إلى منابع النيل وشرقا إلى خليج عدن . وليس أدل على الإشراف البريطاني على حملات الفتح هذه من تعيين صموئيل يكر البريطاني قائدا لجيوش الحملة ، ثم حاكما لمديرية خط الاستواء . وما أن انتهت مدة خدمته حتى يعين بريطاني آخر خلفا له ، هو الكولونيل غردون ، الذي أصبح غردون باشا ، والذي حز للمهدين رقبته في الخرطوم .

وقد لعب الصراع الإستعماري بين بريطانيا وفرنسا الاستعماريين دوره في أحداث السودان . وكان الضباط البريطانيون يؤكدون دائماً فتح البلاد باسم مصر . فبعد ما فتحت مصر الصومال بادرت بريطانيا واعترفت لها بهذا الفتح ، لكي تسيطر على الصومال عن طريق محلب القط مصر ، وتبعد عنه أية سيطرة أخرى . وقد اشترطت في هذا الاعتراف أن تظل « بربرة » ، « بولمار » ، « حريين حريين » ، ولا تعطى فيها أية امتيازات إلا لبريطانيا وحدها ، وأن تعامل إنجلترا ومفنها وتجارها معاملة الدول الممتازة ، وأن لا يزيد الرسوم على الواردات أكثر من ٥ ٪ (١) .

لقد فتحت مصر السودان ومعظم الأراضي الاستوائية ، وأنشقت على هذه الفتوح ملايين الجنيتات وآلاف الضحايا من شباب مصر القتي ... وما أن احتلت بريطانيا مصر حتى بدأت تخطو الخطوة الثانية في خططها الاستعمارية التي تجعل من مصر نقطة وثوب على القارة الأفريقية كلها وتخضع الفتوح السودانية لسيطرتها الخاصة ، وتصفى كل نفوذ آخر عليه ، ولذلك فقد انتهزت فرصة الثورة المهدي وأرغمت مصر على إخلاء السودان حتى تعيد فتحه مرة ثانية في ظل الاحتلال ، وتؤكد تبعيته لها ، وتجعل منه امتدادا للزرعة القطنية الواسعة وتقبض على منابع النيل يديها ، بعد أن تحول البلاد المحيطة بها إلى مستعمرات خاصة بها وبعدة عن للمشاركة المصرية ... وفعل خضعت الحكومة للأوامر البريطانية ، وأخلى السودان ليعاد فتحه من جديد تحت قيادة ضباط بريطانيين ، ويرفع العلم الاستعماري البريطاني على الخرطوم في ٤ سبتمبر سنة ١٨٩٨ وبمحواره العلم المصري ذرا للرماد ، ولكي تدفع مصر القرم وتجنح بريطانيا الغنم .. وتشيا مع السياسة للرسمية ، وخيانة الباشاوات للمصريين عقدت اتفاقية بنابر

(١) مصر اسماعيل ، الجزء الأول ، بقلم عبد الرحمن الرافعي ، ص ١٤٠

سنة ١٨٩٨ التي لا تعتبر خيانة للشعب المصري - فُسب ، بل للشعب السوداني أيضا وتمتص هذه الاتفاقية على الآتي :

أولا - أن تُلغى السيادة التركية على الأقطار السودانية ، وأن يصبح حكم السودان مشتركا بين إنجلترا ومصر ..

ثانيا - أن يعين على السودان حاكما عاما يكون إنجليزيا يمينه الخديوي بموافقة إنجلترا ، ويكون في نفس الوقت سردارا للجيش .. ولا يعزل إلا بموافقة بريطانيا .

ثالثا - أن تُلغى الامتيازات الأجنبية وما يتبعها من محاكم قنصلية ومختلطة في السودان .

رابعا - أن تقوم الحكومة المصرية بالصرف على المشروعات العامة في السودان ، ولو اقتضت الحالة دفع مساعدة مالية سنوية للسودان من الخزنة العامة لاصلاحه وصيانه وتعميره .

هذه هي أهم بنود الاتفاقية ، ومنها يتضح أن بريطانيا قد صفت كل نفوذ في السودان من ناحية تركيا أو أي بلد آخر . فقد ألغت الامتيازات الأجنبية التي كانت تمتد إليه بحكم سيادة تركيا الرسمية ... وطبيعى أن إلغاء بريطانيا للامتيازات في السودان ، لا يستهدف مصلحة الشعب السوداني بل لاستخلاصه لبريطانيا وحدها ...

وتقضى الاتفاقية بأن تنفق مصر الرحمة للدانة على المشروعات العامة في السودان ، لكي تستصلح بريطانيا أراضي الجزيرة وغيرها لتزرع فيها قطنًا ينافس القطن المصري ، وبعد مصانع بريطانيا النهمه باحتياجاتها ... وهكذا تذبحنا بريطانيا بسيفنا .. إن ما فعلته فرنسا معنا في قناة السويس يتضاءل بجانب ما فعلته إنجلترا معنا في السودان ، ولكنه على كل حال نفس الأسلوب ونفس للنطق : شعب يدفع واستعمار يحق ...

التعليم :

لقد انتشرت معاهد العلم في الفترة التي تولى فيها اسماعيل الحكم ، ولكن بمجرد أن احتلت بريطانيا مصر حولت كل هذه المعاهد إلى أدوات تخدم الاستعمار . وأخضعت برامج التعليم لهذا الهدف ولم يعد للتعليم أية غاية ثقافية أو إنشائية ، بل الهدف كله يتركز في تخرج عدد من أشباه المتعلمين ليسدوا احتياجات الدواوين حسب .

وقد حاولت بريطانيا أن تقرب القومية المصرية للصربية في الصميم بحمل اللغة الانجليزية هي اللغة الرئيسية في المدارس وتدرس بها كل المواد من حساب وجغرافيا وتاريخ .. الخ ... ولما كانت اللغة هي إحدى مقومات القومية ، فقد ركزت بريطانيا جهودها لالغائها ولنجعل من اللغة الانجليزية اللغة الرسمية في كافة المعاملات الرسمية وتقتصر اللهجة العامية على عامة الشعب .. وباختصار أرادت ألا يكون للشعب المصري لغة إلا اللغة الانجليزية تدرس بها كل المواد في المدارس ، وتشحن هذه المواد بسموم الاستعمار ، وتهدر أعبادنا السابقة وتزيف تاريخنا ، فتصور البطل القومي أحمد عرابي على أنه متمرد عاصي سبب البلاء للبلاد ، وكذا كل الأبطال الوطنيين في تاريخ أي قطر من الأقطار ، تصورهم بهذه الصورة الظالمة الاستعمارية ، ثم تعمد الحضارة الاستعمارية . حضارة إبادة الحضارة نفسها . إبادة الشعوب تحت ستار التقدم والمدنية ..

ولكن بريطانيا لم تكن تدري أن القومية المصرية أقدم وأرسخ وأعظم جذورا من القومية البريطانية نفسها .. ولم تكن تدري أن هناك قوى ثورية يجيش بها المجتمع المصري . لا لوقف هذه الأعمال الاستعمارية وحسب ، بل لسحق الاستعمار كلية وطرده من أرض مصر .. إن بريطانيا لم تكن تدري أنه في نفس الوقت الذي نحاول أن نقرب القومية المصرية

عن طريق إنشاء اللغة العربية ، كانت هناك حركة ثقافية واسعة النطاق ،
تعكس وتطور التطورات الكفاحية لجامعة الشعب ، وتبرع عن درجة
تطوره ونضجه .

وكانت البعثات الخارجية إحدى الوسائل التي حاولت بريطانيا عن
طريقها أن تؤسس مدرسة فسكرية تقع لدى ، وتؤمن بثقافتها ، وتسير
بهديتها . وكانت فرنسا قبل الاحتلال هي صاحبة الفرد في مضمار البعثات
الخارجية . ولكن بمجرد أن احتلت بريطانيا البلاد حولت معظم البعثات
إليها ، ويتضح هذا من الإحصائية التالية :

من ١٨٨٣ — ١٩١٩		مجموع عدد الطلاب
بريطانيا	٢٣١	٢٨٩٠
فرنسا	٥٧	
دول أخرى	١	

وقد ظلت هذه الريادة تستطرد حتى ثورة سنة ١٩١٩ حيث بلغ
مجموع البعثات في الفترة ما بين الثورة وبين عقد مصادرة سنة ١٩٣٩
١٤٥٠ طالبا كان يصيب بريطانيا منهم ١٠٠٠ طالب ، وفرنسا ٢٢٩ ، ودول
أخرى ٢٢١^(١)... ولكن كل هذا لم يحد في نفثت القومية المصرية ،
فقوى الثورة كانت أقوى وأعظم من أن يستطيع أن يوقفها الاستعمار
بأية صورة كانت . ولو كان في استطاعة الاستعمار أن يلغى التعليم كاية
لقلع ، فعمد إلى وضعه على هامش الليزانية وقد أوضح كرومر في ميزانية
سنة ١٩٠٢ أن واحداً ونصف ٪ من اليزانية مخصص للتعليم والصحة ، في حين
أن الأشغال العامة مخصص لها ٨ ٪ ، ولا عجب في هذا ، فالأشغال العمومية
بها مشاريع الري للزراعة القطنية .

القطن .. القطن .. القطن :

ولما كانت بريطانيا تريد مصر مزرعة قطنية كبيرة ، فقد وجهت كل مشاريع الزراعة ، من رى وصرف وتوزيع مساحة المحاصيل لمصلحة هذا المحصول فقط ، وقد بلغت المساحة المزروعة قطناً في الفترة ما بين ١٨٨٣ - ١٨٩٢ مليون وسبعة وسبعون ألف فدان من مجموع مساحة الأرض البالغة خمسة مليون ومائة وتسعون ألف فدان .
والاحصائية التالية تبين محصول القطن ، وثمان القنطار وللصدر منه ما بين ستي ١٨٨٤ - ١٨٩٣ (١).

السنة	محصول القطن بالآلاف القناطير	متوسط ثمن القنطار بالريال	المصادر بالآلاف القناطير	قيمة ثمن الصادرات في ذلك البذرة
٨٨٤ - ٨٥	٣٢٥٩١	١٢٣٣٧	٣٢٥٤٠	١١٢٠٤٣
٨٨٥ - ٨٦	٢٢٧٩٢	١١٢٧١	٢٢٧٨٨	٧٢٨٥٤
٨٨٦ - ٨٧	٢٢٨٧٢	١٢٣٣٧	٢٢٨٦٤	٨٢٥٢٦
٨٨٧ - ٨٨	٢٢٩٩٦	١٢٣٣٥	٢٢٩٦٤	٨٢٦٥٩
٨٨٨ - ٨٩	٢٢٧٢٣	١٣٢٢٧	٢٢٧٨٠	٨٢٧٢٢
٨٨٩ - ٩٠	٣٢٢٣٨	١٣٢٤٠	٣٢٣٠٣	٩٢٧٩٩
٨٩٠ - ٩١	٤٢١٥٩	١١٢٥١	٤٢٠٥٤	١٠٢٧٦٧
٨٩١ - ٩٢	٤٢٧٦٥	٩٢٠٦	٤٢٦٦٢	١٠٢٤٢٢
٨٩٢ - ٩٣	٥٢٢٣١	٩٢٣٠	٥٢١١٧	١١٢٤٠٨

من هذه الاحصائية يتضح لنا أن معظم المحصول كان يصدر إلى الخارج

(١) تاريخ مصر الاقتصادي ، تأليف لميعة ، ص ٩٢

ولا يستهلك منه في الداخل إلا القليل اليسير ، وأن ثلاثة مليون وثمانمائة وأربعون ألف قطار كان منها إحدى عشر مليوناً وثلاثة وأربعون ألفاً من الجبهات في موسم ١٨٨٥/٨٤ ، بينما خمسة مليون ومائة وسبعة عشر ألف قطار بلغت نفس المثلث تقريباً في موسم ١٨٩٣/٩٢ . وهكذا ظلت مساحة الأرض التي تزرع قطناً تزداد وبشكل المحصول النسبة الرئيسية في التصدير ، حتى أصبح يمثل أكثر من ٨١ ٪ من مجموع الصادرات في المرحلة ما بين ١٨٨٩/٧٥ ، وارتفعت النسبة في عام ١٩١٤/١٣ حتى وصلت الصادرات من القطن وبذره ٩٤ ٪ من مجموع قيمة الصادرات .

وكان التوسع في محصول القطن على حساب الحاصلات الزراعية الأخرى ، ففي الوقت الذي كانت تزداد فيه نسبة المساحة للزراعة قطناً تنقص نسبة المساحة للزراعة قمحاً ، حتى أصبح ١٦٫٩ ٪ في أيام عباس حلمي بدلا من ٢٠٫٦ ٪^(١) أيام توفيق ، وأصبحنا نستورد قمحاً قيمته ٣٫١٩٦٫٠٠٠ جباً في سنة ١٩١٣ بدلا من ١٢٥٠٠٠ سنة ١٨٨٥ ، والمحصول الوحيد الذي زادت مساحته المروعة هو محصول الذرة ، وهو الغذاء الرئيسي للفلاح المصري . والذي يتناسب مع حالة الفقر للدق التي يعيش فيها ، فقد ارتفعت المساحة من ٦٠١٣١٧ فدان سنة ١٨٧٩ إلى ١٨٥٢٧٦٠^(٢) . وطبعاً كان لا بد أن يوسع الاستعمار في زراعة الذرة لكي يوفر غذاء رخيصاً للفلاحين ، ويحافظ على مستوى أجورهم المنخفض . وقد مع الاستعمار زراعة الدخان في مصر لحساب زراعة القطن أيضاً . وقبل أن تلجأ زراعته كلية رفعت الضريبة على القدان الواحد

(١) تاريخ مصر الاقتصادي ، تأليف لهيطة ، ص ٤٩ .

(٢) تاريخ مصر الاقتصادي ، تأليف لهيطة ، ص ٥١ .

إلى ٣٠ جنبا ، لكي تعجز للزارعين ، ولم يعجب هذا غار الدخان الأجانب فطالبوا برفها إلى خمسين جنبا ، ثم قيدت الحكومة زراعته وحددت المساحة بمقدار ٣٠٠٠ فدان ، وأخيرا استصدرت فرمانا في ١٨٩٠ يحرم كلية زراعة الدخان في مصر . وبهذا حرم الاستثمار على مصر زراعة محصول كان من أهم المحاصيل ، ويغطي الفدان في المتوسط مالا يقل عن ٦٠٠ كيلو جرام . وفي بعض الأراضي كان يعطى ١٥٠٠ كيلو جرام .

الظلم والأراضي المنزوعة :

والرغم من ازدياد مساحة الأرض المنزوعة التي وصلت في سنة ١٩١٤ ، ٢٥٢٠٠٠ ٥٢٥٢٠٠٠ فإن نسبتها لعدد السكان أصبحت بعيدة والهوة الاجتماعية زادت عمقا ، ومن الجدول التالي تتضح الهوة التي اتسعت بين حجم الأرض المنزوعة وزيادة عدد السكان .

السنة	المساحة بالفدان	عدد السكان
١٨٣٠	٢٢٠٣١٩٠٥	٢٢٥٣٢٢٠٠٠
١٨٤٠	٣٢٨٥٦٢٦٣٢	٣٢٩٠٦٢٠٠٠
١٨٦٠	٤٢٠٠٠٢٠٠٠	٥٢٢٧٥٢٠٠٠
١٨٩٧	٥٢٣٢٧٢٠٠٠	٩٥٧١٤٢٠٠٠
١٩١٤	٥٢٦٥٢٢٠٠٠	١٢٢٢٩٢٢٠٠٠

وظلت نسبة السكان ترتفع ، ومساحة الأرض الصالحة للزراعة تكاد تقف عند هذا الحد . ولعدم وجود صناعات إنتاجية تزيد من الدخل القومي ، كان لابد أن يزداد القلاء ، ويهوى الشعب في برأش الفقر والمرض .. وقد زادت أسعار المواد الغذائية في الفترة ما بين ١٨٠٠ - ١٩٠٧ إلى ٥٧ ، وزاد إيجار المساكن في المدن في نفس الفترة ٢٩ ضعف ، ولم يكن تناقص النسبة بين مساحة الأرض وعدد

السكان وحده سبب فقر الشعب ، ولكن التناقض داخل ملكية الأرض جعل عدد ضئيل جداً من كبار الملاك يستمعون بمنظم الأراضي . وملايين الفلاحين لا يملكون شيئاً ، أولهم ملكية هي والدم سواء . وقد ارتفع عدد ملاك الأراضي من ٧٣٨٨.٠٠٠ في سنة ١٨٩٥ إلى ١٠٠٠٠٠٠٠ في سنة ١٩١٣ . فهل هذه الزيادة متساوية مع عدد الملاك ؟ إن ١٠٠٠٠٠٠٠ من هؤلاء الملاك يملكون أقل من خمسة أفدنة ، وعجوز ما يملكونه ٠٠ ١٩٤١٩ فدان ، أى أن نسبة الملكية للفرد منهم أقل من فدان واحد ، في حين أن ١٢٥٠٠ شخص كانوا يملكون ٢٢٤٥٠.٠٠٠ فدان (١) .

وقد أصبح صفار الملاك فريسة سهلة في يد اللرايين . وتوالى المجوزات ثم الاستيلاء على أراضيهم وتحويلهم إلى عمال أجراء ، وحرمان الأرض من قدرتهم الزراعية ، لذلك أصدرت الحكومة قانوناً في سنة ١٩١٢ يحرم زرع الملكية من حصة أفدنة فأقل ، ولكنها لم تحرم المجز على المحاصيل في الأرض والاستيلاء عليها لحساب اللرايين . وقد أحاط الاستعمار هذا القانون بهالة من الدعاية ، وأغلق على كرومر بسببه (صديق أصحاب الجلاب الزرق) . والحقيقة أن المستفيد من هذا القانون هو البنك الزراعى المصرى ، الذى تأسس سنة ١٩٠٢ . وجعل من هذه الفئة من الزراع بفرة حلوب زرع الأرض . ثم يحجز البنك على المحصول ويستحوذ عليه ، ثم يعود الفلاحين في الموسم التالى بنفس المجهود وليقم البنك بنفس الاستيلاء . ومن الإحصائية التالية تتضح قيمة الأقساط المستحقة على الفلاحين ، وما حصله منهم البنك . وغنى عن البيان أن للتأخر رحل للعام التالى : (٢)

(١) Egypt at Mid Century by Charles Issawi p 36

(٢) تاريخ مصر الاقتصادى ، تأليف لبيطة ، ص ٩٦

النسبة المئوية في التحصيل	القيمة الحقيقية	قيمة الأقساط المستحقة	السنة
٧٦,٦ ٪	٢٧,٧١٨	٩١٧,٩٤٢	١٩٠٤
٨٠,٠ ٪	١١٣,١٢٨	١,٨٥٥,٧٥١	١٩٠٧
٧٤,٣ ٪	٢٦٣,٧٥٨	١,٨٨٦,٠٤٦	١٩٠٨
٦٧,١ ٪	٣١١,٤٠٨	٣,٨٠٤,١٤١	١٩٠٩

وهذه الإحصائية سابقة لإصدار القانون ، ومنها يتبين أن البنك كما يستحور على كل أمواله تقريباً بدون ما حاجة للحجز على الأرض لما له من نفوذ وسطوة . . . ولكن الذين كانوا يحجزون هم هؤلاء المراهين الصغار الذين كانوا أقل نفوذاً من البنك الذي حصل معظم ديونه في سنة ١٩٠٧ وهي سنة الأزمة الطاحنة في البلاد .

إن هذه الإحصائيات توضح من هم الذين استفادوا من وجود الاحتلال وتوضح أيضاً لماذا تحالف كبار ملاك الأراضي مع المستعمرين من أده يوم وطأت أقدامهم أرض الوطن .

الرى والصرف :

تمشيا مع الخطة الاستعمارية في المحافظة على مصر داخل نطاق الزراء كان لابد من تركيز أهم بنود الميزانية على الرى والصرف ، والتوسع هذه المشروعات التي بدأت من أيام محمد على . ثم استتار الأرض به ويمنع . وكان أهم ما تنهى به مشروعات الرى ترويض نهر النيل وضمانه ، وحسن توزيع مياهه ، واختزان الكميات المطلوبة في أيام الفيض لتوزيعها عند الاحتياج حتى تروى أكبر كمية من الأراضي رداً دائماً وكانت وزارة الأشغال من أهم الوزارات التي تكاد تكون تحت السيف

البريطانية الكاملة . وبحكم سيطرة بريطانيا على منابع النيل العليا كانت تسيطر على جميع مشروعات الري وتطبعها بطابع منفعتها الخاصة . وقد لعبت دورها منذ أن سيطرت على منابع النيل في عدم تمكين شعوبه من عقد محادثات الماء ، حتى تظل هي صاحبة الكلمة الأخيرة في مشروعات الري في كل هذه البلاد ..

لقد شاهدت هذه الرحلة حماساً بريطانياً في تنفيذ مشروعات ري واسعة درت ملايين الجنيهات على الشركات البريطانية التي قامت بها ، ووسعت في مساحة الأراضي التي تزرع القطن ، الغذاء الرئيسى لمصانع لانكشير .. ففي هذه الفترة تم تطهير الترع والرياحات ، وأصلحت القناطر الخيرية من الحلال الذي كان قد أصابها . وفي سنة ١٨٩٨ بدىء في إنشاء قناطر أسبوط ، وانتهى العمل منها في سنة ١٩١٢ ، وفي نفس المدة أنشئ خزان أسوان ، وتمت التعلية الأولى سنة ١٩١٢ ، وفي سنة ١٩٠٨ أنشئت قناطر زفتى لغذية فرعى الرياحين الوفى والتوفيقى . وفي نفس السنة أنشئت قناطر إسنا .. وقد نعمدت بريطانيا أن تحمل هذه القناطر والخزانات محصورة في عيط الزراعة لحسب ، وعرقلت أى تفكير نحو الاستفادة من مساقط المياه لتوليد طاقة كهربائية من خزان أسوان . يقول هريست في كتابه «النيل»: «أظن أن أى إنسان وقف على الخزان وشاهد الاندفاع الرائع للمياه خلال السيون ، سوف يرى أية طاقة هنا مبددة ؟؟ لماذا لا تستعمل ...» . وقطعاً كان الاستعمار يعرف أن فى أسوان طاقة مبددة ، ولكنه كان متمعداً أن يبددها ليجعل مصر مزرعة متخلعة لحسب ، ولا تتصل بالصناعة من قريب أو من بعيد ..

وكانت ميزانية الدولة تكيف وفقاً لمصالح الاستعمار وحده ، ومن تقرير كرومر سنة ١٩٠٣ عن الدخل والمصرف فيما بين سنة ١٨٨٢ - ١٩٠١ يتبين هذا الاتجاه :

الدخل بملايين الجنيهات		التصرف بملايين الجنيهات	
عادي	٢٠٥,٠٠٠,٠٠٠	جزية وديون	٩٣,٠٠٠,٠٠٠
سلعة	١٥,٠٠٠,٠٠٠	إدارة ومصاغات	٦٢,٠٠٠,٠٠٠
متنوعات	٤,٠٠٠,٠٠٠	جيش	١٢,٠٠٠,٠٠٠
		أشغال عمومية	١٠,٠٠٠,٠٠٠
المجموع	٢٢٤,٠٠٠,٠٠٠	قضاء	٧,٠٠٠,٠٠٠
		مصرفات مدنية	٦,٠٠٠,٠٠٠
		تعليم	٢,٠٠٠,٠٠٠
		صحة	٢,٠٠٠,٠٠٠
		مصرفات غير عادية	٢٠,٠٠٠,٠٠٠
		منها ٤ مليون للرعى، و ٢,٦٠٠,٠٠٠	٢١٤,٠٠٠,٠٠٠
		سودان، و ١,٠٠٠,٠٠٠	
		سكك حديد.	

ومن هذه الميزانية يتضح الآتي :

- أولا — أن أكثر من ٤٩٪ من مجموع الدخل أنفق على الديون والجزية ،
- ثانيا — أن نصيب وزارة الاشغال كان ٨٪ ، وهي الوزارة المعنية بشئون الرعى والصرف ، ولم يكن هذا المبلغ بكاف لمشروعاتها ، فحصلت على أربعة ملايين في المصروفات الغير عادية .
- ثالثا — أنفق على السودان الذى أصبح من الساحة الفعلية تحت السيطرة البريطانية ٢,٦٠٠,٠٠٠ جنيه .
- رابعا — أنفق على الجيش ١٢ مليون جنيه ، وإذا عرفنا أنه في هذه الفترة أعيد فتح السودان ، تبين لنا سبب إتفاق هذا المبلغ على الجيش .

خامساً — لم يكن نصيب الصحة والتعليم ~~في مصر~~ ^{في مصر} أحد ونحسده في المائة سنة بتقويع الدخل .

المعوقات في التنمية الصناعية بمصر القديمة

طبقة واحدة هي التي لم تشارك في الاستثمار ، وهي طبقة كبار ملاك الأراضي ، وبالعكس ، فقد كانت كل مشروعات الاستثمار التي تهدف إلى جعل مصر بلداً زراعياً خصب ، تعود عليها بالعائدة والثراء . ولهذا لم يكن ارتباطها بالاستثمار شيئاً مستغرباً ، بل هو التسايج الطبيعي لواقعها الاقتصادي . وقد استغل الاستثمار هذا الواقع ، وجعل منها القاعدة التي يقف عليها في احتلال البلاد ، والأيدي الآتية التي يحكم بها الشعب .. وقد أترى هؤلاء الملاك في هذه للرحلة ثراءً فاحشاً ، وازداد حجم ملكيتهم ، كما سبق وأوضحنا ذلك في إحصائية سابقة . وبحكم مشاركتهم للاستثمار في السلطة ، فإن كل القوانين التي تصدر كانت تغلب مصالحهم على مصالح باقي الطبقات الأخرى ، والضرائب التي تسن وتخدم الاستثمار كانت تخدم أيضاً مصالحهم . وقد حددت الضرائب على أساس الفدان الواحد . دون أي اعتبار لحجم الملكية ، فمالك الفدان الواحد يدفع نفس الضريبة التي يدفعها صاحب الألف فدان ... ولم يكن يضير هذه الطبقة أن يفتح الباب على مصراعيه للمنتجات الصناعية كي تدخل البلاد بضريبة لا تزيد عن ٨٪ من قيمتها ، وبالعكس فقد كان يسهل أن تدخل هذه الصناعات بدون جمارك مطلقاً ، حتى تستفيد هي من رخص أسعارها ، وتكس هذا على أجور الملاحين أيضاً .. ومن هنا كان تحالفها مع الاستثمار ووقوفها ككتلة واحدة ضد طبقات الشعب ، من تجار وفلاحين وعمال ومثقفين . وقد كانت هذه للرحلة بالنسبة لهذه الطبقة بمثابة عصرها الذهبي ، فقد بلغت غاية تطورها الذي بدأ من أواخر حكم محمد علي ، وظلت الظروف

تهدأ لها لكي تنمو وتطور ، حتى احتل الانجليز البلاد فوجدوا فيهم مندأ وحماية ومنفذين الشاريح التي تمود عليهم بالريح الوفير . . .
ومع كل ما تدفق على البلاد من رؤوس أموال ، ومع كثرة الشركات التي انتشرت في طول البلاد وعرضها ، فإن الرأسمال الوطني لم يظهر في المجال الصناعي ، ولا نكاد ندرك له وجود ، إلا في حدود التجارة التي زبدت ، خاصة في تسويق القطن وتصديره ، ولكن إذا كان الرأسمال الوطني لم يظهر في هذه للرحلة في المجال الصناعي ، فإن الوعي الرأسمالي نفسه قد بدأت تكون ملامحه وتوضح ، وأخذت الخطى الوثيدة تتجه نحو استغلال الأموال المكسدة في قصور الباشاوات في وضعها في البنوك ، وخاصة بعد تأسيس البنك الأهلي . وبدأت طلائع رجال الصناعة أمثال طلعت حرب تطالب الحكومة بوضع قوانين تمكن من إنشاء صناعات مصرية ، وفتتح الباب لاستغلال النقود التي في حوزة الباشاوات .
وبالرغم من أن رؤوس الأموال الأجنبية لم تستغل في الصناعة أساساً ، بل اقتصر على المشروعات ذات المنفعة العامة ، مثل السور ، والياه ، والسكك الحديدية ، والكرات ، والترام . . بالرغم من هذا ، فإن بعض هذه الشركات كانت ذات صبغة صناعية ، وتشغل عمالاً في مصانعها مثل شركة السكر ، وشركات الدخان ، والحال . هذا علاوة على عمال السكك الحديدية الذين زادوا زيادة كبيرة بتمأ لاتساع شبكة للواصلات ، حتى بلغ عدد العمال المشغلين بالصناعة كلها ٥٥٦ ر ٤١٢ عامل في سنة ١٩٠٧ .
ووفقاً لاحصاء في سنة ١٩١٧ بلغ عددهم ٨٠٩ ر ٥٣٩ (١) صائماً ، وكان لهذه الزيادة في عدد الطبقة العاملة أثره الدافع في المعارك الضالية ضد الاستعمار .

(١) تاريخ مصر الاقتصادي ، تأليف لميطة ، ص ٥٦٣

وكانت الظروف الداخلية التي يجتازها البلاد اثنتي عشر مرة مع التطورات العالمية في القرن العشرين . . . لقد كان القرن التاسع عشر ، قرن الاستثمار ، حيث كانت الدول الرأسمالية الكبرى تتسابق على استثمار البلاد الصغيرة الغنية بموارد المواد الخام في أفريقيا وآسيا ، حتى سيطروا على كل هذه البلاد ، ووقعت في قبضة الدول الكبرى . . . إلا أن عنده السيطرة لم تكن متوازنة ، نظراً لأن تطور هذه الدول الرأسمالية نفسها كان غير متوازناً نتيجة لتأخر بعضها في تطوره الصناعي ، وتغلق البعض الآخر ، مما جعلها تحوز نصيب السباق في الاستعواض على أكبر مساحة من الأراضي للمستعمرة بين الدول الأخرى لا تخطى إلا بالذر اليسير ، ولكن هذه الدول التي كانت متأخرة في تطورها نتيجة لصراعها الداخلي بين البورجوازية ، والسلطة الاقطاعية . بعد أن تخطت هذا الصراع بانتصار البورجوازية واستيلائها على السلطة ، بدأت تنمو صناعياً ، وتتطور إلى أن فاقت الدول الرأسمالية القديمة في حجم إنتاجها الصناعي . . . وفي مطلع القرن العشرين كان العالم مقسم بين مجموعتين من الدول الرأسمالية الاستعمارية ... إنجلترا وفرنسا من ناحية ، وهما الدولتان الاستعماريتان القديمتان ، ومن ناحية أخرى ألمانيا وإيطاليا وأمريكا واليابان ، وتمثلان المعسكر الذي تطور صناعياً وأصبح تحت حكم البورجوازية في حاجة إلى أن يحل تناقضاته الداخلية عن طريق الاستيلاء على مستعمرات جديدة . . .

ولما كانت الدول الاستعمارية القديمة غير مستعدة مطلقاً للتنازل عن شبر من الأرض في هدوء وسلام ، فكان لا بد أن يفتح القرن العشرين وهو مشحون بالاستعدادات الحربية للتصادم المرتقب بين هذين المعسكرين . ومن المحال أن يستطيع مؤرخ أن يدرس تاريخ أي بلد من بلاد العالم في انعزال عن هذه الظروف التي كان يجتازها العالم آنذاك ، حيث أصبح العالم كله واقع تحت سيطرة الجماعات المالية في هذه البلاد ، وأصبح الصدام

بين هذه الجماعات المالية من أجل السيطرة على منابع المواد الخام وتصدير رؤوس الأموال ينذر بحرب عالية شاملة . . ولم تكن هذه السيطرة الامبريالية تقابل بالاستسلام والخنوع من الجماهير الشعبية في البلاد الاستعمارية نفسها ، بل كان يقابلها تحركات ثورية عارمة ، تقودها الطبقة الساملة المنظمة التنظيم الذي يؤهلها لكي تخوض المارك ضد أقوى حكومات عسكرية شاهدها التاريخ . . ولقد تفاعلت الحركات الشعبية في مصر مع هذه التحركات الثورية العالمية . ولكن في حدود ضيقة ، نظراً لظروف تطورها الضيقة .

وفي هذه المرحلة هزمت القيصرية الروسية سنة ١٩٠٥ على يدى الاستعمارية اليابانية الجديدة . وشبت الثورة الروسية الأولى التي كانت رغم هزيمتها الشرارة الأولى والنموذج الحى للثورات ضد الامبريالية . . ولقد تأثرت الجماهير الشعبية فى مصر بهزيمة روسيا تأثراً بالغاً ، فظالما كانت روسيا القيصرية تمثل العملاق الجبار الذى يهدد أمن الامبراطورية التركية ، ولكن عندما هزمت ، وعلى يدى دولة شرقية ، دب الجاس فى قلوب الجماهير ، وتبين لهم أنه من الممكن هزيمة دول الغرب .

وفي هذه المرحلة كانت ثورات تركيا ضد الباب العالي تزداد وتعاظم ، وتقل أخبارها إلى مصر ، وينسج الشبان على منوالهم ، ويتخذون من شعاراتهم شعارات لهم ، ومن أسماء منظماتهم أسماء لجرائدهم .

وكانت تركيا (الرجل المريض) ، تحاول أن تخرج من أكفانها لتستعيد امبراطوريتها التى صفت أو كادت على يدى الاستعمار البريطانى . ولهذا كانت تميل تدريجياً نحو الارتباط بالمسكر الاستعماري المناهض لبريطانيا وفرنسا ، عسى أن تنال من ورائه مغنا .

هذه هى الظروف العامة التى بدأت فى ظلها تتحرك القوى الوطنية فى صراعها ضد الاستعمار البريطانى .. الذى عمل على توطيد أقدامه فى البلاد

منذ أن رفع رايته فوق ربوعها .. وبدأت تظهر على مسرح الأحداث السياسية أوجه جديدة ومختلفة ، ولم يكن الصراع حيناً وواضحاً ، بل كان معقداً ومتداخلاً تداخلاً تاماً . ولم يكن من الهين اليسير في أول الأمر اكتشاف مصالح الشعب ، وتحديد الطريق الواضح للوصول إليها ، وكانت الحركة الشعبية مضطرة أن تشق طريقها وسط أوجه مختلفة من الصراع . فالاستعمار البريطاني يريد أن يصنع كل نفوذ في مصر ، سواء كان تركياً أم فرنسياً .. وتركيا تحاول أن تستعيد نفوذها من جديد .. والحديوي عباس ، الذي ألفى كرومر شخصيته ، يعمل على استعادة هذه الشخصية .. والشعب بين كل هذه الأطماع عليه أن يحدد طريقه لتحقيق مصالحه الخاصة ، وهو التخلص من الاستعمار البريطاني وأية سيطرة أجنبية أخرى .

وقد لعب الصراع بين هذه القوى دوره في تحريك الحركة الشعبية ، ودفعها إلى الأمام ، ثم تهديدها بعد ذلك .

لقد التقت مصالح الحديوي عباس مع مصالح الامبراطورية التركية ، فكل منهما يحاول أن يستعيد نفوذه المفقود .. ولما كان كبار ملاك الأراضي بصفة عامة ، مرتبطين بالاستعمار البريطاني ، فلم يكن أمام الحديوي ، ومن ورائه تركيا ، وكل المارضين لبريطانيا ، إلا أن يلجأ إلى الشعب في الريف والدينة .. ولما كانت الحشود الرئيسية للشعب تتمثل في اللثقيين من طلبة المدارس ، لذلك كانت هناك دائماً صلة بينه وبين هؤلاء الطلبة . وهذا يفسر سر التطور السريع لمصطفى كامل وحيازته على رتبة الباشوية .. والملاحظ أن دعوة مصطفى كامل كانت في أول الأمر تربط بين مصر وتبعيتها للباب العالي . ولعدم وجود الحزب السياسي ، الذي يلعب دور الطليعة في الحركة ، فقد كان مصطفى كامل يعتمد أساساً على تناقض مصالح الدول مع بريطانيا ، ولم يكن يدرى أن بريطانيا كانت تمثل في ذلك الوقت أقوى الدول الاستعمارية ، وأنها في طريقها لكي ترتبط مع فرنسا في اتفاقية ودية تطلق

بها يدها في مصر ، وتحدد المسكرات التي سوف تتقاتل في حرب عالمية مدمرة .

وإذا كان مصطفى كامل بدأ يقود المعركة ومن ورائه الحديوي وركبا وكل النابونين لبريطانيا ، فان الشعب عند ما يغوض المعارك فإنه لا يغوضها لمصلحة هذه الطبقة أو تلك ، إنما يغوضها لمصلحته الخاصة . وإذا ما تحرك فإنه يستمر في هذا التحرك مهما أصيب به من ضربات ، لهذا فإنه سرعان ما تفاعل مع ذاته ، ومع كل التطورات الاقتصادية والاجتماعية التي حدثت في داخل المجتمع ، فأخذ يشق طريقه لأهدافه الخاصة ، وبيداً عن المؤثرات الخارجية . . وكان طبيعياً أن يحدث له هذا التطور ، فإن عداو السراى للاستعمار لم يكن عداو جذرياً ، بل كان عداو موقوتاً ، وأشد منه عداؤها للشعب وتحركاته الثورية .

إن السراى كانت تتخذ من الحركة الوطنية مطية لها ، لكي تسامو الاستعمار ليوسع من نفوذها ، وليفتح الباب للحديوي لكي يعود من جديد ويسترد الأراضي التي كان يملكها إسماعيل ويعت سداداً للديون . وكان كرومر يقف في وجهه كما كان يقف أيضاً في وجه الشعب . ولكن بعد هزيمة دنشواى الاستعمارية ، ووثبة الشعب الرائعة ، وتبديد الأحرار في كل بلاد العالم بما في ذلك بريطانيا نفسها على سياسة كرومر الفاشية ، كان لابد أن يستقيل كرومر ، وأن تغير بريطانيا من سياستها بقليل من التنازلات ، وتعيد الحلف بينها وبين السراى .

وفعلا استبدل كرومر سنة ١٩٠٧ بالسير دون جورست ، وبدأت السياسة التي يطلق عليها سياسة الوفاق بين السراى والتمند البريطانى . وتسكر الحديوي لكل ما كان يتمسك به . وكان من الضروري أن يفصل الحلف الذى كان بين السراى والطبقة المتوسطة التي كان يعبر عنها مصطفى كامل ، فيصرح الحديوي في مايو سنة ١٩٠٧ بأنه لا يعمل ضد

الاحتلال ، وأنه مستعد للتعاون مع المتمد البريطاني ، وأنه لا قائدة لمصر في استبدال احتلال باحتلال . . . وأن الاحتلال البريطاني أفضل من أى احتلال آخر .

ويهاجم مصطفى كامل الحديوى ، ويعلن « مما يجب علينا أن نعلمه ونجاهر به أمام اللأ كله .. أن تصرّعات الجنب العالى لا تخيدنا بأى حال من الأحوال . لأن مركز سموه غير مركزنا . على أن كل مصرى صادق الوطنية لا يقبل مطلقاً أن يكون حكم مصر بيد سمو الحديوى بمفرده ، أو بيد المتمد البريطانى ، أو بيد الاثنين معاً . بل يطلب أن يكون حكم هذا الوطن العزيز بيد النابضين والصادقين من أبنائه ، وأن تكون نظمات الحكومة دستورية ونيابية » .

ولم تسكن سياسة الوفاق إلا الحد الفاصل في هذا الانفصال الذى بدأ فعلاً يظهر منذ أن عقد الاتفاق الودى بين فرنسا وانجلترا سنة ١٩٠٤ ، وما كانت سياسة الدون جورست إلا تأكيداً لهذا الانفصال .

وكان لا بد أن تنبلور مصالح الشعب كثنى مستقل ومنفصل عن مصالح السراى ، وأية دولة خارجية أخرى ، وبالتالي بدأت تنبلور عناصر الطليعة لأول مرة في مصر الحديثة في حزب له أهداف واضحة تمبر عن أمانى الطبقة التى يمثلها في ذلك الوقت . فتألف الحرب الوطنى سنة ١٩٠٧ ، وهى السنة التى طبق فيها الدون جورست سياسة الوفاق مع السراى ، وطالب الحزب بالجللاء والديمقراطية .

إن تأسيس الحزب الوطنى دليل على أن طبقات الشعب قد بدأت تشر بذاتها وتحدد كياناتها داخل المجتمع ، هذا الكيان الذى يبرزه ويحدده الوجود الاقتصادى ، والخبرات الكفاحية التى تفرضها ظروف المجتمع في مرحلة معينة . إن وجود الحزب الوطنى كان تعبيراً عن المصالح الاقتصادية والوطنية ، وعن الخبرات الكفاحية التى اكتسبها الشعب في فضاله ضد

الاستعمار وكل القوى الماهضة للتطور .. ولكنه تعبير مازال شفاً ، فالطبقة نفسها مازالت حية ، ولم تنخرط بعد في ميدان الصناعة الفسيح ، ذلك الميدان الذي يشمرها بمشاكل البوق المحلية ، ويجعلها تحدد بصرامة جافة موقفها من باقي الطبقات الأخرى . ويجعلها تفهم معنى الوطن في بنود ومشروعات أكثر مما تفهمه في تحديد عام مطلق ، ذلك التحديد الذي سوف يشق طريقه في مجرى الصراع ، ويلازم الطبقة للتوسعة أكثر وأكثر ، ويحدد بالتالى القوى للتصاعدة ، ويوضح أهدافها في مطالب إيجابية .

إن قيادة الحزب الوطنى لم تكن تدرك أن القرن العشرين هو عصر الامبريالية ، عصر السيطرة الشاملة للاحتكارات الكبرى على كل القوى المنتجة في العالم ، وأن الصراع ضد بريطانيا يعنى الصراع ضد أقوى الممسكرات الامبريالية آنئذ ، والذي لايجدى فيه الحطب أو الوسائل السلمية أو البرلمانية ، وأن اليد الاستعمارية لا يمكن أن تبتزها إلا اليد المكافئة .

ولكن بالرغم من عدم قدرة القيادة على تحديد هذه الواجبات ، فإن التطورات الاجتماعية في داخل البلاد قد حددت ذاتها ، وخاصة بعد الاتفاق الودى ، وبعد سياسة التفاهم بين السراى والمعمد البريطانى ، وبعد قيام القائد الوطنى محمد فريد بأعباء القيادة للحزب . فقد كانت محمد فريد واسع الأفق ، لديه خبرات واسعة في التنظيمات الشعبية ، اكتسبها من تحركاته في أوروبا التي كانت تزخر بالحركات الثورية آنئذ ، فتفاعل مع التطورات الاجتماعية ، ودفع الحزب إلى الأمام . ويظهر هذا جلياً في خطبته في المؤتمر الوطنى المنعقد في سنة ١٩١٠ ... ففي هذه الخطبة طالب بتعميم التعليم الابتدائى وجعله إلزامياً مجانياً في نفس الوقت . وناقش مشاكل الضرائب التي ترهق الفلاح المتوسط والصغير ، وقدم إحصائيات بها شئ من الدراسة عن الضرائب على الزراعة ، وقارنها بعدم دفع

الضرائب على أصحاب الأسهم في البنوك والشركات ، وكذا المناجر
الكبرى ..

وفي هذه الخطبة يبدى محمد فريد وعياً صناعياً طفيفاً ، فيندد بالسياسة
الجزرية والمهادنة التجارية التي تفتح الباب للمنتجات الوافدة دون أى
اعتبار لمصالح الشعب .

وتكلم عن نقابات العمال في أوروبا فيقول : « نقابات العمال قوة هائلة
تخضع لها الحكومات وتطأطئ رأسها أمامها » .. ثم يحدد الواجبات
فيقول : « ولا سبيل لايجاد مثل هذه الحركة المباركة في مصر حتى يصبح
الصانع والزارع في مأمن من الفقر والتكفف عند الشيخوخة أو المرض ،
أو لتحسين حالته للعاشية الا بالاكتثار من فتح المدارس الليلية في المدن
والقرى لتعليمهم حقوقهم وواجباتهم ، ونفهمهم أهمية النقابات وشركات
التعاون . ولقد بدأ حزبنا المبارك في تنفيذ هذه الفكرة » (١) .

هذا الخطاب يوضح درجة معينة من نضج القيادة ، هذه الدرجة التي
تمكنها من كشف ظواهر المشاكل دون لباسها ، وعدم القدرة على تقديم
الحلول السليمة . فقد تكلم محمد فريد عن مشاكل الفلاحين ، صزاراً ،
ومتوسطين ، وعن المال والنسائب ، ولكنه لم يستطع أن يكتشف
الأسباب الحقيقية لهذه المشاكل ، وبالتالي لم يستطع أن يقدم إلا تلك
الحلول التربوية السارجة ، وذلك لعدم توفر القوى المادية التي تقف عليها
وتكون لها الأساس العكري والنضالي .. وفي كلمة واحدة ، إنها تدل على
أن الرأسمال الوطني لم يكن بعد قد حدد أهدافه البعيدة ، وأن هذا التحديد
ما زال في دور التكوين ..

وعلى كل حال فمن هذه الخطبة يتضح أن الحزب الوطني قد أصبح

(١) جلال الكفاح الشهيد محمد فريد ، بقلم عبد الرحمن الرافعي ، ص ٩٣

حزباً يحرر عن مصالح الشعب الواسعة تسييراً يتفق مع القوة المحددة
عقلها فكرياً . وقد دفنته ظروف التطور التاريخية الحتمية نحو
الاتجاه ، فإن حالة الفقر المدقع التي كان يعانيها الفلاحين ، وفداحة الصرا
جعلتهم يلتفون حول الحزب الوطني لا سواء من الأحزاب الأخرى
أوجدتها الاستثمار بالتعاون مع كبار الملاك مثل حزب الأمة .

وكان نمو الطبقة العاملة واستغلالها استغلالاً بشعاً في شركات الله
ومحاج القطن والسكر .. والوعي الذي بدأ يدب بين صفوفها ؛
لتكتلها ، سواء كانوا مصريين أو أجانب ، ولوجود عناصر عمالية ش
أخذت توضح لها الطرق ، مما جعلها تأخذ مواقف وطنية واثمة
وتشكل إضرابات ، وتطالب بعمل النقابات .. كل هذا دفع الحزب إلى
إلى الأمام ، وجملة ينظم نفسه نقابات للعمال ، فأسس في سنة ١٩٠٩
« عمال الصنائع اليدوية » ، وبلغ أعضائها في آخر العام حوالي ٨٠٠
ثم تبعتها نقابات أخرى في الاسكندرية والمنصورة ، وطنطا ، وغيرها
بلاد القطر . هذا خلاف النقابات التي سبق أن أنشئت بعيداً عن اسم
الحزب ، وبجهود العمال الذاتي ، كنقابة عمال السجائر والترم .

ان شعارات الحزب الوطني في الجلاء والديمقراطية لم تكن تة
القوى القادرة على إنجازها واستخلاصها من براثن الاستعمار والسراي
ونظراً للضعف الاقتصادي للطبقة للتوسطة التي كان يعبر عنها فك
هذا الحزب ، فقد تأثرت الأساليب التنظيمية الكفاحية بهذا الضعف
خاصة وأن الحزب نفسه كان يعمل في داخله تيارات ، ولم يكن التسك
الفكري لقيادته بقادر على أن يتجه بالحزب نحو خوض الممارك إلى
الاييجابية ضد الاستثمار للسلع .. حقاً لقد خاضت القيادة بشجاعة مع
وجهاً لوجه ضد الاستثمار في مظاهرات الطلبة في عابدين أمام الله
البريطاني المحاط بالآلاف من القوات الاستعمارية المسلحة . وبعد ما

دنشواى الاجرامية ، ولكنها لم تستطع أن تتطور بهذه المعارك تباطؤ الظروف التى بدأت تتضح منذ أن اتبعت إنجلترا مع الحديوى سياسة الوفاق والمهجوم على الحركة الوطنية ، وتجديد قانون الطبوعات ، ثم إعلان الأحكام العرفية سنة ١٩١٤ ، ووضع مصر تحت الحماية ، ومصادرة كل النشاط السياسى ، حتى مجلس شورى القوانين الهزيل . لم تستطع القيادة أن تتطور فى وجه هذا الهجوم الاستمارى ، فانسكشت وبدأت فى الاضمحلال والفساد .

وإذا كان الحزب الوطنى هو النتاج الثورى لسياسة الوفاق وانفصال جبهة الشعب عن الجبهة الرجعية ، فان حزب الأمة هو أيضاً نتاج هذه السياسة ، إلا أنه النتاج الرجعى ، والمبرالحقيقى عن سياسة الوفاق بين كبار الملاك والاستعمار . لقد تكون هذا الحزب على أيديولوجية استمارية بحتة ، وهى أن بريطانيا أقوى الدول الاستمارية فى العالم مادياً وأدبياً ، وأنها لا تهزم ، وأن الدستور واسع فضاء لا يتلاءم مع حالة الشعب ، وأن الاتساع فى الحياة النيابية يتم على سنوات طويلة ، ويهدوء وفى علاقات ودية مع الدولة المحتلة . ومع أن الحزب تحلل وانتهى إلا أن هذه الأفكار لم تزول ، بل ظلت تعبر عن نفسها بشكل أو بآخر فى المجرى الطويل للأحداث السياسية . وهذا هو السر فى تشكك محمد فريد سنة ١٩١٩ عندما وصلته فى منفاه أنباء الثورة من قدرة زعمائها على الاستمرار بها إلى النهاية ، فان معظم قادة الثورة كانوا من أعضاء هذا الحزب الذى انتهى وتشتت عناصره لتتلاءم بعد ذلك مع ذاتها ، ومع الظروف الاجتماعية التى تجتازها البلاد .

الفصل السابع

١٩١٤ - ١٩٢٤

الحرب و إعلان الحماية على مصر

وصلت حدة الصراع الاستعماري إلى قمتها بين الجماعات المالية في الدول الاستعمارية المختلفة ، وكان اقتسام العالم قد تم بين هذه الدول بشكل غير متوازي ، نظراً لتطورها الغير متوازي . ولما كان التقدم القوي قد طور الدول التي كانت متخلفة في هذا المصارع مثل ألمانيا وأمريكا واليابان ، بل و جعلها تسبق الدول الاستعمارية القديمة مثل إنجلترا وفرنسا . لذلك كان من الممتم لكي يعاد تقسيم العالم من جديد فيما بينهم أن يصطدموا في حرب عالمية شاملة . وقد لعبت أمريكا في هذه الحرب دور الراي الخبيث ، فقد تركت شعوب العالم تقتتل وتزف ملايين الأطنان من دمائها ، وارتبطت هي بالحلف الانجليزي الفرنسي ارتباطاً واهياً ، وظلت تفرضهم من أموالها وتمدهم بصناعاتها حتى انتهت الحرب وقد أصبحت دائنة لبريطانيا ، بعد أن كانت مدينة لها ... وظلت أمريكا تنهج في السياسة العالمية هذا النهج ، وتساند الدول الاستعمارية القديمة حتى تتوفر الظروف الملائمة فتسلب منها للمستعمرات وتضعها تحت سلطتها .. ولقد ساند تيودور روزفلت بريطانيا في سيطرتها على مصر ، فخطب سنة ١٩١٠ في الخرطوم والقاهرة مؤيداً الاستعمار البريطاني ، ومنذئذ بالحركة الدستورية التي كان يطالب بها الشعب

للمصري . . وسوف نشاهد دأعاً أمريكاً متخذة هذا الأسلوب في تجريد الدول الاستعمارية من مستعمراتها وتستولى عليها بأقل الخسائر .

اشتعلت الحرب الأمبريالية الأولى بين إنجلترا الاستعمارية القديمة وبين أعدائها الاستعماريين الجدد ، وعلى رأسهم ألمانيا . وانضمت تركيا إلى ألمانيا — أملاً في استخلاص امبراطوريتها للتهارة .. واتهزت بريطانيا الفرصة وصفت آخر علاقة تربط بين مصر وتركيا ، غفلت الحديوي عباس اللين بفرمان من الباب العالي ، وولت السلطان حسين ، وأعلنت الأحكام العرفية في ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ :

« يعلن ناظر الخارجية لدى جلالة ملك بريطانيا العظمى وامبراطور الهند ، أنه بالنظر إلى حالة الحرب التي سببها عمل تركيا ، قد وضعت بلاد مصر تحت حماية جلالته ، وأصبحت من الآن فصاعداً من البلاد للشموله بالحماية البريطانية . وبذلك قد زالت سيادة تركيا على مصر . وستتخذ حكومة جلالته كل التدابير اللازمة للدفاع عن مصر وحماية أهلها ومصالحها » .

وتولى القائم بأعمال المتمد البريطاني تسليم الرجل الذي أجاءوه سلطاناً : « أما فيما يختص بالعلاقات الخارجية فترى حكومة جلالته أن المسئولية الحديثة التي أخذتها بريطانيا على نفسها تستدعى أن تكون المخبرات من الآن بين حكومة سموكم وبين وكلاء الدول الأجنبية بواسطة وكيل جلالته في مصر » .

وكانت بريطانيا ، قبل إعلان الأحكام العرفية ، قد أعلنت قانون التجنهر ، بحيث يعتبر تجمهاً كل اجتماع من خمسة أشخاص ، سواء كان ذلك في طريق أو في محل عمومي . وقامت باعتقال الوطنيين ، ونفت منهم إلى الخارج من نعت ، واعتقلت في مصر من اعتقل .

وتظاهر طلبة الحقوق في وجه السلطان اللعين من الاستعمار ، فعقبوا

بمقربات مختلفة ، منها الفصل التهاى من الدومة .

وعطلت الجمعية التشريعية الهزيلة .

وتوافدت على مصر سيول من جنود للمستعمرات اختطفهم الاستعمار من بلادهم وجاء بهم ليكونوا علفاً ووقوداً لدافعه .. ولم يكن لدى هؤلاء الجنود الوعي لى يسبروا عن مخطهم على الامبراطورية إلا بتصرفات مشينة خرقاء على الشعب المصرى الذى جرده الاستعمار من كافة الأسلحة ، حتى الأسلحة السياسية . فقد كموا الأفواه ، وأغلقت الجرائد الوطنية ، ورشوا كافة الجرائد العميلة لتسبح بحمد الاستعمار البريطانى ، وتعجذ فى أفعاله .

ومع أن بريطانيا أعلنت أنها « أخذت على عاتقها وحدها مسئولية الدفاع عن القطر للمصرى » ، إلا أنها جرت الجيش المصرى معها فى هذه الحرب الضروس ، فقاتل على ضفاف القنال ، وفى الصحراء الفرية . واخطفت بريطانيا أكثر من مليون مصرى من أراضيهم ليمبدوا لها الطرق الحرية فى صحراء سيناء والأراضى الشامية .. ومنهم من أقت بد فى الأراضى الأوروية خلف الخطوط الحربية ، وكانوا يعاملون معاملة السائمة . وهلك منهم الألوف ، وحرمت عائلاتهم من أباديهم الفتية .

وسخر الاستعمار العمد وللشايخ والديرين فى جمع الأموال بالسف من الفلاحين البؤساء لمساعدة القوات المحتلة . وصودرت المحاصيل واللواشى بأثمان بخسة يفرضها المستعمر وفقاً لارادته ، وليس هناك من يرده ، قواته المسلحة تجوب البلاد ، وفى كراسى الحكم سلطان ووزراء من سنيته وعمل يديه ...

وهبط سعر القطن فى أول سنى الحرب ، وبلغ ثمن المحصول ستة عشر مليوناً وخمسمائة ألف جنيه ، بدلا من تسع وعشرين مليون ومائة وخمى وأربعين

ألفاً سنة ١٩١٣ (١) . الأمر الذي تسبب عنه خراب شامل للفلاح الصغير والمتوسط ، واقتراس الرايين لهم افتراساً وحشياً .

وكانت قيادة الحركة الوطنية أضغف من أن تناهض الألوف من قوات الاحتلال . ونتيجة للخضوع التام من الباشوات المصريين وامتثالهم لكل مايفرضه الاستعمار ، كان من المحتم أن تظهر انفجارات ثورية غير واعية .. انفجارات فردية وفوضوية تعبر عن وطنيتها المكبوتة في محاولة اغتيال السلطان مرتين بوصفه خائناً جلس على كرسى المرش الصورى بأسنة حراب الانجليز .

وارتفعت أسعار حاجيات المعيشة . وبالمقارنة مع إحصاء سنة ١٩١٤ (٢) ارتفعت الأسعار ٢١١٪ / سنة ١٩١٨ ، ٣١٢ سنة ١٩٢٠ . وتبعاً لذلك زادت الوفيات من ٣٠٠ ألف قبل الحرب إلى ٣٧٥ ألف سنة ١٩١٦ ، وفى سنة ١٩١٨ وصل عدد الوفيات إلى ٥١٠ ألف ، أى أكثر من عدد المواليد فى تلك السنة ، هذا بخلاف ضحايانا فى الحرب والجرحى والشوهين

ونقصت نسبة للتوظفين للمصريين فى الوظائف الكبيرة من ٢٧,٧٪ سنة ١٩٠٥ ، إلى ٢٣,١٪ سنة ١٩٢٠ ، فى حين ارتفع نصيب البريطانيين من ٤٢,٢٪ ، إلى ٥٩,٣٪ فى نفس السنة (٣).

وبعد أن سجل القطن انخفاضا فى أسعاره سنة ١٩١٤ ، عاد وبدأ يسجل من حديد ارتفعاً تدريجياً حتى وصل سعره الحقيقى ٣٨ ريال سنة ١٩١٦ ، وقد استمدت بريطانيا لانتهاه الحرب ، لكى توفر لمصانعها

(١) ثورة سنة ١٩١٩ ، لبد الرحمن الراضى ، الجزء الاول ، ص ٥٦

(٢) Egypt at Mid Century by Charles issawi p 40-41

(٣) Egypt at Mid Century by Charles issawi p 41

محصول القطن بالثمن اللائح ، فاحتكرت في سنة ١٩١٨ محصول الملم جميعه ، وحددت سعره رسمياً باثنين وأربعون ريالاً ، ولكنها كانت تشتريه من الناحية الفعلية باثنين وثلاثين ريالاً ، في الوقت الذي كان سعره قدي خارج مصر يساوي أربعة وستون ريالاً .

الصناعة :

كانت سياسة الباب للفتوح التي انتهجها بريطانيا حيال مصر منذ معاهدة ١٩٣٨ ، وفي الظروف التي كانت فيها الطبقة المتوسطة متدهورة وضعيفة ، ثم توالى الأحداث السياسية والاجتماعية بعد ذلك من صدور اللائحة السعيدية . وتغلغل رأس المال الأجنبي ، ثم الاحتلال البريطاني ووضع خطه الصريح في عدم إقامة صناعة في مصر وحصرها في المجال الزراعي حسب . كل هذه الظروف مكنت لطبقة كبار ملاك الأراضي من التطور والثراء ، وبالتالي المشاركة في السلطة ، بينما جمعت الرأسمالية الوطنية متخلفة وغير متطورة ومحصورة في المجال التجاري ، ولم تتخطاه إلى مجال الصناعة .

ولكن الاستثمار الذي عمل بكل الطرق لعدم إقامة صناعة في مصر ، كان من المهتم عليه أن يخفف قبضته رغم أنه لكي تظهر صناعات جديدة خلال الحرب ، وتحمي نسبياً الصناعات القديمة التي كانت متعبة . فاشتباك بريطانيا في الحرب ، وتحويل معظم صناعاتها الأساسية للإنتاج الحربي ، وقلة الوارد من السلع إلى مصر ، نظراً لتفريغ السفن للشئون الحربية . ونظراً لاحتياج القوات المحتلة نفسها لبعض الصناعات التكميلية الخفيفة ، قد أجبرت على السماح بوجود بعض هذه الصناعات في مصر ، وتبعاً لاتساع الصناعة ازدادت أعداد الطبقة العاملة حتى بلغ عددها في سنة ١٩١٧ - ٥٣٩,٨٠٩ عامل .

ونشبت الحرب ككل الأفكار الصناعية التي لم يكن لها صدى في السوات الماضية . فوجدت الظروف للمهياة لها ، ففي سنة ١٩١٧ تألفت (لجة التجارة والصناعة) من بعض المصريين والأجانب القيمين بمصر ، كان من أعضائها : اسماعيل صدقي ، وطلعت حرب . وكان من أغراض هذه اللجة الرقوف على مبلغ تأثير الحرب في صناعة البلاد ، والظر في التدابير التي تؤدي إلى إحلال بعض للصنوعات المصرية محل الأصناف التي انقطع واردها ... وكتبت بتقريرها ، وجاء به إن مصر في حاجة إلى قيام الصاعة بجانب الزراعة ، حتى لا تضرب الحالة الاقتصادية إذا انخفضت أمان المحاصيل الزراعية ، أو إذا حدثت حرب تؤدي إلى قطع العلاقات التجارية . وأن الصناعة ، وعلى الأخص الصاعة الصغيرة ، متأخرة جداً ، ومن الممكن قيام كثير من الصناعات في مصر وبجاحتها .

ولقد لعب الأجانب القيمين في مصر دورهم في إقامة الصناعة ، فان وجودهم في مصر ، واستغلال أموالهم على أرضها ، وزيادة تجمع هذه الأموال لديهم ، كان يحسم دائماً لإنعقاد الصناعة التي يستعملون فيها هذه الأموال ، وشارك في هذا الانعقاد عديد من كبار ملاك الأرض دوى العقيلة البورجوارية ، لكي يستغلوا أموالهم للتراكة في ميدان الصاعة . ولهذا كان طلعت حرب يوجه نداءاته ، ويدعهم لاستغلال هذه الأموال في الصاعة ... لقد بدأ جناح حديد في طبقة كبار ملاك الأرض يظهر في الوجود ، وأصبح ذو مصالح مزدوجة جذورها في الأرض وفروعها متجهة نحو الصاعة ، وعلاقتهم وثيقة بالأجانب القيمين في مصر دوى العلاقات الواسعة بالرأسمال البريطاني والفرنسي والبلجيكي ..

لم يعد المجتمع المصري كما كان قبل الحرب ، ولم يكن المكتب السياسي والاستقلال الاقتصادي الاستعماري البشع إلا متاراً وإهياً يخفي التحفز الدمي نحو الاقتراض على الاستعمار والتخلص من سلطته .

وقد ساعدت الأحداث المالية في الاندفاع إلى الأمام ، فبالرغم من أن مسكر الحلفاء الاستعماري قد خرج منتصراً في هذه الحرب ، إلا أن المسكر الاستعماري في مجموعه قد خرج من المعركة أضنف مما كان عند دخولها .

وباتهاء الحرب اشتدت وقويت حركات التحرير في معظم بلاد العالم ، واشتبكت مع الاستعمار في معارك واسعة ، سواء في الصين أو الهند أو تركيا ، ونالت بلاد عديدة في أوروبا استقلالها مثل الصرب والبلغار ، واليوغوسلاف ، والتشيكوسلاف . واشتدت الحركة الثورية في إيطاليا وألمانيا ، وأوشكت أن تعبض الجماهير الشعبية على السلطة بأيديها .

كل هذه الأحداث السياسية تفاعلت مع الأحداث الاجتماعية داخل البلاد ، ودعمت بها لكي تلتهم مع الاستعمار في معارك ثورية طاحنة . ولم يكن الوفد الثلاثي للكون من شعراوي ، وعبد العزيز فهمي ، وسعد زغلول ، يدرك كل هذه العوامل التي تجيش في صدر المجتمع المصري . ولم يكن أحداً منهم يدرك أن أحداث الثورة العرابية ، وكفاح الحزب الوطني . قد تفاعلت وتبلورت في فلسفة جديدة ، وفي قوة دافعة ، وقد وجدت الظروف الملائمة التي تشتعل وتنفجر فيها ...

كان الوفد الثلاثي عند ما قابل المتمد البريطاني في ١٣ نوفمبر ١٩١٨ داهباً في استحياء ورهبة ، وعمل في رأسه أفكار ومعتقدات حزب الأمة وهديمهم لا يتجاوز جزء من الاستقلال الداخلي تمنحه بريطانيا العظمى سيدة البحار ، والتي لا تقرب الشمس عن ممتلكاتها .

كانت هذه أفكار الوفد الثلاثي ، ولم يكن أحداً منهم يدرك أنهم بهذه الزيارة قد بلوروا حركة ثورية واسعة النطاق ، وأشعلوا صراعاً ، لا ضد الاستعمار خصب ، بل ضد كل القوى المتماونة معه أيضاً .

ونظراً للكبت السياسي الكامل طوال فترة الحرب ، وعدم ظهور

أية حركة شعبية حقيقية في هذه الفترة ، فلم يكن أحداً منهم يضع في حسابه تحركات الشعب أو الاعتماد عليها ، وكل اعتمادهم كان مركزاً في مؤتمر الصلح في باريس . وفي أصرحات ويلسون الأربعة عشر .. ولم يدركوا أن هذا المؤتمر ليس مجتمعاً ليحب حرياتها للشعوب ، وإنما لتقسيم الأسلاب وتوزيع الثنائيم .. وأن أمريكا قد أرسلت أكبر رأس فيها لكي يستطيع أن يختطف جزء من هذه الأسلاب فلم يفلح .. وعند ما لجأ إليه الوفد المصري في باريس رفض مقابله ، وأعلن تأييد أمريكا للحياة البريطانية على مصر ... نفس أسلوب نيودور رورفلت ، ونفس الحطة الأمريكية : الاحتفاظ بالمستعمرات في يد الدول الاستعمارية القديمة . إلى أن تواتبها الفرصة لتلتجها .

الثورة :

لقد تكونت قيادة الثورة ومعظمها من أعضاء حزب الأمة القدامى ، ونسعى إلى الاستقلال بالطرق السلمية الشروعة ... ولكن الاستقلال له معان مختلفة ، وفقاً للمصالح الاقتصادية والاجتماعية للطبقة التي تطالب به ... فبينما يعني في نظر كبار ملاك الأراضي منحة من الحكم الذاتي ، فإنه يعني عند الجناح الرأسمالي الوطني صهانات لإنشاء صناعة بسيطة ، وفقاً للتراكم المالى البسيط الذى لديهم .. أما من ناحية الشعب بطبقاته وفئاته المختلفة ، فإن الاستقلال يعنى التخلص من الاستعمار ، وأن تُحكم البلاد حكماً دستورياً كاملاً ...

لقد تحركت الثورة في أول أمرها في شكل جبهة عامة ضد الاستعمار ، وطلت كل طبقة من الطبقات مرتبطة بالثورة إلى أن تنال مطالبها فتتسلخ عنها وتنضم إلى المعسكر المعادى لها ، وبالتالي تتباور القيادة وتستقطب ...

ولم تكن بريطانيا تدرك في أول الأمر أن المسألة ليست في هذه القيادة التي تتناقش معها ، بل في طبقات الشعب الواسعة التي تحركت ولن تقف إلا لئال مطالبها ، فكانت تتصور أنه بمجرد إرهاب العناصر البارزة في القيادة ، فإن هذا يكفي لإنهاء كل شيء .

وفعلا اعتقل سعد وعدد من زملائه ، وكان هذا الاعتقال الشرارة التي ألهمت الشعب وأشعلت الثورة في كل البلاد .. وتحركت جموع العمال والفلاحين والتجار والمثقفين ، وأغلقت للتاجر ، وأضرَب الطلبة والعمال والموظفين ، وتظاهرت النساء ، وخطب المساومة في المساجد والسيوخ في الكنائس .. وتحصن الفلاحين في قرانم ، وزعوا قضبان السكك الحديدية حتى لا تصل إليهم الجنود البريطانية المسلحة .

انساع القيادة :

ليست الثورة عملاً عفويًا ، بل هي نتاج تطورات معينة داخل المجتمع وتعبير عن أن الشعب لم يعد يقبل أن يُحكم بالطريقة القديمة ، وكذلك لم تعد السلطة الحاكمة بقادرة أن تستمر في الحكم بنفس الأساليب القديمة .. ولا بد للثورة أن تتوفر لها ظروف داخلية وخارجية تمكنها من الاشتعال . وليس من الختم أن تشمل الثورة وفقاً لشعارات كاملة محددة ، فإن هذا نادر الحدوث ، إنما في الغالب أن تشتعل وتحرك على شعارات بسيطة ، ثم تتطور وتتماعل ، حتى تصل لأهدافها المحددة في المدى الطويل ، في سنوات لا في أيام أو شهور .

وقد وجدت الثورة للصيرية الظروف المحلية والخارجية الملائمة لاشتعالها ، وقد بدأت شرارتها الأولى متواضعة ، ولكنها سرعان ما أخذت تتطور وتوسع ، ويرتبط بها الشعب أكثر وأكثر ، حتى أصبحت ثورة اجتماعية

عامة، تهدف إلى إرساء المجتمع على أسس جديدة، وبقوات اجتماعية جديدة. وكان لابد لقيادة الثورة أن تنسج وتتطور وفقاً للتغيرات الجديدة في مجرى الثورة، فأخذت أفواج جديدة تنضم إلى الوفد المصري، ومعظمهم من المثقفين، والتجار، والملاك للتوسطين في الريف. وكان من الطبيعي أيضاً أن يحدث صراع داخل هذا القيادة التي بدأت وأهدافها محددة ولا تتفق مع هؤلاء الوادين الجدد.

واندفعت الثورة مطالبة بالاستقلال التام والحياة النيابية الكاملة. إن سهم الثورة أصبح ذو شعبتين.. شعبة ضد الاستعمار، والشعبة الأخرى ضد الحكم الأوتوقراطي للمثل في السراي وكبار ملاك الأرض... ثورة ديمقراطية تحريرية.

وكان لابد أن يتأمر كبار الملاك الموجودين في القيادة، ويعملون على تصفية الثورة، والاكتفاء بما وعد به الإنجليز، سواء في مشروع ملز، أو في تصريح ٢٨ فبراير، وكانت الحكومات المتعاقبة، ومن ورثها الاستثمار تساند هذا الجزء من كبار الملاك في داخل الوفد، وتحاول عن طريقه أن تفرض خطتها، ولكنها لم تستطع.

حكوماته على أرضه الوطن:

لقد تكونت بالفعل حكومتين على أرض الوطن، كل منها لها قوتها وسلطانها.. إحداهما الحكومة الرسمية التي تستمد وجودها من الاستثمار، والحكومة الأخرى هي حكومة الوفد المصري برئاسة سميد زغلول، وتستمد وجودها من الشعب، الذي لا ينمذ إلا توجيهاتها، ويتحرك وراء قيادتها... لقد حاولت الحكومة الرسمية أن تهيب أرضاً للجنة «ملز» لكي تنزل عليها. ولكن توجيهات الوفد بالمقاطعة، نفذت وبالكامل، وبصورة رائدة...

ولم يكن أمام كبار ملاك الأراضي إلا أن ينفصلوا عن الوفد ،
 إضافة وفتيت الجبهة وقبول الحلول التي قدمها الاستعمار .. وفلا
 من الوفد ، وأعادوا تشكيل حزب الأمة تحت اسم جديد أسمو
 الأحرار الدستوريين .. ومن قبل كان قد انزعج عن الثورة ذلك
 من كبار الملاك الذي اتجه نحو الصناعة .. بل إننا نلاحظ أن طامع
 لم يشارك في الأحداث السياسية للثورة ، بل جنى في هدوء الثمار
 وأسس بنك مصر بأموال كبار ملاك الأراضي ، ثم استغلت هذه
 بعد ذلك في المديد من المؤسسات الصناعية - وتكونت « جمعية ال
 بالقطر المصري » ، التي أصبحت فيما بعد « اتحاد الصناعات المصرية »
 لا شك الامتداد والتطور الطبيعي للجنة الصناعة التي تكونت سنة
 من الأجانب وللصيريين المهتمين بشئون الصناعة . وكانت أهداف
 الجمعية الجديدة كما حددتها هي (١) :

- ١ - إلغاء النظام الجمركي الذي كان قائماً في ذلك الوقت على أسا
 غير صالح .
 - ب - مكافحة عقدة الضعف التي كانت تسود المواقف الحكومية
 مبدأ تفضيل المنتجات الوطنية بقدر معتدل ، وبدون إقصا
 للنافسة .
 - ج - منح تسهيلات فيما يخص بنقل المواد الأولية اللازمة للصناعة
 منتجاتها .
 - د - تحسين طرق للواصلات الداخلية .
 - هـ - إنشاء مجلس اقتصادي .
- ويعترف اتحاد الصناعات في سنة ١٩٤٩ بأن معظم هذه المط
 أجيبت شيئاً فشيئاً .

(١) الكتاب السنوي لعام ١٩٤٩ لاتحاد الصناعات المصرية ، ص

اشتركت الطبقة العاملة في ممالك الثورة بكل عنف وقوة ، ولكنها أحست بالتناقض الموجود بين القيادة وبين أهداف الثورة ، فبدأت تتجه نحو تكوين قيادة مستقلة لها تخوض بها للمركة . فأسس عدد من الشبان في سنة ١٩٢٠ حزباً أطلقوا عليه الحزب الاشتراكي الديمقراطي . . وكان من المآثم أن يولد هذا الحزب ميتاً ، فهو أولاً قد يكون بعيداً تماماً عن الطبقة نفسها . ثانياً كان يعتمد في مبادئه على أفكار الدولية الثانية للعادية للطبقة العاملة ، والتي قالت عن نفسها أنها أداة سلم وليست أداة حرب . ولما كانت المرحلة التي نجتازها البلاد هي مرحلة ثورية تحتاج إلى كفاح قوى ضد قوى الاستثمار المسلحة ، كان لابد أن يولد هذا الحزب وهو ميت . وفعل لم يكن لوجوده أي أثر في صفوف الشعب ، ولم يلعب أي دور خلال المارك الناشئة ، وعاش ومات في هدوء ، وبلا أي ضجيج .

معسكر الثورة :

وهكذا تباور سريعاً معسكر الثورة ومعسكر أعدائها في مجرى الأحداث السياسية ، وأصبحت القوى المتصارعة محددة وواضحة ، فالاستثمار وكبار الملاك ، وكبار المالكين في جانب ، والفلاحين والعمال في جانب آخر . ولكن القيادة الشعبية ، وبها حزم من كبار الملاك لا يمكنها أن تمضي بالثورة إلى نهايتها ، فطبيعة هذه القيادة التردد والتذبذب ، فهي تميل أحياناً إلى الشعب ، وأحياناً أخرى إلى جانب أعداء الشعب . هذه هي طبيعتها ، لذلك فقد مالت إلى التهادن مع أعداء الثورة ، وقبلت أن تشكل الوزارة في سنة ١٩٢٤ في ظل الاحتلال ، وطلى أساس دستور قال سمع رغول عن اللجنة التي شكلته إنها لجنة الأشقياء ، وبدلاً من أن تتركز على الشعب في صراعها ضد أعداء الثورة ، ضربت أحد الأحزاب إرضاء للاستثمار وكبار ملاك الأراضي وكبار رجال الصناعة .

وبتأيد قيادة الثورة انتهت مرحلة من مراحل الثورة الديمقراطية التحريرية ، ووصلت على يدي الطبقة للتوسط إلى المرحلة التي تتفق مع قدرتها الثورية . وقد أثبتت الثورات التحريرية الوطنية في كل بلاد العالم أن مثل هذه القيادة لا تستطيع أن تعضى بالثورة الديمقراطية التحريرية إلى غايتها ، بل تهادن في الطريق ، وتكتفي من الثورة بمكسب جزئية ، وتتخلى عن مصالح الجماهير الشعبية ، التي وثقت فيها وأعطتها تأييدها . . . ويميل عدد من الكتاب إلى إسناد تهادن القيادة إلى عاملين : العامل الأول خارجي ، وهو نشوب الثورة الاشتراكية في الاتحاد السوفيتي ، والعامل الثاني . وهو قوة اندفاع الحركة الشعبية . ويتفاعل العاملان أرعبت هذه القيادة وتهادنت وهجرت ممسك الثورة . . . وهذا التفسير وإن كان يبدو في مظهره سليماً ، إلا أن الأحداث السياسية التاريخية تثبت خطأه . . . ففي الصين ، وهي الدولة المجاورة للاتحاد السوفيتي وحدودها متداخلة ، تماوتت الرأسمالية هناك مع الاتحاد السوفيتي ، وأعلنت رسمياً هذا التعاون في بيان رسمي حدد فيه كل منهما أهدافه من هذا التعاون ، وظل هذا الحلف قائماً حتى وصلت البورجوازية الوطنية إلى أهدافها ، وهي وحدة الصين تحت حكومتها للركزية ، ثم أعلنت تحطيم هذا التعاون ، وانحازت إلى معسكر الاستثمار . . . وفي تركيا وهي أيضاً ملاصقة للاتحاد السوفيتي تم نفس الشيء ، وساعدها الاتحاد السوفيتي حتى قضت على سلطة الاقطاع ، ثم أعلنت الانضمام إلى معسكر الاستثمار ، بعد أن وصلت إلى أهدافها .

إذن لا يمكن أن يكون سبب نخلي القيادة عن الثورة مرجعه أى سبب سوى عدم وجود الصالح الحقيقية التي تجعلها تستمر في الثورة أكثر من

ذلك .. ولكي نفهم هذا جيداً علينا أن نعرف أن الرأسمالية الوطنية ، التي كان يقودها الوفد ، لم تكن تسمل في الصناعة ، بل هي في مجموعها السام أغنياء ريف وتجار ومثقفين ، وهناك فرق جوهري بينها وبين ذلك الجناح الذي خرج من ملاك الأرض واتجه نحو الصناعة . فهذا الجناح هو الذي تخلى عن الثورة سريعاً ، واكتفى منها بأن فتحت له الباب لكي يتطور . وكان بالرغم من عمره قبل الحرب وحالاتها في الشركات المساهمة في مرحلة البداية ، ولم تكن مشاكل السوق تختم عليه أن يلتمح مع الاستثمار في صراع حاد ليحسم المراكز ويصفي الموقف ، كما أنه كان في نفس الوقت مازال مرتبط بطبقة كبار ملاك الأرض ، ولم تصبح مصالحه الرئيسية تتمثل في الصناعة لافي الأرض .. هذه المصالح التي سوف تتباور بعد ذلك وتتضع في مجرى التطور .

ولو أخذنا برأى هؤلاء الكتاب لكان معنى هذا أن هناك تضحية منها بمصالحها الاقتصادية .. مع أنه لو كان هناك مصالح اقتصادية تتعارض بشكل حاسم مع الاستثمار ، لما تنازلت عنها ، ولظلت تصارع كما حدث في الصين أو في تركيا حتى تحصل عليها ، ثم بعد ذلك تنكر للشعب وتقف في صف أعدائه . حقاً أن الرأسمالية الوطنية التي كان يقودها الوفد لم تكن لها أية مصلحة اقتصادية في الارتباط بالاستثمار ، ولكنها في نفس الوقت لم يكن لها مصالح متعارضة معه لدرجة التي تجعلها تقاوم حتى النهاية .. ثم إن خشيتها من الشعب قول مبالغ فيه ، فإن الشعب في تلك المرحلة لم تكن له قيادة مستقلة تعبر عن مصالحه الخاصة ، حتى كان من الممكن أن تخشاه ، والتحركات الشعبية مهما بلغت من شدتها ، فلاخطر منها إيجابياً ، مادامت لا تتباور وراء قيادة تنظمها وتقودها لأهدافها الخاصة ، وهذه القيادة لم تكن موحوده ، بل كان الوفد هو الذي يحوز ثقتها وتنضوي تحت لوائه . إذن فإن قدرات التطور الاجتماعي والاقتصادي لم تكن بقادرة أن

تصل الثورة إلى أكثر مما وصلت إليه . وأن أى تفكير خلاف ذلك فهو تفكير مثالى ، لا يقف على أى أساس علمى ، وإعطاء هذه الطبقة قدرات ثورية ليست فى طاقتها أن تحققها . ولا شك أن منبع هذا التفكير هو كما سبق وأوضحنا الخلط بين الجناح الوطنى الذى كان يمثل الوفد ، وهو لا يتعدى أغنياء الريف والتجار والمثقفين ، وبين الجناح الصناعى ، فهذا الجناح كما سبق وأوضحنا معقد فى تركيبه . فهو من ناحية ما زال مرتبطاً بالأرض ارتباطاً وثيقاً ، وعلاقته بالصناعة ما زالت حديثه ، بل فى مرحلة البداية .. والأمر الجوهرى فى الموضوع أن هذا الجناح لم يكن يعمل فى الصناعة بشكل حقيقى ، لا قبل الحرب ولا خلالها ، بل كان يوظف أمواله فى الشركات للساهمة التى بلغت رؤوس الأموال المحلية فيها فى سنة ١٩١٤ حوالى ٨ مليوناً من الجنيهات من المصريين والأجانب للقيمين فى مصر ، وهذه الشركات فى معظمها ، كما عدها كروتشلى ، كانت شركات عقارية ، وليست صناعية ، وقد نشأ بين كبار ملاك الأرض وعى صناعى تطور خلال الراحل التى كان رأس المال الأجنبى يتغلغل فى البلاد ويسجل أرباحاً باهظة ، وقد أقام الصناعة من أعلى مباشرة بآلاف الجنيهات ، وبالاشتراك مع رؤوس الأموال الأجنبية التى كانت تستغل على أرض مصر . ولهذا فقد تكون مباشرة فى علاقات قوية عليها مع الاستعمار ، فإن رؤوس الأموال الأجنبية هذه بالرغم من استغلالها على أرض مصر ، فقد كانت هى الأخرى ذات طبيعة مزدوجة ، فمن ناحية نجد أن أصحابها وثيق الصلة ببلادهم الأصلية ، ومن ناحية أخرى فإن طبيعة استغلالهم الأموال فى مصر تجعل مصلحتهم الاقتصادية مرتبطة بالحصول على ضمانات لتطورها ونموها . وارتباط الجناح الصناعى للمصرى بهؤلاء المستثمرين أخذ منهم هذه الطبيعة مضافاً إلى ارتباطه الذى ما زال قائماً بكبار ملاك الأرض ... وفى المراحل الأولى . لهذا الارتباط لم يكن بعد قد تبلور وانفصلت مصالحه عن كلا الاتجاهين ،

سواء الأرض، أو الرأسمال الأجنبي الذي أخذ هو الآخر يندمق في
 توطئه إلى أن يحصل جزء كبير من في مجرى التطور الطويل عن موطنه
 الأصلي وأصبح مصرياً مثل ما حدث في الهند ، بل وفي أمريكا نفسها .
 تقول نشرة اتحاد الصناعات المصرية في كتابها السنوي سنة ١٩٤٩ :
 « وحينما أن أول مؤسسة صناعية لنسيج القطن ، وهي « الشركة الإنجليزية
 المصرية للغزل والنسيج » ، التي أنشئت برؤوس أموال إنجليزية ، ثم
 اندمجت في « شركة الغزل الأهلية المصرية » ، قد تراكمت خسائرها ،
 ولم تتج من الخراب ، بعد أن قاست الشدائد ، إلا من بعد زوال النظام
 للعادي الذي كانت قد نشأت في ظله » .

هذه شركة إنجليزية كانت تسجل خسائراً ، ولكن بعد أن أصبح
 لصر الحق النسبي في وضع تعريف جمركية تخمى الصناعة ، تخلت من
 الخسائر ونجت من الخراب .. ثم اندماجها مع رؤوس الأموال المصرية
 يجعل مصالحهما متشابكة ومتراصة .

إن هذا الجناح الصناعي الذي خرج من كبار ملاك الأراضي ، نشأ
 من أول يوم متداخلاً مع رؤوس الأموال الأجنبية ، ولم يكن بعد قد
 تغلغل في الصناعة . وهذه النشأة تبين لنا أسباب عدم اشتراكه في الثورة
 إلا أيام معدودة ، ونبين لنا أيضاً أسباب تهادن القيادة وعدم استمرارها
 حتى تصفى الاستعمار وكبار ملاك الأراضي وتقيم حكم ديمقراطي .. فمتدما
 نشبت الثورة لم تكن هناك صناعة مصرية حديثة بالمعنى المفهوم . ومن
 هنا فلم تكن هناك مشاكل السوق التي تتعلم فيها الوطنية وتلتحم مع
 الاستعمار من أجل السيطرة على السوق المحلية ، وتضطر من أجل هذا إلى
 إستمداء السكتل الشعبية ، وخاصة القلاحية منها ، سواء ضد الاستعمار
 أو ضد كبار الملاك أساده وأعدائه ، ولكي تفيض على السلطة يديها وتوجه
 بالحكم نحو مصالحها الخاصة .

ولما كانت الرأسمالية الوطنية التي يمثلها الوفد لاتتعدي أغنياء الريف والتجار والمثقفين ، فقد كان من المضم عليها أن تنهادن . فمسكر الأعداء لا يمكن القضاء عليه وتصفيته إلا بالثورة . وقد كانت لها كما سبق وأوضحنا سلطة واسعة وشاملة على الشعب في الريف والمدينة ينمذ توجيهاتها بإخلاص ودقة ، ولكن نظراً لمقليتها السمية التي لم تتخلص منها حتى بعد خروج كبار ملاك الأرض ، لم تنجح نحو تنظيم هذه الكتل وتعبئتها لتدخل في المارك للسلحة ضد الاستعمار . وهذا يفسر عودة الحركات الارهابية للظهور ، وموجة الاعتبارات السياسية الواسعة التي انتشرت في مصر . سواء ضد الانجليز أو ضد الورياء المصريين . إن هؤلاء الشبان الإرهابيين كان ينقصهم الوعي السياسي والإدراك العلمي لقوانين التطور الاجتماعي ، فلم يتمكنوا من تحديد الطريق السليم الذي يخوضوا به المعركة .. إنهم متأكدون بأن الاستعمار لن يقضى عليه بالوسائل السمية مادام يحتل بموانه للسلحة أرض الوطن ، ومتأكدون أيضاً بأن عدلى ورشدى وثروت ومحمد نسيم ووهبه سليمان .. وكل هؤلاء الباشوات والستوزرين حبيهم للاستعمار . ثم أن لديهم إحساساً اكتسبوه من خلال الممارك الطويلة ضد الاستعمار ، سواء قبل الحرب أو خلال الثورة بأن القيادة لن تستطيع أن تقضى على هؤلاء الأعداء بهذه الطريقة السمية التي تمنحها . إن لديهم هذا الإحساس ، وهو إحساس سليم لاشك فيه . ولكن تقديم الثقة في القيادة ، وهي في ذلك الوقت حائزة لثقة الشعب أقدمهم الثقة أيضاً في هذا الشعب ، فحركوا في للمعركة بعزيمة مطلقة ، ولم يدركوا أن اعتبار هذا الباشا أو ذاك . أو هذا الموظف أو الجندى البريطانى . لن يحل مشكلة أو يدفع إلى الأمام . إنهم لم يدركوا أن الثورة في مجراها العملى قد حددت القوات المتصارعة ، وأن ارتناط كبار ملاك الأراضى . وكبار رجال المال بالاستعمار لم يكن مستغرباً ، بل هو النتاج الطبيعى للصراع الناشئ ،

وانعطافاً عليه طبيعة معالجتهم الاقتصادية . وأن الارتباط يطبق الشب وتنظيمها وتوحيها إلى مصالحها الحقيقية ، هو الطريق الوحيد للكفاح الشعبي ضد كل قوى الأعداء .

وقد ظلت الثورة المصرية متعثرة منذ الاحتلال الفرنسي ، نظراً لعدم اشتراك الملاحين فيها الاشتراك الإيجابي .. ولما كان الطريق الوحيد لسحق الاستعمار هو طريق التعبئة للسلحة للشعب ، وخاصة كتل الفلاحين .. . ولما كان الوفد لم يلجأ ، ولم يكن في إمكانه أن يلجأ إلى هذا الطريق ، فكان من الممتم أن يتهاون ويقبل أنصاف الحلول ، فان طريق الكفاح ضد الاستعمار طريق شاق وطويل وملىء بالتضحيات ، ويجعل الثورة مسألة ستنين طويلة . وليست مسألة أيام أو شهور . إن هذه القيادة كانت تتحرك منذ البدء ، والتهادن نصب أعينها ، وقد تصرفت بدقة فيما لايفضب الاستعمار ، فعند ما كان الوفد في أوروبا رفض سعد زغلول أن يزور البطل الوطني محمد فريد في منفاه ، حتى لا يتهم من الاستعمار بأنه على وفاق معه . ورفض أية معونة من الأحزاب العالية هناك .. ورفض معونة الاتحاد السوفيتي لنفس السبب .. ومع هذا فقد اتهم الاستعمار الثورة بأنها من صنع البلشفيك .

الثورة هتقت جزأ من صها مراها :

شاهدنا في المرحلة ما بين نهاية محمد على وبين الاحتلال البريطاني ، تدفق الأموال الأجنبية ، وشاهدنا أيضاً الصراع الاستعماري بين فرنسا وأجلترا للسيطرة على مصر اقتصادياً وسياسياً ، وأثر هذا في الشروعات الاقتصادية المعيدة التي تمت في هذه المرحلة ، ونشأ عنها فتت البابة الاجتماعية الاقتصادية ، وتحويل مصر إلى مجتمع تابع شبه إقطاعي .

وبعد أن احتلت بريطانيا البلاد . وخاصة بعد الاتفاق الودي سنة ١٩١٤ بينها وبين فرنسا ، تدفقت رؤوس الأموال الأجنبية مرة ثانية ، وأنشئت

الشركات المبددة .. ولم يكن من الممكن أن يستمر رأس المال المحلي جيداً كلية عن مجال الاستثمار في الشركات المساهمة ، خاصة وأن ملاك الأراضي أصبح لديهم فائض باهظ من الأموال ، نتيجة لازدياد تصدير القطن إلى الخارج . وفلا شاهدت هذه المرحلة دعاية وطنية واسعة للاستثمار في البنوك والشركات ، مما أدى إلى ظهور رأس المال الوطني في هذه المشروعات وقد بلغ في سنة ١٩١٤ رأس المال المحلي للمستثمر في الشركات المساهمة ٨ مليون جنياً ، وليست هناك إحصائيات نستطيع عن طريقها أن نحدد الرأسمال الوطني فعلاً . من هذا الرأسمال ، وقد زاد في الفترة ما بين ١٩١٥ — ١٩١٨ بمقدار مائتان وواحد وعشرون ألفاً من الجنيهات ، موزعة في تسعة شركات محلية ، وفي الفترة ما بين ١٩١٩ — ١٩٢٤ ثلاثة ملايين ومائة وأربعة وستون ألفاً وثلاثمائة وحمسة وثمانون جنياً موظفة في ٥٧ شركة (١) .

إن توظيف رؤوس الأموال هذه في الشركات المساهمة ، سواء كانت في أعمال التجارة أو الصناعة أو الرهن العقاري ، قد أحدث تعبراً جديداً في الأوضاع الاجتماعية . وإذا كانت رؤوس الأموال الأجنبية الوافدة ، ومشروعات الاستثمار قد أحدثت تحملاً في الناية الإقطاعية ، ثم حوالت مصر إلى مجتمع تابع شبه إقطاعي ، فإن المشروعات التي تلت الاحتلال ، واشتراك هذه الأموال المحلية فيها ، وريادة الوعي الصناعي ، وما أحدثته فترة الحرب من نمو سى في الصناعة المحلية ، كل هذا قد بدأ يعمل في تفتيت المجتمع شبه إقطاعي .

وكان نضال الحركة الوطنية من مطلع القرن العشرين احتكاكاً مباشراً بين القوى الشعبية وبين العلاقات الاجتماعية في المجتمع شبه إقطاعي ،

وثورة سنة ١٩١٩ تعبيراً عن هذا التطور الذى حدث فى داخل المجتمع وبوره هذا الصراع الداخلى للتفاعل مع التطور العالمى .

ولكن بالنظر إلى ظروف نشأة الرأسمالية الصناعية الحديثة كخناص مازال عميق فى ارتباطاته بكنار ملاك الأرض ، ونظراً لضآلة حجم أمواله للستغلة فى الصناعة فعلا ، ولعلاقته المتداخلة مع رؤوس الأموال الأحيية . فإنه نشأ تابعا للسيطرة الاقتصادية الاستمارية ، ولم يلعب فى الثورة الدور الإيجابى لى تستمر نحو تحقيق أهدافها ، ولضرب المجتمع الشبه إقطاعى لتصفيته التصفية النهائية .

وتكون شركات برأس مال قدره ٣,١٦٤,٣٨٥ جنيهاً فى الرحلة من ١٩١٩ - ١٩٢٤ ، دليل على أن الباب قد فتح أمام الصناعة لى تطور وتسمن التشريعات التى تحمى بها صناعاتها من خطر المنافسة الخارجية ، وهذا ما كانت تصوا إليه من الثورة كلها .

والفصل بين هذا الجناح وبين الجناح الوطنى الذى كان يمثله الوفد أمر واجب التحديد ، فالجناح الوطنى كان ، كما أوضحنا ، مكون أساساً من جزء من كبار الملاك ومن أعيان الريف وصغار المنتجين فى المدينة وللقهين ، ولم يكن له أى ارتباط اقتصادى بالاستثمار .

أما الجناح الآخر ، وهو يوظف أمواله فى البنوك والصناعة والتجارة والرهن العقارى ، فهو متداخل ومتشابك مع رؤوس الأموال الأجنبية ذات المصالح الاقتصادية مع الاستثمار ، ولهذا فهى تنتم بالاحتكارية ، لأن رؤوس الأموال الأجنبية المتداخلة معها تحتكر السوق الداخلى ، وتعرض سيطرتها الاقتصادية على صغار المنتجين .

حق بنك مصر ، فإنه لم يستطع أن يستمر طويلا بعيداً عن السيطرة المالية الاستمارية ، فكون شركات متداخلة مع رؤوس أموال إنجليزية وأمريكية : شركة مصر للحرير الصناعى مع رؤوس أموال أمريكية ،

وشركة مصر للملاحة . وشركة مصر للمركب والديبح بكفر الدوار .
وشركة صباغى اليعسا ، وشركة مصر للبحر الصناعى ، وشركة مصر
للتأمين مع رؤوس أموال إنجليزية .. هذا فضلا عن سيطرة البنك الأهلى
عليه . مع ما كان معروف عن خضوع هذا البنك وتدخله مع بنك
لندن آنئذ .

وطبقة الاحتكاريين هي أولى الطبقات المستفيدة من عرق الثورة
ودمائها ، فقد اشتركت في السلطة مع كبار ملاك الأرض . وأصبحت
المرصة ميسأة لها لكي تتطور وتثرى . ولكن في نفس الوقت قد فحمت
الثورة باب التطور والتقدم للمجتمع المصرى في مجموعته العامة . ونشأه من
المجتمع التابع الشبه إقطاعى إلى مرحلة اجتماعية أكثر تقدماً وتطوراً ..
ودستور سنة ١٩٢٣ . الذى شكل سبيل زعول الوزارة على أساسه
سنة ١٩٢٤ ، تسجيلاً لهذا التطور الذى كسبته .. فقد سجل ذلك القسط
من الاستقلال الذى أحررته الثورة في أول مادة من مواد : «مصر دولة
ذات سيادة وهي حرة مستقلة» ، كما سجل أيضاً ضمانات شعبية لأبأسها ،
مثل : جميع السلطات مصدرها الأمة وضمان الحرية الشخصية . وحرية
العقيدة والرأى .. ولا يجوز القبض على إنسان ولا حبسه إلا وفق أحكام
القانون ، حرية الصحافة والنشر ، منع إهذار الصحف أو تعطيلها بواسطة
الإدارة . حظر نفى المصريين ، حرمة للسكن . حق الاحتجاج وتكوين
الجمعيات ، استقلال القضاء .

ولكنه في نفس الوقت أعطى الضمانات للعسكر المعادى للثورة لكي
يحمى نفسه . وأول هذه الضمانات هو مجلس الشيوخ . الذى يشترط في
أعضائه أن يكونوا ذو دخل مرتفع لا يقل عن ١٥٠٠ جنيه في السنة ،
أو يؤدوا ضريبة لا تقل عن ١٥٠ جنيهاً سنوياً . هذا علاوة على أن الملك
يعين خمسين أعضائه .

وثاني هذه الضمانات هو حق الملك في إقالة الوزارة ، وفي حل مجلس النواب .

لقد حققت الثورة إذن جزء من أهدافها .

أولاً — مع أن الثورة لم تطرد الاستثمار وتخليه عن البلاد ، إلا أنها قد وضعت حداً لسلطانة المظلة التي كان يرضها على المجتمع ويسخر على كل إمكانياته الاقتصادية والسياسية .

ثانياً — حظمت الخطة الاستعمارية التي أعلن عنها اللورد كرومر : « إن سياسة الحكومة تتلخص أولاً في تصدير القطن إلى أوروبا ، على أن يدفع القطن حريصة تصدير مقدارها ١ ٪ . وثانياً في استيراد للمسوجات القطنية من الخارج ، على أن يدفع حريصة الواردات وقدرها ٨ ٪ . وليس في نية الحكومة أن تعمل على غير هذا . أو أن تحمي صناعة القطن المصري لما في ذلك من ضرر ومخاطر » .

لقد استطاعت الثورة أن تعظم هذه الخطة الاستثمارية نيباً وتفتح الباب لكي تقام صناعة مصرية . وبالذات صناعة قطنية أصبحت على مر الزمن تنافس الانتاج الأوروبي .

ثالثاً — وضعت حداً للحكم للطلق الذي كان يمارسه كبار الملاك تحت إشراف الاستثمار ، وأصبح هناك حكماً يائياً ودستوراً يحدد العلاقات بين السلطات المختلفة .

رابعاً — وكما أعطى الدستور ضمانات للرجعية ، فقد أعطى أيضاً ضمانات ضمنية إلى الشعب ، ولما كانت الرأسمالية الوطنية هي الطبقة الشعبية الوحيدة في ذلك الوقت المبلورة في قيادتها للثقل وهي الوفد للمصري ، لذلك فقد مكنتها الدستور من أن تمارس دورها في قيادة المجتمع والوصول أحياناً إلى السلطة عن طريق الشعب

في كفاحه ضد المسكر للعادي للثورة .

هذه هي للكاسب التي حققتها الثورة ، لذلك فإن نهادن الوفد سنة ١٩٢٤ ، وتشكيله الوزارة يعتبر نهاية مرحلة من مراحل الثورة . أما الثورة نفسها فلم تستكمل وتنتهي أغراضها ، فهي ثورة ديمقراطية تحريرية لتصفى الاستثمار وتحكم البلاد حكماً ديمقراطياً بالقضاء على سلطة كبار ملاك الأرض وكبار رجال المال الاحتكاريين .

وكما أن الثورة انتقلت إلى مرحلة جديدة من مراحلها لتكمل أهدافها ، فإن قوات الثورة لابد وأن يحدث فيها هي الأخرى تغييراً يتناسب مع الواجبات التي تواجه الثورة في مرحلتها الجديدة ، وبدلاً من أن يكون الوفد هو القيادة ، أصبحت الضرورة تحتم أن تتولى القيادة قوى جديدة ، أكثر شعبية ، ومصالحها ضد الاستثمار وحلفائه أعمق جذوراً وأكثر إصالة .

الفصل الثامن

١٩٣٩ - ١٩٢٤

رؤوس الأموال المحلية والأجنبية :

لقد فتحت ثورة سنة ١٩١٩ الباب لرأس المال المحلي لكي يتطور وينمو ، ولكن في نفس الوقت ظل رأس المال الأجنبي يقد على البلاد ، ولكن ليس بالشكل التدفقي الذي كان عليه في مرحلة السيطرة الكاملة للاستعمار . وفي الجدول التالي بيان مقارنة لرؤوس الأموال المحلية والأجنبية الجديدة المستثمرة في الفترة ما بين ١٩٢٤ - ١٩٣٣ (١) .

السنة		شركات جديدة		شركات مؤسدة برؤوس أموال أجنبية		شركات مؤسدة برؤوس أموال محلية	
عدد	رأس المال	عدد	رأس المال	عدد	رأس المال	عدد	رأس مال
١٠	١٢٩٤٠٠٠	١	١٠٠٠٠٠٠	٩	٢٩٤٠٠٠	٩	٢٩٤٠٠٠
١١	٨٩٥٠٠٠	١	٢٠٠٠٠	١٠	٨٧٥٠٠٠	١٠	٨٧٥٠٠٠
١٦	٦٥١٠٠٠	٤	١٤٨٠٠٠	١٢	٥٠٣٠٠٠	١٢	٥٠٣٠٠٠
١٥	٩١٧٠٠٠	٦	٣٧٧٠٠٠	٩	٥٤٠٠٠٠	٩	٥٤٠٠٠٠
١٢	١٢١٣٠٠٠	٤	٧٧٣٠٠٠	٨	٤٤٠٠٠٠	٨	٤٤٠٠٠٠
١٤	١٢٨٤٥٠٠٠	٨	١٢٤٨٠٠٠	٦	٣٦٤٠٠٠	٦	٣٦٤٠٠٠
٩	٤٠٩٠٠٠	٣	٧٥٠٠٠	٦	٣٣٤٠٠٠	٦	٣٣٤٠٠٠
١٢	١٢٥٣٨٠١٣٠	٤	٤٦٠٠٠	٨	١٢٠٨٨٠١٣٠	٨	١٢٠٨٨٠١٣٠
١٠	٣٥٠٠٤٠٠	١	١٠٠٠٠	٩	٣٤٠٠٤٠٠	٩	٣٤٠٠٤٠٠
٤	٩٥٠٠٠	١	٢٠٠٠٠	٣	٧٥٠٠٠	٣	٧٥٠٠٠
١١٣	٩٢٠٧٢٥٣٠	٣٣	٤٢٣٦٣٠٠٠	٨٠	٤٢٨٤٣٢٥٣	٨٠	٤٢٨٤٣٢٥٣

The investment of foreign Capital by Crauchley P 87 (١)

ومن هذه الإحصائية يتضح أن نسبة رؤوس الأموال المستثمرة عالياً قد زادت بالنسبة لرؤوس الأموال الأجنبية الجديدة المستثمرة في نفس المدة بمقدار ٤٨.٠٥٣٠ جنياً .
ومع دخول رؤوس أموال جديدة في الاستثمار ، إلا أن الرأسمال الكلى قد انخفض . والإحصائية التالية تبين هذا الانخفاض (١) .

السنة	رأس المال
١٩١٤	١٠٠.١٥٢.٠٠٠ جنياً
١٩١٩	» ٩٦.٣٦٦.٠٠٠
١٩٢٦	» ٨٥.٢٨٠.٠٠٠
١٩٣٢	» ٩٦.٢٤١.٠٠٠
١٩٣٤	» ٩١.٢٢٤.٠٠٠

والانخفاض من سنة ١٩١٤ إلى ١٩١٩ مرجعه إلى مصادرة شركات الأعداء خلال الحرب ، أما الانخفاض الباقي فيرجع إلى تصفية العديد من الشركات المقاربة . ويلاحظ أنه في سنة ١٩٣٣ ارتفع رأس المال إلى ٩٦.٢٤١.٠٠٠ جنياً . وفي هذه السنة تكونت فيها عديد من الشركات منها احتكار الدخان « إسترن كومباني » رأس مال قدره ٦ مليون من الجنيهات ، ثم عاد الانخفاض سنة ١٩٣٤ بسبب تصفية البنك الزراعي . وكانت أمم البلاد المستثمرة لأموالها في مصر انجلترا وفرنسا وبلجيكا ، ولكن بريطانيا ظلت هي للتفوق في النسبة على جميع البلاد الأجنبية التي تستثمر أموالها في مصر . ولم تنخفض رؤوس أموالها ، بل زادت ، ففي سنة ١٩١٤ كانت رؤوس أموالها ٣٠.٢٥٠.٠٠٠ جنياً أصبحت سنة ١٩٣٤ ٤٦.٢٩٧.٠٠٠ جنياً ، بينما انخفض الرأسمال الفرنسي من ٣٨.٧٦٣.٠٠٠ جنياً سنة ١٩١٤ إلى ٣٨.٧٦٣.٠٠٠ جنياً سنة ١٩٣٣

(١) The investment of foreign Capital by Crauchley p 86

من هذه الاحصائيات يتضح أن رأس المال الأجنبي سواء في سنة ١٩١٤ أو سنة ١٩٣٣ كان يتخذ الخط الاستثمارى في عدم إقامة صناعة داخل البلاد ليحتفظ بها كسوق لمنتجاته ، إذ أنه في سنة ١٩١٤ كان يستغل ٥٤٢٥٦٩٠٠٠ جنياً في شركات الرهن العقاري من مجموع رؤوس الأموال البالغة ٩١٥٩١٠٠٠ جنياً ، وقد ظل محتفظاً بهذه النسبة تقريباً في سنة ١٩٣٣ ، فمن مجموع رؤوس أمواله البالغة ٨١٢٦١٥٠٠٠ جنياً كان يوظف ٤٤٣١٠٠٠٠ جنياً في شركات الرهن العقاري ، مع أن هذه المرحلة تميزت بانكماش نسي في نشاط هذا النوع من الشركات .

وفي سنة ١٩١٤ كان يوظف مبلغ ١٣٤٠٥٠٠٠ جنياً في الصناعة والتجارة ، زبدت في سنة ١٩٣٣ إلى ٣٠٧٨٠٠٠٠ جنياً ، بينما نجد أن الرأسمال المحلى في سنة ١٩١٤ مبلغ ٨٧١١٠٠٠٠ جنياً كان يوظف منها مبلغ ١٨٥٢٠٠٠٠ جنياً في الصناعة والتجارة ، وفي سنة ١٩٣٣ زيد إلى ١٤٨٧٦٠٠٠ جنياً كان يستغل منها في الصناعة والتجارة ٩٦٤٦٣٠٠٠ جنياً ، وهى نسبة مرتفعة إذا ماقيست بالحجم الكلى لرأس المال المستغل .

وهذه الاحصائيات توضح لنا الحالة الاقتصادية التى أصبحت عليها البلاد بعد ثورة سنة ١٩١٩ ، وتبين أن البلاد تجتاز مرحلة جديدة من مراحل تطورها وتبعيتها للاستثمار . إن نسبة توزيع الأرض للملكية ظلت تقريباً على ماكانت عليه ، إلا أن رؤوس الأموال للمستغل في الشركات الساهمة قد سجلت ارتفاعاً من ٨٧١١٠٠٠٠ فى سنة ١٩١٤ إلى ١٤٨٧٦٠٠٠٠ فى سنة ١٩٣٣ ، أى أن عاملاً جديداً فى المناقصات الاجتماعية أخذ فى البروز والنمو . ولما كان رأس المال المحلى هذا عبارة عن رؤوس أموال مصرية متداخلة مع رؤوس أموال أجنبية تستغل على

أرض مصر ، فإن هذا يبين أن هذه الأموال قد بدأت في الاستيطان ، وترتبط مع مصالح الاقتصاد المصرى ، وهذا الاقتصاد التابع للسيطرة الاقتصادية الاستعمارية . والذي يطلع على الأسماء التى كان يتكون منها اتحاد الصناعات المصرية ، ومعظمها أجنبية يعرف مدى العلاقات المالية الوثيقة . إن مرحلة جديدة من مراحل التبعية للاستعمار بدأت فى مصر ، فبدلاً من أن يكون المجتمع تابعا شبه إقطاعى قبل سنة ١٩١٩ ، أصبح بعدها رأسماليا تابعا (متخلفا) .

إن الثورة قد كسبت جولة من الاستعمار ، وفتحت البلاد للتطور البطيء السكبيح ، وطلت تبة مصر للاستعمار ممثلة فى جيوشه اللبنة فى مدن البلاد الرئيسية ، وفى الحق السامى للمناز لمدوب بريطانيا فى مصر ، وفى سيطرة رؤوس أمواله على الاقتصاد المصرى . ولكن الثورة على كل حال قد فتحت باب التطور للمجتمع ، وكشفت عن أوجه جديدة للصراع بين قوات كانت جنيبة قبل سنة ١٩١٩ وأبرزتها الثورة وأوضحها

الصراع من أجل السلطة:

تولت وزارة سعد زغلول الحكم فى سنة ١٩٢٤ بعد انتخابات عامة اكتسح فيها الوفد خصومه اكتساحا تاما . ولما كانت قيادة الوفد حتى هذا الوقت حائزة لعطف طبقات الشعب الواسعة ، فكان لابد أن يتم الصدام بينها وبين المعسكر للمعادى للثورة الممثل فى الاستعمار وكبار ملاك الأرض وكبار المالىين ، فهما كان الوفد منهذبا ، فإن السلطة فى يده لن تكون إلا معادية لهذا المعسكر بصفة عامة ورئيسية . خاصة وأن أغلبته البرلمانية تكاد تكون ساحقة ، سواء فى مجلس النواب أو الشيوخ . وكما تأمر المعسكر المعادى للثورة على المستور قبل إصداره ، وحزفوا منه كل ما استطاعوا حزفه ، فقد بدأ تأمرهم بعد تولى الوزارة مباشرة ، ومادات

السلطة هي هدفهم ، فلا بد وأن يكون الدستور والتلاعب به هو وسيلتهم لهذه السلطة .

وقد بدأ الاحتكاك فور تولى الوزارة الوفدية الحكيمة بينها وبين الملك على من له الحق في تعيين الشيوخ الذين ينص الدستور على تعيينهم . فبينما الملك يرى أن التعيين من حقه ، فإن سعد زغلول قد تمسك بأن هذا التعيين من حق الوزارة ، إذ أن الدستور ينص بأن الملك لا يمارس سلطته إلا بواسطة وزرائه . وقد أوشكت هذه المسألة أن تصل إلى أزمة بين الملك والوزارة .

ولكن أمام إصرار الوزارة حين الملك على الاستمرار في موقفه ، وقبل التحكيم إلى النائب العام للمحاكم المختلطة البارون « فان دي بوش » ، الذي أصدر حكمه الآتي : « ليس لي الحق بأن أقيم نقوقاً على النظام الدستوري الذي ينظم الآن مصر مصر . إن عديم مسؤولية الملك تعتبر أساساً لهذا النظام الذي يقصى بأن الملك لا يتولى سلطته إلا بواسطة وزرائه . وهو مبدأ لا يحتمل أى استثناء من الوجهة القانونية . بل يمتد إلى جميع أعمال الملك ، فإذا استثنى عمل واحد فإن هذا الاستثناء يصيب النظام في روحه وأساسه . لذلك أرى إذن أن تعيين أعضاء مجلس الشيوخ يجب أن يكون بناء على ما يرضه مجلس الوزراء (١) .

وحض الملك ، ومن ورائه الاستمرار لهذا القرار ، ولا يمكن في طوقهم إلا الخضوع ، فالوفد رغم كل شيء كان حائراً للثقة السامة من الأمة ، وأحداث الثورة لم تكن بعد قد غابت عن الأذهان ، وقد ألهم موقف الوفد الجماهير ، وأصبحت على أهبة الاستعداد للتحرك من جديد . وقد ذكر البارون « فان دي بوش » في مذكراته : « وعندما دخلت صباح

(١) في أعقاب الثورة المصرية ، الجزء الأول ، بقلم عبد الرحمن البرامى ، ص ١٤١

اليوم التالي إلى مكتب الملك ، كان يداعب مسطرة صغيرة لقطع الورق . وكل حركاته تدل على التأثر . أما زغلول فكان جالساً أمامه . متملكاً لحواصمه ، يتحدث بهدوء وسكينة . استمر الحديث بحضورى ، فأدركت فى الحال خطورة الأمر . عليك رضى حسب التقاليد الشرقية وما عتاز به ملك التقاليد من صفات الحكم المردى . يحاول المحافظة على البقية الباقية من السلطة . وأمامه رئيس وزراء يتمسك شديداً بالامتيازات التى يضعها له الدستور ، ولجت من خلال الممارات الرقيقة فى الحديث أن تنافراً يوشك أن ينقلب إلى كارثة إذا لم يعالج بعير إبطاء . وسمعت زغلول باشا أثناء المناقشة التى كان يزايد نشاطها يقول : « إذن أستشير الشعب » ... نظرت من الشاك أراجاجى العريض إلى الفضاء الواسع بعمدان عابدين . إلى الرمل الأسفر انتهى ، تحت أشعة الشمس ، فرأيت الرجال ذاهبين بهدوء إلى أعمالهم ، والأولاد يمرحون . ثم قلت فى نفسى : كلمة واحدة من هذا الرجل السياسى الذى يملك اليوم مصر كلها روحاً وجسداً . . كلمة واحدة منه تكفى لتحويل تلك الحياة المأدبة إلى منظر رهيب من مناظر غضب الشعب . ^(١)

لهذا السبب خضع الملك والاستعمار للدستور . وزلوا على رأى سعد زغلول الذى كان فى إمكانه « بكلمة واحدة أن يحول الحياة المأدبة إلى منظر رهيب من غضب الشعب ، وقد ألقى سعد زغلول بالكلمة الرهيبية فى وجه الملك « إذن سأستشير الشعب » -

خضع العسكر الرجعى لحطة الوزارة ، وفوت الموقف الذى لم يكن فى إمكانه أن يصنع فيه شيئاً ليضرب فى ظروف أخرى تكون مواتية له . وقد اتخذ البرلمان قرارات هامة تمكس الوضع السياسى والاقتصادى

(١) فى أعقاب الثورة المصرية ، الجزء الأول ، بقلم عبد الرحمن الرافى ، ص ١٤٨

- ومدى الاتجاه الذى تسير فيه البلاد والسلطة فى يد الوعد .
- أولا — قرار لتنظيم استهلاك الدين ، وذلك بأن كل ما يباع من أملاك الدولة يخصص لاستهلاك الديون .
- ثانيا — قرر أن تشرع الحكومة فى تعديل طريقة إصدار البسكوت التى تجعل العملة للصربية تابعة للعملة البريطانية . لما فى هذه التبعة من الخطر العظيم على حالة البلاد الاقتصادية ووضع نظام يجعل العملة للصربية مستقلة عن العملة البريطانية .
- ثالثا — سحب المبلغ المودع فى بنك إنجلترا من الاحتياطى .
- رابعا — إعطاء الحكومة سافاً لشركات التعاون تشييطاً وتشجيعاً للحركة التعاونية .
- خامسا — فتح اعتماد بمبلغ ١٠٠.٠٠٠ جنيه من الاحتياطى لإضافته إلى ميزانية وزارة العسارف وتخصيصه لإنشاء ١١٠ مدرسة أولية وإدارة مدارس المدين والمعلمت الأولى التى تديرها مجالس المديرات ، وتأليف لجنة من أعضاء المجلس لوضع مشروع قانون التعليم الإجارى للبنين والبنات .
- سادسا — فتح اعتماد بمبلغ عشرة آلاف جنيه لشر وتشجيع الفنون الجميلة .
- سابعا — تشكيل لجنة حكومية لبحث مصلحة الأملاك الأميرية ، ووضع الخطة المثلى التى يجب اتباعها لتحسين إدارتها . ووضع مشروع لإصلاح الأطيان البور وتأخير ما يمكن تأجيله من الأطيان للزراعة بالمزاد .
- ثامنا — بيع أكبر جزء ممكن من أطيان الحكومة لصغار المزارعين .
- تاسعا — أن تفضل الحكومة فى مشترياتها منتجات الصناعة والزراعة الأهلية ، وأن تشترط ذلك فى مقاولات الأشغال العامة .
- عاشرا — ضرورة اختيار مندوبين مصريين يمثلون الحكومة لدى

الشركات الأجنبية ، وكانوا من قبل من الأجانب أو أشباه الأجانب .

حادى عشر — أن تكون الاعانات التى تمنحها الحكومة للجمعيات الخيرية شاملة أيضاً للجمعيات الخيرية للصرة ، وكانت من قبل مقصورة على الجمعيات الأجنبية .

ثانى عشر — حذف مبلغ ١٤٠٠٠ جنيه كانت تدفع للجمارك السودان عن مهمات وذخائر الجيش للصرى فى دخولها السودان .
ثالث عشر — حذف الاعتماد المخصص لنفقات جيش الاحتلال البريطانى فى مصر من الليزانية ، وكان المبلغ المقرر له هو ١٤٦٠٢٥٠ جنيهاً فى السنة .

رابع عشر — تقرير قانون الانتخاب المباشر ، وهو المعروف بالقانون رقم ٤ سنة ١٩٢٤ ، الصادر فى يولى من تلك السنة ، وقد جعل الانتخاب على درجة واحدة لمجلس النواب والشيوخ ، بعد أن كان على درجتين لمجلس النواب ، وعلى ثلاث درجات لمجلس الشيوخ .

هذه هى أهم القرارات التى اتخذها البرلمان الأول للأمة فى ظل الاستقلال النسبى الذى حصلت عليه البلاد ، وهى فى مجموعها قرارات تعبر عن اتجاه البورجوازية الوطنية اقتصادياً وسياسياً ، فقد اتخذ مواقف ضد الاستعمار مثل قرار استهلاك الدين وتنظيم العملة تمهيداً لفصلها عن الاسترلى وسحب الاحتياطى من بنك لندن ، حذف الاعتماد المخصص لنفقات جيش الاحتلال ، وكذا رسوم الجمارك بين مصر والسودان على ذخيرة الجيش .

ومن الناحية الاجتماعية والاقتصادية شجع الجمعيات التعاونية ، وفتح اعتماد إضافى للتعليم ، وقرر بيع أكبر جزء ممكن من أراضى الحكومة

لصغار للزراعين .

ومع أن البرلمان قد قرر تشجيع الصناعة المحلية ، فإنه لم يصدر قوانين واضحة بشأنها ، أو يرسم أية خطة لدفعها إلى الأمام .

وإذا عرفنا أن هذا البرلمان قد جاء وللولايات تسبقه وتحيط به من كل جانب ، كان لابد أن نعرف أن الاستثمار لن يهدأ في وضع كافة المراقيل في وجه الوراره تمهيداً للتخلص من ذلك النوع من الحكم الذي يعتمد على الشعب ويهمل له حساباً . سواء في المجال الوطني أو الاقتصادي . وقد حاولت الوزارة أن تساهم على بقائها وبدون مشاكل مع الاستثمار والسراي . فتمت البرلمان من اتخاذ قرار بالماء قانون الاجتماعات والمظاهرات الذي أصدرته وزارة يحيى إبراهيم سنة ١٩٣٣ . وأرادت أن تساهم أكثر وضربت الحركة العمالية وحزبها . وحلت اتحاد النقابات . ولكن الاستثمار والسراي لم يكتفوا بهذا ، إنهم لم يوافقوا على تشكيل سعد للوزارة إلا مرغمين . وحتى تهدأ الجماهير الشعبية . ثم يصرّبونه في جولة أخرى .

وبدأت الدسائس الرجعية تنقل من صفحات حريدة السياسة إلى الشوارع ، بل وبلغت إلى حد محاولة اغتيال سعد رطلول في ١٢ يوليه سنة ١٩٣٤ . ومن الغريب أن يتم هذا الاعتداء عقب موقف سعد الصلب أمام الاستثمار البريطاني في المسألة السودانية التي التبت عقب تمثيل السودان في معرض للمستعمرات في ومبلى .

المفاوضات :

مذ أن اشتعلت ثورة سنة ١٩١٩ ، والوفد يؤكد دائماً رغبته في المفاوضات مع بريطانيا لتنظيم العلاقات بين البلدين . وكانت بريطانيا بعد أحداث سنة ١٩١٩ قد غيرت خطتها في احتلال مصر ، فبدلاً من الحكم السافر للطلق ،

وما يجمعه من تبعات ومشاكل . قد أثرت تحت ضغط الحوادث أن تحظى بشريعة لاحتلالها بقليل من التارلات أحمرتها عليها الثورة عمالا . وعند ما مولت وزارة العمال الحكم في بريطانيا ، وهي وزارات متخصصة في هذه النوع من الطلاء الذي يعنى قروح الاستثمار ، قد بعث رئيسها ماكدونالد إلى سعد زعلول يطلب منه فتح باب المفاوضة بين الحكومتين وقد تمهل سعد لمسه الدعوة . وأبحر في ٢٥ يوليو سنة ١٩٢٤ ليتفاوض مع الوزارة التي كانت تقمع بمنف ووحشية الحركة الوطنية في السودان ، وتقرر في البرلمان بقحة نفس القرارات التي كانت تتخذها مجال مصر أيام كرومر والسون غورست . فقد صرح اللورد « بارمور » في البرلمان البريطاني « أن الحكومة البريطانية لا تترك السودان بحال ، وهي تقرر التهدأت الواجب عملها ، والتي لا يمكن تركها من غير أن تصاب سمعة بريطانيا بخسارة عظلى . وأستطيع أن أقول من غير تردد أن نظام السودان لن يسمع بتغييره ، ولا أن ينفذ ذلك التغيير من غير موافقة البرلمان » . إذن فكل القدمات كانت تملن أن وزارة ماكدونالد ليست وزارة عمال كما يحمل اسمها ، بل هي وزارة الاستثمار البريطانى للدهون بطلاء عمالى غسب .

تفاوض سعد . الذى يحمل لقب باشا ، مع مستر ماكدونالد ، الذى يدعى أنه ممثل الطبقة العاملة البريطانية ، وطالبه بالآتى :

- أولا — سحب جميع القوات البريطانية من الأراضي المصرية .
- ثانيا — سحب المستشار اللالى وللمستشار القضاى .
- ثالثا — زوال كل سيطرة بريطانية عن الحكومة المصرية .
- رابعا — عدول الحكومة البريطانية عن دعواها حماية الأجانب والأقليات .

خامسا — عدول الحكومة البريطانية عن دعواها الاشتراك بأية

طريقة كانت في حماية قناة السويس

سادسا - استمسك مصر بحقوقها الكامل في السودان ، واعتبار الحكومة البريطانية غاصبة .

هذه هي المطالب الرئيسية التي حددتها سعد في المفاوضة . وقد رفضها الوزارة البريطانية ، وعاد سعد ليجابه المؤامرات الواسعة السريعة من جانب الاستعمار والسراى .

التخلص من الوزارة :

بدأت قيادة الوفد تحي ثمار نهادتها مع الاستعمار والسراى وكشف الصراع الذى نشب بينهم على أنها لم تعد قادرة على حل التناقض الذى بينها وبينهم . وأنها بتخليها عن الثورة في منتصف الطريق قد سلمت السلاح الذى تقاثل به ، ووقعت تحت سيطرة الأعداء .

عاد سعد بعد فشل المفاوضات ، والمؤامرات تدر من السراى ركيزة الاستعمار . وتحركت مظاهرات رحمة من الأزهر تنادى : « لارئيس إلا الملك » .

وكشفت السراى والاستعمار عن وجهيهما في التآمر ، فعين حسن نشأت وكيلًا للديوان بدون علم الوزارة .. ومنذ شهور قليلة ساقطه من الاستعمار والسراى عن مواجهة الوزارة في الموقف الدستوري بشأن تعيين الشيوخ ، ولسكنهم الآن يتحركون بقعة .

ولم تكن حطة الاستعمار التخلص من الوزارة الوفدية بحسب ، بل كان لها خطة أوسع مدى ، وهى استكمال المؤامرة على السودان تلك المؤامرة التى بدأت أيام اسماعيل ، ونفذ الجزء الأكبر منها بعد الاحتلال باخلاء السودان ثم إعادة فتحه بالدعاء المصرية ، ورفع العلم البريطانى عليه وبجانبه العلم المصرى ذرا للرماد ولاستنزاف كل ما يمكن استنزافه من المالية المصرية

لصرفها على مشروعات الاستعمار هناك .

كان هدف بريطانيا إيدن استكمال مؤامرة السودان والسيطرة الكاملة عليه ، وضرب الحركة الوطنية التي ربطت نفسها بالحركة الوطنية في مصر وتهدد للمشروعات البريطانية في استقلال السودان ، وقد كانت الحركة الوطنية منحركة من عام ١٩٢٠ بخائب الحركة الوطنية في مصر ، وفي سنة ١٩٢٢ قادها البطل علي عبد اللطيف . ولما كانت الحركة الثورية في مصر تؤثر بشكل إيجابي على الحركة الثورية في القطر الشقيق السودان ، فقد رسم الاستعمار خطته على ضرب الحركة الوطنية في مصر ، ثم تنفيذ مشروعاته الاقتصادية بالكامل في السودان .

وكانت مسألة تمثيل السودان في معرض ومبلى الاستعماري نقطة التها للحركة الوطنية السودانية واحتكاكاً مباشراً بين الوزارة الوفدية وبين الاستعمار ، أي أنها كانت نقطة التقاء وطنية حاسمة بين مصر والسودان ضد الاستعمار البريطاني .

وقادت جمعية الاواء الأيضي السوداني التي يرأسها البطل الوطني علي عبد اللطيف، المسارك الوطنية ، واحتدمت المعارك المسلحة بين القوات البريطانية وبين الوطنيين السودانيين والمصريين المقيمين في السودان ، وسقط منحايا عديدين ، واحتجحت الحكومة المصرية على بريطانيا « وإن الحكومة لتشهد بشعور الأمة لتقاء هذه الحوادث المشؤمة . وهي ساهرة على معالجتها بما يحفظ كرامة البلاد ويصون حقوقها » .

وحاولت بريطانيا أن تنسج علاقة مصر بالسودان عن طريق مفاوضات سعد — ماك دو مالد . ولكنها فشلت كما أوضحنا . فلم يمد أمامها إذن إلا التآمر والضرب السريع .

وكانت تلك الرصاصة التي اخترقت صدر السير « لي ستاك » ، السردار البريطاني للجيش المصري ، وحاكم السودان ، الوسيلة التي اتخذها الاستعمار

لتنفيذ مؤامراته الكبرى في التطويق بالحكومة الوطنية وتصفية أى علاقة
تربط بين مصر والسودان .

تنفيذ المؤامرة :

وما أن شيعت جنازة السردار المقتول ، حتى كشفت بريطانيا عن
أهداف المؤامرة ، وأن قتل هذا السير « لى ستاك » لم يكن إلا وسيلة
التنفيذية .. فتحرك الفيلد مارشال اللتى بقوات عسكرية تربو على المائتين
وخمسين جدياً بأسلحتهم الكاملة . ودخل مجلس الوزراء . وقدم إلى
سعد رغول إنذاراً بريطانياً يلخص بعد التهديدات الوقحة في النقاط
الآتية :

أولاً — اعتذار الحكومة المصرية عن الجناية .

ثانياً — أن تبحث عن الجناة وتنزل بهم أشد العقاب .

ثالثاً — أن تمتنع من الآن وتقمع بشدة كل مظاهرة شعبية سياسية .

رابعاً — أن تدفع للحكومة البريطانية غرامة قدرها نصف مليون جنيه .

خامساً — سحب الجيش المصرى من السودان ، وتحويل الوحدات
السودانية التابعة للجيش المصرى إلى قوة سودانية تكون خاضعة
وموالية للحكومة السودانية وحدها .

سادساً — إطلاق يد حكومة السودان في زيادة مساحة أطيان الجزيرة
من ٣٠٠٠٠٠ فدان إلى مقدار غير محدد .

سابعاً — أن تعدل الحكومة للصيرية عن كل معارضة لرغبات الحكومة
البريطانية ، فيما يتعلق بحماية مصالح الأجانب في مصر ، وأن يعاد
النظر طبقاً لهذه الرغبات في شروط خدمة الدين لا يزالون في
خدمة الحكومة المصرية وفي الشروط المالية لتسوية معاشات
من اعتزلوا الخدمة منهم . وأن تبقى منصبى المستشار للمالى .

وللانتشار القضائي ، وتحترم سلطتهما وامتيازتهما ، كما نص عليها
عند إلغاء الحماية . وأن تحترم أيضاً نظام القسم الأوروبي
في وزارة الداخلية واختصاصاته ، وتنظر بين الاعتبار الوافي
إلى ما قد ينديه مديره العام من للشورة .

لقد كشفت بريطانيا تماماً عن أهدافها من قتل السردار .. تصفية
مصر تماماً من السودان ، وإطلاق يدها في أراضي الجزيرة ، وإعادة
الحماية على مصر بطريقة تكاد تكون فعلية .

وقد قل سعد زغلول الأربع بنود الأول في الإنذار ، ورفض البنود
الباقية ، ومن الملاحظ أن البند الثالث الذي قبله سعد خاص بجمع كل
مظاهرة شعبية سياسية . وبشول هذا الشرط تكون الوزارة قد وضعت
إسفيناً جديداً بينها وبين الجماهير الشعبية ، وحطمت الأرض الوحيدة التي
يمكن أن تقف عليها في صراعها ضد الاستعمار وركبته السراي
ولما لم يقبل سعد الإنذار برمته ، تحركت القوات البريطانية ، واحتلت
جمرک الاسكندرية واستقالت الوزارة في ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٢٤ ، أي
بعد عشرة أشهر من توليها الحكم .

التخلص من البرلمان :

لاشك أن الخطوة الثانية التي يهدف إليها الاستعمار والسراي هي
التخلص من ذلك البرلمان الذي يحد من سلطتهما ، خاصة وأنه قدم
احتجاجاً قوياً على الإنذارات البريطانية عقب استقالة الوزارة .
وشكل الاستعمار والسراي وزارة برئاسة زيور باشا ، الذي سلم
« البضاعة » بالكامل .. ولكنه حاول أن يعاطل في مسألة إطلاق يد
بريطانيا في زيادة مساحة أطيان الجزيرة من ٣٠٠.٠٠٠ فدان إلى مقدار
غير محدد ، فكتب للمندوب السراي يرجوه تأجيل هذا القرار .

وليس عجباً أن يحاول زبور إيقاف هذا القرار ، وهذه المحاولة ليست صادرة عن أهداف تقدمية تصيد الشعبين المصري والسوداني ، بل لمصلحة كبار ملاك الأراضي في مصر ، إذ أن إطلاق يد بريطانيا في أراضي الجزيرة يؤثر على أسعار المحاصيل الزراعية في مصر ، وخاصة القطن الذي كانت بريطانيا تزرعه في أراضي الجزيرة ، وتريد بقرارها هذا التوسع في زراعته لينافس القطن المصري . ولتحصل على احتياجات مصانعها بأبخس الأثمان .

وتمهيداً لتنفيذ المؤامرة عين في وزارة الداخلية إسماعيل صدقي ، وهو أحد طلائع الرجعية القادريين ، ويمثل الاحتكاريين في الوزارة .. ولم يمض شهر على استقالة سعد حقي كانت وزارة الانقلاب قد استصدرت أمراً بحل مجلس النواب تمهيداً لانتخابات جديدة .

مرحلة الردة :

كان ذلك القسط من الديمقراطية الذي أحرزته الحركة الوطنية بقوة الثورة يقض مضاعف الاستعمار وحلفائه . وما أن تهادن الوفد حتى بدأ ذلك المعسكر يضرب وبسرعة لكي يسترد ما كسبه الشعب .. وكانت النتيجة الطبيعية لهذا التهادن أن أصبحت القيادة الوفدية غير قادرة على قيادة المعارك التي تمكن الشعب من المحافظة على مكاسبه وتطويرها .. وانتقلت من مركز القيادة إلى عداد الاحتياطي بحكم واجبات الثورة .. وهنا ينهض تناقض عجيب .. قيادة برجوازية وطنية تهادنت وغير صالحة ، وشعب يفترق إلى قيادته السقطة التي تستطيع أن تقوده ضد كتلة الأعداء . ونجى كل قوى الاحتياطي ، وتدفع به إلى ميدان المعركة .. وهذا التناقض هو الذي طبع السكفاح الثوري طوال المرحلة من بعد عام ١٩٣٤ إلى ما بعد الحرب العالمية الثانية ، ويمكن للرأسمالية الوطنية من أن تلعب دور القيادة ، بالرغم

من عدم قدرتها على القيام بأعباء هذا الواجب الضخم .
ولأن كد معسكر الاستعمار وحلفائه من هذه الحقيقة فقد ظل يضرب
لكي يخضع قيادة الحركة لحططه ويمزها تماماً عن الشعب . وكانت خططه
تغير بتغير الظروف الموضوعية للحركة ، ففي أول الأمر ، أرى بعد التهادن
الأول مباشرة ، وكانت العلاقة بين القيادة الوطنية والشعب ما زالت قوية
نسبياً ، فكانت ضرباته تتخذ شكل الضغط حتى لا تنفرد وحدها بالحكم .
وفعلاً وبعد حل مجلس النواب الأول والثاني أجبر الوفد على الدخول في
تألف مع الرجعية . ولكن في سنة ١٩٢٨ كانت الأزمة العالمية قد بدأت
تظهر بوادرها في الأفق ، وتأخذ بحناق الدول الاستعمارية ، وتمتد منها إلى
باق المعسكر الرأسماني كله ، فلم تعد خطة التألف صالحة لمثل هذا الواقع
الخطير .. إن الاستمرار يريد استسلاماً كاملاً .. ولما لم تقبل قيادة الوفد
هذا الاستسلام الكامل ، فقد عمل الاستعمار اغتلاباً جديداً ، وطوح
بحكومتها ، وأقام حكومة محمد محمود (اليد الحديدية) ، لتحكم البلاد حكماً
مطلقاً ، ومنعوى انوفد درساً لكي يخضع في المستقبل ولا يكابر .
وفي سنة ١٩٣٠ ، وكانت الأزمة العالمية وصلت إلى قمتها ، وأصبح
الحزب الشامل يهدد الدول الرأسمالية الكبرى ، وكانت في بريطانيا
وزارة عمال حاولت أن تحل المشكلة وتنظم هذه السوق سريعاً لتفنع أية
منافسة رأسمالية أخرى في داخلها ، فطلب ماكدونالد من النحاس رئيس
الوزراء آتخذ الدخول في المفاوضات . وقدم ماكدونالد مشروعاً للمفاوضة
لا يخرج عن الشروعات العديدة السابقة ، ولكن النحاس رفضه .
ولما لم يستطيع الاستعمار وحلفائه تنفيذ الخطة عن طريق المفاوضات ،
كان لا بد أن تحل بأسلوب آخر فأقيلت الوزارة ، وسادت مقاليد الحكم
لاسماعيل صدقي . الرجل الذي أصبح فيما بعد رئيساً لاتحاد الصناعات المصرية .
ولم يتشجع الوفد لكي يبقى في السلطة أنه أصدر أثناء وزارته سنة ١٩٣٠

القانون رقم ٢ لسنة ١٩٣٠ لإقرار التصفية الحركية الجديدة ، والفرص
منها حماية الإنتاج المحلي الصناعي والزراعي .

وهذا القانون هو الذي يشير إليه اتحاد الصناعات دائماً في تقاريره
على أنه الصرح الأول في بناء الصناعة المصرية .

وبتولى اسماعيل صدق الحكم بدأت مرحلة جديدة من مراحل الاعتداء
على الدستور وحكم الشعب .. ولم يكن الاعتداء على الدستور هدفاً في ذاته ،
بل كان الهدف الأساسي هو استبعاد الكتلة الجماهيرية عن إبداء رأيها
في شئون الحكم واختيار ممثلها الذين تثق في قدرتهم على التعبير عن مصالحها..
إن الصراع على الدستور والانتخابات كان تعبيراً عن التناقض بين مصالح
الجماهير ومصالح الاستعمار وحلفائه .

ولم يعمل صدق بنفس أسلوب محمد محمود ، بل لجأ إلى أسلوب جديد ..
طريف .. فوضع دستور جديد يفل يد الشعب ، ويطلق يد الاحتكاريين
وكبار الملاك ، ثم زيف انتخابات ، وأعطى لحزبه ١/٢ ٦٧ ٪ من
الأصوات .

وكمحاولة جديدة من الاحتكاريين بعد انحلال حزب الاتحاد ، أسس
صدق حزباً جديداً أسماه « حزب الشعب » ، ولم يكن مصير هذا الحزب
خير من مصير سابقه ، فزال بمرور فترة حكم رئيسه . ولسكن علينا أن
ندرك أن وجود حزب للشعب أو حزب الاتحاد ، مهما بلغت نواياهما
التاريخية ، فانهما تعبير عن وجود طبقة ما زالت لم تتوضع بعد التوضيح
الكامل .

لقد تولى صدق الحكم ، وشرب أعضاء اتحاد الصناعات (الشبانبا)
إجلالاً وفرحاً بهذا اليوم الذي وصل فيه الحكم الرجل الذي يتفهم مصالحهم
أكثر من أى رجل آخر ، ويستطيع أن يعبر عن هذه المصالح الاقتصادية
العقدة المتداخلة مع مصالح الاستعمار . ولم يكن في إمكان القيادة الوفدية ،

مهما عملت من تازلات ونهاديات ، أن تسر وتدافع عنها التفسير الحقيقى
القادر على عبور الأزمة الاقتصادية بدون حسائر لهم ، وإلغاء متاعها على
الشعب

الأزمة الاقتصادية :

بلغت الأزمة الاقتصادية ذروتها فى أوائل حكم صدقي ، فهبطت أسعار
القطن وبيع السكلاريدس ببلغ ١٥ ريال ^(١) . ثم بشرة ريالات فى
سنة ١٩٣٠ . بعد أن كان سعره ٢٦ ريال سنة ١٩٢٩ ، ولقد أدى هذا
المهبوط الجسيم للفاجىء خراباً شاملاً لصغار المزارعين ومتوسطيهم ، فضلاً
عن الهزات العنيفة لدى كبار اللالك .

ولما كان القطن هو المحصول الرئيسى وعماد الثروة القومية ، فإن أى
ارتفاع أو انخفاض يؤثر مباشرة على باقى المحاصيل الزراعية الأخرى ،
وبالتالى على كافة فروع الاقتصاد . ولذلك فإن انهيار أسعاره قد معها
مباشرة انهيار فى أسعار كافة المحاصيل الزراعية الأخرى ، مما جعل الأزمة
شاملة طاحنة .

وكان الوفد سنة ١٩٣٠ قد أعد مشروعاً لإنشاء بنك التسليف
الزراعى ، لكنى يعنى صغار المزارعين ومتوسطيهم من أخطار الأزمة ،
وكان رأساله المقترح مليونين من الجنيهات . تساهم الحكومة بنصفها ،
ولسكن لما تولى صدقي الحكم باسم الاستثمار وكار رجال المال ،
حول هذا البنك إلى أداة لخدمة بنوك الرهن العقاري ، ولاهتمام صماء
الفلاحين ، فعمل رأساله نصف مليون فقط ، وتكتب السوك بنصف
مليون آخر ..

لقد حدد اسماعيل صدقي ضحايا معركة الأزمة الاقتصادية ، وقرر

(١) فى أعقاب الثورة المصرية ، الجزء الثانى ، بقلم عبد الرحمن الرافى ، ص ١٦٣

عبورها على أشلاء سفار ومتوسطى الملاك والمتحين . وليخرج منها رجال المال في سلامة . وقد ابتكر كل الطرق الوحشية في استنزاف كل ما في حوزة الفلاحين من تقود لتدخل في جيوب كبار المالكين . وليس أدل على هذا من أن بنوك الرهن العقاري قد حصلت مبلغاً أربى على الأربعة ملايين من الجنيئات . بموجب القانون رقم ٧ لسنة ١٩٣٢ بتجديد ومدّ آجال سلف البنوك العقارية الثلاث (البنك العقاري ، بنك الأراضي ، وشركة الرهن العقاري) ، والذي يطلع على القانون يغيل إليه من الوهلة الأولى أنه صادر لمنفعة الفلاحين . ولكن ضخامة الحصة التي أربت على الملايين^(١) الأربعة ، تبين أن الفرض منه هو خدمة البنوك ، ولتنظيم عملية امتصاص دماء الفلاحين . إن هذا القانون أشبه بقانون كرومر في سنة ١٩١٢ بعدم جواز الحجز على الملكية من خمسة أفدنة فأقل ، الذي لم يستفيد منه إلا بنوك الرهن العقاري الكبيرة .

وتسبباً لعملية البنوك سنت الحكومة قانوناً بإصدار أذونات على الحزاة لكي تدفع المبالغ التي للبنوك في ذمة الفلاحين .. وإلى هنا يغيل أيضاً للقارئ ، أن الحكومة تخدم الملاحين وتحمل عنهم عبء الديون ، ولكنها في الواقع تسهل للبنوك عملها فتسددهم لهم المبالغ المستحقة بدون عاء ، ثم أصدرت أوامرها لموظفيها بتحصيل الضرائب والديون من الفلاحين بمنتهى القسوة ، وأعدت عهد للمالك ومحمد على في استعمال الكرماج والفلكة لكل من لا يدفع ، وأجبرت الفلاحين على بيع المحاصيل واللواشى بأبخس الأثمان ، حتى يسددوا ما عليهم من ضرائب وديون . وكان اسماعيل صدق حائزاً لرضاء الاستثمار البريطاني ، إذ أن التقلب على مشاكل الأزمة بالقائها على أكتاف الجماهير الشعبية لا يستفيد منه

(١) في أعقاب الثورة المصرية ، الجزء الثاني ، قام عبد الرحمن الرافعي ،

الاحتكاريين المصريين فقط ، بل إن المنفيد الأول هو الاستعمار مادام هو الشريك الأساسي مع هؤلاء الاحتكاريين . وقد أصدر اسماعيل صدق نظام الحصص على البضائع الأجنبية الواردة ، وخمس الاستعمار البريطاني وحده بثلاثين في المائة من مجموع البضائع الواردة ، فليس عجباً إذن أن يقول « جون سيمون » ، وزير خارجية بريطانيا ، موحبها الحديث لصدق باشا :

« إن الفضل يرجع إليك في توطيد النظام في مصر . وإن الأمور تجري في مجراها ، وإن علاقتنا معكم على « أحسن ما تكون » ، ثم يستطرد ويقول : « لقد تحدثوا فعلاً عن عدم صلاحية النظام القائم في مصر الآن للتفاوض معنا ، غير أن ما ذكرته الآن في هذا الصدد معقول جداً . كما أن تقارير السير برسي تؤيده . ولذا فيمكنني أن أقول لك على الفور أنه لم تعد هناك أية صعوبة في التفاوض مع حكومة صدق باشا ، بل إن الأمر على عكس ذلك ، فقد يسر بريطانيا العظمى أن ترى إمضاءكم مجهزة على اتفاقية ، لأننا نعرف الآن الشخص الذي تتعامل معه . وإن قيمة الاتفاقية كما نقول تقدر بقيمة من يقوم بتنفيذها ، ولقد سرقت ماعلته في هذه المناسبة من السير برسي أن الملك يرغب أيضاً في هذا الاتفاق . وأنه يؤيد سياستكم ، وأنك تتمتع بثقته . وهذه العوامل نعتبرها دليلاً حاسماً ، وبشيراً للنجاح ^(١) » .

وليس هناك دليل على تكالف مصالح الاحتكاريين مع مصالح الاستعمار أكثر من هذه الكلمات الرقيقة الجميلة التي أعجب بها جون سيمون ممثل الاحتكاريين الانجليز صدق باشا ممثل الاحتكاريين المصريين . ومن

(١) في أعقاب الثورة المصرية ، الجزء الثاني ، بقلم عبد الرحمن الزاوي ، من ١٦٩ ، نقلاً عن المحضر الذي حرره صدق عن هذه الحادثة .

الطريف أن نذكرها أن الرجل الذي كان وسيطاً في هذه المعاداة هو حافظ عفيفي ، وزير مصر للمعوض في لندن آنئذ ، ورئيس اتحاد الصناعات الحصرية بمدنغلي صدق عن الرئاسة القومية وانتقاله إلى الرئاسة الفخرية .

نضال الشعب :

لم تقف طبقات الشعب مستسلمة أمام الاعتداءات المتكررة على الدستور . ولا على الحكم الوحشي لمحمد محمود ، ثم صدق من بعده . وجاءت الأزمة الاقتصادية ، فزادت الجماهير سخطاً ومقتاً ، فتحركت في صدام مستمر طوال فترة حكم صدق من سنة ١٩٣٠ - ١٩٣٥ ، ولم يكن الصدام متكاثراً . إذ أن الشعب كان يفتقر إلى قيادته الخاصة به ولكنه خاض المعارك تحت القيادة للتهادنة ، وأبدى من صنوف البطولة ما سيذكره تاريخنا القومي بالمخار ، فقد حطم عمال المنابر صناديق الانتخابات الرائعة ، واسطدعت في عراك دموي دام ثلاثة أيام مع قوات بلوكات النظام ، انتهت بأن أغلق صدق المنابر ثلاثة أشهر كاملة ، ووصل مئات من العمال ، ثم نقل المنابر كلها إلى صحراء أبي زعبل .

ولم تسكن المظاهرات تنقطع في المدن ، والصدام بين الطلبة والبوليس والجيش دائم ومستمر ، والضحايا تسقط كل يوم ، ويعمل المتظاهرون شهدائهم في مواكب شبيهة رائعة ، ليوارونهم التراب ، ثم يواصلون الكفاح والصدام .

وفي الأرياف كانت المعارك الدموية لا تنقطع أيضاً ، ووحشية بوليس صدق أصبحت مضرب الأمثال في التفنن بالتنكيل بالشعب .. في البداري ارتكب صدق من الوحشية ما لم تشاهد مصر مثلها حتى في أشد جنون الاستعمار وحشية . ووصل الأمر بهتك أعراض الرجال . لا شيء إلا لأنهم يعارضون صدق .. ووصل الحقد بالشعب حداً لم يعد يطاق ، فأقدم

اثنين من المواطنين على قتل مأسور للركز . وهو السفاح الذي كان يندد
ارامر صدق بلدة ونهم ، وكأنها أوامر الخاصة . وقد أثبتت محكمة النقض
والإبرام هذه الجرائم ، ولكن أحداً من المجرمين لم يقدم للمحاكمة . .
فتشجع رجال الإدارة وزادوا من وحشيتهم ، وارتكبوا في بلدة الحصاية
أبشع مما ارتكبوا في بلدة البداري ، فأطلق البوليس النار على الفلاحين ،
وقتل وجرح العديد منهم . . وأثبتت المحكمة أيضاً جرم الحكومة ومسؤوليتها،
ولكن أحداً لم يقدم إلى المحكمة . .

إن معارك الشعب الثورية في هذه الرحلة تعتبر إمتداداً لمعارك سنة
١٩١٩ . وكان اتساع نطاقها وتغطيتها حدود المدن إلى أعماق الريف دليل
على أنها ليست مجرد هبة ثورية ، بل هي عمل ثوري ضخم .

فبعدما تهادن الوفد سنة ١٩٢٤ ، وبدأ الاستعمار يضرب ضرباته
المتلاحقة ، ويمتدئ اعتداءاته للتكررة على الدستور . لم تكن هناك ظروف
مواتية لكي يستطيع الشعب أن يرد على هذه الاعتداءات ويسترد مكانه .
ولكن بمجرد أن بدأت بوادر الأزمة الاقتصادية تظهر، بدأ الصدام يظهر
أيضاً . . وما أن احتدت وتفاقمت حتى برزت عناصر الصدام وتبأت كل
ظروف للمركة وتحركت قيادة الوفد الوطنية دفاعاً عن مصالحها المباشرة،
بل إن حزة من كبار اللالك انحاز للمركة تحت تأثير الأزمة الاقتصادية
والخوف من الافلاس . ولعل هذا يفسر ذلك الحلف الذي قام بين
الوفد وبين الأحرار الدستوريين .

لم تكن معارك ١٩٣٠ - ١٩٣٥ إذن مجرد هبات ثورية غير واضحة ،
بل كانت معارك ثورية حددتها الأزمة الاقتصادية لكي يسترد الشعب
ما فقده في مرحلة التهادن ، ولكي يستطيع أن يعمى نفسه من أثر
الأزمة الطاحن .

وقد لعب صدق بكافة الأسلحة لكي يعظم في المعسكر المعادي له ،

واستغل بنك التسليف الزراعى لهذا الهدف ، فشكل من يهاذنه من الشخصيات الزعامية يعد له يد السلف لكي ينفذ نفسه من الحراب

أثر الأزمة على الحركة العمالية:

ظلت الحركة العمالية متعثرة من سنة ١٩٢٤ ، حين ضربها سعد زغلول وزيور ، وحل اتحاد النقابات ، ولكن مع تعثرها فانها لم تتوقف عن التحرك ، ولم يكن من الممكن أن تتوقف ، فإدام هناك رأسمال يستغل عمالا ، فلا بد أن تكون هناك مشاكل بين الطرفين . ولكن مصدر تعثرها هذا أنه لم تعد لها قيادة مستقلة تعبر عن مصالحها المرتبطة بمصالح الشعب الواسعة . وقد عمل الاستثمار والرجعية كل ما في وسعهما لعدم تمكين الطبقة العاملة من تكوين قيادتها المستقلة ، حتى تظل واستمرار في مرحلة التبعية .

ولما تفاقمّت الأزمة الاقتصادية ، وأصبحت ألوف العمال مهددة بالمعطلة والتشرد والجوع ، وليست هناك أية قوانين تحميهم ، بدأت من جديد تبرز الاتجاهات نحو تكوين النقابات والاتحادات .

وخشيت الرجعية والاستثمار من هذه الأفكار ، إذا ما تطورت ، وفي استقلال عن إرادتهم ، وتصل إلى ما وصلت إليه سنة ١٩٢٤ . واستفاد الاستثمار والرجعية من خبرتهم ، وزلوا إلى ميدان العمل . وسريعا ، حتى لا يفلت الزمام من أيديهم ، وبدأ كل جزء من أجزاء الرجعية بنشط في الارتباط بحركة الطبقة العاملة ، لكي يسيطر على جزء منها . حتى الأحرار الدستوريين ، لم يتأخروا عن خوض هذا الليدان ، فحاول داود راتب سنة ١٩٣٠ أن يشكل اتحاد للعمال . ولكن أخطر هذه الاتجاهات الحزبية والمعطلة في الحركة النقابية تلك التي قام بها عباس حليم ، ذلك

الرجل الذى ثبت رسمياً فى قضية الأسلحة الفاسدة أنه كان يمد السراى بأخبار المال أولاً بأول .

ولقد أحاط الاستعمار والسراى عباس حلم بهالة خرافية من البطولة والجرأة . لى يسحر بها المال ، وكانت عملية حذف اسمه من عداد أمراء البيت المالئ ، الوسيلة التى يستطيع أن يكسب بها عطف المال ، ويستميل شعورهم .

وحاول الوفد أن يحطم هذا النفوذ ، ويضع هو الآخر الحركة العالية تحت جناحه ، فأسس سنة ١٩٣٥ اتحاداً برئاسة حمدى سيف النصر باشا ، ليناھض اتحاد عباس حلم للؤسس سنة ١٩٣٤ .

ووصلت الرجعية إلى أهدافها ، فقد تمزقت الحركة النقاية ، وأصبحت كالابن الحائر بين زوجات أبيه للتعددات .. وكان لهذا الضعف أثره الإيجابي على كافة الأحداث السياسية فى تاريخ مصر الحديثة ، وخاصة بعد نهادن القيادة الوطنية وانتقالها إلى عداد الاحتياطى .

ظهور المركات الفاشية :

يقوم جدل واسع بين عديد من الكتاب حول إمكانية تولى الفاشية السلطة فى البلاد التابعة من عدمه .. ولنا الآن بسدد إعطاء جواباً لهذا اللوضوع ، إعا الذى نحن بسدده هو أنه سواء كان من الممكن أو من غير الممكن وصولها إلى السلطة ، فإن ظهور الأفكار الفاشية شىء ، والقدرة على الوصول إلى السلطة وتنفيذ هذه الأفكار شىء آخر .. إن ظهور الأفكار الفاشية لا علاقة له مطلقاً بموضوع القدرة على توليها السلطة ، إنها تظهر ما دامت الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية مياة لظهورها .

وسيفظل الناس فريسة للانخداع وراء كل الشعارات السياسية والدينية

والأخلاقية ، ما لم يتبعوا المصالح الخفية الخافية وراءها .. ولن يستطيع
الباس اكتشاف هذه المصالح الخافية وراء الشعارات التضليلية إلا عن
طريق قيادتهم الواعية المخلصة .. ولما كان الوفد قد تهادن مع المفسر
الرحمى ، فقد وقع الشب في يأس من قيادته .. ولكن أين القيادة الجديدة
التي يسير وراءها ؟ إنها لا توجد ، وهما يتصيد الاستعمار وحلفائه هذه
الجماهير البائسة من القيادة القديمة المتطلعة إلى قيادة جديدة غير موجودة .
وبالفاظ ضخمة حوفاً عن أعجاد الوطن وتاريخها الخالد ، وبدروشة دينية
خبثية ، وبتحويل الأنظار عن العدو الحقيقي إلى عدو وهمي لا وجود له
إلا في مخيلة هؤلاء المضللين .. بكل هذه الوسائل يلجأ الماشيون لتصيد
بعض صغار المتقنين والتجار والزراعيين . ووضعهم تحت جناحهم ..
لا ليمبروا عن مصالحهم ، بل لإهدار هذه المصالح وتضليلهم .

وقد بدأت الأفكار الماشية تظهر خلال الأزمة الاقتصادية ، ثم ظلت
نستمرى كما آمن الوفد في التهادن ، وكلما تلفتت الجماهير حولها ، ولم نجد
القيادة التي تتولى الزمام ، ولهذا فإن المظاهرات الماشية المختلفة التي ظهرت
في مصر لم تكن مظاهرات وطنية خالصة لانعزف الطريق ، أو متعصبة دينياً .
بل هي مظاهرات معادية للشعب تشككت خصيصاً لتصيد وتضلله وتهدمه
عن أهدافه وتخضمه لسيطرة الاستعمار وحلفائه .

الحزب القومي والاشتراكي في الامم المتحدة :

لم تستطع الحرب العالمية الأولى أن تحل التناقض القائم بين الجماعات
المالية المحتلة ، وانتهت بمجرد تعديل في ميزان القوى ، ولهذا فإن
الظروف كانت سهياً لوقوع تصادم آخر بين هذه الجماعات المالية وبعضها
في الدول الاستعمارية ، خاصة وأن ألمانيا كانت قد لجأت إلى أسلوب في
التعاطب على الأزمة مغاير لأسلوب الدول الاستعمارية الغربية . فبينما كانت

أمريكا واعتبرا ورمسا وعيها من الدول الرأسمالية الكبرى تحرق المحاصيل وتقتل الماشية بالرماس، وسطل الصانع، وتورد المال في الطرقات يتضورون جوعاً، لكي يحافظوا على مستوى الأسعار . بينما الدول الغربية في هذا الاتجاه ، لجأت ألمانيا إلى أسلوب مغاير ينبئ عن الاتجاه الذي تسير فيه . فقد حصلت جيداً القدرة الثرائية للسوق المحلية والعالمية بالنسبة لها ، وحسبت الطاقة الانتاجية ، في كل البلاد الألمانية ، ووجهت الاقتصاد لكي ينتج فقط السلع الاستهلاكية بقدر ما في حوزة الناس من ثود ، أما باقي الطاقة فتحول لانتاج السلاح بشق أنواعه .

ولا شك أن ألمانيا لم تنتج هذه الحطة لكي تنتج السلاح لتستعمله في حفلات العرض الفاخرة التي يخطب فيها هتلر ، بل استعداداً لادخول في حرب عالمية شاملة تستطيع عن طريقها أن تعذ ما لم تستطيع تنفيذه في الحرب الأولى ، وتعيد تقسيم العالم لمصلحتها ، وتحدد لها مكاناً تحت الشمس ، ولم تسكن الدول الاستعمارية القديمة بفاضة من هتلر في أول الأمر ، فقد كانت تريد مغلماً لتحطيم الاتحاد السوفيتي ، عدوها اللدود ، وقد حطب لويد جورج في مجلس العموم سنة ١٩٣٣ قائلاً : « أناشد الحكومة البريطانية أن لا تضع المراقيل في وجه هتلر ، فإنه السد البيع ضد البلشفية في أوروبا (١) » .

ولقد بدأت بوادر الحرب العالمية الثانية سنة ١٩٣٥ ، عندما احتل موسوليني الحبشة وهادته بريطانيا ودول الاستعمار الغربي أملا في إكسابه إلى جابهها وعزله عن هتلر . وعقدت بريطانيا معه « اتفاق الجتلان » ، لكي يحافظ كل منهما على مصالح الآخر في حوض البحر الأبيض المتوسط .. وكانت ثانية هذه المظاهر حرب التدخل في سنة ١٩٣٦ ضد الجمهورية

(١) راجع بالم دات و كتاب العائنية والثورة الاجتماعية .

الاسبانية ، حيث أرسل هتلر وموسوليني قوات عسكرية ضخمة لمساعدة الانقلاب العائلي الذي قام به الاستعمار والرجعية الاسبانية ضد الجمهورية الاسبانية المناهضة على قمة وعطاف الجماهير الشعبية الاسبانية . ووقفت الدول الاستعمارية القريبة من هذا التدخل موقفا محايداً . وابتكرت شعار «عدم التدخل» الذي يعنى حرية التدخل الألماني الإيطالي في سحق الجمهورية الاسبانية الديمقراطية . .

كانت كل الدلائل إذن توحى بأن هناك حرباً سوف تشتعل ، وأن بريطانيا تعد أفضدها وتنظم صفوفها .

توقيع المهادنة :

كانت الروح الشعبية نائرة في عفوان ثورتها ، والاستعمار مأزوم يريد أن يرتب نفسه استعدادا للمعركة الكبرى التي سيحوصها . فالظروف كلها مهيأة لكي يضرب الشعب الاستعمار ضربة جديدة قوية ، ولكن وبسبب المشكلة الكبرى ، وهي عدم وجود القيادة الشعبية الحقيقية ، طالت كل التحركات الثورية تحت رحمة القيادة الوفدية التي كانت قد عقدت حلفاً جديداً مع الرجعية الممثلة في حزب الأحرار الدستوريين . وكان الاستعمار قد احتبر القيادة الوفدية طوال للرحلة من سنة ١٩٣٤ وهدد ثورتها . لهذا فلما معارك سنة ١٩٣٥ لم تسفر عن انتصار شعبي جديد ، ولا يمكن أن يعتبر إرثاع دستور سنة ١٩٣٣ وإجراء انتخابات يفوز فيها الوفد كالعادة بالأغلبية انتصاراً شعبياً . فالعبرة ليست ، بالأشكال ، بل بالتأثير المادي التي تسفر عنها للمشارك . ولم تكن معارك الشعب تهدف الدستور في ذاته كشيء إلهي محدد ، بل كوسيلة تمكنها من التطور وتعيد أكبر قسط ممكن من مصالحها . . لقد زال نظام صديق الفاسد ، وعادت الحياة الدستورية ، وتولت وزارة الأغلبية الحكم . فما هي النتائج

للأدية؟؟ تجمعت كل الأحزاب واتجهت إلى لندن ، وعقدت مع الاستثمار البريطاني المأهدة التي طالما سمت بريطانيا لمقدها بعد تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ . وبذلك حصلت على الحق الشرعى فى احتلال البلاد واستخدام كل مواردها لأغراضها الحرية الاستعمارية ... حقاً لقد أُلغيت الامتيازات الأجنبية بعد ذلك ، وهذا مكسب لا ريب فيه ، ولكن علينا أن نعرف أن بريطانيا لم يكن يضيرها مطلقاً إلغاء الامتيازات الأجنبية فى مصر ، ولو كان فى مقدورها أن تلغى بعد الاحتلال مباشرة لألغتها ، لى تصفى كل نفوذ أجنبي فى مصر يقف بجانب نفوذها . ولكن النفوذ الفرنسى كان مازال قوياً فى تلك الفترة ، خصوصاً بعد الاتفاق الودى سنة ١٩٠٤ الذى احتفظت فيه إنجلترا لفرنسا بحقها فى مصر . وقد ألغت بريطانيا الامتيازات الأجنبية فى السودان عقب فتحة الثانى مباشرة ، لى تظل الامتيازات لها وحدها . وعند ما فتحت الجيوش المصرية الصومال أيام اسماعيل ، اشترطت بريطانيا ، لى تعترف لمصر بهذا الفتح ، أن لا تمنح امتيازات أجنبية إلا لبريطانيا وحدها .

ان إلغاء الامتيازات الأجنبية إن كان قد عاد على الشعب بالفائدة ، فهو لا يضير بريطانيا ، فالمعاهدة قد أعطتها الامتياز الأول على كل دول العالم فى مصر ، بل وأصبحت للبرازية مكالمة بأن تثيق لها الطرق (طرق المعاهدة) التى ترى أنها ضرورية لأهدافها العسكرية .

انتهت إذن معارك سنة ١٩٣٥ الثورية بخسارة شعبية لعدم وجود القيادة ، فقد استغلت القيادة الوفدية هذه المعارضة ، وسأومت الاستثمار والرحمة ، وعقدت المعاهدة التى كبلت مصر سجيناً طويلاً .

وكما حدث للوفد سنة ١٩٢٤ بعد تهادنه وتولية السلطة ثم عملت له المؤامرات لطرده من الحكم ، كذلك حدث نفس الشئ فى سنة ١٩٣٦ ، فبعد أن أبرم الوفد للمعاهدة مع كافة الأحزاب الأخرى حيكت له المؤامرات ،

ثم طرد من الحكم بعد أن أنهى مهمته .

وبتوقيع الوفد لمساهدة سنة ١٩٣٦ مع الاستعمار ، وبلاشتراك مع الأحزاب الرجعية الأخرى ، يكون قد انتقل من مرحلة التهادن إلى خيانة مصالح الشعب خيانة كاملة صريحة .. لقد اتعنه الشعب وسار وراءه من أجل الاستقلال والديمقراطية ، فتهادن سنة ١٩٢٤ ، وتولى الحكم في ظل الاستعمار . وعلى أساس دستور لم يؤخذ فيه رأى الشعب .. ثم جاء سنة ١٩٣٦ وعقد المعاهدة مع الاستعمار وحلفائه أعداء الشعب ، وبهذا يكون قد خان ثقة الأمة وانزل عنها ، ولهذا فإن الاستعمار لم يجد أى خوف في طرده من الوزارة . بعد أن أدى المهمة التى جاء من أجلها

انفصال في الوفد :

عندما تكون الوفد للصوى سنة ١٩١٩ ، كان في شكل جبهة عامة من كل الهيئات والطبقات التى لها مصالح متعارضة مع الاستعمار . ولم تمش فترة وجيزة على الحركة حتى كانت البورجوازية الوطنية هى الصفة الغالبة على تكوينه . وكان من طبيعة الأشياء أنه كلما عبرت الثورة شوطاً أن يفصل من الوفد هؤلاء الذين حققوا مصالحهم . وأصبح ذلك التنظيم لا يتلاءم مع أهدافهم ، فخرج رجال الصناعة وكبار ملاك الأراضي ، وأخذت بعض الشخصيات تتسرب منه وترتبط بمصالحها الجديدة التى توضح لها خلال المارك العملية .

ومادام الحزب هو طليعة الطبقة ، وللمبر عن مصالحها ، فمن المحتم أنه كلما تغيرت مصالح أية جماعة أو كتلة في داخل أى حزب من الأحزاب ، أن يحدث انفجاراً وتنطلق منه هذه الجماعة بحثاً عن الحزب الذى يلائم وضعها الطبقي الجديد . وفي أيام الأزمة الاقتصادية حدث انفجاراً في داخل الوفد وخرج منه هؤلاء الذين أطلق عليهم فيما بعد حزب السبعة

ونصف . ثم انضم إليهم بعد ذلك على الشمس ، وبهى الدين بركات . ولم يكن من الممكن عقب حدوث الانفجار أن يحددوا الأسباب التي خرجوا من أجلها ، إلا تلك التي ذكروها من مآخذ واهية على الوفد .. ولكن بعد أن شاهدنا انضمام على الشمس ، وبهى الدين بركات ، وعطا عفيفي ، كأعضاء في مجالس الشركات ، اتضح لنا سر هذا الانفجار ، إذ أن الوفد في ذلك الوقت كان يحرم على أعضائه الدخول كأعضاء في مجالس الشركات .

وفي سنة ١٩٣٦ عقب إعلان الماهدة ، حدث انفجار جديد ، وخرج منه هؤلاء الذين أطلق عليهم السعديين ، ويزعمهم ماهر والنقراشي .. ونفس السبب الذي خرج من أحلك الشمس وبركات ، خرج من أجله هؤلاء المفصلين ، ولكن بآمال أكبر ، فإن رجال الصناعة والبنوك رغم محاولتهم تكوين حزب مستقل كحزب الاتحاد والشعب ، فاتهم لم يفلحوا بسبب نشأتهم التاريخية في انمزال عن الشعب ، أما هؤلاء المنشقين الجدد ، فلديهم تاريخ شعبي في الامكان استفلاله والتستر وراءه .

لقد اشتق هذا الجزء لأن مجال الصناعة كان قد فتح ، والشركات تؤسس وبكثرة ، والحرب على الأبواب ، وبقاتهم في الوفد بوضعه الذي هو عليه يعيق أهدافهم الجديدة . فكان لا بد أن يحدث الانفجار ويخرج منه السعديين ويؤلفون حزباً أصبح فيما بعد دعامة من دعائم الرجعية والاستبداد في مصر ، وسنداً من أسناد الاستعمار .

الفصل التاسع

١٩٣٩ - ١٩٤٩

الأثر الاقتصادي والاجتماعي للحرب العالمية الثانية

حربان عالميتان تدخلهما بريطانيا الاستعمارية ، وتجبرنا على تحمل آلامها لمشاكلها الاستعمارية الخاصة . ولكن كما كان للحرب العالمية الأولى نتائج على الاقتصاد المصري ، وبالتالي على التركيب الاجتماعي كله ، فإن هذه الحرب أيضا عملت تأثيراً أكثر فعالية من الحرب الأولى ، وذلك ناتج عن التطورات العميقة التي تمت في فترة ما بين الحربين .

والجدول الآتي بين تطور الدخل القومي في الفترة ما بين سنة ١٩٣٩ وسنة ١٩٥٠ ، والرقم القياسي لأسعار المبيشة (١) .

السنة	الدخل القومي بلايين الجنيهات	الرقم القياسي لأسعار المبيشة
١٩٣٩	١٦٨	١٠٠
١٩٤٠	١٩١	١٢٤
١٩٤١	٢٣٣	١٥٥
١٩٤٢	٣٢٦	٢٠٠
١٩٤٣	٣٩٠	٢٥٣
١٩٤٤	٤٦٤	٢٩٩
١٩٤٥	٥٠٢	٣١٧
١٩٥٠	٨٦٠	٣٢٩

(١) التطورات الاقتصادية والشرق الأوسط بين عام ١٩٤٥ وعام ١٩٥١

(الأمم المتحدة) ص ٢٧

ومن هذه الإحصائية يتبين أن الدخل القومى قد زاد من ١٧٨ مليون جنيه سنة ١٩٣٩ إلى ٨٦٠ مليون جنيه سنة ١٩٥٠ ، وارتفعت أسعار المعيشة من ١٠٠ سنة ١٩٣٩ إلى ٣٢٩ سنة ١٩٥٠ .

وقد زادت أيضاً للدخرات نتيجة لتراكم رؤوس الأموال من ٨ مليون جنيه سنة ١٩٣٩ ، أى أقل من ٥ ٪ من الدخل القومى إلى ٧٦ مليون جنيه سنة ١٩٤٢ ، أى ٢٣,٦ ٪ من الدخل القومى ، ١٣٢ مليون جنيه سنة ١٩٤٤ أى ٢٩,١ ٪ من الدخل القومى^(١) . هذا علاوة على ٤٠٠ مليون جنيه أرصدة استرلينية على بريطانيا استدانها فى شكل خدمات عامة حصلت عليها خلال سنى الحرب .

والإحصائية التالية تبين توزيع الدخل الأهلى ونسبة الفرد الواحد فى السنة (٢) .

للمدة	الزراعة		الصناعة		الخدمات		جملة الدخل	الدخل الفرد بال جنيه
	٪	مليون جنيه	٪	مليون جنيه	٪	مليون جنيه		
١٩٣٧ — ١٩٣٩	٨٠	٤٨	١٣	٨	٧٣	٤٤	١٦٦	١٠,٢
١٩٤٠ — ١٩٤٥	١٤٤	٤١	٤٠	١١	١٦٧	٤٨	٣٥١	١٩,٨
١٩٥٠ — ١٩٥٣	٣١٠	٤٠	٩٧	١٢	٣٧٦	٤٨	٧٨٣	٣٧,٠

ويبدو من هذه الإحصائية أن الدخل للفرد زاد من ١٠,٢ جنيا فى العام فى المدة من ١٩٣٧/٣٧ إلى ٣٧ جنيا فى العام فى المدة من ١٩٥٣/٥٠ ، والحقيقة كما يوضحها كتاب المجلس الدائم لتنمية الانتاج القومى سنة ١٩٥٥ أنه لو عدلت أسعار ١٩٥٣/٥٠ بحسب أسعار سنة ١٩٣٩ ، لأصبح دخل الفرد ٩,٥ جنيا ، أى هبط بنسبة ٧ ٪

(١) Egypt at Mid Century by Charles Issawi p 90

(٢) كتاب المجلس الدائم لتنمية الانتاج القومى سنة ١٩٥٥ ص ٩

ونظراً لانعدام قدرة التصدير خلال سنى الحرب نقصت المساحة للزراعة
قطناً . والجدول التالى يبين هذا الملبوط . كما يبين قلة غلة المذبان بسبب
انعدام الوارد من الأسمدة (١) .

السنة	المساحة المزروعة بالمذبان	الحصول بالنطار	الانتاج المتوسط فداناً
١٩٤٠	١٠٠٠٠٠٠٠٠٠	١١٢٠٠٠٠٠٠	٥٣٤
١٩٤١	١٠٠٠٠٠٠٠٠٠	١٩٠٠٠٠٠٠٠	٤٩٩
١٩٤٢	٨٩٠٠٠٠٠	١٤٣٣٠٠٠٠	٥٨٨
١٩٤٣	٨١٠٠٠٠٠	١٠٣٤٠٠٠٠	٤٩٠
١٩٤٤	٩٤٩٠٠٠٠	١٠٢٨٩٠٠٠	٥٣٩
١٩٤٥	٨٣٥٠٠٠٠	١٠٩٨١٠٠٠	٥٢٠
١٩٤٦	١٠١٠٠٠٠٠	١١٧٠٠٠٠٠	٤٨٠
١٩٤٧	١٠٤٠٠٠٠٠	١٠٣٠٠٠٠٠	٤٩٨
١٩٤٨	١٠٤٥٠٠٠٠	١٠٣٤١٠٠٠	٦٠٦
١٩٤٩	٩٨٠٠٠٠٠	١٠٩٦٠٠٠٠	٤٧٦
١٩٥٠	٩٥٥٠٠٠٠	١٠٢٢٠٠٠٠	٤١٦
١٩٥١	٩٤٥٠٠٠٠	١٠٦٥٠٠٠٠	٣٧٧

وقد أدى ارتفاع المعيشة فى الريف إلى هجرة السكان إلى المدينة ،
ونشأ عن ذلك ما يسمى بالزيادة الزائفة فى عدد السكان . فى الحسب محافظات :
القاهرة والاسكندرية ومنطقة القناة ودمياط والسويس زاد عدد السكان
من ٢٢٤٩٠٠٠ سنة ١٩٣٧ إلى ٣٤١٦٠٠٠ سنة ١٩٤٧ (٢) .

وبسبب انعدام كثير من واردات السلع من الخارج ، واشتغال معظم
المصانع فى الدول الاستعمارية بالانتاج الحربى . ولاحتياج الجيوش للقيمة

(١) الكتاب النوى لانعدام الصناعات المصرية سنة ١٩٥١ - ١٩٥٢ ص ٢٢

(٢) Egypt at Mid Century by Charles Issawi p 60

في مصر إلى بعض المنتجات الصناعية وسرعة زاد الانتاج الصناعي وتطور . ولما كانت صناعة النسيج وغزل القطن تعتبر من أهم الصناعات المصرية ، فإن الاحصائية التالية تبين إلى أي مدى قل استيرادنا من غزل القطن منذ الأزمة العالمية الأولى سنة ١٩٣٠ — سنة ١٩٤٩ (١)

السنة	طن	جنيه مصري
١٩٣٠	٢٣٦٦	٢٤٣٢٧٨
١٩٣١	١٧٢٢	١٤٣٧٣٧
١٩٣٢	٨٢٠	٨٩٣٣٦
١٩٣٣	٦٢٠	٧٣٩١٨
١٩٣٤	٤٨٢	٦٩١١٤
١٩٣٥	٧٧٥	٩٦٩٣٥
١٩٣٦	٧٤٨	١٠٢٦٤٤
١٩٣٧	٦٦٦	٩٣٤٤٤
١٩٣٨	٧٧٣	١١١٦٩٨
١٩٣٩	٧٦٥	١٢٠١٢٦
١٩٤٠	٤٢٦	١٢٣٥٠٩
١٩٤١	١٠٨١	٢٦٣٤٢٥
١٩٤٢	٥٠٢	٢١٠٢٦٥
١٩٤٣	١٤٤	٧٦٢٥٠
١٩٤٤	٢٩١	١٧٦٩٧٨
١٩٤٥	١٤٦	١٤٠٦٥٢
١٩٤٦	٢٠٠	١٤٤٥٦١
١٩٤٧	٣٥٠	٢٠٦٢١٣
١٩٤٨	٢٤٠	٢٣٢٦٠٦
١٩٤٩	١٢٣	١٢٩٠٣٧

(١) الكتاب السنوي لاتحاد الصناعات المصرية لعام ١٩٥٠ - ١٩٥١ ص ٢٣

لقد هبطت الواردات في سنة الحرب حتى وصلت إلى مجرد ١٧٣ طن سنة ١٩٤٩ ، وليس معنى أننا نستورد هذه الكمية أن الطاقة الانتاجية لمصاننا غير قادرة على تغطية السوق . بل بالعكس فإن إنتاجنا من النسيج تزايد من ١٤٣٨٨,٠٠٠ متر سنة ١٩٣٣ إلى ٣١,٢٩٥,٠٠٠ متراً سنة ١٩٣٤ ، ١٠٠ مليون متر سنة ١٩٣٩ ، ثم ١٤٢ مليون سنة ١٩٤٧ ولا نستورد مصر الفزل فقط ، ولكنها تصدر أكثر مما تستورد ، ففي سنة ١٩٥٠ استوردنا غزلاً بما قيمته ١٣٢,٩٩٩ جنيهًا ، وصدرنا في ذات السنة بمبلغ ٢,٣٤٢,٣٢٦ جنيهًا (١) .

والإحصائية التالية تبين الإنتاج من السكر مع مقارنة بالكمية المستهلكة محلياً (٢) .

السنة	١٩٣٩	١٩٤٦	١٩٤٧	١٩٤٨
الاتاج بالطن	١٦٢٠٥٧	١٧٩٨٥٧	١٩٠٧٧٩	٢٢٢٥٠٥
الاستهلاك بالطن	١٤٦٧٦٥	١٥٨٠٨٦	١٧٨٣٣٦	١٩٣٧٠٧

وهذه الاحصائية تبين أنه مع الزيادة في الاستهلاك خلال الحرب ، فإن الطاقة الانتاجية من السكر ظلت أكثر من القدرة الثرائية على استيعابه .

(١) الكتاب السنوي لاتحاد الصناعات المصرية لعام ١٩٥٤ — ١٩٥٥ ص ٢٨

(٢) الكتاب السنوي لاتحاد الصناعات المصرية لعام ١٩٥١ — ١٩٥٢ ص ٦٦

والجدول التالي يبين تطور بعض فروع الصناعة من سنة ١٩٣٨ إلى ١٩٤٩ بآلاف الأطنان المترية (١) :

١٩٤٨	١٩٤٥	١٩٣٨	الصناعة
١٢٣	٩٤	٦٧	الذهب
١٨٨٦	١٣٥٠	٢٢٦	التفط الحام
٥٠٠٣	٣٨٠٩	٢٠٠٤	غزل القطن
١٥٥٠٧	١٢٨٠٥	٦٥	المنسوجات القطنية
٩٠٤	٩٠—	٤٠٦	الكحول
١٥٠١	٣٨	٥٠٦	البيرة
٧٦٩	٤٣٢	٣٧٥	الأسمت
٦٤٢	٤٣١	٢٨٨	الكهرباء بملايين الكيلووات ساعة
١٦٠٣	٦٩٥	٤٢٢	الكبريت

وكان من أثر التطور في الصناعة أن ازداد تركيز الصناعة التي تشغل من ٥٠٠ عامل فأكثر .

والاحصائية التالية تبين عدد المنشآت والمشتغلين بها في الصناعات التحويلية في الفترة ما بين سنة ١٩٣٧ — ١٩٤٧ ، والعدد بالآلاف (٢) .

-
- (١) التطورات الاقتصادية و الشرق الأوسط بين عام ١٩٤٥ وعام ١٩٥٤
(الأمم المتحدة) جدول ١٤ ص ٣٦
(٢) المجلس الدائم لتنمية الانتاج القومي ص ٧

السنة	حالة المشتغلين	مصانع بها ١٠ مشتغلين فأكثر		مصانع بها ٥٠٠ عامل فأكثر	
		عدد المنشآت	عدد المشتغلين	عدد المنشآت	عدد المشتغلين
١٩٣٧	٢٩٩,٧	٢,٤	١٦١,١	غير معلوم	غير معلوم
١٩٤٤	٣٧٦,٥	٣,٢	٢٣٢,٢	٨٧,٧	٣٧
١٩٤٧	٤٣٥,٣	٣,٤	٢٦٣,٩	١٢٩,٩	٥٣

من هذه الإحصائية يتضح أن مجموع المال الذين يشتغلون في الصناعة التحويلية قد ازداد من ٢٩٩,٠٠٠ عامل سنة ١٩٣٧ إلى ٤٥٥,٣٠٠ سنة ١٩٤٧ ، وأن ٥٣ مصنعا في سنة ١٩٤٧ تشغل ١٢٩,٩ ألف عاملا بينما ٣,٤٠٠ تشغل ٢٦٣,٩٠٠ عاملا ، وهذا يدل على مدى التركيز الشديد الذي وصلت إليه الصناعة سنة ١٩٤٧ .

ويعتبر التشغيل في المنشآت الصناعية دليلا على النمو ، وقد ارتفع عدد المشتغلين فعلا ، أي الغير متبطلين من ٤٥٨,٠٠٠ عامل في سنة ١٩٤٤ إلى ٧٥٦,٠٠٠ عامل سنة ١٩٤٧ (١) .

وفي الوقت الذي هبط فيه صافي الانتاج الزراعى من ٥٤,١٠٠,٠٠٠ حنيه سنة ١٩٣٩ إلى ٤٣,٦٠٠,٠٠٠ حنيه سنة ١٩٤٥ ، ارتفع فيه صافي الانتاج الصناعى من ١٣ مليون سنة ١٩٣٩ إلى ١٨ مليون .

أوضاع جبرية في المجتمع

إن هذه الإحصائيات تثبت أن الجناح الذى نكون في مطلع القرن

- (١) التطورات الاقتصادية في الشرق الأوسط بين عام ١٩٤٥ وعام ١٩٥٤
(الأمم المتحدة) ص ٣٥
(٢) التطورات الاقتصادية في الشرق الأوسط بين عام ١٩٤٥ وعام ١٩٥٤
(الأمم المتحدة) ص ٢٦

العشرين وتطور في ثورة ١٩١٩ مستطرد في غوه ، وأن الظروف الدولية مكنته من هذا التطور ، وأن الثورة بينه وبين كبار ملاك الأراضي آحدة في الاتساع . بل أنه يجذب إلى صفوفه العديد من كبار الملاك ويدخلهم في مضمار الصناعة .

ولما كانت بريطانيا قد تلقت ضربات ساحقة في هذه الحرب ، وخاصة في أولها ، وأظهرت ألمانيا تفوقاً أطاش العقول ، فإن كبار المالين في مصر قد خشوا على مستقبلهم لو ظلوا في ارتباط بهذه الرأسمالية النهارية ، شدوا رقابهم نحو المعسكر العاشي الذي ظنوا فيه النصر ، وهذا يفسر المظاهرات الفتيلة التي دبرتها حكومة حسين سرى « إلى الأمام يارومل .. إلى الأمام يارومل » ١

فلمن تلجأ بريطانيا لكي يتولى الحكم في هذا الوقت الذي كانت تُضرب فيه في كل الليادين ؟ .. ليس أمامها إلا الوفد ممثل البورجوازية الوطنية ، والذي خبرته طوال السنين الماضية فوجدته عدواً « شريفاً » ، ومهما ذهب في عدائه ، فإن الارتباط ببريطانيا بأية صورة كان هو الأساس الفكري لكفاحه .

وعاد الوفد إلى الحكم مرة أخرى .. ودخلت الحرب في أشد سنواتها مرارة ، والمصانع تعمل ليلاً ونهاراً ، والهجرة من الريف إلى المدينة آخذة في الازدياد ، وتحول الفلاحين إلى عمال أجراء في المصانع .. وجرّت الأحداث السياسية العالمية أشد الناس تحلفاً إلى ميدان السياسة . وازدادت المشاكل الاقتصادية بين العمل ورأس المال ، وازداد شعور العمال بقوتهم نتيجة لزيادة جيشهم ، سواء من الوافدين من الريف ، أو بدحول الريف إلى ميدان العمل الصناعي وللتركيز السكتي في المصانع الكبيرة .

وتحرّكت إضرابات عديدة خاصة في قطاع صناعة النسيج ، وكان أصحاب المصانع في الغالب مضطرين إلى اللواقعة على الكثير من مطالب

العمال ، سواء في الأحور أو الأجارات بسبب العقود للبرمة بينهم وبين التجار والجيش البريطاني ، وكان أى تأخير يترتب عنه خسارة جسيمة في أرباحهم . وكذا تمت الأفكار الاشتراكية العلمية في صفوفهم . ولم يكن في طوق الوزارة الوفدية أن تجاهل هذه القوة العمالية الضخمة ، وخشيت أن يفلت الزمام ويتحرك العمال في استقلال عنها ، فسارعت واعترفت بقانون القابات ، وقانون عقد العمل الفردى ..

أمريكا :

وبينا الحرب على أشدها ، وقد اتضح أن هزيمة دول المحور أصبحت مؤكدة ، إلا أن المسألة تحتاج إلى الزمن فحسب . جزء منه يتفق في مناورات بين أمريكا وحلفائها ، وجزء آخر يتفق في مؤامرات من الممسكر الاستعماري ضد الاتحاد السوفيتي وجميع شعوب العالم . وفي ذات يوم كانت بارجة ترفع العلم الأمريكي راسية في البحيرات المرة وبداخلها رجل مريض بشلل الأطفال جالس على كرسيه ذي العجلات يستدعى لملك السابق فاروق فيهرول إليه ويتناولان حديثاً لم يفصحا عنه في ذلك الوقت ، ولكن قيل أنه كان يصلح ما أفسده الدهر بين فاروق وتشيرل . على كل حال لمذ تلك المقابلة سي شاهد التاريخ وجه جديد من أوجه الصراع الاستعماري في مصر ، وبداية تحول اتجاهات كانت فيما مضى قبلتها لندن ، ثم اتجهت إلى برلين وروما عندما قيل لهم أن النصر في ركاب هذا المحور ، ولكن عندما تأكدت هزيمة اتجهت قبلتهم عبر البحار السبع .. إلى نيويورك .

الاستعمار على شكل العلم :

أنهت الوزارة الوفدية للأمورية ، ولم يعد هناك ذرة من الأمل في

انتصار المحور ، بل أصبح التسامح بلا قيد أو شرط متوقع في أية لحظة .. وقد دخل عامل جديد في المعركة ، وهو الاستثمار الأمريكي الذي يريد أن يوثق الأرض وما عليها .. ولما كان رجال الصناعة يرددون دائماً حاجتهم إلى رؤوس أموال أجنبية ، وفي سنة ١٩٤٩ نشر الكتاب السنوي لاتحاد الصناعات المصرية مقتطفات من تقرير البنك الأهلي في تلك السنة تحت عنوان رؤوس الأموال الأجنبية نموه كالآتي : « وإذا كان هناك من سبيل لمساهمة رؤوس الأموال الأجنبية في تطور البلاد الاقتصادي ، فالواجب أن نرحب بذلك عن طيب خاطر . لا بل يجب أن نعمل على اجتذابها ما أمكن وذلك بالسعي تدريجياً وفي حذر لتذليل مختلف العوائق التي أهدتها حتى الآن . فإن هناك بلاد ليست أقل منا حرصاً على استقلالها قد فتحت أبوابها أحياناً لاستثمار رؤوس الأموال الأجنبية ابتغاء علاج بعض مشاكلها الأهلية . والمسألة جدية بالاهتمام دون نزاع ، إذ من المشكوك فيه إمكان الاعتماد على الادخار الأهلي . وهو ضئيل القدر لتمويل برنامج ضخم لانعاش الانتاج الزراعي والصناعي » .

ولما كانت بريطانيا مفلسة قبل الحرب ، وأشد إفلاساً بعدها ، وغارقة في الديون لأمريكا ، بل ولمصر نفسها التي سددت ديونها في خلال الحرب عن طريق قرض الدين الذي أصدرته وزارة الوفد ثم أدانتها بنيف وأربعمائة مليون من الجنيهات .. لذلك فإن أمريكا هي الخزنة السحرية للثروة بكل أنواع العملة التي جمعتها خلال الحرب من الدول المتحاربة ، وما عليهم إلا أن يمدوا أياديهم وينهلوا من هذا الكنز الذي لا ينضب .. لقد كان الدأب الأمريكي يلبس ثوب الجمل

وأقيلت وزارة الوفد ، وشكلت السراى وزارة من السعديين والمستوريين استعدداً لمشاكل ما بعد الحرب ..

انتهاء الحرب :

في يونيو سنة ١٩٤٥ دخلت الجيوش السوفيتية برلين .. لم تدخلها كجيوش مظففة ، بل كجيوش محررة أُنقذت ألمانيا ، وانطبق الشعار الذي أعلنه الاتحاد السوفيتي : « لقد علمنا التاريخ أن أمثال هتلر يحثون وينهبون ، ولكن الشعب الألماني لا يزول .. إن هدفنا من هذه الحرب هو تحرير الشعب الألماني من شرور النازية » . وعندما تأكد النازيون بحقيقة الخزيمة ، وأن الجيوش السوفيتية التي تدق أبواب برلين سوف تعطلها بعد ساعات وتوجه كالسهم إلى تحرير باقي الأراضي الألمانية ، سارعوا واتصلوا بحلفاء ، وفتحوا لهم الأبواب الغربية لتسارع جيوشهم وتغل أكبر مساحة يمكن احتلالها تحتفظ بها تحت السيطرة الرأسمالية . فهي تحت حكم الاستعمار ستكون على كل حال في وضع رأسمالي ، وهذا أهون الضررين .

وبعد بضعة أيام من تسليم ألمانيا تحركت الجيوش السوفيتية في الشرق الأقصى وراء الجيوش اليابانية التي دومت حلفاء الغرب وأذاقتهم الصاب والمقم .. وما أن شاهدت الإمبريالية اليابانية تحرك القوات السوفيتية ، حتى سارعت هي الأخرى وسلحت لأمريكا وفتحت أبواب طوكيو لاحتلالها الجيوش الاستعمارية الأمريكية .

وإذا كانت الحرب العالمية الأولى قد انتهت بانفصال روسيا من سلسلة رأس المال العالمي ، وتأسيس الاتحاد السوفيتي ، فإن الحرب العالمية الثانية انتهت وقد استلخت من السلسلة الاستعمارية حلقات جديدة هي بولندا والمجر وتشيكوسلوفاكيا وألبانيا وبلغاريا ويوغوسلافيا وكوريا الشمالية ... وكان هناك ستمائة مليون من الشعب الصيني يزحفون وبسرعة لسحق كل قوة استعمارية على أرض الصين ، حتى تمكنوا سنة ١٩٤٩ من أن

يلقوا في البحر بآخر جدي استعماري ، ثم يفر عملهم شان كاي شك
ويسكر بقول جيشه في جزيرة فورموزا .

انتهت الحرب إذن وميزان القوى العالمي قد تغير لحساب الشعوب ،
وازدادت جبهتها قوة ومثانة .. أما للمسكر الاستعماري فقد أصابه الوهن
والضعف ، وازدادت التناقضات في داخله حدة وضراوة ، وكانت أمريكا
وهي قلعة رأس المال العالمي أشد الدول الاستعمارية ضراوة لابتلاع كل
للتعمرات التي تحت سيطرة بريطانيا وفرنسا .

ازداد إذن للمسكر الاستعماري في مجموعه ضعفاً . وازدادت جبهة الشعوب
قوة ، وتأسس الاتحاد العالمي للمال ليضم كل عمال العالم في صيد واحد
لمناقشة كافة مشاكلهم وتكتيل قواهم ضد العدو المشترك ، وهو الاستعمار
العالمي . . كما تأسس الاتحاد النسائي الديمقراطي .. وتأسست هيئة الأمم
للتنجدة

اشتعال الحركة الوطنية :

بإعلان الهدنة تجمعت كل عوامل الانفجار .. فالهوة الاجتماعية بين
كبار ملاك الأراضي ، وبين رجال الصناعة زادت اتساعاً بنمو القطاع
الصناعي ، وأصبحت تبعاً لهذا طريقة حل المشاكل تختلف فيما بينهما ..
إن رجال الصناعة يريدون حماية إنتاجهم من المنافسة الأجنبية والتطور به
والمحافظات على نسبة أرباحهم في خلال الحرب .

ثم هناك أمريكا ، ذلك العامل الجديد الذي دخل المعركة ، فهناك حاج
جديد من رجال الصناعة يختلف عن ذلك الجناح الكلاسيكي القديم المرتبط
وللتداخل مع الاستعمار البريطاني .. إن ذلك الجناح الجديد يعمل على
الارتباط بالاستعمار الأمريكي لكي يستطيع بالمشاركة معه أن يؤسسا
للشروعات الضخمة ..

وكلا الجناحين سواء البريطانى أو الأمريكى يريد أن يتطور ويزيد من أرباحه . وكانت الحطة الرئيسية لكلا للمسكرين هى محاولة الوصول إلى مكاسب من الاستعمار بالتعاون معه فى المشروعات للزراع وإقامتها . وكان القطن كما أوضحت الاحصائيات السابقة قد انكشت زراعته وانخفضت أسعاره ، كما انكشت أمامه السوق التقليدية فى المسكر الاستعماري ، وخاصة بسبب المنافسة الأمريكية .. وإذا كان كساد القطن الذى يمثل حوالى ٨٥ ٪ من صادراتها يسبب كوارث للاقتصاد المصرى عامة ، فإنه يصيب صغار المزارعين خاصة بأشد النكبات وأبشعها ..

وبصفة عامة رئيسية ظلت الجماهير الشعبية بدون قيادة حقيقية تمر عن مصالحها الخاصة ، هذه القيادة التى تفتقر إليها منذ أن تهادن الوفد سنة ١٩٢٤ ، وأكد انفصاله عن الحركة الثورية فى سنة ١٩٣٦ .. وقد ظل الاستعمار وحلفائه يعملون بكل الطرق لمنع تكوين هذه القيادة . لقد زادت ظروف الحرب جيوش الطبقة العاملة ، وخاضت معارك اقتصادية ضد أصحاب رؤوس الأموال ، ولكنها لم تكن تتصوى تحت قيادة سياسية مستقلة تتمكن عن طريقها أن تقود الكفاح الوطنى . وبسبب فقدان هذه القيادة كانت للحركة تنازعاها عديد من الاتجاهات تخدم عديد من المصالح . واستطاعت الحركات الفاشية أن تستغل عدم الثقة فى الوفد ثم عدم وجود قيادة أخرى تقود الكفاح العملى ضد الاستعمار وتجذب عديد من طبقة صغار المثقفين والتجار والحرفيين الحائرة للتردة ..

ولقد تميزت المعارك التى نشبت بعد الحرب بتركزها كلها فى المدن الكبرى ، وخاصة القاهرة والاسكندرية ، وانزال كتل الفلاحين عنها .. ولما كانت المسألة الوطنية فى مجملها هى مشكلة الفلاحين ، فإن اسراهم عن الحركة كان دائماً نذيراً بأن هذه المعارك لن توصل لأهداف ثورية كاملة ، ولن تحسم الحسم الكامل . ولم يكن فى إمكان أية قيادة من القيادات الموجودة

على أرض الحركة أن تقوم بدور تنظيم الملاحين والدخول بهم في الحركة ،
طبقة واحدة هي التي في إمكانها حل هذا الواجب ، وهي الطبقة العاملة ،
ولما كانت هي نفسها غير منتظمة وراء قيادة مستقلة ، ولم يكن هناك أي
إنجاء حقيقي لتنظيمها ، فمن الطبيعي جداً أن تتمكن من تنظيم
الكتل الفلاحية .

وكان الوفد هو أكثر الهيئات الشعبية تنظيماً ، ولديه جرائده المبررة
عن أهدافه . وكان هو الآخر قد حاصرت في داخله مناقشات جديدة نتيجة
للتطورات الداخلية والعالمية ، (أصبح في داخله حامين واخصين . جناح
متطلع إلى أعلا ومنهادن مع الاستثمار وسلمائه ، وجناح من الشباب الثائر
الذي يميل على حل للمشاكل الوطنية بالأساليب الثورية . وكان لهذا الجناح
قوة ضاغطة لها أثرها في المارك .

ولأول مرة منذ سنة ١٩٢٤ بدأت تظهر بشكل واضح تيارات اشتراكية
في قلب الحركة ، وكانت مركزة أساساً في صفوف الطلبة ، وكان واضحاً
أن تأثيرها الثوري محصور في هذا المجال ، وقد تمكن عناصرها من جذب
كتل الطبقة العاملة للاشتراك في الحركة بشكل إيجابي لكي تصبح قائمة
السكاح الوطني . . ولأنهم لم يلعبوا هذا الدور فقد ظلت الحركة رغم
إشتمالها الضخم واقعة تحت رحمة الرأسمالية .

ومع أنه قد سافر إلى باريس مندوبين باسم العمال المصريين وحضروا
المؤتمر العالمي لقابات العمال الذي اتخذ قرارات لصالح مصر ممدداً بالاستثمار
البريطاني . . إلا أن سفر هؤلاء المندوبين كان في عزلة عن كتل الطبقة
العاملة . . لقد أرسل الاتحاد العالمي لقابات العمال يطلب إبعاد مندوبين
عن العمال المصريين ليحضروا المؤتمر التأسيسي له . فتشكل على عجل ، واتخاذ
الظاهر مؤتمر نقابات عمال القطر المصري واللجنة التحضيرية لعمال القطر
المصري . وتكونت الهيئتان بعيداً عن العمال أنفسهم ، وبدون أي جذور

عميقة أو سطحية في صفوفها ، ولذا فإن الوفدين الذين أرسلوا إلى باريس كانوا في عرلة عن الطبقة العاملة ، ولم يكن لهؤلاء المدوين تأثير قيادي على العمال إلا في محيط ضيق محدود لا يتعدى المحلات العامة . وهذا الجزء لا يمتز طبقة عاملة بالمعنى المفهوم ، بل مستخدمين أكثر من أى شيء آخر..

المعارك الرامية :

لم تكن خطة رجال الصناعة أن تحل مشاكلها مع الاستثمار بشأن الأسواق وحماية الصناعة بالعنف ، بل بالهدوء والتعاطف ، خصوصاً وأن الأمور آنذاك كانت معقدة تماماً عقب الحرب ، فنمود كبار الملاك مازال واسع على السلطة . وكذا النفوذ البريطاني ، بل وله مدرسة واتصالات تاريخية عميقة . . وهناك النموذ الأمريكى الذى يريد زحزحة النفوذ البريطانى ليحل محله . .

كانت الأمور معقدة أمام الوزارة ، فلم تستطع أن تأخذ أى موقف واضح حيال هذه المشاكل . بينا نفوس الوطنيين ثائرة ومتحفزة ، وكانت الحريات السياسية السمية للوجود بعد إلغاء الأحكام العرفية فرصة مواتية ، يتنافس فيها الشعب . ولم تكن هناك قيادة حقيقية تتجه للطبقة العاملة وتنظمها للمعركة ، لذلك فإن الحشد بصعة أساسية كان يتجه نحو حشود الطلبة ، ولم يكن اشتراك العمال إلا بشكل تلقائى ومن داخل أحياء سكاهم . لا من المصانع وهى مراكز تجمعهم .

تحركت جموع الطلبة في مظاهرات واسعة . وعبد كوبرى عباس ، وفى ٩ فبراير سنة ١٩٤٦ حاصرتها جنود القراشى ، وأعملت في التظاهرين بالرصاص والعصى ، وقتلت العديد من الطلبة ، وعزق منهم من عرق . . وكانت هذه المذبحة إعلاناً باشتعال المعركة . فتحركت المظاهرات في المدن الرئيسية ، وقوبلت من القراشى بنفس القسوة والوحشية .

استقالت وزارة القرائى فى ١٥ فبراير سنة ١٩٤٦ بعد المذابج المروعة وتولى صدق الحكم . ولا شك أن المرء يحتاج إلى الكثير من الصباء ليتصور أن تسليم زمام الحكم لصدق كان يهدف ضرب الحركة الوطنية لحسب . . فالقراشى لم يكن أقل منه كفاءة فى مثل هذه الأمور . . وكما أن محمد محمود ناشأ (اليد الحديدية) لم يكن أقل كفاءة فى محاربة الحركة الوطنية عند ما تخطته السراى وعينت صدق فى سنة ١٩٣٠ ، سنة الأزمة العالمية ..

إن الأمور فى سنة ١٩٣٠ كانت تحتاج إلى حزم صدق ، وكانت الصاعه هى أكثر المسائل تعرضاً للأزمة ، لذلك قد أتوا بالرجل الذى يستطيع أن يمبر عن مصالح رجال الصناعة التعبير العملى . وكذلك الأمر سنة ١٩٤٦ كانت الأمور للعقدة تحتاج لحزم ، فأتوا بصدق رئيس اتحاد الصناعات المصرية ليحل هذه المشاكل بما يتفق ووجهات نظر الاتحاد . خاصة وأن مشكلة الأرصدة الأسترلينية كانت بدأت تطرح على بساط البحث ، وأن أى خطأ فى بحنها قد يمود على الصناعة المصرية بالكوارث ، فقد كانت بريطانيا تقترح تسديد الأرصدة فى شكل سلع ما دامت هى قد أخذتها فى شكل سلع وخدمات عامة ، وفى هذا تهديد مباشر على الصناعة المصرية . . علاوة على عدم القدرة على استغلال هذه الأرصدة من قبل رجال الصناعة الذين يريدون استعمالها بحرية فى استيراد ما تحتاجه الصناعة ، خاصة وأنهم مقبلون على مرحلة تجديد الآلات التى أنهكتها الحرب .

لهذا الغرض جاء صدق ... أما ضرب الحركة الوطنية فمسألة يقوم بها هو أو القرائى على حد سواء ، فكلاهما قادر على مثل هذه الأمور . أغمض صدق عينه فى أول الأمر عن المظاهرات ، وكانت المصفحات

تسير بجاسها دون أن تمرض لها بأى سوء .. وقال شيوخ المصاطب :
إن الرجل في شجوحته يريد أن يصلح ما عمله في شبابه .

وتكونت « اللجنة الوطنية للعمال والطلبة » ، وأصدرت ميثاقاً وطنياً
حددت فيه أهداف الشعب ، وهو الجلاء التام عن أرض مصر ، وقررت
يوم ٢١ فبراير سنة ١٩٤٦ : إضراباً عاماً في كل البلاد . وما أن أشرقت شمس
ذلك اليوم حتى تحركت جموع المتظاهرين من كافة أنحاء مدينة القاهرة
في تظاهر سلمى تطالب بالجلاء عن البلاد .

و لم يتدخل بوليس صدق ، ولكن الاستثمار لم يكن ليسكت . ففي
ميدان الاسماعيليه احترقت أربعة عربات بريطانية جموع المتظاهرين
وهرستهم تحت عجلاتها ، وقمز الجنود من العربات وفروا هاربين داخل
العسكر .. وسرعان ما انهال الرصاص على الجماهير من ثكنات قصر النيل
فقتلوا وجرحوا العديد من المواطنين .

لم يتخذ صدق موقفاً واضحاً من هذه المظاهرات ، ولا من مذبحه
قصر النيل . بل اتخذ موقفاً سلبياً ، واكتفى بأن اذاع بياناً ألقى فيه
باللوم على المتظاهرين .

وردت اللجنة الوطنية على بيان صدق ببيان ذكرت فيه : « اللجنة
الوطنية تطالب من المسئولين المصريين أن يعلنوا أنهم لن يتولوا الحكم
أو المفاوضة إلا على أساس تصريح من بريطانيا بالموافقة على الجلاء عن
وادي النيل . فإذا رفضت هذا المطلب العادل فيجب عرض القضية المصرية
على مجلس الأمن الدولي فوراً » ، وحددت يوم ٤ مارس حداً عاماً على
شهداء ٢١ فبراير ، ويبدو أن اللجنة الوطنية كانت متأثرة بموقف صدق
حتى الآن وعدم تدخله إيجابياً ضد المتظاهرين ، فذهب وفداً منها وقابل
صدق بطالبه بإتسراك الجيش والبوليس والموظفين في يوم الحداد ...
فطالبهم صدق بأن يتركوه يعمل في هدوء وسكينة .

وتظاهر الشعب في ٤ مارس تظاهراً سلمياً ، ولكن حدث في مدينة الاسكندرية أن حاول المتظاهرون إزال العلم البريطاني من فوق أحد المساكن ، وهذا التحمت مع جنود الاحتلال في معركة غير متكافئة ، حيث كان المتظاهرون عزل من السلاح وجنود الاستعمار مدججين به . ومع هذا فقد استطاع صي صغير أن يخترق رصاص الانجليز ويحرق كشك البوليس الحربي في ميدان سعد زغلول ...

وبينما كانت هذه اللذاج تحدث ، كانت هناك مفاوضات تدور في الخفاء بين صدق والانجليز . ولما وصل إلى الحدود التي يمكن أن يبدأ فيها للمفاوضة بشكل رسمي ، استمد ليكشف عن وجهه الحقيقي ... وفي ١٠ يوليو سنة ١٩٤٦ ضرب ضربته المشهورة بهذا التاريخ ، فصادر كل الجرائد والمجلات الوطنية ، وقبض على كل من كان له رأى في المعركة ، ووصفهم جميعاً بأنهم شيوعيون . الوصف المشهور الذي تلجأ إليه كل حكومة رجعية في العالم في اتهام معارضيه . . وكان ضمن المقبوض عليهم بوصفهم شيوعيين الأستاذ سلامة موسى ، والأستاذ محمد زكي عبدالقادر...؟

المفاوضات مع بريطانيا :

بهذه الضربة مهد صدق الأرض للدخول في مفاوضات مع الانجليز لتعديل معاهدة سنة ١٩٣٦ بما يتفق وأهداف رجال الصناعة في مصر ، وبالرغم من أنه وصل مع يقين إلى اتفاق على عدة نقاط رئيسية ، إلا أنه لم يكن من الممكن أن يصل إلى حل كامل مع بريطانيا في ذلك الوقت . لقد ضرب الحركة الوطنية وألقى في وجهها بشبح الاتهام بالشيوعية الرهيب ... ولكنه لن يستطيع التغلب على المشاكل في داخل المعسكر الذي يتكلم باسمه ، ففي داخله تيارات مختلفة ، فالجناس للتأمر لا يريد أية تسوية مع بريطانيا ، وكبار الملاك يخشون أن تم التسوية على حسابهم . . لم تكن المشاكل التي تواجه صدق

كاملة في معسكر الشعب وحده ، بل في داخل معسكره هو أيضا ، وقد اتضح هذا عندما عارض الاتفاقية سبعة من أعضاء وفد المفاوضات أنفسهم .

وتحركات المظاهرات والاحتجاجات ، واضطر صدقي أن يخلو الطريق إلى حلفه النفراني ، لكي يواصل سياسة المكث والارهاب .

ولكن إذا كان صدقي لم يستطع أن يخلو المشكلة برمتها ويصدق الاتفاقية مع بريطانيا ، فقد تمكن في هذه الفترة القصيرة من حكمة أن ينخفض صرية الأربع الاستثنائية التي طالما تهد بها اتحاد الصناعات وجماعها ٥٠٪ بدلا من ٧٥ ٪ ، واستطاع أيضا أن يجبر بريطانيا للأفراج عن بعض الأرصدة الأسترلينية في شكل نقود لا في شكل سلع ، كما كانت تريد قبلا . وأصدر القوانين الرجعية للقبدة لحرية الفكر والمبادئ ، والتي كانت تنوق إليها الرجعية والاستعمار سنيئا طويلة .

الجزء من المزمع :

وقد خشي الاستعمار من التحركات الوطنية واشتباكها مع القوات البريطانية التي تمسك في داخل المدن ، مما يحمل المعركة تتطور وتتخذ أشكلا جديدة ، خاصة وأن معظم الدول الاستعمارية في ذلك الوقت كانت مشتبكة في حرب عصابات مزيرة بينها وبين حركات التحرير الوطني في بورما والملايو والفيتنام والفلبين ، ولهذا فقد سارعت وسط دجل سياسي واسع النطاق لتقصير خطوطها الاستراتيجية بسحب كل قواتها من المدن وعسكرت بها على صفوف القتال .

وكان هذا الانسحاب في ذاته يعني الرعب الشامل الذي يملأ قلب الاستعمار والرجعية من تطور وتعاظم حركة التحرير الوطنية وخشية الاصطدام بها صداما مسلحا .

كانت المظاهرات تملأ الشوارع في القاهرة والاسكندرية وبعض المدن الكبرى ... والجرائد تسكب وتهاجم وتفضح .. والكتب الديمقراطية تطبع وتنتشر وتنداع .. وفجأة هدا كل شىء وحمد بمجرد أن رفع صدق عصاه وروح حزوه فى الطرقات ، وقبض وسجن عدد من الكتاب وقادة المظاهرات ... كل شىء حمد وهذا ... لماذا

لدى فهم السبب علينا أولاً أن نبادر ونبين أن كل الهبات الوطنية الثورية فى تاريخ مصر الحديث كانت دائماً أعلا وأقوى بكثير من أية قوة قيادية موجودة فى قلب للمركة ، فى سنة ١٩١٩ . كانت هبة الشعب أوسع وأقوى من القيادة الوفدية .. وكذلك فى مرحلة ١٩٣٠ - ١٩٣٥ ، وفى هبة ٤ - ١٩٤٦ كانت طاقة الشعب الثورية أعلا وأقوى من أية قيادة موجودة فى للمركة .

لقد ظهرت أفكار اشتراكية فى للمركة ، ولكن مقتبها لم يكونوا فى أغلب الأحيان يعبرون إلا عن داتهم المعردة .. وهذه الذات دائماً ما تكون خاضعة للقوة العامة للنظمة التى تتحرك فى داخلها ، وليست لأفكارها الذاتية ثمة قيمة ، إن لم تكن وراءها الآلاف من الكتل التى نعمها وتصونها .. ولما كانت القيادة الوفدية هى أكثر القوات تنظيمياً فى للمركة ، لذلك فإن هؤلاء الأفراد مهما زاد عددهم وتكاثر ، فانه من المحتم أن يحضنوا لخططها ، مادامت تتمتع بكتل تحمى شعاراتها وتفندھا .. ولما كان كماحها يتسم بالتذبذب والتهادن والضجيج الأجوف ، فمن هنا كانت كل المظاهرات مهددة بالانسكاس إذا ما كشرت الرجعية عن أنيابها ..

لذلك فان مصر للمركة كان من المحتم أن ينتهى إلى ما وصلت إليه لعدم

القدرة على تنظيم القيادة الشعبية الجديدة التي تتولى الزمام من القيادة الوفدية ،
ثم تقود الحركة بالحزم اللازم .

حكم السعديين :

أخلى صدق الطريق ليشغله السعديين برئاسة النقراشي . ولقد تميزت
فترة حكم السعديين بالتذبذب والحيرة والقلق في كل خطى الوزارة السياسية
والتيء الوحيد الذي كانت حازمة فيه ، هو الضرب ، وبوحشية في الحقل
الوطني الديمقراطي .

وكانت التطورات الاقتصادية التي حدثت خلال الحرب وما بعدها
تعكس شكل إيجابي على المعسكر المعادي للثورة الشعبية وتمرق فيه .
فكبار ملاك الأراضي قد تقلص نفوذهم الاقتصادي أمام التطور المتزايد
في القطاع الصناعي الذي يشارك معه في السلطة . ومع هذا فان نفوذه
السياسي مارال يتغلب بفضل السلطة العليا المثلثة في السراي ، وهذا من
شأنه أن يغل يد رجال الصناعة عن تنفيذ المشروعات التي أمسحوا
يتطلعون إليها منذ أن أنشئت جمعية الصناعات سنة ١٩٢٢ . ثم هناك
التيارات الإنجليزية والأمريكية التي تنعكس هي الأخرى في الحقل السياسي
وتشل الحركة الحاسمة نحو أحد الاتجاهين ، فمع تقلص النفوذ البريطاني ،
فان النفوذ الأمريكي لم يكن لديه القدرة على فرض نفوذه .

وكان لهذا الصراع أثره في ضعف هذا المعسكر في مجمله ونحو وتعاظم
القوى الشعبية .

ولم تجد وزارة النقراشي وسيلة للخروج من المأزق الوطني ومشاكل
الصراع الداخلي إلا أن تلجأ لمجلس الأمن لتعرض عليه القضية الوطنية ،
وهي تهدف من هذا إلى تضليل الشعب بأن تبين للشعب بأنها تصنع شيئاً
في القضية الوطنية .

وفي مجلس الأمن تأسرت كل القوى الرجعية على إفساد القضية ، بما في ذلك وفد القرائشي نفسه .. ثم عاد إلى مصر كما سافر منها ، ولم يصب الاستعمار البريطاني بأى أذى ، اللهم إلا تلك الخطبة المصماء التي ألقاها في المجلس وأطلق فيها على البريطانيين أنهم قراصنة .. لقد سمعوا من هذا الكلام الشيء الكثير .. وما دامت المسألة لا تمتدى الخطب فليخطب الخطباء كيفما يشاءون .

وعند ما عرض القرائشي القضية على مجلس الأمن ، لم يكن يهدف إلى تفضيل الشعب غريب ، بل كان يسر أيضاً عن موقف رجال الصناعة في مصر من بريطانيا ، هذا الموقف الذي لم يكن قد أخذ بعد صفة التحديد الحاسم . ولكنه أعلا من موقف صدق الذي حاول أن يحل المشاكل مع بريطانيا بالمفاوضة ، ووصل فعلا مع بيثن إلى بعض الحلول .. وعرض القضية على مجلس الأمن هو الصمود بالمشكلة على يدى رجال الصناعة إلى ذروتها ، لكي يستغلوا الوضع الدولي للضغط على بريطانيا للوصول معها إلى حلول أكثر مما كان يريد صدق .

ولكن ما هي القوة التي يعتمد عليها القرائشي في الضغط على بريطانيا إن صدق حاول أن يستغل قوى الحركة الوطنية لبضعة أيام ، وقد أفلح فعلا وفتح باب المفاوضة مع بيثن .. ولكن القرائشي يضرب فعلا الحركة الوطنية ويحكم الأفواه . فعلى أية قوة يعتمد إذن في ضغطه على بريطانيا ؟ لا شك أن المرء لا يحتاج للكثير من الذكاء ليعرف أنه كان يعتمد على ضغط أمريكا وقوتها .. ولكن خطة أمريكا من مطلع القرن العشرين تتلخص في أن تترك المستعمرات في يد بريطانيا أو فرنسا حتى تستطيع هي أن تسرب إلى داحلها .. ولذلك فقد كان من المحتم ألا تتخذ أمريكا موقفاً ينجانب مصر إلا إذا كانت قد ضمنت أن الأمور في الداخل قد أصبحت مهيأة لها تماماً ، لكي تحل نفوذها محل النفوذ البريطاني . ولهذا فقد كان

موقعها في مجلس الأمن إلى جانب بريطانيا ، لا إلى -حائب مصر .

الأساس الاقتصادي :

عد التراشي إلى مصر لمواجهة المشاكل الداخلية من جديد . ولكن الأمور لم تلبث طويلا ، إذ كان الصراع الاستعماري بين إنجلترا أو أمريكا على الأراضي الفلسطينية قد بلغ ذروته .. والشككة الفلسطينية جزء من حركة التحرير الوطنية في صراعها مع الاستعمار السالمى .. وهي تتبدى بنهاية الحرب السالمية الأولى ووضع الأراضي الفلسطينية تحت الانتداب البريطانى بشكيف من عصبية الأمم التى كانت واقعة تحت النفوذ البريطانى القرنى . ومها تخفت بريطانيا تحت ثوب الانتداب ، فان وجودها في فلسطين هو استثمار لها تحت أى اسم كان ...

ولم تلبث الحركة الوطنية في فلسطين أن بدأت تعطلد بالاستعمار والصهيونية العالمية ، وهي جزء من الاستثمار العالمى ، وإحدى أشكاله المتخفى وراءها .. وليس مجرد صدفة أن يكون القرن العشرين الذى عبر بسيطرة الجماعات المالية المختلفة على موارد المواد الخام في كل بلاد العالم الرأسمالى هو العصر الذى علا فيه صوت الصهيونية وامتدت حركتها ودخلت في طور التنفيذ العملى . إن أرض الميعاد التى يصرخ من أحلقها اللبونيوات الصهيونيين ليست إلا نقطة ارتكاز لى يهاجر إليها جزء من الرأسمال العالمى للأزوم ويتجد منها بجالا لنشاطه للسيطرة على كافة أسواق الشرق الأوسط .

ولما كانت أزمة الاستثمار الأمريكى تتركز في حاجته إلى تصدير رؤوس أموال إلى الخارج ، لذلك شجع اللبونيوات الأمريكان اليهود ، وأمدم بكل قوته لى يصدروا رؤوس أموالهم إلى فلسطين تحت ذلك الشعار الأسطورى .. فلسطين أرض الميعاد التى تفيض لبنا وعسلا .

وقد اختار الصهيونيين لرحفهم وقتا مناسبا ، فقد كانت بريطانيا في أضعف

حالاتها عقب خروجها من الحرب، وخاصة خضوعها كلياً للاستعمار الأمريكي . وكانت الحركة الوطنية في فلسطين مضطرة أن تحارب في ثلاث جهات : الجبهة الأولى وهي جبهتها الداخلية المأخوذة ، حيث تلعب الرجعية الفلسطينية دورها في تفتيت وتعطيل الحركة الوطنية الديمقراطية . والجبهة الثانية ضد الاستعمار البريطاني ، والثالثة ضد الاستعمار العالمي ، وخاصة الاستعمار الأمريكي الوافد في جلد الصهيونية .

واستطاعت الرجعية في كلا المسكرين أن تغرق للشكلة في طوفان من الحرب الدينية ، وحاولت القوى الديمقراطية في فلسطين وفي العالم أجمع أن تكشف المسألة وتوضح أن هجرة اليهود إلى فلسطين ليست إلا حرباً استعمارية ، ويجب أن نبجوا القوات البريطانية عن فلسطين وتقوم فيها حكومة ديمقراطية من الشعب الفلسطيني بجميع أديانه مسلمين ومسيحيين ويهود التيمين فعلا على أرض فلسطين بتاريخهم الثابت عليها . . ولكن عبثاً فإن الضجيج الاستعماري كان أعلا بكثير من أن يظهر الصوت الديمقراطي التحرري .

وقد لعب عملاء الصهيونية بكافة الأسلحة لتغطية هجرة اليهود إلى فلسطين ، فرغموا أن كل من لا يريد هجرة اليهود إلى فلسطين فهو عدو للتقدم ، وعدو للشعب الفلسطيني ، ويعمل على إبقاء فلسطين في حالة البدواة التي هي عليها الآن . إن الهجرة ستأتي بالصناعة ، والصناعة ستأتي بطبقة عاملة ، والطبقة العاملة ستأتي بالاشتراكية

هذا هو المطلق الصهيوني السموم الذي كان عملاء الصهيونية يشونه بحب ومهارة في بلاد العالم تبريراً لاحتلال فلسطين وإعطائها لقمة سائفة لليونيوات الأمريكان ... إن هجرة اليهود إلى فلسطين مهما تحفت تحت أي شعار ، فهي تنتهي إلى حقيقة واحدة ، هي هجرة رؤوس الأموال الأمريكية إلى هذا الجزء من العالم .

وعندما اقترح تقسيم فلسطين إلى دولتين فدراليتين إحداهما للعرب والأخرى لليهود ، وافقت عليه القوى الديمقراطية كحد أدنى يمكن قبوله لوقف هذه المذابح الدينية . وإعطاء فرصة للقوى الديمقراطية في كلا المعسكرين لاكتشاف الدور التخريبي الذي تلعبه الرجعية العالمية باسم الدين . وبالرغم من أن هذا الحل كان فيه مكسباً للاستعمار الأمريكي الذي أوجد لنفسه دولة في الشرق الأوسط وركيزة لمشروعاته في المستقبل ، إلا أنه لم يكن يفتح إلا لفلسطين كلها ذات الأرض البكر والموقع الاستراتيجي للمتناز .

وتم تستطع بريطانيا أن تقف أمام الضغط الأمريكي الذي يمد العصابات الصهيونية بأحدث الأسلحة ، وتمت ضغط عملاء الصهيونية في بلادها أيضاً ، فأحلت المنطقة أملاً في أن تستطيع الحكومات العربية أن تنقذ ما يمكن إنقاذه من برائن أمريكا . . أي الصهيونية . . ولكن الحكومات العربية نفسها كانت في ذلك الوقت مرتعاً للصراع الحاد بين النيارات البريطانية والأمريكية من ناحية ، والرعب من الحركة الوطنية الصاعدة من الناحية الأخرى . لذلك كانت أرض فلسطين مسرحاً لأنشع الخيانات من الرجعية التي مكنت العصابات الصهيونية من السيطرة على أرض فلسطين وإجلاء شعب بأسره عن أرض آباءه وأجداده وموطن تراثه الخالد . وشردته في الصحاري الجرداء نهياً للجوع والعري والمرض والتشرد .

اقالة الوزارة :

لم تسكن هناك وزارة في الدنيا تستطيع أن تبقى في الحكم بعد تلك الهزيمة الروعة في الأراضي الفلسطينية ، ومع ما اقترنت به هذه الهزيمة من خيانات أودت بحياة المئات من الضباط والجنود ضحايا للخيانة والانحياز

في الأسلحة الماسدة التي كان يواحه بها جنودنا عدو مسلح بأحدث الأسلحة وأقواها .

وكانت درجة العليان في الشعب وفي صفوف الجيش.. قد بلغت مرحلة الانفجار ، فالآلاف من الشبان في السجون والعتقالات ، وأهالي ورملاء الضباط والجنود الذين راحوا ضحايا للمركبة يكتبون حنقهم وكراهيتهم للنظام كله ... لذلك كان لابد أن يقف الموقف وبسرعة .. وفملا طردت الوزارة وشكل حسين سري وزارة جديدة أجرت انتخابات . . وكالعادة أيضاً أخذ الوفد أغلبية ، ولو أنها أقل بكثير من الماضي ، ولكنها كانت كافية لكي يتولى الحكم .

الفصل العاشر

حريق القاهرة

الوزارة الوفية :

في الوقت الذي كانت فيه وزارة الوفد تتأهب لتولى مقاليد الحكم ، كان هناك في الشرق الأقصى نيف وستائة مليون من الشعب الصيني قد ضربوا الاستعمار العالمي والاحتكاريين الصينيين وبقايا الاقطاع ضربة قاصمة وتحاربوا عاماً من العبودية المزدوجة للاستعمار والاحتكار ، وشكلوا حكومة الديمقراطية الشعبية الصينية ، وأصبحت . منذ ذلك التاريخ ، مع شقيقتها الاتحاد السوفيتي ، يكونان حجر الزاوية في صرح السلام العالمي ... وقد أحدث هذا النصر اضطراباً عاماً في المسكر الاستعماري . وكان الوضع العالمي في ذلك الوقت في غاية التعقيد . فالحركات التحريرية في آسيا ، ولم يكن الأمر يقف عند حد انتصار الصين العظيم ، بل إن معظم شعوب العالم كانت تتحرك ضد الاستعمار بدرجات متفاوتة ، فإذا كانت في مصر وإيران مارالت في مرحلة الاشتباكات الأخيرة مسلحة ، فإنها في آسيا تخوض عمار معارك مسلحة عميقة الجذور في الشعوب في الملبين والملايو وبورما والصين . ولكن الانتصار الصيني أحدث الاضطراب الشامل في المسكر الاستعماري كله ، فعملت أمريكا وبسرعة لتغطية الصراع الذي بدأ يكشف عن وجهه بينها وبين إنجلترا وفرنسا ، فأخذت تحشد وتعي كل القوى الاستعمارية والرأسمالية لإشعال حرب جديدة تستطيع عن طريقها حل

مشاكل أرمها الداخلية ، وابتلاع باقي المستعمرات الإنجليزية والعربية ،
ي ضرب حركات التحرير الوطني ، وتخريب المعسكر الاشتراكي ، وعرقلة
نموه وتطوره .

وكانت كل دول العالم الرأسمالي ، بما فيها إنجلترا وفرنسا ، تخضع لنظرية
سيادة أمريكا على العالم الرأسمالي ، وكان هذا المعسكر رغم الصراع الناشئ
بين أحزانه المختلفة ، يرى أن أمريكا في يدها مفاتيح الأمور ، وأنها
أحدرة إذا ما أشعلت الحرب ضد الاتحاد السوفيتي ودول الديمقراطية
لشيوعية أن تنصهر لهذا كانوا يسيرون وراء قيادتها رغم تناقض المصالح
لجديدة .

وإذا كانت أمريكا قد حاولت عقب الحرب مباشرة أن تشمل إيران
ترب جديدة ولكها فشلت . فقد دخلت بعد انتصار الشعب الصيني في
تور التنفيذ السريع لإشعال هذه الحرب ، وأخذت تعد لها الأسباب ،
شنت حرباً عدوانية على الشعب الكوري في يونيو سنة ١٩٥٠ لتتخذ
نها ذريعة للحرب العالمية واستطاعت أن تحصل على أغلبية طيبة من
يثة الأمم لاشتراك قوات مسلحة من البلاد التي أبدت عدوانها وأعطت
سواتها بخانها ، ولكي تخرج الحرب من حدودها الضيقة إلى الحدود
عالمية بإشراك هيئة الأمم فيها . ولكن الشعب الكوري صمد في المعركة
عوداً عجيباً ، وتحركت ملايين الشعب الصيني الذي حارب الاستعمار في
لجبال والوديان ، وعلى ضفاف الأنهار وفي الغابات والسهول أكثر من ثلاثين
ما مجيدة .. تحرك الشعب الصيني وأرسل متطوعوه لإنقاذ شقيقه الشعب
كوري ، وهبت كل شعوب العالم تناصر وتؤيد القضية الكورية حتى
، أمريكا وإنجلترا وفرنسا نفسها .

وبينما كانت المعركة تدور في الشرق الأقصى ، كانت أمريكا تحاول
ستغلالها هنا في الشرق الأوسط ، وتسيطر على المنطقة عن طريق ربط

بلادها بأحلاف تسيطر عليها .

ولم تكن بريطانيا بغافلة عن هذا الخطر الأمريكي، فسمت من جانبها لإيجاد خطاره وتأكيد سيطرتها على المنطقة ، فدخلت في مفاوضات مع الحكومة الوفدية من أجل هذا الهدف .

في مثل هذه الظروف الصعبة تولت وزارة الوفد الحكيمة ، وحضره الهيد مارشال سلم رئيس أركان حرب الامبراطورية البريطانية فور توليها السلطة التي تناوشت معها ويسدل معاهدة سنة ١٩٣٦ بما يؤكد سيطرة بريطانيا على المنطقة . ويحاول أن يقنع النحاس بضرورة بقاء القوات البريطانية في مصر ، إذ أن هناك خطر سوفييتي يهدد منطقة الشرق الأوسط . ولم يكن النحاس يرفض هذا المنطق ، بل كان يؤكد ، ويناقش سلم بنظرية كلها تقاض ، لو أخذ بها لكان من المهم أن تظل القوات البريطانية في مصر مادام المفاوضات المصرية مقنعة بأن هناك خطر سوفييتي . وكانت النظرية التي يناقش بها للمفاوض المصري نابعة من الظروف الدولية التي كانت سائدة وقتئذ ، وهي خضوع كل الدول الرأسمالية للمعسكر الاستعماري ، ولم تشذ دولة رأسمالية واحدة تقريباً عن هذا التفكير ، حتى الهند ، فقد أبدت المدون الأمريكي على كوريا ، واشتركت معها في أول الأمر في ذلك العدوان بقوات مسلحة (فرقة اسعاف) .

وكانت النظرية التي يناقش الوفد بها المارشال سلم تتلخص في ضرورة عقد معاهدة فعلا مع بريطانيا ، وأن الاستقلال في نظره مجرد خروج القوات البريطانية من الحدود المصرية ، وأن هذا الخروج ليس غاية في ذاته ، بل مرجعه إلى عدم القدرة على إقناع الشعب ببقاء القوات البريطانية في مصر .

وسمحاضر جلسات المحادثات التي أجريت بين الوفد وبين سلم والسفير البريطاني فيما بين مارس سنة ١٩٥٠ ولوفبر سنة ١٩٥١ ،

تضح لنا هذه النظرية التي كان الوفد يناقش بها ، وتبين أنه في الوقت الذي يطالب فيه بريطانيا بالجلاء ، يعترف ويؤكد أن مصر يجب أن تظل جزء من للمسكر الاستعماري .

فيلد مارشار سليم : ^(١) يتلخص الموقف كما تعلمون في أننا حاولنا أن نصل إلى اتفاق مع روسيا ، ولكن جميع مساعينا في سبيل التناغم لاقى الصدود . والسبب ببساطة هو أن لروسيا مبادئها الخاصة ، ولا بد في وقت ما أن يقع تعادم بينها وبين الراساليين .

رفعة النحاس ناشأ : هذه مبادئ هدامة ، ولكي نصل إلى اتفاق أرجو أن نحتفظ بصرية هذه للباحثات .

سليم : إن روسيا كانت تمد قواتها لهذا الغرض ، وتمدد للحرب قوات ضخمة تكفي لمهاجمة أوروبا الغربية والشرق الأوسط أيضاً . في وقت واحد . والشرق الأوسط هو من أهدافهم الأساسية ، إذ أن قفده يكون ضربة شديدة ، لا للشرق الأوسط وحده ، بل أيضاً لأوروبا . وأي هجوم على الشرق الأوسط سيوجه إلى مصر ، فهي مفتاح الشرق الأوسط . ومن يملك مصر يملك الشرق الأوسط .

النحاس : من أين تأتي الجيوش الروسية ؟

سليم : تأتي الجيوش الروسية عن طريق إيران وتركيا ، ويمكنها أن تبلغ مصر في أربعة أشهر .

ويظل المارشال سليم يشرح في استراتيجيته الوهمية حتى يصل إلى النقطة الحساسة فيقول : « على كل منا أن يقبل وجود جيوش البلاد

(١) محاضر المحادثات السياسية والذكرات المتبادلة بين الحكومة المصرية وحكومة المملكة المتحدة ، ص ١٤

الأخرى في أرحه ، وإقامة اللشنت العسكرية فيها ، ووضع قواته تحت قيادة أخرى . وقد قبلنا أن نكون جيوشا في ألمانيا تحت قيادة فرنسية ، وبالمثل قبل الفرنسيون والهولنديون والبلجيكيون أن يكونوا تحت قيادة أجنبية . وهي قسمة عادلة يتنازل كل طرف فيها عن بعض حقوقه . وإن أتكلّم عن مصر . والذي أود أن أراه في مصر .. وهو مهم .. هو نظام من هذا القبيل يقوم بين مصر وبريطانيا العظمى مادامتا تقومان بالدفاع معاً . كذلك أود أن أرى قطع الصلة قطعاً تاماً بالمصطفى .

الحاس : أود أولاً أن أشكر سعادة السيد مارشال على هذه الثقة ، ولكي أعلم علم اليقين . بصفتي رئيساً للشعب ، أن الشعب حائق وناقم . ولا يمكن أبداً أن يركن لوعود جديدة ، أو يقبل نظريات مستحدثة ترمى في النهاية إلى إبقاء قوات أجنبية في مصر تحت أي اسم أو بأية صفة . ولا يمكن أن أقتنع أو أقنع الشعب أن بقاء جيش أجنبي في بلادنا في وقت السلم يعني شيئاً آخر عروب من أنواع الاحتلال والانتقاس من السيادة ، ولقد قاسينا كثيراً من التجارب للريرة المتكررة للماضية ، إذ وقعت إلى جانبكم . ووجهت الشعب أن نبذل لكم كل معاونة مادية ومعنوية في الحرب الأخيرة . ولم أعمل ذلك طبقاً لماهدة ١٩٣٦ نفسه ، وإنما فعلته إيماناً بقضية الحرية ..

ويستمر الحاس بهاجم الوعود البريطانية إلى أن يقول : « يجب أن نبحث عن طريقة أخرى في تعاون من نوع جديد يحقق الجلاء ويكفل للمصالح المشتركة . واعتقد أننا نستطيع أن ندافع عن بلادنا ، وأن نفكر في نوع من التعاون بيننا وبينكم يزيل المخاوف ويحقق الجلاء الشامل الناجر . وأحب أن أعرف أنه ليس في العالم قوة تستطيع إقناع الشعب المصري بأن مصر ستكون مقصودة لداتها بالمحوم أو بالاعتداء ، فإنما

بسبب وجود جيش أجنبي في بلادنا هو الذي يوجه إليه العدوان الروسى. وإن وجود هذا الجيش سيكون الدريعة التي سيتدرع بها الروس لمهاجمة مصر. ومن البديهي والصورى أن نستكمل استعداداتنا العسكرية من برية وبحرية وجوية ، وأن نعمل على تسليح الجيش المصرى تسليحاً كاملاً. وعليكم أتم أن زدوا الجيش للصرى بالأسلحة الحديثة من جميع الأنواع ، وأن تساعدونا فى ذلك مساعدة حدية فعالة ، بخلاف ما تفعلونه الآن ، إذ تعدوننا بارسال دبابات دون أن ترسلوها ، فإذا استكمل جيشنا استعداداته العسكرية من السلاح والتخيرة وقف إلى جانبكم لرد العدوان عن مصر ، وتعاون فى هذا الفرض تعاوناً قلياً صادقاً . وهذا التعاون يكون مثمرأ ووافياً دون حاجة إلى الاحتفاظ بقوات أجنبية فى مصر فى وقت السلم .

ولا تنسوا الروح للعنوية . فإن الجيش المصرى سيتمتع بروح معنوية عالية كما شعر باستقلاله ، إن جلاءكم عن أرض الوطن سيزيد من قوة هذه الروح ، ويجعل الجيش يتفانى فى خدمة قضية السلام المشترك . لماذا تبغون قواتكم على القناة ، وليس فى فلسطين أو غزة ، مع أن هذه القوات نفسها الثقيلة منها والخفيفة ، يمكن أن تصل إلينا فى مدى أسبوع ، وتكون عندنا وقت الحرب . إنى لا أستطيع إقناع الشعب إلا بهذه الطريقة (١) .

وتدور المحادثات فى جلسة أخرى على هذا النمط :

فيلد مارشال سليم : لا يسعى إلا أن أفكر أن للسألة الكورية تضرب لنا مثل هذا الفراغ فى وقت الحرب ، فإن كوريا الجنوبية قد أخذت على

(١) محاضر المحادثات السياسية وللذكرات المتبادلة بين الحكومة المصرية وحكومة المملكة المتحدة ، ص ١٥ ، ١٦ ، ١٧

عرة ، ولم يكن هذا ليحدث لو كانت فيها قوات أمريكية ، وقد أثار الوزراء المصريين مسألة سحب القوات البريطانية من مصر ، وأتم ترون ما حدث في كوريا .

السفير البريطاني : وفي الوقت نفسه تتحمل ككوريا الآلام من جراء ذلك .

وزير الحرية : لو أنهم سلحوا كوريا الجنوبية لاستطاعت الدفاع عن نفسها .

سلم : لو كان في كوريا قوة أمريكية صغيرة لما فكروا في غزوها .
وزير الحرية : إذا كان البريطانيون يريدون أن يكونوا على مقربة من قتال السويس في فلسطين ، فهناك عدة أماكن يمكن أن يربطوا فيها .
سلم : لعل قطاع غزة هو أحد هذه الأماكن .

وزير الحرية : يجوز

ثم يتكلم وزير الخارجية المصرية فيقول : « والذي اعتقده بإخلاص ، وأرجو أن توافقوني عليه ، هو تأكيدنا بأن مصر عازمة على الدفاع عن نفسها ، وأنها تقبل تحالفاً مع بريطانيا ، يجب أن يكون كافياً لاطمئنان بريطانيا وبناء عليه يحسن أن نشرع على الفور في سد النقص في وسائل الدفاع ، وفي استعدادات الجيش المصري ، دون أن نضيع الوقت الثمين » .

هذه هي النظرية التي يتناقض بها المفاوض المصري ، وهي نظرية تناقض في أساسها الحركة الوطنية التحررية ، فالوفد يقاب الحرم ويضع رأسه قاعدة . فبدلاً من دفع الحركة الوطنية إلى طريقها الطبيعي بوصفها جزءاً من الحركة التحررية العالمية المناهضة للاستعمار ، وبهذا ترتبط الحركة الوطنية بقوى السلام العالمي ، وبجميع الحركات الوطنية في العالم ، وتتفاعل

منها، وتكتسب منها قوة.. بدلا من هذا، نجده يتجه نحو إخضاعها للمسكر
الاستعماري المعادي للحركات الوطنية .

إن النظرة الوفدية تهدف إلى عزل مصر عن الحركات التحررية
العالمية ، وتسليح الجيش المصري بمعرفة الاستعمار البريطاني ، لكي يصبح
جيشنا جزءا من الاستراتيجية الاستعمارية . بل إن المفاوض المصري يحاول
أن يقنع سليم بأن هذه الخطة أكثر صلاحية ، وأفيد للمسكر الاستعماري
مما لو ظلت قواته في مصر .

وليس أدل على تناقض المفاوض المصري من أنه في الوقت الذي يطالب
فيه بالجللاء عن مصر ، يعمل على صرب الحركات التحررية في البلاد
الأخرى ، فيتمرح على البريطانيين أن ينقلوا قواتهم إلى الأردن أو في قطاع
غزة . ثم مناقشته المسألة الكورية على اعتبار الشعب الكوري هو الذي
اعتدى على نفسه ، لا الاستعمار الأمريكي ...

إن هذه النظرية التي كان يتناقش بها المفاوض المصري ، سواء في هذه
المفاوضة أو في المفاوضات السابقة ، سببت عزل الحركة الوطنية في مصر عن
الحركة الوطنية في كل بلاد العالم ، ولم تحرمها فقط من اللون للمادي من
المسكر المعادي للاستعمار ، بل وأنحوت بالقضية المصرية إلى طريق مضاد
لها ، إلى طريق إخضاعها للاستراتيجية الاستعمارية .

ولكن هل كان المارشال المجوز الماكر يتعمد فضلا أن هلاك خطراً
من الاتحاد السوفيتي يهدد الشرق الأوسط ؟ إن أمير موظف في وزارة
الخارجية البريطانية يستطيع أن يعرف جيداً أن الاتحاد السوفيتي لم ولن
يهاجم أي بلد من بلاد السلم ، سبق ولا الدول الاستعمارية نفسها . . . فيل
يجعل المارشال سليم هذه الحقيقة.. كلاً.. إنه يعرفها جيداً ، ولكن ما عيسته
وهو لا يستطيع أن يذكر اسم أمريكا صراحة . فهو مضطر أن يلف

من بعيد ، وبدلاً من أن يذكر أن هناك خطر أمريكي لابتلاع الشرق الأوسط ، وتصفيه يهود بريطانيا ، يقلق المسألة على الاتحاد السوفيتي . .
 المهم أن هناك خطر يبرر به استمرار وجود القوات البريطانية في مصر . .
 ولم تكن المشكلة التي تواجه الوزارة هي مشكلة الاستعمار البريطاني
 فحسب . بل أمامها مشاكل عديدة ، إن كانت وزارة صدقي ، ثم وزارة
 السعديين من بعدها لم تتمكن من حلها ، فقد تفاقت وزادت حدة في
 عهد الوزارة الوفدية ، فالخالة الاقتصادية آخذة في التطور ، وبذلك تزداد
 المشاكل حدة ، وتحتاج لحسم أكثر من أي وقت مضى ، فقد هبطت
 صادرات القطن في النصف الأول من سنة ١٩٥١ ، بالرغم من انخفاض
 أسعاره . وفي نفس الوقت ارتفعت الواردات من القمح ودقيقه ، وبلغت
 سنة ١٩٥٠ ، ٥٣١٠٠٠ طن ، ثمناً ١٧٣٠٠٠٠٠ ر.جنيهاً ، وفي سنة
 ١٩٥١ ، ١١٠٠٠٠٠ طن ثمناً ٣٧٦٠٠٠٠٠ ر.جنيهاً ، وفي سنة ١٩٥٢
 ٨٥٤٠٠٠ طن ثمناً ٣٩٨٠٠٠٠٠ ر.جنيهاً (١) . وارتفعت رؤوس
 الأموال المستثمرة في الشركات الصناعية المساهمة من ٢٨٠٥٠٠٠٠
 سنة ١٩٤٥ إلى ٥٦٨٠٠٠٠٠ ر.جنيه سنة ١٩٥٠ ، وفي عام ١٩٥١
 أضيف إليها ما يقرب من سبعة ملايين من الجنيهات ، استثمرت في شركات
 جديدة أو في زيادة رؤوس أموال قائمة فعلاً ، وفي عام ١٩٥٢ أضيف إليها
 ما يقرب من ثلاثة ملايين من الجنيهات (٢) .

وارتفعت القوة الكهربائية التي استهلكها المصانع في القاهرة

(١) التطورات الاقتصادية في الشرق الأوسط بين عام ١٩٤٥ - ١٩٥٤

(الأمم المتحدة) ، ص ٣٣

(٢) التطورات الاقتصادية في الشرق الأوسط بين عام ١٩٤٥ - ١٩٥٤

(الأمم المتحدة) ، ص ٣٥

والاسكندرية فقط من ٦٧ مليون كياوات ساعة سنة ١٩٣٩ إلى ١٩٩١ مليون عام ١٩٤٩ ، ٢٦٧ مليون سنة ١٩٥٢ ، ٢٩٥ مليون سنة ١٩٥٣^(١) .
وارتفع الانتاج الصناعى بنسبة ٥٦ ٪^(٢) من سنة ١٩٥٣ إلى ١٩٩١ .
القوى . . ومن هذا يتضح أنه فى الوقت الذى تطور الانتاج الصناعى ، نجد أن السلطة ما زالت أساساً فى يد كبار ملاك الأرض ، وينتجون عن طريقها مصالحهم التى أصبحت تعارض مع مصالح رجال الصناعة . وتتضح هذه الحقيقة وحقائق غيرها كثيرة من مقدمة الكتاب السنوى لاتحاد الصناعات المصرية ١٩٥١/١٩٥٢ . « وأولى هذه الحقائق هى أن الانتاج الصناعى . وإن كان معى هذا العام أيضاً فى الارتفاع ، بالرغم من عوامل القلق التى أحاطت به . فقد بقيت القدرة الانتاجية للمصانع ، بسبب ضعف السوق المحلية وصعوبات التمدد . . وهذا الأمر يقتضى النظر فى تنشيط الاستهلاك وتشجيع التمدد ببعض ما يشجع به فى بلاد أخرى أعرق منا صناعة وأوفر خبرة . .

والحقيقة الثابتة هى صووت الاستثمارات الجديدة هبوطاً مفرغاً ، فقد بلغت فى سنة ١٩٥١ ، ٩ ملايين من الجنيهات ، بينما ارتفعت الأموال المدخرة فى ساديق الوفير إلى ٣٧ مليون جنيه . ويحدث هذا فى بلد وفير الفسول يحتاج المحافظة على مستواه الاقتصادى إلى توظيف عشرات الملايين من الجنيهات كل عام . وعندما أن هذه الظاهرة هى أخطر ظواهر حياتنا الاقتصادية فى الوقت الحاضر . وهى تستدعى العمل السريع لإزالة

(١) الأوراب الاقتصادية فى الشرق الأوسط بين عام ١٩٤٥ - ١٩٥٤

(الأمم المتحدة) ٣٥

(٢) الأوراب الاقتصادية فى الشرق الأوسط بين عام ١٩٤٥ - ١٩٥٤

(الأمم المتحدة) ٤٦

أسبابها ، خصوصاً وأن غالبها يرجع فيما نعتقد ، إلى العقبات الإدارية التي تقام في وجه النشاط الاقتصادي .

وقد أصبحت الصناعة المصرية تمثل من الناحية الاجتماعية شأناً كبيراً ، فبلغ عدد العمال الذين يعملون بها مليون وربع مليون عامل ، مقابل نحو أربعة ملايين عامل زراعي (باستثناء النساء والأطفال) ، وهي تستحق لذلك . ولما أصبحنا نعتقده حتماً من أنها طريقنا الوحيد إلى المستقبل الذي نريد أن نحاط بسياس من العناية دقيق البيان .

أما الحقيقة الثالثة فهي جو عدم التفاهم هذا الذي ما يزال يقوم بين الدولة والصناعة ، والذي يظهر في حذر المشرع وتحامل الأداة الحكومية وما ينجم عن ذلك من قيود وأعباء تختل مكانها بين أقصى العقبات التي تواجه الصناعة المصرية .

وهذه الظاهرة ترجع إلى بقية من المنطق الزراعي الذي ألفناه ، واستعصاء بعض جوانب المسائل الصناعية عليه . ولكننا أصبحنا نعرف في ذلك منذ حين ، ونفسد بدافع منه على أنفسنا كثيراً عما نستطيع نهضتنا الصناعية أن تأتية في مصلحة المجموع .

وقد قفزت المسألة الاقتصادية أخيراً قفزة واسعة ، واحتلت مكانها بين أولى الشئون التي تشغل الانتباه العام ، ولكنها ما زالت تخفق إلى أن تحاط بما يجب أن تحاط به في بلد معقد المسائل ، ينتقل من الزراعة إلى الصناعة . من معالجة فنية رقيقة وخطط مدروسة بعيدة النظر ، وتفكر قبل كل شيء إلى مواجهة حقائق حياة البلاد ، ومنها حداثة الأداة الحكومية والحاجة إلى رأس المال ، وضرورة الترغيب في الاستثمار الصناعي ، وما يقتضيه كل ذلك من امتناع عن التقييد وتهيئة الجو الصالح .

وإذا أضفنا إلى تقرير اتحاد الصناعات تقرير البنك الأهلي سنة ١٩٥٠ حيث يوضح « إن الزيادة في الدخل العائد من الزراعة لا تزال كما كانت

في الماضي تنفق إما في شراء أراضي أو في إقامة للباني أو في اقتناء للثجات
الكالية .

ثمن تقرير اتحاد الصناعات والبنك الأهلي تضع الحقيقة الآتية :
أولا — أن هناك تناقض بين رجال الصناعة وبين الدولة يجب أن يحل
لمصلحة رجال الصناعة .

ثانيا — أن أداة الحكم يسيطر عليها « للنطق الزراعي » الذي يضيع
الفرص على الصناعة المصرية .

ثالثا — أن مشروعات الصناعة في حاجة إلى رأس المال ، وفي نفس الوقت
فإن الزيادة في دخل كبار الملاك لا يحولونها للصناعة ، بل يستثمرونها ،
إما في الأراضي أو في الباني أو اقتناء الكاليات .

رابعا — ضرورة تهيئة الجو الصالح لوضع خطط رفيعة مدروسة ، والترغيب
في الاستثمار الصناعي .

خامسا — أن السوق المحلية أضيق من الطاقة الانتاجية ، مما يحتم البحث
عن أسواق خارجية للتصدير .

هذا هو جوهر المشاكل الداخلية التي بلورها ووضحها اتحاد الصناعات
في تقريره عن عام ١٩٥٢/٥١ ، والتي تتشابك وتتداخل مع القضية الوطنية .
ومنها يتضح أن المسألة لم تعد مسألة الاستثمار لحسب ، بل مسألة شكل
السلطة في الداخل ، هذا الشكل الذي يبرعه الاتحاد (بالنطق الزراعي) ،
ويميق أهداف رجال الصناعة ، وأصبح من المهم أن يزول حتى يفتح
الباب للصناعة لكي تطلق وتتطور وتقدم لها الخطط المدروسة ويبدأ لها
رأس المال اللازم لتنفيذها .

وفي كلمة واحدة أن هناك تناقضاً يجب أن يحل لصالح الصناعة التي وصلت
من التطور لدرجة أن أصبح ذلك القسط الذي تشارك به في السلطة
لا يكفي لتنفيذ أهدافها . . إن أمامها فرص واسعة لإقامة المشروعات

الصاعية التي ما زالت البلد بكر فيها . ولكن الدولة التي يسيطر عليها كبار الملاك لا تحفل بهذه المشروعات التي لم تعد تكفيها عشرات الملايين من الجنيهات . بل الثلاث من الملايين هي التي تحتاج إليها .

وطالما نادى رجال الصناعة بتسهيل دخول رأس المال الأجنبي لكي يتعاون معها في هذه المشروعات ، ولكن بالرغم من التسهيلات الواسعة التي منحت لها ، فإنها لم ترد بالشكل المطلوب للأسباب الآتية :

أولاً — العرب من الحركة الوطنية وليس هناك عدو بعشاه إلا رجال الأجنبي أكثر من محو وعاطف الحركة الوطنية التي تمثل بالنسبة له ما يسميه بحالة (عدم الاستقرار) .

ثانياً — لكي تؤسس المشروعات الصناعية ، لابد أن يسبقها مشروعات إنشائية تعتمد عليها الصناعة في الإنتاج ، مثل توفير الطاقة الكهربائية ، والمواد الخام الرخيصة ، وتعميد طرق المواصلات ، وتنظيم انقذالاتها ، بحيث تربط مناطق الصناعة والزراعة ببعضها . وبدون هذه المشروعات تنمر الصناعة . ولا تربح إلا ربحاً ضئيلاً .

وهذه المشروعات تحتاج لملايين الجنيهات لتبنيها ، وهي في ذاتها ليست مشروعات إنتاج ، بل هي القاعدة التي يقوم عليها إنتاج حد ذلك . ولا يقوم بها في الغالب أفراد فئمة كانت لديهم من مدخرات قلن تصل إلى حد القيام بمثل هذه المشروعات التي لها صفة الفائدة العامة . ولهذا في البلاد المختلفة صاعياً تقوم بها الدولة ، وبعد قيامها تؤسس الشركات الصناعية وتقوم بعملية الإنتاج .

ورؤوس الأموال الأجنبية لا تريد أن تشترك في هذه المشروعات الإنشائية ، بل تريد أن تتكفل بها الدولة من ميزانيتها . ولما كانت هذه الميزانية تتكون من عموع الضرائب المباشرة وغير مباشرة التي تفرض على الوطنيين سواء كانوا من الشعب أو من الشركات الصناعية ، أو على

الملكية الزراعية والعقارية . ولما كانت هذه المشروعات هي المشكلة الكبرى أمام الصناعة في مصر ، لذلك كان لابد أن ينضج التفكير في حل هذه المشاكل من داخل البلاد ، وليس من خارجها ، مادامت هذه المشروعات لن تقوم إلا على اكتاف الليبرالية الوطنية . ولكن هذه الأفكار لم تكن واضحة تماماً لعدم وضوح القدرة التنفيذية لها .

وفي كتاب اتحاد الصناعات نفسه تتضح هذه الحقيقة ، فهو يتكلم عن ضرورة الترخيص في الاستثمار وتهيشه الجوانح ووضع الخطط الرامية للدراسة . الخ . ولكنه يعود في نفس التقرير وينتقد الحكومة في سياستها العمرانية التي لاتسمح دخول رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار في مصر .

إن هناك اضطراباً في التفكير ، مرجعه إلى آمال ما زالت معلقة على رؤوس الأموال الأمريكية وإمكانية إقناعها بالدخول في مشروعات الصناعة المصرية « كشريك معقول » ، ثم بأس من إمكان تنفيذ هذه المشروعات بالاعتماد على قدرة الدولة التي يسود بينها وبين الصناعة جو «عدم التفاهم» . وعند ما يشير السك الأهل سنة ١٩٥٠ إلى أن الريادة في الدخل العائد من الزراعة لا زال كما كانت في الماضي تنفق إما في شراء الأراضي أو إقامة المباني أو اقتناء الكماليات ، فهو يشير إلى الملكية العقارية برمتها ، وإلى الأموال المحسوسة فيها ومحرمة منها الصناعة ، ويلمح إلى ضرورة حل هذه المشكلة التي طالما تكلم عنها المفكرين البورجوازيين من سنوات طويلة ، ونددوا بالشكل القدي عليه ملكية الأراضي . وكانت حسب إحصاء سنة ١٩٤٧ مجموع الأراضي الزراعية ٩٧٩٣٥٦ فدان يملكها ٢٦٦٢٣٥٣ مالكا ، موزعة كالآتي :

عدد الملاك	المساحة المملوكة بالفدان	فئات للمساحة
١,٤٠١,٣٨٥	٤٣٠,٩٧٨	لغاية نصف فدان
٥١٩,٢٥٦	٣٦١,٣٩٤	من نصف فدان إلى فدان
٣٧٢,٢٦٠	٤٥٤,٤٥٤	من فدان إلى فدانين
٢٦٤,٢٦٣	٧٦٥,٠١٥	من ٢ — ٥
٨٠,٩٩٦	٥٤٠,٨٢١	من ٥ — ١٠
٢٧,٢٦٧	٣٢٤,٤٠٤	من ١٠ — ١٥
١٤,٢٩١	٢٣٩,٩٨٢	من ١٥ — ٢٠
١١,٤٨٣	٣١٨,٠٠٦	من ٢٠ — ٣٠
٩,٢٢٦	٣٥١,٢١٧	من ٣٠ — ٥٠
٦,٦٤٢	٤٤٨,٧٢٥	من ٥٠ — ١٠٠
٣,١٧١	٤٤٣,٩٨٨	من ١٠٠ — ٢٠٠
١,١٠٢	٣١٧,٥٦٧	من ٢٠٠ — ٤٠٠
٤٦٢	٢٣٧,٣٨٧	من ٤٠٠ — ٦٠٠
١٧٧	١١٧,٤٦٧	من ٦٠٠ — ٨٠٠
١١٢	٩٩,٤٤٠	من ٨٠٠ — ١٠٠٠
١٢٢	١٥٠,٠٦٨	من ١٠٠٠ — ٢٠٠٠
٦٨	١١٨,٦٥٢	من ٢٠٠٠ — ٣٠٠٠
٦٠	٢٦٧,٠٨١	من ٣٠٠٠ فأكثر
٢,٦٦٢,٣٥٣	٥,٩٧٩,٣٥٦	

ومن هذه الإحصائية يتضح أن ٢١.٣ مالكا يملكون ١,٣٠٧,٦٦٢ فدان ، ويتبدى ملكيتهم من مائتين فدان إلى أكثر من ٣٠٠٠ فدان . ومن إشارة البنك الأهلى يتبين أن المسألة الزراعية لم تعد فقط مسألة الفلاحين ، بل دخل عليها عامل جديد باحتياج الصناعة إلى رؤوس الأموال المحبوسة فيها .

كانت هذه المشاكل التي تحابه الوزارة يوم توليها السلطة ، وقد ساهمت
حل مشاكل الصناعة بالقدر الذي تستطيع أن تقدمه ، ففي يونيو سنة ١٩٥٠
ألغت الرسوم الجمركية المفروضة على الآلات وقطع النيار المستوردة من
الخارج ، ثم خفضت الرسوم على المواد الخام من ٧ ٪ إلى ٣ ٪ ، وسكن
هذه المساهمة لم تكن إلا دفعة بسيرة وقطرة من بحر من مطالب الصناعة
المصرية .

التحركات الشعبية وإلغاء المعاهدة :

لا شك أن المؤرخ سيجد صعوبة بالغة في تأريخ هذه المرحلة الحسنة
من تاريخ كفاح شعبنا . فلم نشاهد مرحلة اجتمع فيها الحق مع الباطل ،
والكفاح الوطني الشريف الصادق مع دسائس عملاء الاستعمار وأبواقه
المسنة والتائرة في صفوف الحركة الوطنية . والمؤرخ يحتاج لكثير من
التدقيق والعناية ، حتى يستطيع أن يكشف لحساب من كانت تعمل الأنواع
المختلفة من المعارضات التي كان يتلىء بها الجو السياسي . إننا نريد هذا
الميسكروسكوب لكي نحدد المعارضات الوطنية الشريفة التي كانت تعمل
لدفع المعركة للوصول بها إلى غايتها الوطنية التحريرية ، أو تلك المعارضات
الاستعمارية الخبيثة التي كانت تهدف إلى تخطيط المعركة وتسليمها فريسة
سهلة ليد أعداء الشعب .

الجميع كانوا يمارضون ، فمن منهم الوطني الصادق ، ومن منهم المزيف
الخبث ..؟ إنها حقبة فريدة في تاريخ حياة شعبنا ، تجتمعت فيها متناقضات
عديدة وكلها تضر ب ، ولكن الأغراض مختلفة ومتعارضة ، والحكومة
نفسها كانت هي الأخرى تحمل في داخلها متناقضات عجيبة ، إنها تهاجم
الاستعمار البريطاني ، وفي نفس الوقت ، وفي غمار المعركة توقع اتفاقية انقطة

الرابعة الأمريكية . وفتح الباب لكي يتغلغل العود الأمريكي في معظم الأدوات الحكومية من تعليم وصحة واجتماع . . وبالرغم من أنها وصلت إلى الحكم بعد فترة طويلة من الإرهاب الوحشي كاد ينسجر فيها المجتمع . إلا أنها لم تلغ الأحكام العرفية إلا بعد خمسة شهور من توليها الحكم وتفاوض مع بريطانيا من مارس ١٩٥٠ حتى نوفمبر سنة ١٩٥١ ، لكي تقسمها بالجللاء ونمسك بقواتها في غرة أو في الأردن . وتظل بمقرية من مصر ، ولكنها لم تقتنع بعد محادثات استمرت أكثر من عشرين شهراً ، كان الشعب خلالها متحفزاً وثائراً ، مما أجبر الوزارة في يوم ٨ أكتوبر سنة ١٩٥١ أن تعلن إنهاء معاهدة ٩٣٦ واتفاقيتي ١٩ يناير ، ١٠ يوليو سنة ١٨٩٩ بشأن إدارة السودان . ألغت الوزارة هذه الاتفاقيات . رغمًا عن ألف الراي وعملائها .

القتال في القنال :

ألغت الوزارة للماهدة . قتالت المظاهرات في كل مكان معلية إبتهاحها بهذا النصر الكبير . وفي الاسماعيلية صباح ٩ أكتوبر سنة ١٩٥١ قامت مظاهرة الطلبة من المدرسة الثانوية بعرايشية مصر ، متجهة إلى شارع الثلاثيني . وعند المراتمان التقت بمظاهرة العمال ، وهذا اشتد حماس الشعب وانجذبت المظاهرة إلى محازن «الباقى» ، وأرأت العلم البريطاني من فوقها ورفعت العلم المصري .

وكان هذا العمل سرية مفاجئة للانجليز أذهلتهم ، فلجأوا إلى سلاح المؤامرة الخسيس ، فسحبوا موظفيهم من «الناقي» . وكذلك الأموال من خراشه ، متوقعين أن يفرى ذلك العمل الجماهير فتهم عليه ، فيتخذوا من ذلك ذريعة للاسخدام بها ، وفرض حكم عرق على منطقة القناة ،

والاستقامة . بل الجمارك حتى لا يحرموا من الامتيازات الجمركية التي كانت تتطلبها لهم للماهدة للغة

ولكن الجماهير أدركت الرض الخيث الذي بيته الانجليز ، فلم يهجموا ، فأرسلوا عملائهم يخبرون الشعب ليهجم على « النافى » ، وينهب ما فيه ، ولكن الشعب لم يستجب لهؤلاء العملاء . وهنا أرسل الانجليز إسماعيل . - انهم فاضلت الرصاص على حدى بوليس مصرى فسقط لثوه شهيداً من ذرى جواده . وانطلق غضب الشعب بعد ذلك الاستفزاز المحرم ، وشتم على « النافى » وحاشا ظهرت مجموعة من الجنود البريطانيين أخذت تطلق البنادق على الشعب ، فسقط منهم ضحايا عديدين ، ولكن الجماهير هجمت على هؤلاء الجنود . وثارت لشهدها وأبادتهم .

وسارت للظاهرة بعد ذلك فى حى الأفرنج والعرايشية الجديدة ، وأخذت تطرد الانجليز من بيوتهم ونحرق أثنائهم وحى تنهب ، « عودوا إلى بلادكم » . وقد حاول بعض رجال البوليس السياسى تحريض جنود البوليس على إخوانهم الوطنيين ، ولكنهم رفضوا .. وكيف يقاومون هذا التحريض وأول شهداء المعركة واحداً منهم .

تقدمت القوات البريطانية لتحتل المدينة مجهزة بمدافع ستين ، والفيلكز والرتات ، ومدافع الميدان ، والنباتات والصعجات ، ومضت فى تقدمها حتى وصلت إلى شارع الثلاثينى عند حدود الحى العربى . وأبى الشعب أن يسلم شراً واحداً من حيه ، وأطلق الجنود البنادق على الشعب الأعزل فسقط شهداء عديدين . وخرج من صفوف المتظاهرين عامل يحمل علم مصر منتمداً بحمصوف الانجليز . واندفع وراءه الشعب فى حماس دافق ، الأمر الذى أزعج الانجليز ، وجعلهم يفرون رغم سلاحهم وعنادهم .. ولكن الأوامر سدرت إليهم وبسرعة ليمودوا إلى الهجوم فرجموا وهم يطلقون الرصاص .. وكان هذا العامل أول الشهداء .

وفي مساء استئجار الانجليز بمصريين يقنعوا الشعب بالتفرق ، وفلاح
أفطح هؤلاء ، فيما فشل فيه الاستثمار ولكن الجماهير أدركت فوراً أن
الملك وقادة الجيش لا ينوون حقاً الدخول في معركة حقيقة مع الانجليز ،
ولا يرون أن يسمحوا للشعب أن يخوض المعركة بشكل جدي .

وإذا كان هذا هو موقف السراي ، فإن ٣٠٠ جندي بريطاني رفضوا
إطاعة الأوامر في إطلاق الرصاص على الشعب المصري . كما سبق ورحلت
القيادة ١٥٠ جندي آخر إلى بريطانيا بتهمة الشيوعية وتعاونهم مع الشعب
المصري ، وأرسل الطلبة الصينيين برقية تفيض بالحب والإحلاص لكفاحنا
المجيد : « تلقينا بسرور أخبار إلغاء معاهدة سنة ١٩٣٦ واتفاقية سنة ١٨٩٩ ،
وأخبار الكفاح التزايد لثبكم ضد الاستغلال والاستعمار الأجنبي .
فلتعلوا أيها الزملاء أنكم لستم وحدكم .. فحن الخمائة مليون من شعب
الصين يرقبكم ببيون مفتوحة ، ونحن بألف يد مستعدون لمؤازرتكم في
كفاحكم » .

كان يوم ٩ أكتوبر بداية إعلان الكفاح ضد الاستثمار البريطاني ،
فأقام سكان الاسماعيلية التاريس في الشوارع ، وحالوا دون تقدم القوات
البريطانية .. وتحركت المظاهرات في كل بلاد القطر تطالب بالسلاح ،
وأقيمت المؤتمرات في القاهرة والاسكندرية والمدن الكبرى ، تجمع القود
وتنظم التدريب .. وانسحب عمال وموظفو المعسكرات البريطانية ،
وتركوا فراغاً هائلاً في صفوف الأعداء .. وتدقت جوع الشباب إلى القتال
لتحارب الاستثمار البريطاني بما تستطيع أن تصل إليه من سلاح .

وتكونت في مدينة الاسماعيلية لجان المقاومة ، ونظموا عمليات خطف
السلاح من الأعداء ، وتعددت هذه اللجان ، وتكونت لجنة من الفلاحين
بركة أبو جاموس ، وفي عزبة عطوة ، وقرية نفيسة ، حيث نسفت بعض
محطات المياه وتوليد الكهرباء بمعسكرات الانجليز .

أخذت المركبة تسع شيئاً فشيئاً ، وخرجت القوات البريطانية من خطوطها القصيرة إلى خطوط أوسع ، فدمرت كفر عبده ، واشتبكت مع الجماهير المقاتلة بقرية القرن في معركة استعملت فيها الدبابات والمدافع الثقيلة ... وبالرغم من أن خطة الحكومة كانت عدم الاشتراك بقواتها المسلحة ، سواء في الجيش أو الوليس في القتال الناشب ، إلا أنها لم تستطع أن تمنع المركبة التي نشبت بين قوات بلوكات النظام والقوات البريطانية ، حيث قاتل جنودنا قتالا بطولياً بأسلحتهم الخفيفة ، مواحيين عدو كامل العدة وبأحدث الأسلحة المدمرة .

ولم يعد في طوق الحكومة أن تقف من المركبة أى موقف سلمي ، فأباحت حمل السلاح للمواطنين ، وبدأت تدرس قطع العلاقات مع بريطانيا ، وعقد معاهدة صداقة مع الاتحاد السوفيتي . عدو الاستعمار ، لقد ارتفع المد الثوري إلى قمته ، وأرعبت السراى والاستعمار البريطانى والأمريكى .. ولم تعد المسألة مسألة صراع في أيهما يسيطر على مصر ، بل أصبحت المسألة تتركز أولاً وقبل كل شيء في وقف هذا الخطر الراحق .. خطر الشعب الثائر ، خاصة وأنه أصبح يحمل السلاح ، وكلما طالت المركبة كلما اشتد ساعده ونظم صفوفه .

وعينت السراى حافظ عفيفي رئيساً للديوان الملئى بدون استشارة الوزارة التي لم تتخذ أى موقف إيجابى حيال هذا العمل العدائى ، فكان هذا دليلاً للسراى لئى تتقدم وتنفعل أشياء أكثر ، ولتخطو خطى أكثر إيجابية ...

وأخذت الجرائد الاستعمارية في لندن ونيويورك تعلن عن الخطر الزائد في مصر .. وانتقلت المركبة إلى صفوف الأعداء ، فثار جنود اللوريشان على ضباطهم الانجليز ، وامتنعوا عن ضرب إخوانهم المصريين ،

ووزعت مشورات مصرية في صفوف القوات البريطانية تطالب بالانسحاب من مصر والعودة إلى بريطانيا.

وهنا كشفت كل الشعارات الحبيثة والصراخ الأحمق الذي كان يملأ الدنيا أثناء المحادثات التي حثرت بين الوزراء البريطانيين، وبدأ ليكرسكوب العلني يكشع جرح من الممارسات التي كانت تبدو في مظهرها أنها وطنية، بينما هي تعمل لحساب السراي والاستعمار. . لقد اتخذت كل القوى الرحمية في حلف مقدس لإفساد المعركة وإنهاءها فبدأ الأحرار الاستوريون والسعدون يشكسون في جدية المعركة، ولم يكتفوا منها بالموقف السلبي، بل انتقلوا إلى الهجوم الإيجابي. أما بعض الهيئات فقد ظاوا عتروا على الأسباب لعدم اشتراكهم في المعركة بأي نصيب، حتى ولا بالصلاة والصوم، وكانوا يجمعون السلاح من منطقة القتال ويحرمون المناضلين من استعماله، ويحشون في مخازنهم الخاصة.

وهناك هيئة فاشية أخرى كان مباحها يملأ على كل الأصوات، ولمع ضجيجها غناي السماء في الوقت الذي كان يقاتل جرح منها في القتال، كانت فبداها هنا في القاهرة تعمل وبسرعة لكي تحرف المعركة إلى طريق وهمي وتعمل « بروقات » حريق القاهرة، فبينما كانت طبقات الشعب تنج بعقولها وقلوبها صوب القتال الحارية القوات الاستعمارية، خرج هذا الحزب بشعار تحطيم الخارات، وسرح أعضائه ليلقوا عليها بالحجارة ويحطموها بالعصى والراحات القارعة.

احتمت إذن كل القوى الرحمية لضرب الشعب من الحلف وتصفية المعركة. وأصدرت السراي أوامرها لرجالها في أجهزة الحكومة لتصفية المؤامرة البارخية السكرى، وتوالى الاجتماعات بين السفير البريطاني وعد الفتاح عمرو، وبينه وبين حافظ عيسى، الذي يتقابل بدوره مع

السفير الأمريكي .

وفي يوم ٢٦ يناير سنة ١٩٥٢ ، وهو اليوم الذى كانت الوراثة قد حددته لقطع العلاقات الدبلوماسية مع بريطانيا ، والدخول مع الاتحاد السوفييتى فى محادثات لعقد معاهدة صداقة . فى هذا اليوم تحركت المظاهرات من كل فج . من عمال العنابر . ألوف من طلبة الجامعات والأزهر والثانوى ، وطبقات الشعب المختلفة . . وجنود بلوكات النظام الذين خرجوا على الأواصر ، واندفعوا نحو مجلس الوزراء مع المظاهرات الشمية ، مطالبين بالسلاح لمنازلة البريطانيين .

وفى الوقت الذى كانت فيه الوراثة تأخذ على نفسها عهداً أمام الأولاد من أفراد الشعب بقطع العلاقات السياسية مع بريطانيا ، وعقد معاهدة مع الاتحاد السوفييتى، كان فى سراى عابدين مجلس الملك السابق وحوله كبار ضباط الجيش والبوليس . . وفى نفس الوقت كانت فرق تجوب مدينة القاهرة . . نفس فرق «تعظيم الخارات» ، وتحت سمع البوليس وبصره تشعل النيران فى المحلات التجارية العامة الواحد بعد الآخر ، وجنود البوليس ينظرون وكأن الأمر لا يعنهم فى شيء ، وجاءت سيارات المطافى ، ولكن لتنظر هى الأخرى وتشاهد .

لقد حدث فى هذا اليوم شيء عجيب ، فهناك وزارة فى الحكم ، ولكن ليست فى يديها أية قوة تنفيذية . فرئاسة الجيش والبوليس مجلس فى قصر عابدين مع الملك السابق وتعود معركة حريق القاهرة . المدينة التى بناها الشعب بمرقه ودمه . . وقد حاولت الوزارة عبثاً أن تتمر على أية قوة سواء فى الجيش والبوليس لكن تنزل وتوقف هذه المهزلة المؤسفة . ولكن المؤامرة التى حيكت خيوطها فى لندن وواشنطن وقصر عابدين ، كان يجب أن تتم .

ولم نأت الساعة السادسة مساء حتى كانت مدينة القاهرة شدة من
اليران الحراء .. وها زلت القوات المسلحة التي كانت تعسكر في حديقة
الأربكية في الساعة الثالثة ، وأحاطت بمناطق الحريق .

وفي الساعة الحادية عشر دقت الوراثة آخر مسبار في منشأها ، بأن أعلنت
الأحكام العرفية . ولم تشرق شمس يوم ٢٧ يناير ، إلا وكانت قد أقيمت
وعين على ماهر رئيساً للوزارة الجديدة .

لماذا نجحت المؤامرة

ليست معارك الكفاح ملهاة يتلاعب بها الدبلوماسيون لكي
يلفتوا بها نظر الاستعمار حتى يتنازل لهم عن بعض ما يطلبونه بل هي
معارك طويلة الأمد شاقة ومريرة ، يخوضها الشعب وراء قيادة عبقرية
حددت حلفائها وأعدائها ، ووضعت خططها لتخوض غمار القتال ضد
عدو يفوقها في موارده التي لا تنضب .. وعند ما تحدد قيادة الكفاح
حلفائها وأعدائها ، فعلى لا تحدد في داخل البلاد فحسب ، بل في الداخل
والخارج على السواء .

ولم تكن الوزارة التي قادت معركة الكفاح تضع في حسابها أنها
ستخوض فعلا معركة ضد الاستعمار بإمكاناته الواسعة ، ومركزاً على
حلفاء في الداخل ، بل كانت تتلاعب بهذه المعارك ، وهدفها لا يتعدى
الضغط على الاستعمار البريطاني ليقبل عقد معاهدة جديدة على أساس الجلاء
عن مصر ، ووضع قواته بالقرب من حدودها في شرق الأردن أو غزة .

ولو كانت الوزارة ترى خلاف ذلك لكان من الحتم عليها أن ترسم
استراتيجية كاملة للثورة ، وتحدد أعدائها في الداخل والخارج على
السواء ، كما تحدد حلفائها أيضاً في الداخل والخارج ، ثم تبني كل قوات

• الثورة في حزم ، وتوطد النفس على معارك طويلة «ساعة» ، بها اسرار ،
والكاسب ، فيها التقدم والتأخر ، ولكن النصر سيكون من كدأ ،
النهاية ، إذ أن حلفاء الثورة في داخل البلاد ونارجيها أقوى ، كثير مر
معسكر أعدائها .. لم تفعل الحكومة هذا ، ولم يكن في إمكانها أن تفعل ،
لأنه ليس في حسابها إلا الضغط بحسب على الاستعمار . إنها كانت موزونة
العواطف بين الشعب وبين الاستعمار ، وتحاول أن تمسك العصا من المنتصف ،
فلم ترض الاستعمار أو الشعب . فحسب الاستعمار ضررته وأطاح بها ..
إنها تعادى الاستعمار العالمي ، ولكنها في نفس الوقت تعادى للمعسكر
الاشتراكي .

وليس العجيب في الأمر أن تجع المؤامرة ويصفي الكفاح ، بل
العجيب ، والذي يدعو إلى الفخار أنها استمرت من ٩ أكتوبر ١٩٥١
حتى يناير ١٩٥٢ ، ولم يكن الشعب يملك في فضائه إلا الحماسة ومقته
للاستعمار بحسب . ولكنه خاضها بنفس الشكل التلقائي الذي خاضه
معارك ٣٥ ، ٤٦ وبدون قيادة حقيقية تحشد وتنظمه وتوجهه ، بل خاضها
بحماسة ، بينما كان للاستعمار قيادته المنظمة في المؤخرة ومبشة في كافة
نواحي الحركة وتديرها الراي بما لديها من جهاز بوليسي خاص متعاوناً
مع مخبرات الاستعمارات تعاوناً كاملاً .

لقد انطلقت الطاقة الشعبية ، وأصبحت مصدر رعب وفزع للاستعمار ،
ولكنها ، كانت تنفتقر إلى القيادة التي تتناسب مع عظم الحركة لكي تحشد
الشعب والحلفاء ، ولتتمزل الحوثة أعداء الشعب وتضخمهم وتظهر منهم
الحركة .

ولما كان الاستعمار العالمي يمد المدة كما سبق وأوضحنا لإعمال حرب
جديدة ، ويعمل على السيطرة الكاملة على الشرق الأوسط ، فتعد حلف

البلقان ، ثم تقدم إلى مصر عقب إلغاء المعاهدة مباشرة بمشروع حلف البحر الأبيض المتوسط الذي رفضته الوزارة دوراً وبدون مناقشات طويلة . ومن ذلك اليوم الذي رفضت فيه الوزارة هذا الحلف ، والاستعمار يعمل على تهيئة الظروف لكي يحسم الموقف ، وليضرب الحركة الوطنية في مصر أملاً في فرض أحلافه ، ويعيد إمكاناتها ، ولبدخل بها في أنون الحرب العالمية الجديدة .

وحريق القاهرة هو الطريق الذي اختاره الاستعمار لكي يضرب في الحركة الوطنية ، وليصفي الكفاح ، ولعقد أحلافه العدوانية التي لو نفذت لجعلت من مصر مركزاً للعدوان على الحركة الوطنية في الشرق الأوسط .

الفصل الحادي عشر

الإطاحة بالنظام الملكي

بالرغم من أن معظم الوزارات الوفدية كانت تنتهي بالإقالة ، إلا أن الإقالة الأخيرة قد جمعت حول السراى كل عوامل السخط والعصب والانهيار ، وأوصحت بما لا يدع مجالاً لشك أنها الركيزة الثابتة للاستعمار داخل البلاد ، والعدو المباشر الذى يواجه الشعب . فقد كانت الوزارة المقالة رغباً عن كل شيء صامدة في وجه الاستعمار ، ولم تقبل الاشتراك في الحرب السكورية ، وأخذت جانب الحياذ رغباً عن موافقتها النظرية على الخطوة الاستعمارية ، ورفضت الدخول في حلف البحر الأبيض المتوسط رفضاً حاسماً ، واستجابات لرغبة الشعب ، وتطورت مع الأحداث السياسية ، فأباحت حمل السلاح للمواطنين ليقاتلوا الاستعمار الجائم على ضفاف القتال . وبدأت تدرس الخطط التنفيذية لقطع العلاقات السياسية مع بريطانيا ، وعقد معاهدة صداقة مع الاتحاد السوفيتي .

لقد تجمعت كل القوى الرجعية لصرب الحركة الشعبية ، ونست خلافاتها مؤقتاً ، إلى أن تم لها الضرب .

ولكن ماذا تصنع السراى ومن خلفها الاستعمار في المشاكل الاقتصادية والسياسية التي ما زالت معلقة من بعد الحرب العالمية الأخيرة وتطلب الحل الحاسم وتعمل الطاقة السكافية لاشجارها ؟ لم تصنع شيئاً إلا مانفعله كل حكومة رجعية في العالم . فتفتحت المعتقلات ، وألئت البرلمان ، وشككت

فرقة بوليسية مدرعة من جنود مجهزة بالأسلحة الحديثة
الأونوماتيكية ، وتجرب الشوارع ليل نهار ، لترهب الشعب وتكبته ،
وكانها هذه القبضة البوليسية قادرة أن تخفي المشاكل وتصفها ،
ولكن ما بال السراى تنظم هذه القوات للسلحة الجديدة وفيما مضى
كان الجيش هو عدتها في مثل هذه الأمور ؟

لا شك أنها كانت تعرف أن الجيش قد أفلت من أيديها . وأن المخازى
والجرائم التى ارتكبتها فى الحرب الفلسطينية ، وكبت الجيش ، وعدم
إشراكه فى معركة الكفاح المسلح التى خاضها الشعب ضد الاستعمار ..
لا شك أن السراى تعرف أن كل هذه الأمور قد تجمعت ، ولم يعد فى
استطاعتها السيطرة على الجيش وإخضاعه لإرادتها كما كانت تفعل فى الماضى .
وقد جاء الجواب سريماً بذلك المحكوم الخاطف الذى قام به الجيش
فى ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ ، ثم طرد الملك فى ٢٦ يوليو من نفس السنة .
وقد صفت حركة الجيش منذ ذلك اليوم شكل قديم من أشكال
الحكم دام منذ سنة ١٩٢٤ ؛ أى منذ تشكيل أول برلمان فى ظل الاستقلال
النسبى بعد ثورة سنة ١٩١٩ . وبدأت فى وضع شكل جديد لم تكن
ظروف الصراع العملى بقادرة على تحديده التحديد الكامل الواضح .
ولكن تطور الحوادث أخذ يوضح هذا الشكل أكثر وأكثر ، إلى أن
تبلور فى دستور سنة ١٩٥٦ ، حيث تقرر بشكل قاطع عدم قيام الأحزاب
السياسية بشكلها القديم ، وأن الاتحاد القومى هو الهيئة الوحيدة التى
تتجمع بداخلها قوى الشعب المختلفة .

قانون المصالح الزراعى :

وكان أول عمل رئيسى قامت به الحركة هو إصدار قانون الإصلاح
الزراعى الذى بدى فى تنفيذه عقب صدوره مباشرة فى ٩ / ٩ / ١٩٥٢

وقدم الملاك الذين يطبق عليهم القانون إقراراتهم ، وكان عددهم ١٧٨٩ مالكاً ، كما يحده الكتاب السنوى لاتحاد الصناعات ١٩٥٤ - ١٩٥٥ . وبلغت المساحة الكلية لهذه الإقرارات ٨٥٥,٥٩٢ فداناً ، وتم الاستيلاء فى العام الأول على ١٨٥,٨٦٨ فداناً ، وتركت فرصة للملاك الذين لم يستول على أرضهم حتى أكتوبر سنة ١٩٥٣ ، لكي يبيعوا الرائد من أراضيهم وفق القواعد التى قررها القانون وبلغت جملة مبيعاتها حوالى ٩٢,٠٠٠ فدان . وفى نوفمبر سنة ١٩٥٣ صدر قانون بمصادرة أملاك أسرة محمد على ، وضمت الأراضي المصادرة إلى ما يديره الإصلاح من أراضى . وقد بلغت الأراضي الموزعة بموجب الإصلاح الزراعى ٢٥٠,٠٠٠ حق آحر سنة ١٩٥٥ . وبلغ المستحق للإصلاح الزراعى قبل للمستأجرين عن عام ١٩٥٣ - ١٩٥٤ مبلغ ٦,٧٠٠,٠٠٠ جنيه ، وهذا المبلغ يمثل الإيجار والخدمات ومشتريات المستأجرين خلال العام ١٩٥٣ - ١٩٥٤ ، وقام المستأجرون بسداد خمسة ملايين من الجنيهات تقريباً خلال العام حتى أكتوبر ١٩٥٤ (١) . ويعتبر قانون الإصلاح الزراعى حجر الزاوية فى ضرب السلطة السياسية لكبار ملاك الأراضي والتخلص من تأثيرهم الضاد على المشروعات الرامية إلى التصنيع ، ونهضة الظروف الصالحة للاستثمار ، وتوفير كافة الإمكانيات لاستغلال طاقة البلاد الإنتاجية وإعداد الأسمال الكافى لها . وقد فتح الإصلاح الزراعى الطريق لإنهاء شكل الملكية القديم ، والإحصائية التالية مأخوذة من نشرة البنك الأهلى ، العدد الأول سنة ١٩٥٧ عن الحياة الزراعية سنة ١٩٥٠ - ١٩٥٦ .

« يتضح من الإحصاءات الزراعية التى نشرتها أحياناً مصلحة الإحصاء والتعداد أنه بينما زادت حيازة الأراضي الزراعية بنسبة ١ ٪ فحسب خلال

(١) الكتاب السنوى لاتحاد الصناعات المصرية عام ١٩٥٤ - ١٩٥٥ ص ٢٣٣

الفترة بين ١٩٥٠ - ١٩٥٦ (من ٦١٤٤,٠٠٠ إلى ٦,٢١١,٠٠٠ فدان)
ارتفع عدد الحائزين سواء عن طريق الملكية أو الإيجار بنسبة ٢٥ ٪
(من ١,٠٠٣,٠٠٠ في سنة ١٩٥٠ إلى ١,٢٥٤,٠٠٠ في سنة ١٩٥٦)
أى بما يقرب من ضعف نسبة الزيادة في مجموع السكان في مصر خلال الفترة
ذاتها . وكان معظم الزيادة في عدد الحائزين لأقل من فدان (من ٢١٤,٣٣٤
إلى ٢٨٢,٢٠٥ حائزاً) ، على حين تناقص عدد الحائزين لحسين فداناً
فأكثر (من ٨٩٢,١٤ في سنة ١٩٥٠ ، إلى ١٢٨,٤٥ في سنة ١٩٥٦) .

سنة ١٩٥٠				عدد الحائزين	
المساحة		عدد الحائزين			
الف فدان	في المائة	بالآلاف	في المائة		
١١٢	١٠٨	٢١٤,٣	٢١,٤	أقل من فدان	
١,٣١١	٢١,٤	٥٧٢,٥	٥٧,١	١ - ٥ فدان	
١,٥٢٤	٢٤,٨	١٧٤,٩	١٧,٤	٥ - ٢٠ فدان	
٧٩٢	١٢,٩	٢٦,٥	٢,٦	٢٠ - ٥٠ فدان	
١,١٤٢	١٨,٦	١٢,٤	١,٢	٥٠ - ٢٠٠ فدان	
١,٢٦٣	٢٠,٥	٢,٤	٠,٣	أكثر من ٢٠٠ فدان	
٦,١٤٤	١٠٠	١,٠٠٣	١٠٠	الجملة	
سنة ١٩٥٦				عدد الحائزين	
المساحة		عدد الحائزين			
الف فدان	في المائة	بالآلاف	في المائة		
١٤٢	٢,٣	٤٠٥,٣	٣٢,٣	أقل من فدان	
١,٤٢٧	٢٢,٩	٦١٩,٨	٤٩,٤	١ - ٥ فدان	
١,٦٨١	٢٧,١	١٨٧,٧	١٥,٠	٥ - ٢٠ فدان	
٧٩٧	١٢,٨	٢٨,٧	٢,٣	٢٠ - ٥٠ فدان	
١,٠٤٠	١٦,٧	١١,٠	٠,٩	٥٠ - ٢٠٠ فدان	
١,١٢٥	١٨,٢	١,٩	٠,١	أكثر من ٢٠٠ فدان	
٦,٢١٢	١٠٠	١,٢٥٤	١٠٠	الجملة	

وتستورد النخلة فتقول : « ولا زال الحيازات من فدان إلى أقل من عشرين فداناً تحت المود العمري للزراعة في مصر ، كما يتنح من الجدول الأول ، إذ تشمل ٥٠ ٪ من حمة المساحة للزراعة وتنوع ٩٥ ٪ من مجموع عدد الحائزين ، (وذلك مقابل ٤٦ ٪ ، ٧٥ ٪ على التوالي سنة ١٩٥٠) ، أما الحائزون لأقل من فدان فيبلغ عددهم نحو ثلث المجموع ، ومع ذلك فلا تريد حمة حيازتهم عن ٢٣ ٪ من المساحة المزروعة ، في الوقت الذي يقع فيه ١٨٢ من حمة المساحة في حيرة ١ ٪ - فحب من مجموع الحائزين ، أي بمعدل ٦ من الأفدنة للحائز الواحد . وما يجدر بالذكر في هذا الصدد أن الإصلاح الزراعي لم يتم تنميته بعد ، وأن هناك حيازات مختلطة ، أي تجمع بين الملكية والإيجار » .

تنفيذ مشروعات التنمية :

عند ما نطلع على التطور الاقتصادي للبلاد من سنة ١٩١٩ حتى قيام حركة الجيش ، يتضح لنا أن الصناعة المصرية قد تطورت خلال هذه المرحلة تطوراً كبيراً ، وظل قطاعها في نمو ، بينما القطاع الزراعي في شبه ثبات ، وأن اشتراك كبار الملاك في السلطة ، أو ما يعبر عنه اتحاد الصناعات (بالمنطق الزراعي) ، قد حرم الصناعة من فرص التطور الممكنة ، وضع عليها الكثير منها ، الأمر الذي أصبح يحتم التخلص من هذه العقبة حتى يفتح الطريق للصناعة لكي تطلق من قيودها التي كانت تكبلها ، وأصبحت الظروف مهيأة لكي ترسم الخطط وتمشد الإمكانيات الاقتصادية في كل البلاد للتنمية الاقتصادية التي تقوم على أساس استغلال كل منابع الثروة الطبيعية والبشرية في البلاد في شكل خطة شاملة تستند إلى حصر دقيق للموارد البلاد ، وكما يقول كتاب المجلس الدائم لتنمية الانتاج القومي سنة ١٩٥٥ :

« وتكمل عدم الانحمال أو التمازج بين أحرانها . وتضمن تركيز الجهود وتوفير المال تساندها أنواع محدودة من التدخل والإشراف من جانب الدولة (١) »

وتنفيداً لهذه الخطة صدر للرسوم بقانون رقم ٢١٣ سنة ١٩٥٢ بإنشاء « المجلس الدائم لتنمية الانتاج القومي » ، وهو هيئة مستقلة لها الشخصية الاعتبارية ، ويلحق برئاسة مجلس الوزراء ورئيس الوزراء هو رئيسه الأعلى . وقد منح للرسوم بقانون للمجلس الكثير من الحقوق والامتيازات التي تمكنه له الاستقلال ، وتمكنه من أداء رسالته . فهو يضع ميزانية خاصة للمشروعات التي يقرها ، والتي يعتمد عليها مجلس الوزراء . أما عن التنفيذ فالوسائل متنوعة . فإذا كانت المشروعات من النوع الذي تتولاه الدولة فللمجلس أن يهدها إلى الهيئات الحكومية مباشرة ، أو أن يشكل لها مجالس إدارة ذات استقلال ذاتي . كما هو الحال بالنسبة إلى عمل التكرير الأميري ووادي النطرون .

وللمجلس كذلك أن يتولى التنفيذ بنفسه ، أو أن يدعو إلى إنشاء الشركات ، وله أن يكتب في أسهمها كما فعل بالنسبة إلى مشروع الحديد والصلب وعربات السكك الحديدية .

ويتضمن الرسوم بقانون نصاً يحول للمجلس سلطة عقد القروض مع المصارف والهيئات المحلية والأجنبية والدولية ، وإصدار السندات في مصر أو في الخارج بضمان الحكومة . كما أجاز له الاتصال بالوزارات والمجالس والادارات الحكومية والمنشآت والهيئات ذات الصلة العامة أو الخاصة ، لتزويده بما يحتاج إليه من تقارير وبحوث وبيانات وإحصائيات ، كما أنه لا يخضع في إدارة أمواله ، ولا في حساباته للقواعد والتعليمات التي تجري

(١) كتاب المجلس الدائم لتنمية الانتاج القومي سنة ١٩٥٥ ، ص ١

عليها الحكومة وإن تعين عليه في الوقت نفسه أن يقدم للبرلمان ومجلس الوزراء حساباً الختامى خلال الأشهر الثلاثة التي تعقب انقضاء السنة المالية .

وفي سبيل تنفيذ التنمية الاقتصادية أخذت الحكومة تحشد كل إمكانيات البلاد نحو هذا الاتجاه ، ومدت يدها إلى الدول القريبة لكي تتعاون معها في المشروعات الجديدة ، وفي هذا تقول نشرة البنك الأهلي العدد الثاني سنة ١٩٥٤ : « وليس ثمة شك في حاجة مصر إلى رؤوس الأموال الأجنبية للمساعدة في رفع مستوى معيشة أهلها ، كما أنها ترغب رغبة صادقة ، كما أكد وزير المالية أخيراً ، في مسح الضمانات اللازمة التي تشجع رؤوس الأموال الأجنبية على الاستثمار في المشروعات الجديدة في مصر . وقد سبق أن أصدر قانون في أوائل سنة ١٩٥٣ يسمح تحويل فائدة سنوية في حدود ١٠ ٪ من رأس المال الأجنبي المستثمر في مصر ، كما يسمح إعادة تحويل رأس المال نفسه إلى الخارج على خمسة أقساط سنوية بعد مضي خمس سنوات على دخوله إليها . وقد صرح الوزير بعزمه على تعديل هذا القانون بما يزيد الاطمئنان ويشجع على الاستثمار » .

وقد أعطت الحكومة لشركة كوزاده الأمريكية حق استخراج البترول في الصحراء الغربية ، وزادت من تعاونها مع النقطة الرابعة الأمريكية زيادة واسعة .

ولكن خبرة السنوات الطويلة أوضحت أن الاستعمار عند ما يرسل أمواله للاستثمار في دولة أجنبية ، فهو لا يفتد حل مشاكلها الاقتصادية والاجتماعية ، بل يهدف أولاً وقبل كل شيء لحل مشاكله الذاتية لحسب ، وهي دائماً تكون على حساب الشعوب وسيطرته الكاملة على شئونها الاقتصادية والسياسية . ولقد أثبتت الخبرة من ١٩٥٢ - ١٩٥٥ خاصة ، أن الاستعمار الأمريكي بالذات مأروم اقتصادياً لدرجة أنه لا يمكن أن

يساعد أي دولة من الدول ، بل يعمل على اكتساح كل اقتصاديات بلاد العالم الرأسمالي .

ونؤكد هنا القطن كمثل . وهو عماد ثروتنا القومية ، ومارال يمثل حوالى ٨٥ ٪ من صادراتنا الخارجية ، لانضج لنا أن الاستثمار لم يمد سوقاً مشترية له ، بل وأصبحت أمريكا منافساً لنا في السوق العالمية الرأسمالية . وقد ترتب على تركيز أفكارنا على مشاكلنا القطنية في داخل نطاق السوق الرأسمالية غشب انبهار كبير لأسعاره ، وينضج هذا من الاحصائية التالية المأخوذة من كتاب « أزمنا الاقتصادية » للدكتور عبد الرادق حسن .

أسعار القطن بالريال للقنطار

كرنك / جود	أشمنى / جود
يناير سنة ١٩٥١	١٦٥٠٦٥
يناير سنة ١٩٥٢	١٥٩٠٢٠
يناير سنة ١٩٥٣	٩٠٠٠

ولأزمة الاقتصاد الرأسمالي العالمى أثرها المباشر على هذا المربوط البشع في أسعار القطن ، فقد قلت صادرات الولايات المتحدة وبريطانيا واليابان مجتمعين من ٩٥٩٠٣ ياردة مربعة نسيج في سنة ١٩٥١ إلى ٧٢٣٠٦ مليون في سنة ١٩٥٢ .

كما أن بريطانيا من الناحية الفعلية لم تعد السوق التقليدية لقطنها . كما كانت فيما مضى ، عند ما كانت في عنفوانها الاستعماري . ففي سنة ١٩١٢ كانت تستحوذ على ٤٦ ٪ من القطن المصرى ، ووصلت في سنة ١٩٥٢ إلى ٣ ٪ فقط (أزمنا الاقتصادية) ، وانخفضت وارداتها منه من ١,٢٩٠,٠٠٠ قنطار سنة ١٩٥١ . إلى ١٦٦,٠٠٠ قنطار سنة ١٩٥٢ .

وموقف بريطانيا من القطن المصرى موقفاً سلبياً ، وهى تشتري عدد ما تكون قدرتها الاقتصادية تسمح بهذا ، ولكن موقف أمريكا ليس مجرد موقف سلبى ، بل هو موقف مضاد ومنافس خطير لها فى السوق العالمية ، إذ أنها متجة قطن ، وقد قدر جملة المخزون لديها منه فى موسم ١٩٥٥ - ١٩٥٦ مقدار ١١ مليون باقة ، بين جملة المخزون عالمياً قد بلغ ١٩,٨ مليون باقة . وقد ترتب عن هذا أن أعلن أيرنهاور فى مطلع العام عن مشروع إنشاء « بنك التربة الزراعية » ، وعرضه الرئيسى ترك بعض الأراضى الزراعية بدون زراعة ، وتعويض الزراع عن ذلك إما نقداً وإما بإعطائهم سلعاً عينية . ويتضمن هذا المشروع تعطيل نحو ثلاثة ملايين فدان من المساحة للزراعة قطناً فى أمريكا .

وبالرغم من وعود أمريكا بأنها لن تناسى الأقطان العالمية ، إلا أن مجلس الشيوخ الأمريكى قرر بيع ١٥٠,٠٠٠ باقة من الأقطان طويلة النيلة بأسعار أقل من السوق فى موسم ١٩٥٦ - ١٩٥٧ . ولا يخفى أن أمريكا تزرع القطن طويل النيلة فى ولايات أريزونا وتكساس ونيومكسيكو . ونظراً لتطورها الصناعى فإن تكاليف رراعتها أقل بكثير من تكاليف القطن المصرى طويل النيلة . ولذلك فهى تفتري منافساً خطيراً للقطن المصرى ، وقد بلغت حصيلة الصادرات شطقة القطن الأمريكى ٨٢٧ مليون جنيه فى العام ١٩٥٣ - ١٩٥٤ مقابل ٢٠ مليون سنة ١٩٥٢ ، وذلك بسبب الهبوط الشديد فى صادرات القطن إلى تلك المنطقة .

ولقد عرفت نبرة السك الأهلى العدد الثانى سنة ١٩٥٤ عن تسامح السياسة الأمريكية فى إعراق الأسواق العالمية بفائض منتجاتها بمناسبة زيارة البعثة الأمريكية التى وعدت إلى مصر سنة ١٩٥٤ للبحث عن أسواق لتصريف فائض الإنتاج الزراعى « ولعلهم يعودون إلى بلادهم وقد اقتنعوا بأنه مهما كان الإحراء الذى يتخفونه لإعراق الأسواق الأجنبية ، فإن التراكم

من فائض الإنتاج الزراعى الأمريكى سيمود بالصرر على المنتجين فى البلاد الأخرى الذين يهجم أن يصرقوا منتحاتهم بأسعار مجزية فالولايات المتحدة عنية وتستطيع أن تتحمل ما يجره عليها سياسة تدعيم الأسعار من خسائر ، ولا يمكن للدول الأخرى التى تنافس إنتاجها الزراعى فى الأسواق العالمية أن نجاريها فى هذا الضار ، ولا سيما أن التصدير بالنسبة لكثير من هذه البلاد أصبح مسألة حياة أو موت ، فلو اتبعت أمريكا سياسة إغراق الأسواق على نطاق واسع ، فستشهد حتما ما تلجأ إليه كثير من دول العالم فى الدفاع عن كيانها بمرض للزبد من القيود على استيراد السلع الأمريكية .

وقد تمادت أمريكا نتيجة لأزماتها الاقتصادية فى تصدير فوائض محصولاتها الزراعية بأسعار أقل من الأسعار الداخلية . وقد علقت نشرة البنك الصناعى . المجلد الأول سنة ١٩٥٧ على ذلك : « بقيت مسألة كان لها أثرها الواضح فى التجارة العالمية خلال العام . وهى المتعلقة بسياسة أمريكا فى تصدير فوائض محصولاتها الزراعية . ولقد وصح للجميع مدى الاضطراب الذى ساد سوق القطن والمنسوجات القطنية نتيجة بيع القطن الأمريكى فى الأسواق الخارجية بأسعار نقل عن الأسعار الداخلية . وقد احتج مؤتمر الاتحاد الدولى للقطن والمنسوجات القطنية على هذه السياسة ، ووصفها بالاضطراب وعدم الوضع ، واستنكر آثارها السيئة على أسواق القطن وعلى الصناعة القطنية . ولهم أن سياسة أمريكا هذه لم تلاق تأييداً حق من أصدقائها التقليديين ، فقد احتجت كندا على إعانة صادرات المنسوجات القطنية الأمريكية بحرض تغطية الفرق بين سعرى القطن فى الداخل وفى الخارج ، واعتبرت تقديم هذه الإعانة من قبيل سياسة الإغراق . كما احتجت كندا أيضاً على سياسة التخلص من فائض القمح الأمريكى .

وفى بريطانيا صرح وزير الدولة فى مجلس العموم بأن الحكومة قد بصرت الولايات المتحدة مراراً بالمخاطر الناجمة عن سياستها الخاصة بالتخلص من المحاصيل الفائضة .

هذا هو موقف المسكر الاستعماري وطى رأسه أمريكا من قطننا الذى يمثل ٨٥ ٪ من صادراتنا ، ولم يكن الأمر فى كافة علاقاتنا الاقتصادية مع المسكر الاستعماري خير من علاقاتنا القطنية ، فإن الميزان التجارى كان دائماً لصالح هذا المسكر ، وضد مصالح اقتصادنا . ومن الجدول التالى يتبين لنا هذا ، وهو مأخوذ من نشرة البنك الأهلى ، العدد الثالث سنة ١٩٥٦ .

بملايين الجنيهات

للميزان التجارى		الصادرات		الواردات		يناير / يونيه
١٩٥٦	١٩٥٥	١٩٥٦	١٩٥٥	١٩٥٦	١٩٥٥	
٩٦-	٥٦-	٤٤٠	٥٥	١٤٠	١١١	المملكة المتحدة
١٣٦-	٤٦-	٢٤	٥٣	١٦٠	٩٩	الولايات المتحدة
١٠+	١٠-	٧٩	٧٥	٦٩	٨٥	فرنسا
٦٤-	٣٧-	٤٠	٥٥	١٠٤	٩٢	ألمانيا الغربية
٩٥+	٠٧+	١١٨	٢٨	٢٣	٢١	تشيكوسلوفاكيا
٢٨-	٣٥-	٤٥	٣٤	٧٢	٦٩	إيطاليا
٤٦+	٣٤+	٧٩	٦٥	٣٣	٣١	الهند
٥٤+	٢٢+	٧٢	٤٢	١٨	٢٠	اليابان
٤٠+	٢٦+	٥٩	٢٨	٢٠	٠٢	الصين
٢٠+	١٦+	٤٥	٣٠	٢٤	١٤	السودان
٨٢-	٨٣-	٣٠٣	٢٣٦	٣٨٥	٣١٩	بلاد أخرى
١٤٠-	١٦٢-	٩٠٨	٧٠١	١٠٤٨	٨٦٣	المجموع

ومن هذه الاحصائية يتضح أن ميزاننا التجارى كان دائماً بالنقص ،

مع أمريكا وبريطانيا ، وإذا كان هذا الأمر جائز فيما مضى قبل أن ترسم خطط التنمية الاقتصادية ، فإنه لم يعد من الممكن احتمالها بعد رسم هذه الخطط ووضعها موضع التنفيذ . لهذا كان لابد أن يبحث الاقتصاد المصري بين سوق أسرى بنفس فيها بحريته ، سوق قادرة على استيعاب أقطاننا ومساعدتنا في القيام بمشروعات التنمية بدون أن يكون لها مصلحة في عرقلتها . كما نفعل الدول الاستعمارية ، ولم تكن هذه السوق إلا المسكر الاشتراكي . وكان لابد أيضا أن تهتس فكرة التمويل من الداخل وتنفذ إلى السطح ، بعد أن ثبت أن الاستثمار لا يمكن أن يساعد دولة من الدول على التطور ، بل يشد السيطرة الاقتصادية والسياسية لحل مشاكل أزمتها أولا وأخيرا .

وكما سبق وأوضحنا أن مشروعات التنمية نحتاج إلى رؤوس الأموال التي تستثمر فيها ، وهي ليست متوفرة في يد الرأسمال المحلي ، الأمر الذي كان يدفع دائما للمطالبة بالرأسمال الأجنبي للاستثمار في مصر ، لذلك كان من المهم أن تدخل الحكومة في هذه المشروعات لكي تستكمل ما ينقص من الرأسمال المحلي ، وفي هذا نقول نشرة البنك الصناعي العدد الأول سنة ١٩٥٧ :

« وهكذا نجد أن الحكومة باشتراكها المباشر أو غير المباشر في تأسيس المشروعات ، إنما تهدف إلى تحقيق ما يصعب تحقيقه في مجال الاقتصاد الحردي ، وليس مجرد تحقيق الربح السريع » .

والجدول التالي المأخوذ من نفس النشرة ، يبين مساهمة الحكومة والمهيات الحكومية في المشروعات المختلفة الجديدة ، في سنوات ١٩٥٤/١٩٥٥ ، والفترة يناير/أكتوبر سنة ١٩٥٦ .

نوع النشاط	رأس المال المكتتب فيه بالجنيه	مساهمة الحكومة والهيئات الحكومية		مساهمة البنك الصناعي	
		النسبة للثروة	المقدار بالجنيه	بالجنيه	النسبة
شروعات صناعية	٢٧٧٢٠٠٠	٤٥٣	١٧٢٨١٢٣٦	٢٣٣٣٠٠٠	٦٧
بنوك	١٠٠٠٠٠٠	٣٤٢	٣٤٢٠٠٠		
شركات تجارية	١٠٠٠٠٠٠	١٩٥	١٩٥٠٠٠		
فنادق	١٧٥٠٠٠٠	٥٧	١٠٠٠٠٠		
المجملة	٤١٤٧٠٠٠٠	٤٣٢	١٧٩١٨٣٣٦	٢٣٣٣٠٠٠	٦٧

وفي ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٥٦ تم توقيع عقد تأسيس الشركة العامة للورق (راکتا) . برأس مال قدره ١٠١٩٥ ألف جنيه ، ساهمت فيها الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ، ومصلحة صناديق التأمين والمعاشات بمبلغ ٦٠٠ ألف جنيه متنافسة بينهما ، أى حوالى ٥٠ ٪ من رأس المال ، وساهم البنك الصناعي بمبلغ ١٩٠ ألف جنيه ، كما قررت الحكومة فى ديسمبر سنة ١٩٥٦ للمساهمة بمبلغ ٥٠٠ ألف جنيه فى زيادة رأسمال بنك القاهرة من ٥٠٠ ألف جنيه إلى ١٠١ مليون جنيه .

ومن هذه البيانات يتضح أن الجزء الأكبر من مساهمة الحكومة انصب على المشروعات الصناعية ، إذ بلغ ٤٥,٣ ٪ من رؤوس أموال تلك الشركات ، أو ما يمثل ٩٦ ٪ من مجموع مساهمات الحكومة بدون حساب مساهمات البنك الصناعي .

المؤسسة الاقتصادية :

واستكمالاً لحظّة التنمية الاقتصادية ، وتنظيم استثمار الأموال العامة والخاصة عن طريق الشركات المساهمة لاستغلال الموارد الطبيعية والبشرية

في البلاد ، ولتمكين الشروعات الصناعية الكبيرة التي لا تستطيع رؤوس الأموال الخاصة القيام بها وحدها ، أصدرت الحكومة ، وفي إبان الهجوم الاستعماري العادر ، القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٥٧ بإنشاء المؤسسة الاقتصادية . وكان الفرض المباشر والسريع من إصدار هذا القانون ، هو التحكمين من تنفيذ تحصيل مصارف الأعداء وكالاتهم التجارية ، ولكن المؤسسة سرعان ما اتسع نشاطها وأصبحت تساهم في الشركات الآتية :

- | | |
|---|-----------------------------------|
| ١٥ — الشركة المصرية لتكرير البترول | ١ — بنك الاسكندرية |
| ١٦ — شركة آبار الزئبق المصرية الانجليزية | ٢ — بنك القاهرة |
| ١٧ — الشركة المصرية لمنتجات الرمال السوداء (رملة) | ٣ — بنك الجمهورية |
| ١٨ — الشركة العامة للثروة المعدنية | ٤ — البنك الأهلي المصري |
| ١٩ — شركة ميناء المنجيز | ٥ — البنك الصناعي |
| ٢٠ — شركة سفاجة للفوسفات | ٦ — بنك التسليف الزراعي والتعاوني |
| ٢١ — الشركة العامة للبترول (تحت التأسيس) | ٧ — البنك العقاري للمصري |
| ٢٢ — شركة الصناعات الكيماوية المصرية (كيما) | ٨ — الشركة للتحدة للتأمين |
| ٢٣ — شركة الناجم للتحدة | ٩ — شركة مصر للتأمين |
| ٢٤ — شركة المحاريت والهندسة | ١٠ — شركة التأمين الأهلية |
| ٢٥ — الشركة العامة للأدوية | ١١ — شركة مصر للطيران |
| ٢٦ — شركة الحديد والصلب المصرية | ١٢ — الشركة التجارية الاقتصادية |
| | ١٣ — الشركة المصرية للأغذية |
| | ١٤ — شركة السكر والتقطير المصرية |

٣٧- الشركة العامة لمهمات	٣٧- الشركة العامة للصناعة
السكك الحديدية (سجاف)	الورق (راكنا)
٢٨- شركة الكابلات الكهربائية	٣٨- الشركة القومية لإنتاج
للصربية	الأسمنت
٢٩- شركة سبك المعادن ومصر	٣٩- شركة أسمنت بورتلاند
٣٠- شركة مصانع النحاس	(حلوان)
للصربية	٤٠- الشركة الشرقية للدخان
٣١- شركة النيل للمنسوجات	(ايسرن)
٣٢- شركة الغزل الرفيع	٤١- شركة التمير والساكن
٣٣- الشركة للصربية للصناعة	الشعبة
والتجهيز	٤٢- الشركة العامة للأثاث
٣٤- شركة صباغى البيضاء	(تحت التأسيس)
٣٥- الشركة للصربية لصناعة	٤٣- شركة الغازات الصناعية
المنسوجات	(تحت التأسيس)
٣٦- الشركة المصرية لتزل	٤٤- الشركة العامة للملاحة
ونسيج الصوف (بوليتكس)	البحرية (تحت التأسيس)

ومع أن المؤسسة الاقتصادية تعتبر تكلفة للمجلس الدائم لتنمية الانتاج القومى ، إلا أن العديد من الناس قد ظنوا أن هدف المؤسسة هو السيطرة على هذه القطاعات الصناعية والمالية التى تشترك فيها ، وقد أوضح رئيسها السيد / حسن ابراهيم على صفحات جريدة الشعب فى ١٠ / ٥ / ١٩٥٧ أهداف المؤسسة ، حيث قال :

« لا أحب أن تنسم علاقة المؤسسة بالشركات التى تساهم فيها بأنها رقابة ، بل هى فى حقيقة الأمر مشاركة فى التوجيه بقصد كفالة التوافق

بين النشاط الاقتصادي العام والنشاط الاقتصادي الخاص . ومن هنا تضح
رسالة المؤسسة ، فضلا عن كونها تساهم في رؤوس أموال هذه الشركات ،
ويجها تنمية إيراداتها وخفض مصروفاتها ، فعلى من ناحية أخرى تلزم
بالتنسيق بين نشاط هذه الشركات جميعها ، بحيث تشعر كل منها بأنها
جزء من كل ، وفرد في مجموع . أما كيف يتم هذا التنسيق ، فأفضل سبيل
لذلك هو توثيق الصلة بين الشركات وبعضها ببادل الرأي والخبرات ،
ومناقشة للمشاكل المشتركة ، ونشر التعاون فيما بينها . وهناك واجب آخر
للمؤسسة ، هو التعرف على متاعب ومشكلات هذه الشركات ودراسها
مع الجهات الحكومية المختصة ، والعمل على تبسيط الإجراءات وتذليل
الصعوبات ... »

ويستطرد رئيس المؤسسة فيقول :

«على الرغم من أن قانون الشركات يقضى بالأيام عدد مؤسسي الشركة
المساهمة عن سبعة شركاء ، إلا أن الشاهد من الناحية العملية في الشركات
التي يتم تأسيسها ، أن معظم هؤلاء الشركاء يساهمون بمبالغ رمزية استكمالا
للشكل . وأن عبء التمويل إنما يقع على عاتق واحد ، أو مجموعة مصالح
مشتركة . وعندما التجأت الحكومة إلى الأخذ بنظام الشركات المختلفة
للاسراع ببرامج التنمية ، اضطرت إلى التزام حدود القانون ، فساهمت
بصور متعددة في الشركات الكبرى التي قامت بتأسيسها ، فوجد أن من
بين مؤسسي شركة الحديد والصلب - الحكومة المصرية ، والمجلس الدائم
لتنمية الانتاج القومي ، والبنك الصناعي ، كما نجد بين مؤسسي شركة
الصناعات الكيماوية المصرية (كيم) المجلس الدائم لتنمية الانتاج القومي ،
ومصلحة صناديق التأمين والادخار الحكومية ، ووزارة الأوقاف ، وبنك
التسليف الزراعي والتعاوني ، والبنك الصناعي . ومعظم هذه الهيئات إنما
اشتركت بتوجيه من الحكومة ، وعاونت الحكومة بصورة أو بأخرى

على تدبير الأموال التي تم الاكتتاب بها . . لذا روعي إعداد القانون ٢٠ لسنة ١٩٥٨ بإنشاء المؤسسة لتدارك هذا القصور ، وأذن للمؤسسة بإنشاء شركات مساهمة بغيرها دون أن يشترك معها مؤسسون آخرون ، كما أجاز القانون تداول أسهم هذه الشركات بمجرد تأسيسها . وهذا الحق أعطى للمؤسسة للرونة اللازمة لتوازن بين الاعتبارات الآتية :

أولاً — هل تفرد المؤسسة باحتمال عنصر المخاطرة في الفترة السابقة للإنتاج ، أو تشرك معها من يرغب في الاكتتاب ؟ وهل يكون الاكتتاب في هذه المرحلة قاصراً على الشركات والممولين والمهيشات ، أم تطرح الأسهم في اكتتاب عام ؟

ثانياً — هل الأفضل أن تعرض المؤسسة على المستثمرين بعض الأسهم التي تحت يدها لشركات تحقق لها الاستقرار والنجاح ، أو تسمح بتداول أسهم الشركات التي لا تزال في مرحلة الانشاء ؟

وعلى ضوء هذه الاعتبارات ستعالج كل حالة على حدة ، فبالرغم من أن الكثير من الأفراد أظهروا استعداداً طيباً لمساهمة في الشركة العامة للبترو ، إلا أننا رأينا أن عنصر المخاطرة في التقيب عن البترول مع ضخامة تكاليف البحث تقضى بأن تحتل المؤسسة المبدأ كاملاً .

ثم يقول سيادته :

لقد أنشئت هذه المؤسسة لغرض واحد ، وهو تنمية الاقتصاد القومي عن طريق النشاط التجاري والصناعي والزراعي والمالي ، وهذا يتطلب وضع سياسة لاستثمار ما تحت يدها من أموال ، وتوجيهها للأغراض المشار إليها ، وفي سبيل تحقيق هذه الغاية تحتاج المؤسسة إلى أموال كثيرة ، وقد بينت المادة « ٥ » من القانون الوسائل المختلفة التي يمكن عن طريقها تدبير هذه الأموال ، وصرحت للمؤسسة بزيادة أو إقتصاص أموالها المستثمرة في المشروعات التي تساهم فيها ، ولذا تقوم المؤسسة

بمعرض بعض أسهم الشركات التي تملكها تدريجياً على المستثمرين ،
ومستأج العرصة لكل من يرغب في استثمار أمواله في شركات مستقرة
مضمونة . وربما كان الوقت غير مناسب للانفصاح عن خطة المؤسسة
التفصيلية في هذا السبيل ، ولكن الشهور القادمة ستشهد نشاطاً من هذا
القبيل ، وسيبدأ هذا النشاط بالزيادة في رأسمال شركة الحديد والصلب ،
التي ستطرح للاكتتاب العام خلال الشهر المقبل .

وبهذا التصريح للستيفن أوفنغ رئيس المؤسسة أهدافها ، ووضع
القطف فوق الحروف ، وبين أن أهداف المؤسسة ليس السيطرة على
الشركات أو منافسة المستثمرين ، بل بالعكس هو معاونته الشركات على
التعرف على متاعبها ، ودراساتها مع الجهات الحكومية المختصة ، والعمل على
تبسيط الاجراءات وتذليل الصعوبات .. ثم قيام المؤسسة بدور الرائد في
المجالات التي يغشى فيها للمستثمرين المخاطرة ، أو لا توجد لديهم القدرة
المالية لفتح هذه المجالات . وبعد أن يتم استقرار الشروعات تطرح
أسهمها على المستثمرين .

التفاعل بين الوضع الداخلي والعالمي :

فيما مضى ، وحتى السنوات الأولى من حركة ٢٣ يوليو ، كانت النظرية
السائدة في جميع بلاد العالم الرأسمالي أن تحل مشاكلها داخل نطاق هذا
المعسكر ولا تعداه .. وإن تعدته ففي علاقات متيقة ومحدودة ، ودائماً
ما تكون مقترنة بهجوم سياسي على المعسكر الاشتراكي . وبصفة عامة
لم تكن هناك دولة واحدة في العالم مستثناة من هذه النظرية . وكانت
أمريكا تعتبر القائدة والمرشدة لهذا المعسكر . وإليها تلجأ الحكومات
وتكيف سياساتها وفق رغباتها .

وكانت سياسة أمريكا منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية ، هي العمل وبسرعة ، للتخضير لحرب عالمية جديدة تستطيع عن طريقها أن تحمل أرمها الاقتصادية ، وتبتلع باقي دول للمسكر الرأسمالي وتضربها تحت سيطرتها ، مصفية نفوذ باقي الدول الاستعمارية الأخرى . ولكن هذه الحطة فشلت نتيجة ليقظة شعوب العالم . فانتقلت أمريكا إلى حطة أخرى ، وهي وضع العالم على حافة الحرب ، وابتكار أنواع مختلفة من الاستمزازات العسكرية ، لكي تجعل كل شعوب العالم في حالة حرب دائمة ، وتخضع ميزانيتها لهذه الحالة للفتنة . وهذا تخلق أمريكا الظروف المناسبة لكي تقيم القواعد العسكرية في كافة بلاد العالم ، وتعقد الأحلاف العدوانية ، مثل حلف الاطلنطي ، و بغداد ، ومانيلا .. الخ ، وتستمر في انتاج وتصدير الأسلحة .

وهذه السياسة إن استطاعت أن تستمر سنوات فهي غير قادرة على أن تستمر إلى الأبد ، فلا بد أن تفشل فشلا ذريعا وتسبب انفجارات في داخل المسكر الرأسمالي نفسه ، وخاصة في تلك البلاد الصغيرة الصناعية الناشئة ، التي تريد أن تكرر كل قرش لخدمة أهدافها الصناعية ولا تبده في المشروعات الحربية التي لاناقة لها فيها أو جعل ومن المهم أن تفشل الحطة الأمريكية في هذه البلاد بل وتصطدم معها تصادما عنيقا متى وجدت الظروف المهيأة لهذا التصادم . وإذا ربطنا المشروعات الحربية الاستعمارية مع العمل على سحق الاقتصاد الوطني ، وعدم السماح له بالتطور مثل ما حدث مع الاقتصاد للصوى . كان لابد وأن نعرف أن المشروعات الاستعمارية الحربية فيها الجبابر الشامل على اقتصاد البلاد الصناعية الناشئة ، فضلا من أن توفر طاقة البلاد للتنمية الاقتصادية ستبدها في للمشروعات العسكرية للاستعمار .

وبالرغم من أن مصر لم ترتبط بعشروعات الاستعمار العسكرية ، مثل حلف البحر الأبيض المتوسط ، وحلف بغداد ، إلا أنها كانت تخضع بصفة عامة لنظرية حل المشاكل داخل النطاق الاستعماري ، وهذا ما سبب حالة الركود والقلق والاضطراب في الحياة السياسية والاقتصادية في مصر ، فحي لم تدخل هذه الأحلاف ، إلا أنها ظلت تدور في الفلك الاستعماري ، عسى أن نجد حلاً للمشاكل في مساره . إلى أن تفاقمت الحالة الاقتصادية ، كما سبق وأوضحنا .

وفي هذه المرحلة كانت تحدث تغيرات جوهرية عامة في المحيط العالمي كله ، جعلت ميزان القوى يعيل عن الجاذب الاستعماري إلى ناحية للمعسكر الاشتراكي ، فإن قيام الجمهورية الديمقراطية الشعبية في الصين سنة ١٩٤٩ قد ظهرت نتائجها في الاقتصاد والسياسة العالمية في السنين التالية ، وبصورة سريعة . ثم كان العدوان الأمريكي على كوريا ، وموقف الصين الحاسم منه ، وباقي شعوب العالم ، مما جعل أمريكا تراجع وتجبر على إعلان الهدنة . ثم جاء الانتصار الكبير لشعب فيتنام على الاستعمار الفرنسي ، الذي هو في حقيقته انتصاراً على الاستعمار الأمريكي الذي كان يساعد فرنسا لكي يحل محلها في استعمار البلاد — كان هذا الانتصار الذي تدعم في مؤتمر جنيف تأكيداً لانتصار المعسكر الاشتراكي ، وهزيمة تامة للخطة الاستعمارية الأمريكية . وأصبح واضح لكل دول العالم الرأسمالية أن أمريكا لن تستطيع أن توقف حركات الشعوب في سبيل استقلالها ، متى تكاثفت هذه الشعوب وتعاونت فيما بينها .

اتضح هذا لكل حكومات العالم الرأسمالي ، وكانت حكومات البلاد الرأسمالية الصغيرة أكثر حكومات العالم تجاوباً مع هذا الوضع الاقتصادي والسياسي ، خاصة وأنه جاء في وقت كانت تطوراتها الاقتصادية وصلت

إلى الدرجة التي تعتم عليها من السيطرة الاستعمارية أو الاختناق داخل حدود الوطن نتيجة لحذف القول الأمريكي الذي سببت له أزمته الاقتصادية هستيريا الحرب ومشروعاتها المخربة .

مؤتمر بانمونغ :

لم يكن هذا المؤتمر نتاج للوضع السياسي والاقتصادي الخارجي والداخلي للشعوب الآسيوية والأفريقية فحسب ، بل أيضاً نتاج المواقف الحاسمة لشعوب العالم من الاستعمار العالمي شتى صوره ، سواء الاقتصادية أو السياسية أو العسكرية ، وهو تعبير إيجابي عن الوضع الجديد في توازن القوى العالمي . حيث قررت غالبية الدول المشتركة في المؤتمر التخلص من السيطرة الاستعمارية ، والتعاون فيما بينها تماوناً سلباً لحل المشاكل الاقتصادية والسياسية ، وأن تلعب دوراً إيجابياً ضد هستيريا الحرب التي تصيق نموها الاقتصادي والاجتماعي .

وباشترائك مصر في هذا المؤتمر تكون قد اتخذت أول موقف إيجابي ضد الاستعمار بعد رفض حلف بغداد الاستعماري . وقد حاول الاستعمار بكل الطرق أن يجعل مؤتمر بانمونغ أداة لتنفيذ خطته عن طريق الدول الحاضمة لنفوذه وللشركة في أحلافه الاستعمارية مثل الفلبين المشتركة في حلف «مايلا» ، والباكستان ، والعراق^(١) ، وتركيا ، أبطال حلف «بغداد» ، والتين يكملوا السياج الاستعماري حول الاتحاد السوفيتي ، ورؤوس رماح مصوبة على شعوب الشرق الأقصى والأوسط . وقد استعمل في سبيل هذا الغرض شتى الأساليب إلى أن وصل للجريمة ، فدبر حريق الطائرة التي

(١) قبل انتفاضة العراق الأخيرة .

كان شوان لاي مزع السفر عليها ونجا منها بمحض الصدفة . وإذا كان هذا المؤتمر نتاج للطروف الدولية والمحلية ، فقد أصبح بعد انعقاده عاملا فعلا من عوامل التطور العالمى ، وبداية ارتباط منظم واعى بين الشعوب الأفريقية والآسيوية ، وعزل الاستعمار العالمى ، وخاصة الأمريكى ، وحصره فى أضيق نطاق .

وفى هذا المؤتمر تقابلت وفود الدول المشتركة مع بعضها ، وتدارست فيما بينها إمكانيات التعاون الاقتصادى والسياسى . كما تقابلوا مع وفد الصين الشعبية ، وتبين لهم إلى أى مدى تريد الصين الاشتراك فى دعم السلام العالمى ، ومؤازرة كل شعوب العالم التى تطلب مؤازرتها ، سواء فى الميدان الاقتصادى أو السياسى . وتبين لهذه الوفود مدى إخلاص وجدية الصين الشعبية لمبادئ التمايش السلمى .

ومعظم الدول المشتركة فى المؤتمر ، ومنها مصر ، تدبى بمبدأ الحياد ، كما قال جمال عبد الناصر فى المؤتمر : « إن بلادى ، وهى غلظة لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة ، أيدت دائماً جميع الجهود التى تهدف إلى تنمية التعاون الدولى والوفاق العالمى . وفى سبيل تلك الغاية ، لم تربط نفسها بأى من الكتلتين فى الحرب الباردة . إيماناً بأن مثل ذلك الارتباط يزيد التوتر بدل أن يخففه » .

وإذا كانت مصر ، أو أية دولة أخرى تنشأ الحياد ، فإن الاستثمار لا يعرف معنى الحياد . إنه يريد الاستسلام والخضوع لخططه ومشروعاته . لذلك كان لا بد أن تنتهى سياسة الحياد بالاصطدام بالاستعمار إن عاجلاً أو آجلاً . ولكن الظروف أصبحت مختلفة ، فهو أضعف من أن يستطيع أن يواجه العالم الجديد . عالم التمايش السلمى للمستعد لحماية بعضه بعضاً .. وكان فشل الهجوم الاستعمارى الثلاثى على مصر ، خير مثل تطبيق لهذا الوضع العالمى الجديد .

وهكذا وبعد مؤتمر باندونج انتقلت القضية الوطنية إلى وضع جديد ، فبدلاً من حلها داخل النطاق الاستعماري ، كما كانت، فيما مضى ، أصبحت الآن تحمل داخل الحركة التحريرية العالمية . فاطلقت من القيود التي كانت تكبلها ، وأصبحت حائزة للون للادي والأدي من كل شعوب العالم ، وأصبح لها في الحكومات الاشتراكية ، ومعظم دول باندونج سداً مادياً إيجابياً ضد العسكر الاستعماري ، فانتقلت إلى الأمام ، وانتهت عن حالة الذئذب والقلق والحيرة التي كانت تعانيها ، ودخلت في صراع سافر ضد الاستعمار الذي أحد يعد عدته للتطويع بحكومة عبد الباصر ، التي اشتركت مع معظم الحكومات الأفريقية الآسيوية في السياسة السلامية التي يهاديها الاستعمار .

ولما كانت إسرائيل هي ركيزته الاستعمارية ، ولكل هذه الظروف يدخرها ، فقد بدأت تتحرك على الحدود المصرية . وحاولت مصر أن تحصل على أسلحة من أمريكا . ولكن عبثاً . فكيف تصدر لها أسلحة لكي تستطيع أن تصمد بها أمام إسرائيل ريفتها وعميلتها .

إن الاستعمار مهما بلغت أرقائه المساوية من الدقة ، فهو غير قادر مطلقاً على تفهم الوضع السالمو الجديد . لذلك لم يكن في مقدوره أن يعلم أن الحركة الوطنية قد غيرت اتجاهها ، وانتقلت إلى الإطار العالمي الجديد للمادى ، للاستعمار . وأن الأسلحة التي تطلبها مصر لم تعد تطلبها بالأساليب القديم أو الأهداف المديفة ، التي كانت عماد للمفاوضات السابقة كلها . بل تطلبها في الوضع الدولي الجديد .

لم يكن في استطاعة الاستعمار أن يفهم هذا ، وحتى لو فهمه فلن يستطيع أن يتدبه ، فهو يريد أن يطوح بالحكومة لا أن يحميها . ومن

هنا كانت صفة الأسلحة النشكية التي زلزلت الاستثمار وأصابته بالهوس والجنون . فقد يبت له بطريقة عملية أن مصر تريد أن تحل مشاكلها التي تراكت عليها السنين . وتريد أن تحلها لمصلحتها على ، لا لمصلحة الاستثمار ، وهي في سبيل هذا متعاون مع المسكر القادر على مساعدتها لحل هذه المشاكل ، وهو المسكر الاشتراكي ، الذي لديه القدرة لحلها بدون أية أغراض استثمارية .

وبعد باندونج وصفة الأسلحة النشكية ، أخذت العلاقات الاقتصادية تتسع ، وكانت تشيكوسلوفاكيا الدولة المستوردة الأولى ما سنة ١٩٥٦ ، والرابعة عشر في ترتيب المصدرين . بعد أن كانت الرابعة والخامسة عشر على التوالي . وزادت تجارتنا مع مجموعة الدول الاشتراكية بشكل واضح . فزادت الصادرات إلى تشيكوسلوفاكيا والصين والاتحاد السوفيتي وألمانيا الديمقراطية ورومانيا من ٢٩,٨ مليون جنيه سنة ١٩٥٥ إلى ٤١,٤ مليون جنيه سنة ١٩٥٦ . كما ارتفع رقم وارداتنا منها من ١١,١ مليون جنيه إلى ٢٣,٥ مليون جنيه . وقد نالت هذه البلاد ٢٩,٣٪ من صادراتنا سنة ١٩٥٦ ، ولو أنها لم تحصل على أكثر من ١٢,٦٪ من وارداتنا . وقد ساعدت الانقافات التجارية مع مجموعة البلاد الاشتراكية على زيادة حركة التبادل التجاري معها ، وعززت مركزنا المالي عند وقوع الاعتداء ، « بلغت نسبة العمليات التي تمت عن طريق الانقافات التجارية ٦٠ ٪ » . أما بالنسبة للبلاد العربية الكبرى ، فرنسا وألمانيا الاتحادية وبريطانيا والولايات المتحدة ، فقد انخفضت صادراتنا إليها من ٢٦,٨ مليون جنيه سنة ١٩٥٥ إلى ٢٧,٨ مليون جنيه سنة ١٩٥٦ . ولو أن وارداتنا منها استمرت في الارتفاع من ٨٠,٥ مليون جنيه إلى ٨٧,٥ مليون جنيه . ومن هنا يبدو عدم التناسق الذي كان يصيب تجارتنا ، ويخل بميزان مدفوعاتنا بدرجة كبيرة ، وتسبب إلى حد كبير من كون وكالات التجارة الخارجية وهي في يد

مجموعة من الأجانب لا تمتشى في تصرفاتها مع الصالح العام للبلد ، مما ألجأ الحكومة في منتصف يناير سنة ١٩٥٧ ... إلى تصيرها « عن شرة البنك الصناعي المجلد الأول سنة ١٩٥٧ » .

وكان قرار تصير البنوك قراراً طبعياً ومسطقاً يتفق مع الاتجاه الجديد في الاقتصاد المصري وتحرره من عبودية الاقتصاد الاستعماري ، فقد كانت البنوك التي لا يزيد رأس مالها عن ٢٠ مليون جنيه تتحكم في نحو مائة ملايين من جلة ودائع البنوك التجارية التي تزيد قليلا عن ١٩٥ مليون جنيه ، كما بلغ نصيبها من الكمبيالات المحصورة والسلفيات نحو ٧٦ مليون جنيه ، وكان الرقم الاجمالي لجميع البنوك ١٥٨ مليوناً ... كل هذه الياثغ تتحكم فيها البنوك عن طريق رأسمال لا يزيد عن ٢٠ مليوناً من الجنيهاً ، وتخضع تجارتها الخارجية وفقاً لأعراض الدول الاستعمارية .

مشروع الصداق:

إذا كانت أمريكا قد رفضت الاشتراك في المشروعات الاقتصادية المصرية ، بالرغم من التسهيلات العجيبة التي منحها لها الحكومة المصرية . وسهلت لها نقل رأس المال كله بعد خمسة سنوات إذا أرادت . وبالرغم من إعطائها امتياز استخراج البترول في الصحراء الغربية ، وبالرغم من منحها تسهيلات واسعة لمشروعات النقطه الرابعة ... إذا كانت أمريكا بالرغم من كل هذا لم تقبل الدخول برؤوس أموالها في تمويل مشروعات التنمية الاقتصادية ، فتنى عن البيان أنها لن تقبل أن تدفع ملها واحداً بعد الاتجاه الاستقلالى الجديد للحكومة بعد ناندونج وصفقة الأسلحة والانساع في العلاقات الاقتصادية والاجتماعية مع الاتحاد السوفيتي وباقي الدول الاشتراكية ، وخاصة بعد اعترافها بالصين الشعبية رغماً عن أنف أمريكا .

لذلك فقد رفضت أمريكا تمويل مشروع السد العالي ، ما دامت لن تحقق سيطرة اقتصادية أو سياسية عن طريق هذا التمويل ، وأوعزت إلى باقي الدول التي كانت تزمع الاشتراك في تمويله لكي ترفض هي الأخرى ، مثل فرنسا التي كانت قد أرسلت بعثة في أوائل يونيو سنة ١٩٥٤ من رجال البنوك وقد أصدرت البعثة قبل رحيلها بلاغاً أعلنت فيه تقديرها لأهمية تحقيق مشروع السد العالي بالنسبة لمصر . كما أكدت أن المشروع رغم ضخامته متناسق وإمكانات مصر الاقتصادية . رفضت أمريكا تمويل المشروع ، وأعلنت بقرعة أن الاقتصاد المصري غير قادر على القيام بمثل هذا المشروع ، ومنذ سنتين فقط كان هذا الاقتصاد قادر على القيام به . ١ . ومشروع السد العالي يعتبر من الأسس الاقتصادية . والمكحلة لقانون الإصلاح الزراعي ، إذ أن المشكلة الزراعية في مصر لا تتمثل فقط في سوء التوزيع . بل تتمثل أيضاً في الهوة الساحقة بين الزيادة في عدد السكان وثبات حجم الرقعة للزراعة من الأراضي ، باستثناء زيادات طفيفة لا تناسب مطلقاً مع الزيادة المطردة في عدد السكان ، لذلك كان لا بد أن ينظر إلى المشكلة بشكل رأسى ، وعلاجها علاجاً جذرياً ، بتوسيع رقعة الأرض المزروعة وهذا لا يتم إلا بالاستغلال الكامل لمياه النيل .

وقد كان البرنامج الموضوع لضبط مياه النيل في سنة ١٩٤٩ شاملاً على الأعمال الآتية :

أولاً — خزانات البحيرات الاستوائية وما يتبعها من أعمال صناعية وتحتصر في (١) :

(أ) خزان بحيرة فيكتوريا .

(ب) قنطرة موازنة على بحيرة كيوجا .

(١) كتاب المجلس القومي لتنمية الإنتاج القومي سنة ١٩٥٥ ، ص ١٢٧

(ج) خزان بحيرة البرت .

(د) قناة جونجلى لتوفير الفاقد في منطقة السدود .

وقد قدرت ماقى الفائدة المتتظر الحصول عليها من هذه المشروعات بنحو خمسة مليارات من الأمتار المكعبة في فترة الحاجة مقدرة عد أسوان .
ثانيا - خزان جنوبي حلفا عند الشلال الرابع بالقرب من مروي
للتخزين السنوى بمرض الوقاية من الفيضانات العالية وزيادة الأيراد الصيفى فى السنين العالية والمادية .

وهذه المشروعات تحتاج لإعامها إلى عقد اتفاقيات مع الحكومات .
الاستثمارية التى تسيطر على المنطقة التى تتم فيها . ومع هذا فعلى لا تحقق
إلا تخزين المياه الزائفة فقط ، والتى لا يتجاوز مجموعها فى المتوسط ١٤ ٪
من الإيراد الكلى ، ولن ينتهى البرنامج إلا بعد ١٥ عاما وبتكلفة لا تقل
عن ١٠٥ ملايين من الجنيهات .

لذلك صرف النظر عن هذه المشروعات ، واتجه مباشرة نحو مشروع
السد العالى ، وبدى من أكتوبر سنة ١٩٥٢ فى عمل الأبحاث النظرية
والعملية لتنفيذ المشروع ، وقد قدرت تكاليف المشروع بمبلغ ١٢٠ مليوناً
من الجنيهات موزعة كالتالى :

(أ) أعمال التخزين للتوسع الزراعى	٦٨ مليون جنيه
(ب) أعمال الوقاية من الفيضانات	١٩ مليون جنيه
(ج) الأعمال المدنية للمحطة الكهربائية	٣١ مليون جنيه
(د) أعمال خاصة بتحسين الملاحة	٢ مليون جنيه
المجموع	١٢٠ مليون جنيه

وقد قرر الخبراء الفنيين أن الميساه التى ستسفل لارى والناجحة من
إنشاء السد ستصلح مليونى فدان ، يتم منها فى المشر سنوات الأولى

استصلاح ١٠٠.٠٠٠.٠٠٠ فدان ، تتكاف مشروعات ربحها وصرفها حوالى ٤٩ مليوناً من الجنيهات . ويتم فى هذه المرحلة تركيب ٨ ترينيات تبلغ تكاليفها ١٦ مليون جنيه ، كما تبلغ تكاليف مد الخط الكهربائى من أسوان إلى القاهرة مبلغ ٢٤.٥ مليون جنيه . وبذلك تكون جملة تكاليف المشروع فى المشر سنوات الأولى ٢٠.٩ مليون جنيه ، يخص منها محطة توليد الكهرباء والخط الكهربائى مبلغ ٧.١٥ مليون جنيه ، وعلى أساس توليد ٣.٤ كيلوات ساعة من هذه المحطة سنوياً . يكون سعر توليد الكيلوات ساعة بأسوان ٠.٦٥ ملياً ، أو باعتبار أن ٣.٣ مليار كيلوات ساعة ستنتقل إلى القاهرة سويما يكون سعر الوحدة الكهربائية المبعة بالقاهرة فى هذه المرحلة ٢.٥٦ ملياً .

وفى المشر سنوات الثانية يتم استصلاح ٦٠٠.٠٠٠ فدان ، هى باقى المساحة المترتبة على إنشاء السد العالى ، وتتكلف مشروعات ربحها وصرفها نحو ٣٢ مليون جنيه ، وعلى هذا الأساس تبلغ تكاليف السد العالى والأعمال المترتبة عليه حوالى ٢٤.١٥ مليوناً من الجنيهات .

وتقدر زيادة دخل الحكومة المباشر بعد تنفيذ المرحلة الأولى بحوالى ١٨ مليون جنيه سنوياً . أما زيادة الدخل القومى من الزراعة والصناعة والوقاية من الفيضانات وتحسين الملاحة ، فتقدر بحوالى ٢٥٥ مليون جنيه سنوياً

أما قيمة الأراضى المستصلحة ومساحتها مليوناً فدان ، فتقدر زيادتها بنحو ٣٠٠ مليون جنيه . وعند استكمال محطة توليد الكهرباء فى مرحلة العشر سنوات الثانية . بزيادة عدد الترينيات إلى ١٦ وحدة ، فإن التكاليف الإضافية فى هذه الحالة تبلغ ٢٤ مليون جنيه ، وبذلك تصل جملة تكاليف إنشاء المحطة الكهربائية وملحقاتها ٩٥.٥ مليوناً من

الجسيات ، وعلى أساس توليد ٨٠٣ مليار كيلووات ساعة سنويا ، يكون سعر توليد الكيلوات ساعة بأسوان ٤٨ ر. مليم ، وباعتبار نقل ٦ مليمسار كيلوات سنويا بالقاهرة يكون سعر الوحدة الكهربائية بالقاهرة ١٧٧ مليم ..

تأمين قناة السويس :

كان تأمين قناة السويس يراود العديد من السياسيين المصريين . ولم يكن رفض تمويل مشروع السد العالي إلا عود الثقب الذي أشعل البارود ، فاعلن جمال عبد الناصر في ذكرى ٢٦ يوليو سنة ١٩٥٦ تأمين الشركة ، لاستخدام إيراداتها في تمويل مشروع السد العالي . ويتضح من جملة إيرادات الشركة سنة ١٩٥٥ ، أنها بلغت ٣٤٥ مليون جنيه ، ابتلت للمصروفات الجارية منها ١٨٣ مليون جنيه ، وبذلك بلغ صافي الإيرادات ١٦٢ مليون (١) جنيه ، دفعت منها للحكومة المصرية صرائب (٢) ٢٣ مليون جنيه .

ونحن نخطئ أشد الخطأ إذا نظرنا إلى تأمين القناة على أنه مجرد كسب اقتصادي يدر على البلاد دخلا كبيرا يمكن لمشروعات التنمية الاقتصادية في حل جزء من مشاكلها .. نخطئ إذا نظرنا إليه من هذه الناحية نحسب ، بل علينا أن ننظر إليه في الدرجة الأولى على أنه تأكيد

(١) نشرة البنك الأهلي المصري ، المجلد التاسع ، العدد الثالث ، سنة ١٩٥٦ ، ص ٢٥٤

(٢) نشرة البنك الأهلي المصري ، المجلد التاسع ، العدد الثالث ، سنة ١٩٥٦ ، ص ٢٥٥

بأن السياسة الاستعمارية ، لا لمصر خسب ، بل لمعظم الشعوب الصغيرة قد أصبحت عميقة الجدور ، لها مجرى ثابت واضح المعالم . وكان لمؤامرة كل شعوب العالم لما في استعادة قناتنا التي حفرها أجدادنا ، دليل واضح على أن الخروج بالقضية الوضعية من حدودها الاستعمارية ، وربطها بالقوة الشعبية العالمية الماهضة للاستعمار ، يمكن مصر من حل كل قضاياها والتطور بها في أمن وسلام . ولم يكن تميم القناة ضربة موجهة للشركة خسب ، بل وفي الدرجة الأولى ضد الدول الاستعمارية ، وعلى رأسها أمريكا بالذات ، إذ أن تأميم القناة قد أطلق انطلاقة الجماهيرية في كل البلاد العربية . وأصبح شعار التأمين على كل لسان . ولما كانت أمريكا تسيطر على ٦٥ ٪ من بترول المنطقة ، لذلك فإن شعار تأمين البترول يربحها ويقض مضجعها .

وعقب قرار التأمين مباشرة اجتمعت الدول الثلاث إنجلترا وفرنسا وأمريكا . وأصدروا قرار مشتركاً : « إن الحكومات الثلاث تعتبر أن القرار الذي اتخذته الحكومة المصرية في الظروف التي وقع فيها ، يهدر حرية القناة وسلامها »

وأخذ يبدن وموئيه ودالاس يهددون باستعمال القوة ، إذا لم تقبل مصر مبدأ التدويل . ولكن الحكومة يؤاثرها الشعب . وكل الشعوب والحكومات المحبة للحرية مضت غير آبهة لتهديدات الاستعمار ، وأكدت للمرة تلو المرة ، وبطريقة عملية ، أن لللاحه في القناة حرة لكل السفن التي تريد أن تعبرها .

المرحلة الثماني :

في ليلة ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٥٦ ، تحركت القوات المسلحة الاسرائيلية وهاجمت الأراضي المصرية في سيناء ، واتجهت نحو منطقة القنال ، وفي

٣٠ أكتوبر خرحت الطائرات البريطانية والعربية من قبرص ، وأُنتِ
بمقابلها على القاهرة والاسكندرية وبور سعيد والدويس ، والدديد من
البلاد المصرية ، ودمرت وحرقت المارل ، وقتلت أطفال وساء ، وشيوخ ،
وشباب ، ولم تلبث للدركات أن دخلت ميناء بور سعيد ، وظلت تصرمها
بالمدافع ، في الوقت الذي كانت فيه الطائرات تضرب بصف المدينة ، وتلقى
عليها المواد الحارقة ، وتترل حنود البارشوات بمداتهم الحربية .

حدث كل هذا بدون إعلان حرب ، إلا تلك الانذارات التي كانت
تطلقها « هيئة المتفعين » ، أو التي تذييها الصحف الاستعمارية . وبالرغم
من المفاجأة التامة لهذا العدوان الفادر ، فقد صمد الشعب في بور سعيد
صمودا أصبح مضرب الأمثال ، فقد أباد الشعب وهو أعزل فرقة اللوريشان
المحاطة بالبارشوات . وحتى بعد احتلال المدينة ، فإن المقاومة لم تنقطع يوما
بل كانت كل يوم في ازدياد ، حتى تم جلاء آخر جندي استعماري عنها .

وفي جميع بلاد القطر . من شماله إلى جنوبه ، تكونت لجان المقاومة
الشعبية ووزعت الحكومة السلاح على لجان المقاومة ، وتحولت البلاد كلها
إلى ثكنات عسكرية هائلة تستمد للملاقات العدو . وبارت الأمة في بذل
كل ما تملك من أجل المعركة الحالدة . فجمعت الأموال من الأفراد
والمصانع ووزارات الحكومة وأصحاب الحوانيت وأصبحت مصر كلها
رجال وساء وأطفال وشيوخ ، تعيش من أجل للمعركة ولا تفكر
إلا فيها .

وكان موقف الشعب الرائع ، وتركيز ، كل جهوده على المعركة ضد
الاستعمار ، صرية قاصمة لهؤلاء الرجعيين الذين لا يثقوا في الشعب
ولا يفهمون على حقيقته ، فقد أثبتت الجماهير أنها واعية ومدركة لمسئوليتها
ولم تنجح أية دعاية مخربة أو مفتنة بين صفوفها . وقد كان الشعب في

بورمعيد في أثناء احتلال المدينة يحكم نفسه بنفسه ، وينظم المقاومة الباسلة ،
ولم تظهر أمة اتجاهات استسلامية أو منحرفة بين صفوفه .

ولم يكن الشعب المصري وحده في المركة بل وقعت بجانبه كل
شعوب العالم بما فيها الشعب الانجليزي والفرنسي نفسه ، وندد الاتحاد
السوفييتي بهذا المحوم النادر ، وعظم كفاح الشعب المصري البطولي
في المحافظة على استقلاله . وكذلك الصين الشعبية ، وبولاندة ،
وتشيكوسلوفاكيا ، وخمسة وعشرون دولة من الدول الاسوية الأفريقية .
وقال رئيس وزراء الهند نهرو : « أنا لا أنذكر اعتداء أكثر حماقة من
ذلك الاعتداء الذي يحدث الآن في مصر » .

وتحركت نقابات العمال في كل بلاد العالم تناصر مصر ، ووقفت بجانبها ،
فأصرب عمال السكة الحديد في العراق ، والموانئ في بيروت ، ورفضوا
شحن أو نقل بضائع وأمتعة الدول المعتدية . وتحركت الجماهير من جزر
البحرين المركز البترولى الضخم ، الذى يسيطر عليه الانجليز والأمريكان ،
وساروا بالألوف في الطرقات ينادون بانتهاء الحرب ضد مصر ، وقوبلوا
من القوات البريطانية المسلحة بالمدافع الرشاشة .

وأرسل اتحاد النقابات لكل الصين رسالة إلى اتحاد النقابات
المصرية ، أكد فيها عزم جميع عمال الصين على الوقوف بجانب الشعب
المصري ضد المعتدين الاستعماريين . وكذلك اتحاد العمال الايطالى ،
وأصدر اتحاد الـ (CGT) الفرنسى نداء إلى العمال الفرنسيين لكي يريدوا
من نضالهم لوقف العدوان ضد شعب الجزائر ومصر ، ومن عمال الاتحاد
السوفييتي والهند والملايو والمانيا الاتحادية وعمال شيلى ويوغوسلافيا
واليابان وكوريا وباكستان واندونيسيا .. كل هؤلاء العمال تظاهروا
واحتجوا على العدوان الاستعماري النادر .

بالرغم من أن الأمم المتحدة قد اتخذت قراراً بانسحاب الدول المعتدية من الأراضي المصرية . إلا أنها لم تنفذ هذا القرار . ولم تأبه له ، ويبدو أن خطتها كانت تعتمد على أن الأمم المتحدة تظل تدرس وتناقش ، وتأخذ قرارات ثم تعيد مناقشتها . وهكذا حتى يكون للمعتدين قد ضربوا البلاد وجلبوا إمدادات جديدة واحتلوا مصر .

وقد حاول وفد الاتحاد السوفيتي في هيئة الأمم أن يثبته الدول المعتدية بالانسحاب . وكان موقف الولايات المتحدة لم يكشف للشعوب على حقيقته ، فهي تهاجم المعتدين ولكن لا تأخذ أي موقف إيجابي منهم ، وكان لابد على الاتحاد السوفيتي أولاً أن يحمل أمريكا تكشف عن حقيقة موقعها ، فطلب منها في مذكرة رسمية أن تشارك معه لوقف العدوان على مصر ، فرفضت بحزم ، بل وأعلنت أن محاولة الاتحاد السوفيتي لوقف العدوان ستقابل بمعارضة منها . وهكذا كشفت أمريكا عن وجهها وبينت أن لديها خططها الخاصة من وراء هذا العدوان الذي تعارضه في الظاهر وتؤيده في الحقيقة والواقع .

ولم يكن أمام الاتحاد السوفيتي ، لكي يوقف هذا العدوان ، ويفشل خطط المhapلة الاستعمارية ، إلا أن يتخذ موقفه التاريخي الحازم الذي عليه عليه واجبه كحجر الزاوية في السلام العالمي ، ونصير لكل الشعوب التواقة للحرية ، متى طلبت منه المساعدة .

فأرسل أربع مذكرات إلى إسرائيل وفرنسا وإنجلترا ، وإلى رئيس مجلس الأمن . وقد ذكر في الإنذار الذي أرسله لبريطانيا جلته التاريخية : « ماذا يكون موقف بريطانيا إذا هاجمتها دول أقوى منها لديها كافة أنواع الأسلحة الحديثة والمدمرة ؟ وهذه الدول تستطيع أن ترسل في الوقت

الحالي قوات بحرية أو جوية إلى الشواطئ البريطانية ، وأن تستخدم وسائل أخرى مثل القنابل الصاروخية الموجهة » . إلى أن انتهى بالإذاعة الآتي : « ونحن مصممون تصميماً تاماً على سحق المعتدين بالقوة ، وأن نعيد السلام إلى الشرق » .

وفي أثناء إرسال هذا الإذاعة ، كان الشعب السوفييتي يجهز نفسه لكي يرسل الألوف من التطوعين ، وكذلك الشعب الصيني وباقي شعوب الديمقراطية الشعبية .

وجمع عمال الاتحاد السوفييتي الأعمام لمصر ، وبلغت حوالي ٥٠ مليون روبل . وبدأ العمال العرب يتعدون حطط تدمير أنابيب البترول . وفعلوا نفدت في سوريا .

لم يكن أمام الدول المعتدية أمام التصميم الرائع للشعب المصري للقتال دفاعاً عن كل شبر من أراضيه ، وأمام التحركات الشعبية ، في كل بلاد العالم ، وأمام الانذار السوفييتي بالضرب وبسوسة على أيدي المعتدين ، ولو أدى الأمر إلى ضرب بريطانيا نفسها بالصواريخ الموجهة وإرسال أساطيله إلى شواطئها ... لم يكن أمام الدول المعتدية إلا أن تعلن خضوعها لقرار هيئة الأمم ، والانسحاب عن مصر :

والآن يحق لنا أن نسأل : ما هو الهدف من هذا العدوان الوحشي الأحق على مصر .. هل حقاً كان الغرض منه تأمين الملاحة في القناة كما أعلنت الدول المعتدية .. ؟ إن الملاحة في القناة منذ أن أمتحت حق يوم الهجوم كانت تسير في هدوء ، بالرغم من كل المحاولات التي عملتها الدول الاستعمارية لتعجيز مصر عن إمكانية قيادة وإرشاد السفن عبر القناة . هذا باعتراف معظم ربابنة السفن التي مرت ، ومنهم إنجليز وفرنسيين . إذن هل هم يعارضون التأمين في ذاته كبداً ؟ لقد أمتحت الهند وأندونيسيا وبورما والسودان ومصر نفسها عديد من شركات الاحتكار . بل إن باكستان

قد أتمت في نفس الوقت الذي حدث فيه المدوان صناعة الجوت ، ومع هذا فلم يحدث هجوم استعماري لا من إنجلترا ولا من فرنسا .

إذن ما الهدف ؟؟ ليس هناك من هدف إلا ضرب حركة التحرير الوطنية الصاعدة في كافة البلدان العربية ، وتأمين للصالح الاستعمارية في المنطقة . وليس أدل على هذا من تلك التقارير المتعددة التي كان يرسلها إلى فرنسا (لا كوست) ، الوزير الفرنسي المقيم بالجزائر ، لكي تربط فرنسا مسألة القضاة بالمسألة الجزائرية . وقد كشفت الجورنال دى جيف هذه الحطة المؤسسة على سحق المقاومة للصربية ، واستطت حكومة عد الناصر ، وإقامة حكومة موالية للاستعمار ، فقالت : « وكان من المنتظر — وهذا عامل فعال له وزنه بالنسبة لباريس — أن مثل هذا النظام متى قام ميكف عن مساعدة الثورة في الجزائر » . إن اشتراك فرنسا في الهجوم ليس هدفه قناة السويس في ذاتها فقط ، بل وتهدف أيضاً إلى إرهاب الشعب للصربي ، وإسقاط الحكومة الوطنية ، وإرهاب باقي الشعوب العربية حتى لا تساند وتؤيد نضال الشعب الجزائري في نضاله ضد الاستعمار الفرنسي .

وقد نوه الانذار السوفيتي إلى هذه الحقيقة : « لم تكن قناة السويس إلا ذريعة للعدوان الأنجلو — فرنسي الذي له أغراض حرية . والحقيقة التي لا يمكن إخفاؤها ، هي أن حرباً عدوانية تشن ضد الدول العربية بهدف القضاء على الاستقلال الوطني لدول الشرقين الأدنى والأوسط » .

وعندما قام الاستعمار الأنجلو — فرنسي بهجومه الجنوني هذا ، لم يكن في ذهنه مطلقاً المقاومة الرائعة للشعب ، وصمود الحكومة صموداً تاماً في المعركة . كما أنه لم يضع في حسابه أن الاتحاد السوفيتي سيعتبر المعركة معركة الحفاصة ، ويقف ذلك الموقف الحاسم حتى ولو أدى الأمر إلى القتال مع كل الدول الاستعمارية ، وهذا ما تؤكده صحيفة «الجورنال دى جيف» : (ومن جهة أخرى ، فقد كان يسود باريس ولدن الاعتقاد بأن الاتحاد

السوفييتي لن يتدخل لا مباشرة ولا غير مباشرة في مصر بقواته المسلحة ،
خشية أن يثير حربا عالمية) .

أضع الاستثمار الأنجلو - فرنسي كل هذا في حسابه ، بل رسم خطه
على أساس ضرب مصر ضربا سريعا ، وفي أثناء مناقشة المسألة في هيئة الأمم
مناقشة يزنطية ، تكون الحكومة قد استسلمت له وفرض شروطه ...
إلى هنا والمسألة لها وجه آخر ، هو وجه الصراع الناشب بين الاستثمار
الانجلو - فرنسي من ناحية ، والاستثمار الأمريكي من ناحية أخرى ،
فقد استطاعت أمريكا خلال الحرب العالمية الثانية وما بعدها ، أن ترحف
تدريج على منطقة الشرق الأوسط ، وتطرد النفوذ الإنجليزي ، وثبت
نفوذها وتسيطر على بترول المنطقة ، إلى أن أصبحت تسيطر على ٦٥ ٪
من حصص البترول ، بينما لم يعد لـ إنجلترا وفرنسا أكثر من ٣٥ ٪ ..
وليس هناك دليل على أن أمريكا في نيتها أن تكتفي بما وصلت إليه ، بل
مارالت تواصل الرحف لتصفية نفوذ فرنسا وإنجلترا كلية ، لكي ترتفع
على عرش الشرق الأوسط بترولها وخاماته .

هذا هو الوجه الآخر للمعركة ، فالاستثمار الأنجلو - فرنسي كان يشهد
من وراء هجومه استعادة سيطرته على المنطقة ، وفرض شروطه على أمريكا
وإيقافها عند حدها ..

وكانت أمريكا على علم تام بتفصيلات ذلك الهجوم ، فقد طلبت من
رعاياها في مصر ، والأردن ، وسوريا ، مغادرة البلاد قبل العدوان بأيام
معدودة ، كما أن اشتراك ربييتا إسرائيل في المعركة يوضح هذه الحقيقة .
وكانت خطتها تتركز في إغراق بريطانيا وفرنسا في المشاكل ، والاستفادة
من حالة الكراهية التي ستنصب عليهما ، ومن موقفها الرسمي بعدم
الاشتراك في الاعتداء ، لكي تتم تصفية الاستثمار الأنجلو - فرنسي من المنطقة ،
ثم تشغل هي الفراغ ، وتكسب المعركة التي فتحتها الأحمق إيدن وشريكه

موليه . وفلا قد تحقق الشق الأول . فتمت مصر السوق الانجليزية
والفرنسية ، وأنتهت المعاهدة الانجليزية المصرية . أما الشق الثاني فقد كشفت
عنه أمريكا عقب خروج آخر جندي استعمرى من مصر بتقديمها ذلك
المشروع الاستعماري الذى يسمى مشروع أيزنهاور .

مشروع أيزنهاور :

لن نطيل الحديث كثيرا فى هذا المشروع ، فقد تناول فى وقته كل
الكتاب الأحرار فى مصر والعالم أجمع بالتدريج والتشريح ، وبيتوا خطورته
على السلام العالمى ، وخاصة منطقة الشرق الأوسط — وقد رفضته حكومتنا
بحزم وقوة ، وكذلك رفضته الشقيقة الماسلة سوريا بنفس الحزم والقوة .
حسبنا الآن أن نقول هذا المشروع هو أعلا صورة من أهداف
الاستعمار الأمريكى فى استعباد شعوب الشرق الأوسط لحسابه الخاص ،
وتحويل كفاح الشعوب العربية التاريخى ضد الاستعمار الأنجلو — فرنسى .
إلى غنيمة باردة للملوك البترول الأمريكين . ولن نجد تحيلا لهذا المشروع
خير من ذلك الحديث الوطنى الذى أدلى به صلاح البيطار وزير خارجية
القطاع السورى فى مؤتمر صحفى عن المؤتمر الأمريكية على أمن شقيقتنا سورية:
« غير أن أخطر ما قامت به الحكومة الأمريكية حيال البلاد العربية ، هو
ماسمى مبدأ أيزنهاور ، فقد صرحت الصحف الأمريكية قبل إقرار البدء
للمذكور بأن المصايمة منه هو ملء الفراغ الذى نشأ بزوال نفوذ بريطانيا
وفرسا من الشرق الأوسط .. إن التحدث عن الفراغ هو فى حد ذاته
ضربة موجهة إلى الشعوب التى تقطن المنطقة ، وتضمن مبدأ أيزنهاور
فما تضمنه تدخلنا فى شئوننا ، لأنه أراد ربط سياسة البلاد التى تعتنق السياسة
الأمريكية كاجعل للساعات المنوطة بوجبه مقيدة بشرط سياسى أساسى ،

هو مكافحة الشيوعية الدولية ، وما وحد هذا الشرط إلا لتبرير التدخل .
فإن مكافحة الشيوعية أمر يعود حق البت فيه إلى كل دولة على حدة . ومبدأ
أيزنهاور يعني إذن الخروج على سياسة الحياد الإيجابي . وعدم الانحياز ، لأن
قبوله لا يعنى سوى الانحياز لأمريكا في حربها الباردة ضد الاتحاد السوفيتي ،
وهذا وحده ما حدا بالحكومة السورية إلى رفض مبدأ أيزنهاور .

وأضاف السيد البيطار أنه منذ وافق الكونغرس الأمريكي على مبدأ
أيزنهاور وبلادنا تعرض لشقي أنواع الضغط كي تدخل في عداد الدول
التي قبلته . وقد كان من جراء تطبيقه على بعض البلاد أن تعرض العالم
المربي إلى الهزات التالية :

أولاً — ظهور الانقسام والفرقة بين بعض الدول العربية

ثانياً — تطبيق وسائل الضغط والارهاب في بعض الدول التي قبلت المبدأ .
وقد فقدت هذه الدول حرية التصرف في شئونها الداخلية نتيجة
لفقدانها رمام قيادة سياستها الخارجية ، الأمر الذي نتج عنه أن
أصبحت مرتما للدسائس ، ومسرحا للمؤامرات التي يحاك ضد
سوريا ومصر .

ثالثاً — كان من جراء صدور للبدأ وتطبيقه ، أن دعمت الرجعية دعماً
تاماً ، فأخذت الرجعية تنكل بالعناصر الوطنية للتحركة ، تحت ستار
مكافحة الشيوعية والباديء الهدامة ، ولا شك أن التكنيل بالعناصر
الوطنية للتحركة هو الترض الأساسي في الأمر . وأما الشيوعية
الدولية فإن الدول الغربية نفسها تعرف أن هذا التعبير غير جدي ،
والدليل على ذلك أن أمريكا نفسها تتعامل مع بلدان اشتراكية .

ويستطرد السيد البيطار فيقول أن الغاية الأساسية من المؤامرات التي
تهدف إلى قلب نظام الحكم في كل من سوريا ومصر ، هي السعي لإيجاد

حكومات تبدل السياسة الخارجية للتحرة ، وتسير في ركاب السياسة
الاستعمارية .. إنه يستمد من كل ما تقدم أن مبدأ أيرنهاور يهدف إلى
تصفية قضية فلسطين . . إن إسرائيل قد قبلت قد قبلت مبدأ أيرنهاور
وهي تعلم أن الشيوعية الدولية لا تهددها ، الذم الذي أظهر أنها كانت
تسمى إلى فرض سيطرتها وعدوانها على الأمة العربية . إن العاية من مبدأ
أيرنهاور هي الإطاحة باستقلال بلدان الشرق الأوسط ، وتسليمها لقمة
سائقة للصهيونية والاستعمار ... (١)

(١) تصريح أدلى به السيد صلاح المطار في ١٩ أغسطس سنة ١٩٥٧ في مؤتمر
صحفي ونشر بجريدة الشعب في ٢٠ أغسطس ١٩٥٧

محتوى

صفحة

٣	إهداء
٥	مقدمة
٩	الفصل الأول : مصر تحت حكم الماليك
٤٤	الفصل الثانى : الاستثمار وتفتيت الاحتكار
٦٤	الفصل الثالث : التدخل السياسى
٧٠	الفصل الرابع : مصر بلد تابع شبه إقطاعى
٧٦	الفصل الخامس : الصراع من أجل التحرر
	الفصل السادس : من الاحتلال البريطانى
٩٢	حتى سنة ١٩١٤
	الفصل السابع : ١٩١٤ - ١٩٢٤ - الحرب
١٢٦	وأعلان الحماية على مصر
١٤٩	الفصل الثامن : ١٩٢٤ - ١٩٣٩
	الفصل التاسع : ١٩٣٩ - ١٩٤٩
	الأثر الاقتصادى والاجتماعى
١٨٠	للحرب المالية الثانية
٢٠٦	الفصل العاشر : حريق القاهرة
٢٣١	الفصل الحادى عشر : الاطاحة بالنظام الملكى

0120005
القرية
٩٥٠٠